المباحث الصرفية في كتب شروح الفصيح

أطروحة تقدم بها

جاسم مولى محسّر مطلك المطيري

إلى مجلس كلية التربية في الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتواه فلسفة
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذة المساعدة الدكتورة

لطيفة عبدالرسول عبد الضايفي

المحرم ١٤٢٦هـ آذار ٢٠٠٥م

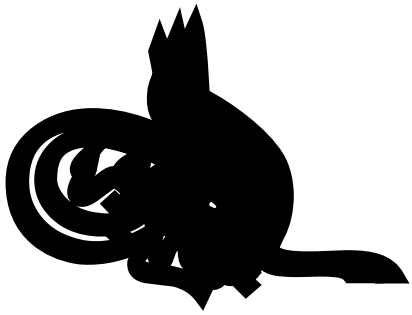

إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ

الإسراء : ٩

الإهدا

إلى كل من أحب العربية وعمل على خدمتها

إقرار المشرف

أشهد أن اعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ ((المباحث الصرفية في كتب شروح الفصيح)) قد جرى تحت إشرافي في كلية التربية في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها .

المشرف

الاسم : الدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد

التوقيع :

التاريخ : / / ١٤٢٥هـ

/ / ٢٠٠٤ م

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

رئيس قسم اللغة العربية ـ كلية التربية

الاسم : الدكتور موسى سلوم الأمير

التوقيع :

التاريخ : / / ١٤٢٥هـ

/ / ٢٠٠٤م

فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة
المقدِّمة	أ . ب
التمهيد	١
مؤلف الفصيح	٢
اسمه ونسبه	٢
شيوخه	٢
تلامذته	٣
ابن كيسان	٣
أبو موسى الحامض	٣
الزجاج	٤
نفطويه	٥
أبو بكر بن الأنباري	٥
أبو عمر الزاهد	٦
علمه وثقته	٧
آثاره	٨
بين ثعلب والمبرد	١٠
اثبات نسبة الفصيح إلى ثعلب	١١
مكانة الفصيح	١٣
شروح الفصيح	١٤
من استدرك عليه	١٧
من نظم عليه	١٨
شروح الدراسة	١٨
تصحيح الفصيح لعبدالله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧هـ)	١٨
شرح الفصيح لأبي محمد بن علي بن عمر بن الجبان(ت٤١٦هـ)	٢٢
شرح الفصيح لأبي القاسم عبدالله بن ناقيا البغدادي (ت٤٨٥هـ)	٢٤

شرح الفصيح لأبي عبدالله محمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)	٢٥
الفصل الأول : أبواب الفعل ولغاته	٢٩ . ٨٨
المبحث الأول : أبواب الفعل وأوزانه	٢٩ . ٦٤
أبواب وأوزان الفعل الثلاثي :	٢٩
(١) الثلاثي الصحيح	٢٩
أ . فَعَلَ مفتوح العين	٣٠
محددات أو قيود مضارع (فَعَلَ)	٣٢
١ . حروف الحلق	٣٢
٢ . اختلاف دلالة الفعل أو اشتقاقه	٣٣
٣ . المغالبة أو المفاخرة	٣٤
ب . فَعِلَ مكسور العين	٣٧
ج . فَعُلَ مضموم العين	٤٠
(٢) الثلاثي المضعف	٤١
أ . فَعَلَ مفتوح العين	٤١
١ . المتعدي	٤١
٢ . غير المتعدي	٤٢
ب . فَعِلَ مكسور العين	٤٣
(٣) الثلاثي المعتل	٣٤
١ . معتل الفاء	٤٣
أ . معتل الفاء بالواو	٤٤
١ . فَعَلَ مفتوح العين	٤٤
٢ . فَعِلَ مكسور العين	٤٦
٣ . فَعُلَ مضموم العين	٥٠
ب . معتل الفاء بالياء	٥٠
١ . فَعَلَ مفتوح العين	٥٠
٢ . فَعِلَ مكسور العين	٥١

٢ . معتل العين	٥١
أ . معتل العين بالواو	٥١
١ . فَعَلَ مفتوح العين	٥١
٢ . فَعِلَ مكسور العين	٥٣
٣ . فَعُلَ مضموم العين	٥٤
ب . معتل العين بالياء	٥٥
١ . فَعَلَ مفتوح العين	٥٥
٢ . فَعِلَ مكسور العين	٥٦
٣ . معتل اللام	٥٦
أ . معتل اللام بالواو	٥٧
١ . فَعَلَ مفتوح العين	٥٧
٢ . فَعِلَ مكسور العين	٥٩
٣ . فَعُلَ مضموم العين	٥٩
ب . معتل اللام بالياء	٦٠
١ . فَعَلَ مفتوح العين	٦٠
٢ . فَعِلَ مكسور العين	٦٠
٣ . فَعُلَ مضموم العين	٦٠
المبحث الثاني : تداخل لغات الفعل واختلاطها	٦٥ . ٨٨
١ . ما جاء ماضيه بلغتين	٦٦
أ . فَعَلَ وفَعُل	٦٦
ب . فَعَلَ وفَعِلَ	٦٧
٢ . ما جاء مضارعه بلغتين	٧٢
أ . فَعَلَ يَفعُلُ ويَفعِلُ	٧٢
ب . فَعَلَ يَفعُلُ ويَفعَلُ	٧٣
ج . فَعَلَ يفعُل ويفعَلُ	٧٥
٣ . ما جاء مهموزاً وغير مهموز	٧٦
٤ . ما جاء مقلوباً	٨٣

٥ . ما جاء على فَعَلَ وأفعَلَ	٨٥
الفصل الثاني : المصادر	٨٩ . ١٣٨
المبحث الأول : المصادر القياسية	٨٩ . ١١٠
أ . مصادر الثلاثي المجرد	٩٢
١ . فَعْل	٩٢
٢ . فُعُول	٩٣
٣ . فُعَال	٩٤
٤ . فَعَلان	٩٥
٥ . فَعَل	٩٦
٦ . فَعَالة	٩٦
٧ . فُعُولة	٩٧
٨ . فِعَال	١٠٤
٩ . فِعَالة	١٠٥
١٠ فَعيل	١٠٦
ب . مصادر الأفعال غير الثلاثية	١٠٦
١ . الأفعال الرباعية	١٠٦
أ . أفعل	١٠٧
ب . فَعّل	١٠٨
ج . فاعَل	١٠٨
د . فَعْلل	١٠٩
٢ . الأفعال غير الرباعية	١٠٩
أ . ماكان أوله همزة	١٠٩
ب . ماكان أوله تاء	١٠٩
المبحث الثاني : المصادر السماعية	١١١. ١٣٨
أ . مصادر الثلاثي المجرد	١١١
١ . فَعْل	١١١

٢ . فُعْل	١١١
٣ . فِعْل	١١١
٤ . فَعَل	١١٢
٥ . فُعُول	١١٢
٦ . فِعْلان	١١٢
٧ . فَعَال	١١٢
٨ . فِعَال	١١٢
٩ . فُعْلان	١١٣
١٠ . فَعْلان	١١٣
١١ . فَعَالة	١١٤
١٢ . فعيل	١١٤
١٣ . فِعَل	١١٤
١٤ . فُعوليّة	١١٤
١٥ . فَعَلِية	١١٤
١٦ . فيعولة	١١٥
١٧ . فَعول	١١٧
ب . المصادر السماعية للثلاثي المزيد	١١٨
١ . تَفعِلَة	١١٨
٢ . تَفعيل	١١٨
٣ . إفعال	١١٩
٤ . مفاعلة	١١٩
٥ . فِعَال	١١٩
٦ . فُعُولة	١١٩
٧ . فُعلّيلة	١٢٠
ج . المصادر الميمية	١٢١
١ . مَفْعَل	١٢١
٢ . مُفْعَل	١٢٢

٣ . مَفْعِل	١٢٢
٤ . مَفْعِلَة	١٢٢
٥ . مَفْعُلة	١٢٢
٦ . مَفْعَلَة	١٢٣
د . مصدرا المرّة والهيئة	١٢٨
١ . اسم المرّة	١٢٨
٢ . اسم الهيئة	١٣٠
هـ . ردود الشراح على ثعلب في بعض المصادر	١٣٢
الفصل الثالث : الإبدال والتغيير في البنية الصرفية	**١٣٩ . ٢٠١**
المبحث الأول : الإبدال	**١٣٩. ١٦٩**
١ . إبدال الهاء همزة	١٤٠
٢ . إبدال الواو تاء	١٤٢
٣ . إبدال الواو همزة	١٤٤
أ . الواو الواقعة بعد ألف الجمع	١٤٤
ب . الهمزة المضمومة والمكسورة	١٤٦
٤ . إبدال الهمزة واواً	١٤٨
٥ . إبدال الهمزة ألفاً	١٤٩
٦ . إبدال اللام ياءً	١٥٠
٧ . إبدال اللام نوناً	١٥٣
٨ . إبدال الكاف ياءً	١٥٣
٩ . إبدال الجيم نوناً	١٥٤
١٠ . إبدال الفاء ثاءً	١٥٥
١١ . إبدال الراء نوناً	١٥٥
١٢ . إبدال الواو ياءً	١٥٦
١٣ . إبدال النون ياءً	١٥٧
١٤ . إبدال السين تاءً	١٥٩

١٥ . إبدال الواو ياءً	١٦١
١٦ . إبدال الياء ألفاً	١٦٥
١٧ . إبدال الواو ألفاً	١٦٧
المبحث الثاني : التغيير في البنية الصرفية	١٧٠. ٢٠١
١ . معنى الزيادة	١٧٠
٢ . حروف الزيادة	١٧١
أ . زيادة الهمزة	١٧٢
ب . زيادة التاء	١٧٤
ج . زيادة الميم	١٧٥
د . زيادة النون	١٧٩
٣ . الحذف	١٨٤
أ . الحذف القياسي	١٨٤
١ . حذف الواو	١٨٤
٢ . حذف الياء	١٨٦
٣ . حذف الهمزة	١٨٨
ب . الحذف غير القياسي	١٨٩
١ . حذف الهمزة	١٨٩
٢ . حذف الواو	١٩١
٣ . حذف الياء	١٩٣
٤ . حذف الهاء	١٩٤
٤ . الإعلال	١٩٧
أ . قلب الواو ياءً	١٩٧
ب . قلب الياء واواً	١٩٨
ج . قلب الواو ألفاً	١٩٨

الفصل الرابع : مسائل متفرقة	٢٠١ . ٢٥٠
١ . جمع التكسير	٢٠٢
أ . جمع القلة	٢٠٢
١ . أفعل	٢٠٢
٢ . إفعال	٢٠٤
٣ . أفعِلَة	٢٠٦
٤ . فِعْلَة	٢٠٧
ب . جمع الكثرة	٢٠٧
١ . فُعُل	٢٠٧
٢ . فُعَل	٢١٠
٣ . فِعَل	٢١٠
٤ . فُعَلَة	٢١١
٥ . فَعَلَة	٢١٢
٦ . فُعّل	٢١٢
٧ . فُعُول	٢١٤
٨ . فَعْلان	٢١٦
٩ . فُعْلان	٢١٧
١٠ . فُعّال	٢١٨
١١ . فعَال	٢١٨
١٢ . فَعْلَى	٢٢٠
١٣ . فعائل	٢٢٠
٢ . اسم الجمع	٢٢٤
٣ . اسم الجنس	٢٢٥
٤ . توهم ثعلب في بعض مسائل التصريف	٢٢٦
٥ . تناوب الصيغ في المشتقات	٢٣٢
١ . اسم الآلة	٢٣٢
أ . الأوزان القياسية	٢٣٢

١ . مفْعَل	٢٣٢
٢ . مَفْعَلة	٢٣٣
٣ . مِفْعَال	٢٣٣
ب . الأوزان السماعية	٢٣٣
١ . مُفْعُل	٢٣٣
٢ . فِعَال	٢٣٤
٣ . فِعَالة	٢٣٤
٢ . اسم الفاعل	٢٣٥
أ . اسماء الفاعلين القياسية المصوغة من الثلاثي	٢٣٦
ب . اسماء الفاعلين السماعية المصوغة من الثلاثي	٢٣٦
١ . فعول في تأويل فاعل	٢٣٩
٢ . فعيل في تأويل فاعل	٢٤٠
٣ . الصفة في تأويل فاعل	٢٤١
٤ . المصدر في تأويل فاعل	٢٤١
ج . اسم الفاعلين المصوغة من غير الثلاثي	٢٤٢
٣ . اسم المفعول	٢٤٢
أ . فعيل بمعنى مفعول	٢٤٢
ب . المصدر في تأويل اسم المفعول	٢٤٤
العدول في الصيغ	٢٤٩
الخاتمة	٢٥١
المصادر والمراجع	٢٥٤
خلاصة الأطروحة باللغة الانكليزية	٢٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، و بعد .

فإن اللغة العربية قد حظيت بجهود مثمرة من أجل المحافظة عليها نطقاً نقياً خالياً من مظاهر اللكنة واللحن ، وكان لظهور القرآن الكريم الأثر البالغ في تنمية وتعزيز مظاهر هذه اللغة الشريفة من خلال ما ارتبط من تطور ونشوء علوم مختلفة أثمرت عن جهود مضنية ساهمت في دراسة مستويات اللغة على اختلاف أشكالها اللغوية والصرفية والصوتية والدلالية وكانت لإسهامات العلماء الأجلاء . رحمهم الله . ومنهم الخليل وسيبويه وابن درستويه وابن جني والكسائي والفراء وثعلب وغيرهم الأثر المهم الذي يعكس هذه الجهود وأهميتها في عصرنا الحالي فتركوا مصنفات جليلة ساهمت في دعم اللغة ولاسيما ما ارتبط منها بالقرآن الكريم ، ولعل من بين تلك الآثار القيمة التي احتفظت بها المكتبة العربية كتاب الفصيح ، أو ما يعرف بفصيح ثعلب ، وهو من متون اللغة الذي احتل مكانة متميزة وواسعة فوقف على شرحه كثير من اللغويين الذين تباينت واختلفت تحليلاتهم وشروحهم ومنهجهم ومعالجاتهم لقضايا اللغة المختلفة ضعفاً وقوةً ، إذ تعدّ هذه الشروح ذات قيمة علمية وثمرة من ثمرات اختلاف الآراء واختلاف مستويات التفكير العلمي ، مما يعكس مرونة اللغة على تقبل هذه الآراء واحتوائها ، إذ بلغت هذه الشروح أكثر من ثلاثين شرحاً لم يصل إلينا منها سوى القليل .

وقد لفت نظري البحث في الجانب الصرفي لهذه الشروح ، بأن أتبينه من خلال ما وصل إلينا من شروح محققة ومطبوعة ؛ لأقف على بعض آراء الشراح فيها ، وما أعتقده من أن هناك آراءً يمكن عرضها من خلال هذه الشروح بالرغم من أن الصرف العربي قد عرض بصورته المتكاملة بجهود وعلماء أفاضل صرفوا الجهد في استقراء الكلام العربي واستخراج الأصول والقواعد ، فجاءت الدراسة . بحمد الله وتوفيقه . على أربعة شروح هي : شرح تصحيح الفصيح لابن درستويه (ت٣٣٧هـ) ، وشرح الفصيح لابن الجبان (ت٤١٦هـ) وشرح الفصيح لابن ناقيا البغدادي (ت٤٨٥هـ) ، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) ، مقسمة على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة ، تناولت في **التمهيد** التعريف بمؤلف الفصيح من خلال اسمه ونسبه وشيوخه وتلامذته وآثاره ، وكذلك إثبات نسبة كتاب الفصيح إليه ومكانة هذا الكتاب اللغوية ، وما أقيمت حوله من شروح ثمّ ذكر لشروح الدراسة ومكانتها ومنهجها في إيراد المسائل اللغوية والصرفية .

أمّا **الفصل الأول** فجاء على (أبواب الفعل ولغاته) ، وهو في مبحثين ، تناولت في المبحث الأول : أبواب الفعل وأوزانه مشتملاً على أبواب المجرد الثلاثي الصحيح والمعتل مع بيان لقيود

ومحددات الفعل المضارع . وفي المبحث الثاني : تداخل لغات الفعل واختلاطها، فالفعل الماضي أو المضارع تكون له أكثر من لغة ، وقد يرد مهموزاً أو غير مهموز أو يكون على أفعل ، أو فعل .

وفي **الفصل الثاني** تناولت المصادر بنوعيها القياسي والسماعي ، فجاء الفصل مقسماً على مبحثين ، الأول : للمصادر القياسية ، والثاني للمصادر السماعية ، وتحدثت في المصادر القياسية عن مصادر الأفعال الثلاثية المجردة والرباعية وغير الرباعية ، أما ما تناولته في مبحث المصادر السماعية فكان منصباً على خمسة أمور وهي : مصادر الثلاثي السماعية ومصادر الثلاثي المزيد ، والمصادر الميمية ، ومصدر المرّة والهيئة القياسية منها والسماعية ثمّ ردود الشرّاح على ثعلب فيما تعلق منها بالمصادر .

أمّا **الفصل الثالث** فتناولت فيه الابدال والتغيير في البنية الصرفية مقسماً إيّاه على مبحثين : جاء المبحث الأول في الإبدال ، نحو : إبدال الهاء والواو والهمزة واللام والكاف والجيم والفاء والراء والنون والسين ، وجاء المبحث الثاني في تغيير البنية الصرفية نحو : الزيادة ومعناها وحروفها كزيادة الهمزة والتاء والميم والنون ، وكذلك الحذف بنوعيه : القياسي وغير القياسي ثمّ الإعلال نح : قلب الواو والياء .

وجاء **الفصل الرابع** تحت عنوان (مسائل متفرقة) جمعت فيه خمس مسائل ، ذكرت في الأولى جمع التكسير بنوعيه : القلة والكثرة ، وأبنية كل واحد منهما ، وفي الثانية : اسم الجمع وفي الثالثة : اسم الجنس ، وفي الرابعة : توهم ثعلب في بعض مسائل التصريف ، وفي الخامسة : تناولت الصيغ في المشتقات ، نحو : اسم الآلة وأوزانها القياسية والسماعية ، واسم الفاعل ، واسم المفعول وتناوب الصيغ فيها .

وأخيراً لخصت أهم نتائج هذا البحث في **الخاتمة** .

وفي الختام أود أن أسدي الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إبداء العون لي ، وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة الدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد التي أشرفت على اعداد هذه الأطروحة وقامت بقراءة أصولها الخطيّة ، مستفيداً من ملاحظاتها وتوجيهاتها القيمة فكانت مثالاً طيباً للأستاذ المخلص على الروح العلمية فجزاها الله خير الجزاء ، ووفق الله القائمين على خدمة تراثنا العربي الاسلامي ، وأسأل الله تعالى أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفعني بدعاء من نظر فيه (يوم ينظر المرء ما قدمت يداه) .

التمهيد

حاول اللغويون الأوائل . رحمهم الله . التأليف في اتجاهات التراث المختلفة ، يدفعهم إلى ذلك القصد الشريف من أجل الحفاظ على نصاعة العربية ، وصون الخطأ والعيب عن وجهها ، إذ تجسّد ذلك من خلال حركة التأليف الخاصة بالكلام الفصيح بعد فرز الشاذ ، أو المغلوط ، أو ما اجتمعت فيه لغات عدة كانت الإشارة إلى أفصحها نتيجة الاستعمال ، وكان في طليعة هذا النوع من التأليف كتابان ، الأول : كتاب (إصلاح المنطق) ليعقوب بن اسحق المعروف بابن السكيت المتوفى(٢٤٤هـ) ، والآخر : كتاب (الفصيح في اللغة) لإمام الكوفيين أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى(٢٩١هـ)، وكلاهما وضع لتقويم اللسان ، وإصلاح الغلط في نطق العامة من خلال اختيار فصيح الكلام ، ولعلّ فصيح ثعلب فاقت شهرته الآفاق بكثرة ما ألف حوله من شروح تناولته بالتذييل والنقد والاستدراك والتنبيه ، معتمداً في بناء منهجه . وسواه من المظان التي ألفت في ذلك الاتجاه . على ركنين أساسين من أركان المنهج الوصفي العربي وهما: المسموع من كلام العرب، والقياس. وإن كانت مستويات هذين الركنين متفاوتين قوة وضعفاً ، تفاوت اختلاف العرب في لهجاتها ولغاتها ، بل لنا أن تكون مطمئنين إلى أن ما استنتج من قواعد في تقويم اللسان وفصاحته كان أساسه الابتعاد عن الأخذ عمّن تشوب لغته أيّة شائبة ، أو ما اختلط بفساد الألسن ، وهذا مقياس صحيح وبديهي لا يمكن تجاهله أو نقضه لذا فإننا وجدنا علماء قبل ابن السكيت وثعلب اعتمدوا على هذا النهج في الاقتصار على الاستشهاد بالمسموع والمقيس من كلام العرب ، وكذلك وجدنا من بعدهم من سلك هذا النهج في مؤلفاته، فهذا ابن جني المتوفى (٣٩٢هـ) يعقد في خصائصه[1] بابين يشيران إلى هذا النهج، الأول : باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب،والآخر باب في ترك الأخذ من أهل المدر ، ومعنى ذلك أن دراسة العرب للغتهم كانت دراسة واقعية منهجية أساسها الاتصال بالواقع والحقيقة اللغوية ، وكل ذلك يمكن أن نتلمسه في فصيح ثعلب ، لا بل حتى الشروح التي وصلت إلينا فإنها قد تمسكت بهذا النهج،الذي استطاعت من خلاله أن تحافظ على جوهر اللغة ومادتها ، وأن تكون معيناً يرفد المتلقي بالأفصح من الكلام .

وإذا كان فصيح ثعلب بين أيدينا ثمرة علمية ناضجة ، وإن محور الدراسة يقوم على شروحه ، فإن من مقومات المنهج العلمي أن أتناول في هذا التمهيد خمسة أركان أساسية هي : التعرض

---

[1] **ينظر:**١/٣٥٨ ، و٢/ ٧ .

لمؤلف الفصيح ، ثم إثبات نسبته إلى إبي العباس ثعلب وبعدها بيان أهمية الكتاب ومكانته ، ثم سرد شروحه،وأخيراً بيان شروح الدراسة ومنهجها.

١ . مؤلف الفصيح أبو ثعلب أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩٢هـ) .

أ . أسمهُ ونسبه :

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار النحوي الشيباني بالولاء ، المعروف بثعلب ، وولاؤه لمعن بن زائدة الشيباني ، بفتح الشين المثلثة ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وفتح الياء الموحدة وبعد الألف نون ، نسبة إلى شيبان حي من بكر بن وائل ، وهما شيبانان : أحدهما شيبان بن عكابة ، والآخر : شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة ، وشيبان الأعلى عم شيبان الأسفل[١].

ولم يختلف المؤرخون في تحديد سنتي ولادته ووفاته ، فقد أجمعوا على أن ولادته كانت في سنة مئتين هجرية ، وإن وفاته كانت في سنة مئتين واثنتين وتسعين هجرية[٢].

ب . شيوخه :

تتلمذ ثعلب على أيدي علماء اختلفوا وتنوعوا في دراساتهم ،، إذ كان لاختلاف مصادر دراسته الأثر البالغ في تنوع ثقافته اللغوية ، وبالتالي براعته ونبوغه ، وعلمه وشهرته ، ((إذ اعتمد على ابن الاعرابي في اللغة ولازمه تسع عشرة سنة ، وعلى سلمة بن عاصم في النحو ويروي عن ابن نجدة كتب أبي زيد ، وعن الأثرم كتب أبي عبيدة ، ويروي عن أبي حفص كتب الأصمعي)) [٣] .

وذكر الخطيب البغدادي أنه ((سمع ابراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن سلام الجمحي ومحمد بن زياد الأعرابي ، وعلي بن المغيرة الأثرم ، وسلمة بن عاصم ، وعبدالله بن عمر القواريري ، والزبير بن بكار))[٤].

ويعدّ علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) ، ويحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) من أكثر الأعلام الذين تأثر بهم ثعلب ، ونقل آراءهم ، وإن لم يرهم ، فهو لم يدرك الكسائي ، كما إنه لم يدرك الفراء ؛ لأن عمره كان يوم توفي الفراء لا يزيد على سبع سنوات ، ولكنه تتلمذ له بقراءة كتبه على سلمة بن عاصم ، وقد ألمّ بآرائه ، وكذلك بآراء الكسائي ، وحفظ لنا أقوالهما التي وقف عليها فيما فقد من كتبهما ، ككتاب المعاني للكسائي ، وكتاب الحدود في النحوللفراء إذ تأثر في نهجهما

---

[١] **ينظر : وفيات الأعيان ١٠٢/١ ، ومرآة الجنان ٢٢٠/٢ .**

[٢] **ينظر : وفيات الأعيان ١٠٣/١ . ١٠٤ .**

[٣] **سير أعلام النبلاء ١٠ / ٦٨٨ ، والمزهر ٢/ ٤١٢ . ٤١٣ ، ومفتاح السعادة ١/ ١٦٨ .**

[٤] **تارخ بغداد ٥/ ٢٠٤ ، وإنباه الرواة ١/ ١٣٨ .**

من احترام القراءات والاعتداد بالسماع ، والاحتجاج بكلام العرب ، ولم يكن معتداً بالقياس ولا طالباً له، ولا معنياً بالتعليل والتأويل ، وكان يقول: ((قال الكسائي والفراء فإذا سئل عن الحجة والحقيقة في ذلك لم يعرف النظر))[١] .

ج . تلامذته :

تلمذ له كثير من الأعلام ، الذين كان لهم الفضل فيما بعد ، بأن نبهوا في بيئات لغوية مختلفة كان من أشهرهم:

١. ابن كيسان :

هو محمد بن أحمد أبو الحسن بن كيسان ، من أوائل من تلمذ لثعلب ، وكان ممّن خلط فيما بعد بين المذهبين (فكان بصرياً كوفياً يحفظ القولين ، ويعرف المذهبين))[٢] ، وإن كان يميل إلى المذهب البصري أكثر فقد أقبل على مجلس المبرد ، وأخذ منه ((ولعل أسلوب الدرس عند المبرد ، وفي المصنفات النحوية القديمة ، قد راقه ، ووقع من نفسه موقعاً حسناً ؛ لأن ابن كيسان كان فيما يبدو من أوائل الدارسين الذين شغفوا بالثقافات الجديدة التي أخذت ، منذ أوائل القرن الثالث تتلمس طريقها إلى مجالس الدرس على اختلافها ، ووجد في منطق المبرد وأسلوب تناول موضوعات الدرس ، ما يتفق مع منازعه الفكرية))[٣] .

وكان مجلس ابن كيسان يعج بطالبيه حتى أن أبا حيان التوحيدي وصفه بقوله : ((ما رأيت مجلساً أكثر فائدة ، وأجمع لأصناف العلوم ، والتحف ، والنتف من مجلسه))[٤] ، وعن علمه يقول أبو علي : ((وسمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين : يعني ثعلب والمبرد))[٥]، وكانت وفاته سنة تسع وتسعين ومئتين .

٢. أبو موسى الحامض :

هو سليمان بن أحمد أبو موسى الحامض ، لازم ثعلباً وأخذ عنه حتى ((كان بارعاً في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين ، وكان في اللغة أبرع))[٦] .

---

[١] **إرشاد الأريب ٥/ ١٢٠ ، والدرس النحوي في بغداد ٤٧ .**

[٢] **طبقات النحويين واللغويين ١٥٣ .**

[٣] **الدرس النحوي في بغداد ١٣٣ .**

[٤] **بغية الوعاة ١/ ١٨ .**

[٥] **طبقات النحويين واللغويين ١٥٣ .**

[٦] **المصدر نفسه ١٥٢ .**

قال الخطيب عنه : ((كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين ، وأخذ النحو عن ثعلب ، وجلس موضعه ، وخلف بعد موته ، وروى عنه أبو عمر الزاهد ، وغلام نفطويه وكان ديناً صالحاً ، أوحد الناس في البيان والمعرفة بالعربية واللغة والشعر ، وكان قد أخذ من البصريين أيضاً ، وخلط النحوين ، وكان يتعصب على البصريين))[١] .

توفي سنة خمس وثلاثمئة ، تاركاً مصنفات جليلة منها: خلق الإنسان ، والوحوش ، والنبات ومختصر النحو ، والسبق والنضال [٢].

٣ . الزجاج :

هو إبراهيم بن السري بن سهل بن اسحق الزجاج ، أخذ عن ثعلب اللغة والنحو ، ولازمه آخذاً منه النحو الكوفي ، ولما ورد المبرد بغداد لازمه، تاركاً ثعلب بعد أن رأى الزجاج من المبرد ما رأى ، اعتزم ملازمته والتلمذة ، وأجرى على المبرد ثلاثين درهماً في الشهر هي ما كان يدخره في أيام عمله الخمسة من كل شهر لطلب العلم ، ووافق المبرد بعد أن اشترط انقطاعه عن ثعلب ، واطراحه كتب الكوفيين ، وأذعن للأمر ، ولازمه حتى برع في نحو البصريين ، ونبه ذكره في أصحاب المبرد ، حتى كان المبرد لا يقرئ أحداً كتاب سيبويه حتى يقرأه على ابراهيم ويصحح به كتابه[٣] .

وذكر القفطي ملازمة الزجاج للمبرد حينما نقل قول أبي محمد بن درستويه النحوي ((قال حدثني الزجاج ، قال كنت أخرط الزجاج ، فاشتهيت النحو ، فلزمت المبرد لتعلمه))[٤].

تمتع الزجاج بصفات حسنة كان أهمها : الورع في الدين ، وحسن الاعتقاد على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (رضي الله تعالىعنهما)، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمئة ، وله من التصانيف معاني القرآن ، والاشتقاق ، وفعلت وأفعلت ، وماينصرف وما لا ينصرف ، وشرح أبيات سيبويه وغيرها[٥] .

---

[١] **بغية الوعاة ١/ ٦٠١ ، والمنتظم ١٣ / ١٧٧ .**

[٢] **ينظر: بغية الوعاة ٦٠١/١ ، وهدية العارفين ٥/ ٣٩٦ .**

[٣] **ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١١١ ، والدرس النحوي في بغداد ١٢٤. ١٢٥ .**

[٤] **إنباه الرواة ١٥٩/١ .**

[٥] **ينظر: هدية العارفين ٥/٥ .**

٤ . نفطويه:

هوابراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان الأزدي الملقب بنفطويه النحوي[١] . أخذ عن ثعلب والمبرد ، وخلط نحو الكوفيين بنحو البصريين ((وكان عالماً بالعربية واللغة والحديث ، أخذ عن ثعلب والمبرد ، وكان زاهر الخلق ، حسن المجالسة ، صادقاً فيما يرويه حافظاً للقرآن ،فقيهاً على مذهب داود الظاهري رأساً فيه ، مسنداً للحديث حافظاً للسير وأيام الناس والتواريخ والوفيات ،ذا مروءة ،وظرف . جلس للأمراء أكثر من خمسين سنة ، وكان يبتدئ في مجلسه بالقرآن على رواية عاصم[٢]، من شعره[٣] :

نشكو الفراق وأنت تزمع رحلة هلا أقمت ولو على حجر الغضى
فالآن عد للصبر أو مت حسرة فعسى يرد لك النوى ما قد مضى

وقال الزبيدي : ((كان أديباً متقناً بالأدب حافظاً لنقائض جرير والفرزدق ، وشعر ذي الرمة وغيرهم من الشعراء ، وكلن يروي الحديث))[٤] .

توفي نفطويه ببغداد سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة ، وترك من المصنفات: إعراب القرآن ، والمقنع في النحو ، والأمثال ، والمصادر ، وأمثال القرآن ، والرد على القائل بخلق القرآن وغيرها [٥].

٥. أبو بكر بن الأنباري:

هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري [٦]، أعلم الناس بالنحو والأدب ، لازم ثعلباً وأخذ عنه، وكان كثير الحفظ ، فاضلاً ديّناً من أهل السنة ، وذكر أنه كان يحفظ ثلاثمئة ألف بيت من الشواهد في القرآن ، وكان يحفظ مئة وعشرين تفسيراً بأسانيدها[٧] ، وقد جعله الأزهري منافساً

---

[١] إنباه الرواة ١٧٦/١ .
[٢] بغية الوعاة ٤٢٨/١ .
[٣] المصدر نفسه ٤٣٠/١ .
[٤] طبقات النحويين واللغويين ١٥٤ .
[٥] بغية الوعاة ١/ ٤٢٩ .
[٦] طبقات النحويين واللغويين ١٥٣ .
[٧] ينظر: المنتظم ٣٩٧/١٣ ،وبغية الوعاة ٢١٢/١ .

للزجاج عند تصنيفه لطبقات النحاة ، إذ كان ((مقدماً في صناعته ، معروفاً بالصدق ، حافظاً ، حسن البيان ، عذب الألفاظ ، لم يذكر لنا إلى هذه الغاية من الناشئين بالعراق ، وغيرها أحد يخلفه ، أو يسد مسده))[١] .

ولأبي بكر بن الأنباري آراء كثيرة تناقلتها كتب اللغة والنحو ، من ذلك رأيه في أن ((أحد بمعنى واحد ، سقطت الألف منه على لغة من يقول : وحد في الواحد ، وأبدلت الهمزة من الواو المفتوحة ، كما أبدلت في قولهم : امرأة أناة ، أصلها وناة ، من وني يني ، إذا فتر ، ولم يسمع إبدال الهمزة من الواو المفتوحة ، إلا في أحد ، وأناة))[٢].

ترك ابن الأنباري كثيراً من المصنفات الجليلة منها كتاب الأضداد ، وهو مطبوع ، ((وأبو بكر في هذا الكتاب كثير الرواية عن أبي العباس ثعلب، ويعقوب بن السكيت ، وابن الأعرابي ، والفراء ، والكسائي ، وبعض البصريين مثل أبي عبيدة والأصمعي ، وكان قد تصدى في مواضع منه لتخطئة قطرب ، وابن قتيبة والرد عليهما))[٣]،وغريب الحديث ، والهاءات ، والمذكر والمؤنث ، والزاهر ، والواضح في النحو ، والمقصور والممدود وغيرها[٤]. وكانت وفاته سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة .

٦ . أبو عمر الزاهد :

هو محمد بن عبد الواحد ، أبو عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب ، كان من أقرب تلاميذ ثعلب ، إذ لازمه وأكثر منه ، وكان موثوقاً به ، على دراية باللغة والنحو ، كثير الحفظ ، قال التنوخي : ((لم أر قط أحفظ منه ، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة))[٥] ، وقال ابن برهان : ((لم يتكلم في العربية أحد من الأولين ، والآخرين أعلم منه))[٦] ، وقال عنه اليافعي ((كان آية في الحفظ والذكاء))[٧] .

---

[١] **تهذيب اللغة ١/ ٢٨ .**

[٢] **مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٠٩ . ٥١٠ .**

[٣] **الدرس النحوي في بغداد ١٢٠ .**

[٤] **ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢١٤ ، وهدية العارفين ٦/ ٣٥ .**

[٥] **بغية الوعاة ١٦٤/١ .**

[٦] **المصدر نفسه ١٦٤/١ .**

[٧] **مرآة الجنان ٢/ ٣٣٧ .**

لـه من التصـانيف : اليواقيت ، وتفسير أسماء الشعراء ، وفائت الجمهرة ، وفائت العين ، والمداخل في النحو، وما استدركه على شيخه ثعلب على كتاب الفصيح ، وهو في جزء لطيف سماه : فائت الفصيح ، وشرحه للفصيح أيضاً[١] ، وكانت وفاته في سنة خمس وأربعين وثلاثمئة .

د . علمه وثقته :

بلغ ثعلب مكانة عالية أثبتها له من ترجم لحياته ، وكان مثار إعجاب بالغ في الثقة والضبط ، قال القفطي : ((وكان ثقة حجة صالحاً ديناً مشهوراً بالحفظ ، وصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ، ورواية الشعر القديم ، مقدماً عند الشيوخ مذ هو حدث))[٢]، ومما يروى عن مكانته العلمية ، وثقته ما نقله عنه ابن الأنباري عند إشارته إليه ((قال أبو بكر بن محمد التاريخي، أحمد بن يحيى ثعلب أصدق أهل العربية لساناً وأعظمهم شأناً ، وأبعدهم ذكراً وأوضحهم علماً ، وأرفعهم قدراً ، وأرفعهم معلماً ، وأثبتهم حفظاً ، وأوفرهم خظاً في الدين والدنيا))[٣].

وقد تصدّر ثعلب حلقات الدرس ، وأحاط به التلاميذ ينهلون من علمه ، حتى أن أبا عبدالله محمد بن زياد ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)، الذي لازمه ثعلب وأخذ عنه ، كان إذا شك في شيء من مسائل اللغة أخذ رأي ثعلب فيها ، يقول ابن خلكان : ((وكان ابن الأعرابي إذا شك في شيء ، قال له : ما تقول يا أبا العباس في هذا ؟ ثقة بغزارة حفظه))[٤] ، وقال عنه السيوطي : ((كان ثقة متقناً يستغنى بشهرته عن نعته))[٥].

ومما يروى عن غزارة علمه ومكانته ، مانقله أبوبكر بن مجاهد المقرئ(ت٣٢٠هـ) قال: ((قال لي ثعلب : يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا ، واشتغل أصحاب الفقه بالفقه ففازوا ، واشتغلت أنا بزيد وعمرو فليت شعري ماذا يكون حالي في الآخرة ؟ فانصرفت من عنده ، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلّم تلك الليلة في المنام ، فقال لي : أقرئ أبا العباس عني السلام ، وقل له : أنت صاحب العلم المستطيل))[٦].

هـ . آثاره :

---

[١] **ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٦٦ ، وهدية العارفين ٦/ ٤٢ ، ومرآة الجنان ٢/ ٣٣٧ .**

[٢] **إنباه الرواة ١٣٩/١ .**

[٣] **نزهة الألباء ١٧٤ .**

[٤] **وفيات الأعيان ١/ ١٠٢ .**

[٥] **بغية الوعاة ١/ ٣٩٧ .**

[٦] **وفيات الأعيان ١٠٣.١٠٢/١ .**

ترك أبو العباس ثعلب ذخيرة لغوية من المصنفات التي تعكس ما رسمه الكوفيون من منهج واضح ومستقل يقوم على عدم الاعتداد بالقياس والتعليل والتأويل ، آخذاً بالسماع والنقل حيث تمثل قيمة علمية عالية منها ماهو مطبوع ، ومنها ما اندثر ولم يصل إلينا ، ((وخلف فوق ذلك علماً كثيراً ، ونهجاً قوياً ، ودرساً نحوياً حياً ، ولم تستطع ادعاءات الخصوم أن تخفي السمات التي اتسم بها الرجل ، وهي الحفظ والضبط والصدق ، وغزارة العلم ،ولم يستطع غمط هذا حتى المبرد الذي كان أعنف المنافسين له ، فقد كان يقول : ((أعلم الكوفيين ثعلب))[١] ، ومن أشهر مؤلفاته:

١. اختلاف النحويين ، ذكره ابن النديم [٢].

٢. استخراج الألفاظ من الأخبار، ذكره ابن خلكان وسماه بـ (الألفاظ)[٣] .

٣. إعراب القرآن ، ذكره البغدادي ، وابن العماد الحنبلي[٤].

٤. الأمثال ، وكان أول من ألف في هذا الموضوع ، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٣هـ)[٥].

٥. الأوسط ، أشار إليه ابن النديم ، وقال عنه : ((وقد رأيته))[٦]،وسماه البغدادي بـ (الأوسط في النحو)[٧].

٦ . الايمان والدواهي ، ذكره القفطي وسمّاه (كتاب الايمان)[٨]

٧. التصغير ، ويظهر أنه من الكتب التي عنيت بمسائل التصغير و ذكره ابن خلكان [٩].

٨. تفسير كلام ابنة الخسّ، وهي هند بنت الخسّ الأيادية، وكانت معروفة بالفصاحة ، والبيان وهوكتاب ذكره ابن النديم أيضاً[١٠].

٩. حد النحو ،ذكره ابن خلكان[١]

---

[١] الدرس النحوي في بغداد ٥١ .

[٢] الفهرست ١١٦ .

[٣] وفيات الأعيان ١/ ١٠٤ .

[٤] هدية العارفين ٥/ ٥٤ ، وشذرات الذهب ١/ ٢٠٧ .

[٥] كشف الظنون١/ ١٦٧ .

[٦] الفهرست ١١٧ .

[٧] إنباه الرواة ١/ ١٥١.

[٨] إنباه الرواة ١/ ١٥١ .

[٩] وفيات الأعيان١/ ١٠٤ ، وسماه الذهبي بكتاب (التصغر) ، وينظر : تاريخ الاسلام ٨٤ .

[١٠] الفهرست ١١٧ .

[١] وفيات الأعيان ١٠٤/١ .

١٠. شرح لامية العرب ، لم يذكره ابن النديم ، ولا ابن خلكان ، وإنما أشار إليه البغدادي[٢].

١١. الشواذ ، أشار إليه القفطي[٣].

١٢ . غريب القرآن ، ذكره ابن النديم ، وقال عنه إنه كتاب لطيف [٤].

١٣ . الفصيح ، هكذا سماه ابن النديم ، أما البغدادي فسماه(فصيح اللغة)، ولم يشر القفطي إليه،ولم يذكره من بين مصنفات ثعلب ، وكذلك لم يذكره ابن خلكان [٥].

١٤ . القراءات ، ذكره ابن النديم، وابن العماد الحنبلي[٦].

١٥ . مايجري وما لايجري ، أشار إليه القفطي[٧].

١٦ . مجاز الكلام .

١٧ . المجالسات في النحو واللغة والأخبار ، وقد ذكره القفطي باسم (المجالس) ، وهو كتاب مطبوع ، قام بتحقيقه الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، وهو المعروف بـ(مجالس ثعلب)، قال عنه ابن النديم: ((ولأبي العباس مجالسات أملاها على أصحابه في مجالسه تحتوي على قطعة من النحو واللغة ، والأخبار، ومعاني القرآن، والشعر، مما سمع وتكلم عليه، روى ذلك عنه جماعة منهم أبو بكر بن الأنباري، وأبو عبدالله اليزيدي، وأبو عمر الزاهد، وابن درستويه وابن مقسم))[٩].

١٨المسائل ، ذكره ابن خلكان [١٠].

١٩ المصون في النحو ، ذكره ابن النديم ، وقال عنه: ((جعله حدوداً))[١١].وأغلب الظن إنه كتاب في الحدود النحوية .

٢٠ . معاني الشعر ، ذكره القفطي[١].

٢١. معاني القرآن ، ذكره القفطي[٢].

---

[٢] هدية العرفين ٥/ ٥٤ .

[٣] إنباه الرواة ١/ ١٥١ .

[٤] الفهرست ١١٧ .

[٥] ينظر الفهرست ١١٧ ، وهدية العرفين ٥/٥٤ ، وإنباه الرواة ١/ ١٥١ ، ووفيات الأعيان ١/١٠٤ .

[٦] الفهرست ١١٧ ، وشذرات الذهب ١/ ٢٠٧ .

[٧] إنباه الرواة ١/ ١٥١ .

[٩] الفهرست ١١٧ .

[١٠] وفيات الأعيان ١/١٠٤ .

[١١] الفهرست ١١٧ .

[١] إنباه الرواة ١ / ١٥٠ .

[٢] المصدر نفسه .

٢٢. الموفقي ، وهو مختصر في النحو ، وهو المنسوب إلى الموفق المعروف بالناصر لدين الله ، أخو المعتمد الذي توفي في خلافة المعتمد سنة ٢٧٨هـ[٣].

٢٣ . الوقف والابتداء ، ذكره البغدادي[٤].

٢٤. ما يلحن فيه العامة، ذكره ابن النديم[٥].

٢٥ . الهجاء ، ذكره الغدادي[٦].

٢٦ . ذكر ابن النديم[٧] أن أبا العباس عمل قطعة من أشعار الفحول من الشعراء ، وغيرهم منهم : الأعشى ، والنابغتان ، وطفيل ، والطرماح ، وغير ذلك من أصحابه .

و . بين ثعلب والمبرد :

وصل التنافس بين العلماء في القرن الثالث الهجري على أشده ، الذي زخر بعدد كبير من الأعلام والمصنفات في مختلف ميادين العلوم ، ومعروف أن التنافس أمر حسن ؛لأنه الواقع الذي يدفع صاحبه إلى الإبداع والتواصل ، ما لم يكن ذلك مبنياً على شيء من الحسد ، أو الأنانية ، وأغلب الظن أن جميع ما لدى العلماء من تنافس بينهم ، إنما هو مبني على نظرة قائمة على احترام العلم والسمو به ، فقد كانت لدى البعض نظرة بغيضة قائمة على الأنانية غايتها الوصول والتقرب لدى الخلفاء والأمراء والوزراء ((وعلى هذه الصورة كان التنافس بين ثعلب والمبرد ، وبدأ به ثعلب ، إذ كان يغري تلاميذه للنيل من المبرد ، ويوحي إليهم أن يرهقوه بالأسئلة عسى أن يعجزوه ، وكان لا يدع فرصة تسنح للنيل من المبرد إلا اهتبلها))[٨] وقد اجتمع ثعلب بالمبرد أكثر من مرة ، ولعل كره ثعلب للاجتماع بالمبرد إنما هو قائم على ضعف حجته بالجدل والتفلسف ، إذ من المعروف أن منهج ثعلب لم يكن يعنى بفلسفة اللغة ولا منطق النحو ، فكانت طريقة المبرد في إسكات خصمه قائمة على الجدل والتعليل ، وهذا ما دعاه يتحاشا المبرد ، ولا يود الاجتماع به ، وكان أبو علي الدينوري(ت ٢٨٩هـ) ختن ثعلب يقول حين سئل عن ذلك : ((المبرد حسن

---

[٣] **المصدر نفسه ، وهامش ١ / ١٤٢ .**

[٤] **هدية العرفين ٥/ ١٥٤**

[٥] **الفهرست ١١٧ .**

[٦] **هدية العرفين ٥/ ١٥٤ .**

[٧] **الفهرست١١٧ .**

[٨] **المبرد حياته وآثاره ٧٥ .**

العبارة ، فإذا اجتمعا حكم للمبرد ، فإن مذهب ثعلب مذهب المعلمين))[1]، ولم يكن المبرد ينكر فضل ثعلب وعلمه ، فقد نقل ابن عبد الملك التاريخي قوله: ((سمعت المبرد يقول : أعلم الكوفيين ثعلب ، فذُكر له الفراء ، فقال : لا يعشره))[2].

وبعد أن قدم المبرد إلى بغداد ، رأى الناس في منهجه اللغوي شيئاً جديداً لم يألفوه من قبل مع ثعلب ، مما كان سبباً في انقطاع قسماً من تلاميذ ثعلب ، والتحاقهم بحلقات المبرد ، وفي مقدمتهم زوج ابنته أبو علي الدينوري ، وأبو اسحق الزجاج ، ومما يروى عن ذلك : أن أبا علي الدينوري كان ((يخرج من منزله وهو جالس على باب داره يتخطى أصحابه ، ويمضي ومعه محبرته ، يقرأ كتاب سيبويه على المبرد ، فيعاتبه ثعلب على ذلك ، ويقول له : إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجل ، وتقرأعليه يقولون ماذا؟ فلم يكن يلتفت إلى قوله))[3] .أما الزجاج فكان من الدارسين الذين اعتمدوا على ثعلب أولاً ، إلا أنه تيقن فضل المبرد ، بعدما بعثه ثعلب لمناظرته فألزمه المبرد الحجة وأعجب به فترك حلقات الدرس عند ثعلب وألزم المبرد . ولهذا فإننا وجدنا أن من آثار تنافسهما ماانعكس في مؤلفات تلاميذهما ، فمنهم من انتصر لثعلب أو المبرد ، ومنهم من ردّ عليهما فألّف ابن درستويه، والزجاج في الردّ على ثعلب ، وألّف أحمد بن فارس ، وأبو بكر بن الأنباري في الانتصار لثعلب [4].

٢. إثبات نسبة الفصيح إلى ثعلب :

وقع شك في نسبة كتاب الفصيح إلى ثعلب ، فيما تناقلته بعض كتب الطبقات والتراجم إذ أشار ياقوت الحموي(ت ٦٢٦هـ) إلى ((أن الفصيح تصنيف لابن داود الرقي ، وادعّاه ثعلب لنفسه))[5] ، أي أن الفصيح هو نفسه ((كتاب الحلى لبن داود، وسمعه منه محمد بن موسى البردي سنة ٢٣٨هـ ، فأغار عليه ثعلب وادعاه لنفسه))[6] ، وكذلك فإن مما يقال في ذلك إن يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ) لما صنف كتاب إصلاح المنطق استعاره أبو العباس ثعلب فنظر

---

[1] إنباه الرواة ١/ ١٤٥ .

[2] المصدر نفسه ١/ ١٤٣ .

[3] المصدر نفسه١/١٤٤ .

[4] ينظر: المبرد حياته وآثاره ٨٧ .

[5] إرشاد الأريب ٢/ ١٥٣ ، وينظر: كشف الظنون ٢/١٢٧٢.١٢٧٣ .

[6] تاريخ الأدب العربي (بروكلمان)٢/٢١٠ . ٢١١ .

فيه ، وبنى كتاب الفصيح عليه ، فلما ظهر هذا الكتاب وانتشر بين الناس اتهمه يعقوب وقال : ((جدع كتابي جدع الله أنفه))[١].

وإذا نظرنا في ذلك ، لم نجد أن ما نقله ثعلب وادعاه عن كتاب ابن داود ، أو كتاب ابن السكيت ، لا يفيدنا سوى كونه دعوى لم تقم على دليل ، إذ إنّ أغلب كتب الطبقات والتراجم أشارت إلى مكانة ثعلب العلمية ،ثقة ،وعلماً وضبطاً، قال ابن الأنباري : ((كان ثقة ديناً مشهوراً بصدق اللهجة ، والمعرفة بالغريب، ورواية الشعر مقدماً ، بزّ الشيوخ وهو حدث ، ويروى أن ابن الأعرابي كان يقول له : ماتقوله في هذا يا أبا العباس؟ ثقة بعلمه، وحفظه))[٢] . وقال الحافظ شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) في تاريخه : ((قال الخطيب وغيره ، كان ثقة حجة ديناً صالحاً مشهوراً بالحفظ ... وله من الكتب كتاب الفصيح))[٣].

وبغض النظر عما ادعاه ابن السكيت من أن ثعلباً قد نقل أكثر مسائل كتاب إصلاح المنطق وضمنه كتاب الفصيح ، فإن الملاحظ أن منهجي الكتابين مختلفان ، وليس ببعيد أن يكون ما توافقا فيه هو من آثار الاتفاق في الانتقاء من كتب العلماء الذين سبقوهما[٤]. فإذا كان هذا مما يقال على كتاب ابن السكيت ، فإن الأمر لا يختلف كثيراً عما دعي من أن كتاب الفصيح هو كتاب الحلى لابن داود الرقي ، إذ لم يصل إلينا ولم نطلع عليه ، وأغلب الظن أن تشابه المنهجين ترك تصوراً في أن كتاب الفصيح هو نسخة معدلة من كتاب الحلى ، وهو تصور لا يقوم على دليل علمي، إذ إن حركة التأليف اللغوي ، كانت قد اشتدت ولاسيّما في القرنين الثالث والرابع، واتجه تأليف العلماء فيما له علاقة بالضبط الصحيح من مادة اللغة عارضين للغات العرب ، جاعلين من هذه اللغات الأفصح ، فالأقل فصاحة ، ثم الشاذ فالنادر أو ما استعمل من ذلك في لغتين ، فكان من الطبيعي أن نجد تشابهاً في عرض المادة المؤلفة.

أما ما ادعاه ابن ناقيا البغدادي (ت٤٨٥هـ) في أول شرحه لكتاب الفصيح من نسبته إلى ابن الاعرابي (ت٢٣١هـ) ، فهو الآخر محض ادعاء ، فهو يقول ((هذا كتاب أمليناه في شرح كتاب الفصيح وإيضاحه ، وقد أكثر الناس الكلام فيه ، ونسبه قوم إلى ابن الاعرابي ، وذكر بعضهم أنه

---

[١] كشف الظنون ٢/ ١٢٧٢ .١٢٧٣ ، ومفتاح السعادة ١/ ١٦٨ .

[٢] نزهة الألباء ١٧٤ .

[٣] تاريخ الاسلام ٨٢. ٨٤، وينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٩٧ .،وشذرات الذهب ١/ ٢٠٧ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٥ ، و١٣ /٧٣.٧٢ .

[٤] ينظر: مقالة الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور(تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)في مجلة المجمع العلمي العربي . دمشق ، المجلد ٣٧ لسنة ١٩٦٤م ، ص ٢٠٢ .

رآه بخط الخراز يرويه عنه))[1]، كما هو معلوم فان ابن ناقيا لم يفصح عن القوم أو بعضهم الذين ذكرهم بأنهم نسبوه إلى ابن الاعرابي . يزاد على ذلك أن ابن الاعرابي كان يعتمد على ثعلب في مسائل كثيرة إذا شك في شيء منها ، وعن ذلك يقول ياقوت: ((كان ابن الاعرابي إذا شك في شيء يقول له: ما عندك يا أبا العباس في هذا ؟ ثقة بغزارة علمه))[2]، فلا يعقل أن يكون قد نسب ما ليس له وهو ((اصدق أهل العربية لساناً ، وأعظمهم شأناً ، وأبعدهم ذكراً ، وأوضحهم علماً ، وأفهمهم قدراً أ وأرفعهم معلماً ، وأثبتهم حفظاً ، وأوفرهم حظاً في الدين والدنيا))[3] .

والذي يمكن أن يطمئن إليه أن كتاب الفصيح قد شهر به أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وهو ما بينه وكشف عنه ابن درستويه(ت٣٤٧هـ) في مقدمة شرحه تصحيح الفصيح ، بعد أن عرض للطوائف التي نزعم بنسبته إلى غير ثعلب ، ثمّ يصرح أخيراً بنسبته إلى ثعلب ، كما هو معلوم فان ابن درستويه روى عن ثعلب ، وإن شرحه يعد من أوائل الشروح التي وصلت إلينا كما صرح بذلك ابن النديم[4] .

٣ . مكانة الفصيح :

إن عناية أئمة العربية بكتاب فصيح ثعلب يعكس أهميته وفائدته ، وقد بلغ ذروة الاهتمام به في القرن الرابع الهجري ، حتى ان ((يحيى بن أحمد الأزرني الوراق المتوفى(٤١٥هـ) كان ينسخ كل يوم نسختين منه ويبيع النسخة بنصف دينار))[5]، وكذلك ما رواه ابن الأنباري عند ترجمته لأبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ((أنه اجتمع هو وابو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) فجرى بينهما كلام ، فقال لأبي علي: تتكلم في كتاب سيبويه ، فقال أبو علي : بل نتكلم في الفصيح))[6]. ويضع هذا النص أمامنا أمرين ، الأول : أهمية كتاب سيبويه في الرتبة ، والثاني : أنه إذا كان النحو يغلب على كتاب سيبويه ، فان معنى كلام أبي علي هو إيماء إلى غلبة اللغة على كتاب الفصيح .

---

[1] **شرح الفصيح (ابن قانيا) ١/١ .**

[2] **إرشاد الأريب ٢ / ١٤٠ .**

[3] **نزهة الالباء ١٧٤ ، وينظر : طبقات الحنابلة ٨٠/١ .**

[4] **تصحيح الفصيح ٣١ ، والفهرست ١١٧ .**

[5] **تاريخ الأدب العربي (بروكلمان) ٢ / ٢١١ .**

[6] **نزهة الاباء ٢٣١ .**

وبالرغم من كون كتاب الفصيح صغير الحجم إلا أنه كبير الفائدة ، فيه يتم ضبط الصيغ للألفاظ مع بيان تفسيرها[١]، ومن هنا فقد كثرت شروحه ، وتناقله العلماء بالتحليل ، فذاعت شهرته كيف لا ؟ فهو المعني باختيار فصيح الكلام مما جرى على ألسنة الناس وكتبهم ، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها ، ومنه ما فيه لغتان وأكثر والاختيار لأفصحهنّ ، أو ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا ، ملتزما بذلك منهج تبويب الأفعال بحسب حركة العين في الماضي ، مع بيان لأشهر فروقها مما يختلف مصدرها باختلاف معاني هذه الأفعال[٢] .

٤ . شروح الفصيح :

قدر لكتاب الفصيح من الذيوع والانتشار ما قدر لكتاب سيبويه ، ويمكن أن نتلمس هذا من خلال حركة التأليف التي أحاطته شرحاً واستدراكاً وتذييلاً ونظماً ، حيث عدّ صاحب كشف الظنون[٣]من شروحه إحدى وعشرين شرحاً ما عدا التذييل والنظم والاستدراك ، ويمكن أن نتبين هذه الشروح على النحو الآتي :

أ . الشروح :

١ . شرح أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، وهو المسمى بشرح الفصيح في اللغة[٤] .

٢ . شرح عبدالله بن جعفر المعروف بابن درستويه النحوي(ت٣٤٧هـ) ، وسماه تصحيح الفصيح ، قال عنه القفطي : ((وهو في غاية الحسن والجودة يدل على الاطلاع التام))[٥]، ويعد هذا الشرح من أوائل الشروح التي وصلت إلينا ، إذ جاء في اثنين وثلاثين باباً تعقب فيه ابن درستويه ثعلباً ، وألزمه أشياء ، ورد عليه[٦] .

٣ . شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)[٧].

٤ . شرح يوسف بن عبدالله الزجاجي (ت٤١٥هـ)[١] .

---

[١] ينظر : تاريخ الأدب العربي (بروكلمان) ٢ / ٢١٠ .

[٢] ينظر: فصيح ثعلب ٢ .

[٣] كشف الظنون ١٢٧٢/٢ . ١٢٧٣ ، ذكر الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور في مقالته (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح) أن صاحب كشف الظنون كان قد عدّ من الشروح تسعة عشر شرحاً ، والأصح هي احدى وعشرون شرحاً ، مبيناً أن البغدادي في خزانة الأدب قد زاد شرح المرزوقي في حين أن صاحب الكشف أشار إلى هذا الشرح مع الشروح التي ذكرها . مجلة المجمع العلمي . دمشق . المجلد ٣٧ لسنة ١٩٦٤ ، ص٢٠٢.

[٤] هدية العارفين ٦ / ٢٠ .

[٥] إنباه الرواة (طبعة دار الكتب ١٩٥٢) ٢ / ١١٣ .

[٦] تصحيح الفصيح ٢٠ .

[٧] هدية العارفين ٥ / ٦٥٢ .

٥ . شرح أبي منصور محمد بن علي الجبّان الأصبهاني (ت٤١٦هـ).

٦ . شرح أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت٤٢١هـ) ، وهو كتاب جميل في نوعه [٢] وهو من الشروح المهمة التي ذكرها العلماء ونقلوا نصوصاً عنها ، فقد أشار إليه السيوطي (ت٩١١هـ) في أكثر من موضع[٣] ، ونقل عنه شهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ) بعضاً من نصوصه[٤]، وأشار إليه عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) في خزانته[٥] ناقلاً عنه ، وهو كما يوصف بأنه شرح أشهر من نار على علم ، ومنه نسخة من مكتبة كوبرلي تحت رقم (١٣٣٣) منسوخة سنة (٥٨٤هـ) بقطع مستطيل قليل العرض جداً ، وهي أصل وإمام[٦] .

٧ . شرح أبي سهل محمد بن علي الهروي (ت٤٣٣هـ)، المسمى بالتلويح في شرح الفصيح ، ذكره عبد القادر البغدادي[٧]وهو شرح مختصر صنعه مؤلفه للمبتدئين ، وأودعه فيه من التفسير والشواهد من القرآن والشعر ، ملوحاً فصوله كلها ، طالباً التخفيف والايجاز[٨] نشره محمد أمين خانجي (سنة ١٣٢٥هـ) مطبوعاً مع ذيل الفصيح لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي في ضمن كتاب الطرف البهية لطلاب العلوم العربية ، وكذلك نشره الاستاذ محمد عبد المنعم خفاجي سنة ١٩٤٩م في ضمن كتاب فصيح ثعلب والشروح التي عليه .

٨ . شرح أبي القاسم عبدالله محمد بن ناقيا بن داود البغدادي(ت٤٨٥هـ) .

٩ . شرح أبي القاسم عبدالله بن عبد الرحيم الاصفهاني (ت٤٨٦هـ) ، وهو شرح مقتضب ، وتوجد منه نسخة في مكتبة رامبو ، وهو في (٣٤) صفحة[٩] .

---

[١] **هدية العارفين ٦ / ٥٥٠ .**

[٢] **إنباه الرواة (طبعة ١٩٨١) ١ / ١٠٦ .**

[٣] **المزهر في علوم اللغة ١ / ١٧٩ ، ٢٠١ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، ٣٠٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، و٢/٥٤ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠، ٨٠ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ٢٩٣ .**

[٤] **شفاء الغليل ٦٢ ، ١١٩ ، ١٣٦ .**

[٥] **خزانة الأدب ١ / ١٥٤ ، و٧ / ٣٩١ ، ٥٢٧ .**

[٦] **أشار الاستاذ عبد العزيز الميمني في مقالته المنشورة تحت عنوان (حول نسخة شرح أبي جعفر اللبلي على الفصيح) في مجلة المجمع العلمي . دمشق ، المجلد ٣٧ ، لسنة ١٩٦٤ ، ص ٥٢٠ ، إلى هذا الشرح ، ووصفه بأنه أشهر من نار على علم .**

[٧] **خزانة الأدب ١ / ٢٥ .**

[٨] **التلويح في شرح الفصيح ١ . ٢ .**

[٩] **تاريخ الأدب العربي (بروكلمان) ٢ / ٢١٢ ، ومجلة المجمع العلمي . دمشق ، المجلد ٣٧ ، سنة ١٩٦٤م ، ص ٥٢٠ .**

١٠ . شرح أبي محمد بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥١١هـ) ، ذكره السيوطي ناقلاً عنه في أكثر من موضع[١] .

١١ . شرح أبي العباس أحمد بن عبد الجليل التدميري(ت٥٥٥هـ) ، وسماه التصريح لشرح غريب الفصيح ومنه نسخة في مكتبة نور عثمانية تحت رقم (٣٩٩٢) من القطع الصغير[٢].

١٢ . شرح أبي حفص عمر بن محمد القضاعي (ت٥٧٠هـ) ، ذكره اسماعيل باشا البغدادي[٣] .

١٣ . شرح أبي عبدالله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) ، وهو من الشروح الجيدة والمتكاملة وظهر ذلك من خلال شرحه مواد الكتاب فهو لم يترك حرفاً من حروف الفصيح إلا بينه[٤].

١٤ . شرح أحمد بن علي بن هبة الله المعروف بابن المأمون (ت٥٨٦هـ) ، ذكره البغدادي في هدية العارفين[٥] .

١٥ . شرح أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، ذكره البغدادي أيضاً[٦] .

١٦ . شرحان لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (ت٦٩١هـ) أحدهما المسمى (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح) ، قال ابن الحنائي عنه : ((كتاب لم تكتحل عين الزمان بمثله في تحقيقه ، وغزارة فوائده ، ومنه يعلم فضل الرجل الذي ألفه وبراعته))[٧]. ذكره البغدادي في خزانته[١].وقد أشار اللبلي في ديباجته[٢]إلى خمسة شروح أخرى، اثنان منها ذكرت من قبل،هما: شرح التدميري ، وشرح المطرز وهو أبو عمر الزاهد، أما الثلاثة الأخرى فهي:

---

[١] المزهر في علوم اللغة ١ / ٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٩ ، ٥٦٢ ، و٢/ ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٧ ، ١٩٥ ، ٢٠١ ، ٢٢٢ .

[٢] تاريخ الأدب العربي (بروكلمان) ٢ / ٢١٢. ضبط القفطي نسبه بالتدميري الأندلسي ، وليس أبا العباس الترميذي، وذهب إلى ذلك الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، أو التندفيري (بالتاء والنون) ، كما وذهب الاستاذ محمد الطاهر بن عاشور وكلاهما تصحيفان . ينظر إنباه الرواة (ط١٩٨١) ١ /١٥٤ ، وفصيح ثعلب والشروح التي عليه ٣ ، ومجلة المجمع . دمشق ، المجلد ٣٧ ، سنة ١٩٦٤م ، ص٢٠٣ .

[٣] هدية العارفين ٥ / ٧٨٤ .

[٤] شرح الفصيح (ابن هشام) ٣٩ .

[٥] ٥ / ٨٨ .

[٦] ٥ / ٤٥٩ .

[٧] كشف الظنون ٢ / ١٢٧٢ . ١٢٧٣ . وابن الحنائي هو علي بن عبد القادر الحميدي الرومي (ت٩٧٩هـ) ، وله من التصانيف : حاشية على أنوار التنزيل للبيضلوي ، وشرح قصيدة البردة ، وطبقات الحنفية . ينظر : هدية العارفين ٥ / ٧٤٨ .

[١] ٧ / ٥٢٧ .

أ . شرح أبي بكر عبدالله الحسين بن خالويه (ت٣٧٠هـ) .

ب . شرح مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) .

ج . شرح محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك الأشبيلي (ت٦١٨ هـ) .

١٧ . شرح لأبي بكر محمد بن ادريس القضاعي (٧٠٧هـ) .

١٨ . شرح لأبي علي الحسن بن أحمد الاسترابادي (ت٧١٧هـ) .

١٩ . شرح تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (ت٧٤٩هـ) ، ذكره البغدادي في هدية العارفين[٣] .

٢٠ . شرح لأبي علي عبد الكريم بن حسن السكري ، ذكره البغدادي ولم يشر إلى وفاته[٤] .

وأود الإشارة إلى أنه تعذر عليّ الاطلاع على بعض المخطوطات لشراح الفصيح الذين أشرت إلى مخطوطاتهم وأماكن وجودها للانتفاع من موادها الصرفية وإغناء البحث بآراء مؤلفيها على الرغم من اتصالي المتكرر بمراكز وجودها .

ب . مَنْ استدرك عليه :

١ . ما تتبعه أبو اسحق الزجاج (ت٣١١هـ) ، على ثعلب ، مخطئاً له في بعض المواضع ومستدركاً عليه في مواضع أخرى في المخاطبة التي جرت بينهما في أوهام الفصيح ، وكان أبو عبد الله الحسين بن خالويه (ت٣٧٠هـ) قد انتصر لثعلب عند ذكره بعض مسائل هذه المخاطبة[٥] .

٢ . فائت الفصيح لأبي عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد،المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ) ، ومنه نسخة في مكتبة حسين جلبي تحت رقم (١٩) ، إذ جمع مؤلفه ما فات الفصيح في جزء واحد ، قال عنه اليافعي : ((أستدرك على كتاب الفصيح ، كتاب شيخه ثعلب جزءاً لطيفاً سمّاه (فائت الفصيح وشرحه أيضاً في جزء واحد)[٦] ، وقد طبع عام ١٩٨٦م بتحقيق : محمد عبد القادر أحمد .

---

[٢] **ينظر : مجلة المجمع العلمي . دمشق . المجلد ٣٧ ، لسنة ١٩٦٤ ، ص٢٠٣ .**

[٣] **٥ / ١١٠ .**

[٤] **ينظر : هدية العارفين ٥ / ٦٠٨ .**

[٥] **ينظر : الأشباه والنظائر ٤ / ١٦٥ .**

[٦] **مرآة الجنان ٢ / ٣٣٧ .**

٣ . التنبيه على ما في الفصيح من الغلط ، لعلي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ) سمّاه البغدادي (بالرد على ثعلب في الفصيح[١]، وذكر البغدادي في الخزانة ، إذ جمع مؤلفه فيه أغلاط اللغويين ، وسمّاه (التنبيهات على أغلاط الرواة)[٢].

٤ . تمام فصيح الكلام ،لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، وهو كتاب صغير الحجم مطبوع ، قام بتحقيقه الدكتور ابراهيم السامرائي .

ج . مَن نظم عليه :

١ . (نظم الفصيح) لعز الدين عبد الحميد بن هبة الله المدايني ، المعروف بابن أبي الحديد المعتزلي (ت٦٥٥هـ) ، منه نسخة في مكتبة الأسكوريال تحت رقم (١٨٨) ، ذكره البغدادي وأشار إلى إن له شرحاً على الفصيح[٣] .

٢ . (نظم الفصيح) لأبي الحكم مالك بن عبد الرحمن الأنصاري (ت٦٦٩هـ) ، والمسمى (موطأة الفصيح في اللغة) ، عليه شرح لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي(ت١١٧٠هـ) المسمى (موطئة الفصيح لموطأة الفصيح) ، منه نسخة مخطوطة للجزء الأول في دار الكتب بثلاثة مجلدات[٤] .

٣ . نظم شهاب الدين محمد بن أحمد الخوني (ت٦٩٣هـ) .

٤ . حلية الفصيح لمحمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي (ت٧٨٠هـ) ، وهو نظم جعله مؤلفه في ثمانين وستمئة وألف بيت ، منه نسخة في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٦٣) ، ذكره البغدادي في هدية العارفين[٥] .

٥ . شروح الدراسة :

أ . شرح (تصحيح الفصيح) لعبد الله بن جعفر بن درستويه المتوفى(٣٤٧هـ) .

يعد هذا الشرح من أوائل ماوصل إلينا من شروح ، وأهمها لكونه غاية في الحسن والجودة كما وصفه القفطي[٦]عند ترجمته لابن درستويه وآثاره ، وقد تردد ذكره في المظان التاريخية[٧]، إذ يمثل ثمرة علمية وصلت حد الرقي والابداع ، لما اشتمل عليه من ثقافة لغوية متنوعة تعكس قدرة

---

[١] هدية العارفين ٥ / ٦٨٢ .

[٢] خزانة الأدب ١ / ٧٦ ـ ٧٧ .

[٣] هدية العارفين ٥ / ٥٠٧ .

[٤] ينظر : هدية العارفين ٣٣١/٦ ، وفصيح ثعلب والشروح التي عليه ٤ .

[٥] ٦ / ١٧٠ .

[٦] انباه الرواة ١١٣/٢ .

[٧] ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٦٧٧ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٦ ، وهدية العارفين ٥ / ٤٤٦ .

مؤلفه على التأليف في جوانب الدرس اللغوي من لغة ونحو وتصريف ولعل من أسباب عدّهِ شرحاً قيماً هو تنوع مصادره التي استسقى منها مادته وآراءه ، مثل : كتب اللغة والنحو كالعين والكتاب ، أو كتب الحديث أو النقد والأدب والشعر أو الأمثال ، أو اعتماده على ما ألف من آثار ، وغالباً ما نجده يشير إليها في أثناء كلامه ويحيل إليها[١] .

وأول ما يطالعنا ابن درستويه في شرحه بمقدمة أشار فيها إلى ما حمله على تأليف التصحيح بعد أن رأى تحفظ كتاب الدواوين من غير أن يفحصوا معاني الفصيح ، ويعلموا تفسيره ، وان يعرفوا قياس أبنيته وعلل أمثلته ، متكلين على أن من حفظ ألفاظ الفصيح قد بلغ الغاية في البراعة ، وجاوز النهاية في التأدب[٢] . ثم يصل ابن درستويه إلى ذكر ما أغفله صاحب الفصيح مما لم يشر فيه إلى تفسير الغريب أو ايضاح المعاني ، ومما لايصل بقارئه إلى جميع ما تلحن فيه العامة ؛ لأن ذلك قد أسند إلى قوم من متأخري أهل اللغة ، الذين لم يوفوا بشرح الفصيح ، فقصروا عن ذلك معرضين عن ذكر الأبنية والأمثلة التي هي قواعد الأبواب فشرع بشرح معاني الأبنية والتصاريف قياس النظائر من الكلام ، وتفسير الغريب ، وبيان اختلاف اللغات ، منبهاً على مواضع الصواب والخطأ ، أو السهو والإغفال ؛ لتتم فائدة قارئه وتكثر المنفعة له فيه ، ويعرف كثيراً من علل النحو ، وضروباً من الأبنية ، وتصاريف صحيح اللغة ، ووجوهها من المجازات والحقائق والتشبيهات[٣]، إذ اعتمد في رسم منهجه في التصحيح على أمرين : الأول: استقراء كلام العرب بعد أن جعل لكل باب من أبواب الفصيح ما أطلق عليه تسمية تصحيح الباب الأول أو الثاني أو الثالث ... الخ ، ثمّ يشرع في تفسير الباب من الوجهة التصريفية والاشتقاقية واللغوية محتجاً بما عنده من شواهد ، والثاني : هو القياس ، فهو يقيس على الأفصح مما استعملته العرب في لغاتها ، ولا سيما ما تعلق ذلك بأبنية الفعل القياسي منه أو الشاذ ، أو ما تداخلت فيه لغتان ، ويمكن أن أسوق بعض الأمثلة التي تبين منهجه في استعمال الأبنية وعلل التصريف . قال: ((فان اجتمعت الواو والياء والعين واللام من فَعَلَ كقولهم : ذوى يذوي، وغوى يغوي،كسرت العين من مستقبله من أجل أن لام الفعل ياء معتلة لئلا يعتل الحرفان جميعاً أجري مجرى ما صحت عينه ، وكذلك إن كانت الواو عين الفعل أو لامه صحت العين بمثل : قوي يقوي ؛ لأنه من القوة ، وإنما كان آخر الكلمة بالعلة أولى من العين ؛ لأنه في موضع الإعراب ،واختلاف الحركات فهو أضعف

---

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ١٩٣ ، ٢٧٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٤٩٣ ، ٥٠٣ .**

[٢] **المصدر نفسه ٣١ .**

[٣] **المصدر نفسه ٣٢ .**

))[1]. وقال: ((وأمّا قوله : شتم يشتم ، فليس مما تخطئ فيه العامة ، وإنما ذكره ؛ لأن المستقبل منه يجوز فيه كسر التاء وضمها قياساً ، وكلام فصحاء العرب به أكثر بالكسر ، فاختار الكسر لكثرته ، لا لأنه أصوب))[2] .

وغالباً ما نجد ابن درستويه يلجأ إلى تعزيز ما يقوله ، وتقوية مذهبه بالشاهد القرآني ويدلنا على ذلك كثرة شواهده القرآنية ، فقد جاءت في إحدى وثلاثين وثلاثمائة موضعاً ، ومن أمثلته على ذلك :

١ـ قال تعالى: ((أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ))[الجاثية :٢١] ، وقال تعالى: ((أَحَسِبَ النَّاسُ))[العنكبوت: ٢] ، وقال تعالى : ((لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ))[آل عمران: ١٨٨ والنور: ٥٧]، في هذه النصوص جاء الفعل حسب يحسب على فعل يفعل ؛ لأنه نظير قولهم : علم يعلم ، لأنه من بابه ، وهو ضده ، فخرج على مثاله ، أما المضارع ، فإنه يقرأ بالفتح والكسر ، والفتح أقيس ، والكسر مستعمل كثير [3] .

٢. قال تعالى : ((وَكُنتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا))[مريم :٢٣] ، وفيها مجيء اسم المفعول ، وهو منسي وفعله نسي الشيء ينساه،والمصدر النسيان على فعلان مثل الخذلان والنشدان والوجدان فأمّا الفعلان بفتحتين ، فإنّما يجيء في المصادر التي فيها معنى التحرك والعجلة ، كالغليان والقفزان ،والنزوان ، وليس في النسيان شيء من هذا المعنى ، ولكنه بمعنى الغشيان والحسبان والوشكان ، والرئمان[4].

ولعلّ من أبرز الظواهر الصرفية التي يمكن أن نلمحها في هذا الشرح وضع المحددات التي تجعل أبنية الفعل ، أو لغاته في وجه واحد ، أو وجهين ومنها :

١. حروف الحلق، إذا كانت عيناً أو لاماً في الفعل ، فهو يقول : (فإن كانت عين الفعل أو لامها واواً في الأصل ولم تكن إحداهما من الحلق لم يجز في مستقبله إلا الضم وحده ، نحو : قام يقوم ، وعاد يعود ، وعدا يعدو ، وغدا يغدو ، وغزا يغزو)[5].

٢. ما ورد من أبنية الفعل أو لغاته بمعنى الانفعال أو المطاوعة، فلا يأتي الفعل منها إلا لازماً ألا ماشذ عن ذلك ، وقد نجد التعبير عن المبني للمجهول بصيغة المطاوعة ، ومن أمثلة ذلك :

---

[1] **تصحيح الفصيح ٣٤ .**

[2] **المصدر نفسه ٤٥ .**

[3] **المصدر نفسه ١٩٢ .**

[4] **المصدر نفسه ٢٨٦ .**

[5] **المصدر نفسه ٣٣، وينظر ٣٨ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٢ .**

أ . وقص الرجل : إذا سقط عن دابته ، فانوقص ، أي فاندقت عنقه ، وهو على مثل: فعل يفعل فعلاً، وقص يوقص وقصاً؛ لأنه بمعنى الانفعال والمطاوعة كنظائره ، مثل قولهم: زمن يزمن زمناً، وعرج يعرج عرجاً ، وأشباه ذلك[١].

ب . عقرت المرأة بضم العين فانعقرت، وهو ما ذهب إليه الخليل[٢]، أما عقرت بفتح العين وضم القاف ، حيث جاء الفعل منه على بناء فعل ككرم وظرف ؛ لأنه لازم غير مجاوز كالانفعالات ، وهو بناء فعل المبالغة[٣] .

٣. فعل وأفعل ، وهما صيغتان من صيغ الفعل ، مستقلتان محددتان بالتجرد والزيادة ، إلا أننا نجد خلطاً بينهما، إذ شاع هذا الخلط في القرن الثالث الهجري ، فعالجه ابن السكيت في إصلاح المنطق ، وابن قتيبة في أدب الكاتب ، وثعلب في الفصيح ، وقد صنفت في ذلك كتب خاصة للأصمعي ،وأبي عبيد القاسم بن سلام ، وأبي اسحاق الزجاج وأبي حاتم السجستاني[٤]، ومن أمثلة هذا الخلط :

أ. أغلقت الباب ، وهو على مثال أفعل ، والعامة تقول بغير ألف ، وهو خطأ ، وإنما كان على أفعل ، لأنه بمعنى أوثقت وأحكمت وأوصدت ، أي جعلت عليه الغلق والقفل[٥].

ب . أعتقت الغلام فهو معتق ، أما قول العامة فهو : عتقت بغير ألف ، وهو خطأ[٦].

٤ . تحديد صيغة الفعل الماضي من حيث حركة وسطه ، وغالباً ما نجد ابن درستويه يحددها بالقياس على اسم الفاعل، من ذلك قوله: ((كسب المال يكسبه، ومعناه ابتغاه ووجده ، وإنما ذكره ، لأن العامة تقول: كسب بكسر السين وهو خطأ ، لأن مستقبله يكسب مكسور السين ، واسم الفاعل منه كاسب بالألف))[٧].

وقيمة هذا الشرح العلمية ، تكمن في تنوع مصادره وشواهده فضلاً عن عرضه قواعد اللغة العامة ، والإشارة إلى مذاهب العرب في كلامها ، ولإستفادة الكتب الأخرى منه ، وتأثيره فيها مثل

---

(١) ينظر: تصحيح الفصيح ١٠٠ .

(٢) العين ٢/ ١٥٠ .

(٣) تصحيح الفصيح ١٠٥ .

(٤) ينظر: تقويم اللسان ٦٣ .

(٥) تصحيح الفصيح ١٦٠ ـ ١٦١ .

(٦) المصدر نفسه ١٦١ـ ١٦٢ .

(٧) المصدر نفسه ٥٤ .

أثره في المزهر[١]، والخزانة[٢]، فإنه بحق موسوعة علمية متكاملة ، عكست قدرة مؤلفه على الرد في مواضع متفرقة من الشرح على صاحب الفصيح، وتغليطه ، ولذلك جعلته أساس دراستي ، والمقياس الذي تبنى عليه آراء من جاءوا بعده من الشراح .

ب . شرح أبي منصور محمد بن علي بن عمر بن الجبان المتوفى(٤١٦هـ):

يمثل هذا الشرح دراسة لغوية متكاملة لما اضطلع فيه مؤلفه من ثقافة مرموقة ، واطلاع واسع في مختلف العلوم ، قال عنه ياقوت : ((أحد حسنات الري وعلمائها الأعيان جيد المعرفة باللغة ، يافعة الوقت، وفرد الدهر، وبحر العلم وروضة الأدب، تصانيفه سائرة في الآفاق))[٣] ، وكذلك ما يذكر في سيرته أنه ((الفاضل الكامل العلامة، شيخ وقته في اللغة ... راوية ، استفاد الناس منه وأخذوا الكثير عنه))[٤]، فقد اطلع على علوم العربية وعالج مسائلها ، ويظهر هذا واضحاً في شرحه فقد تعرض لمسائل اللغة والنحو والصرف مبيناً مسائل الخلاف ، معتمداً على ما رفدته به مصادر دراسته التي تنوعت بين ((المصادر اللغوية والنحوية لعلماء كوفيين وبصريين قبله ، وأورد في شرحه ذاكراً نقولاً عن الخليل وسيبويه والفراء والكسائي والجرمي وغيرهم))[٥].

يمتاز منهج ابن الجبان في الشرح والتحليل بطريقة العالم اللغوي ، فبعد أن يتعرض لمعنى اللفظ يأخذ بالشرح وذكر ما يحتمله اللفظ من جمع أو بيان لمصادره ، فهو حين يتعرض لذكر هذه الألفاظ يذكر اشتقاقاتها وجموعها ، فقلما نجده لا يشير إلى الجمع ،أو لا يشير إلى مشتقات اللفظ ، فقد بدأ بشرح مقدمة الفصيح على هذا النحو ، ثم سار في شرح الأبواب ملتزماً بذلك إلا أننا لا نجد هذا المنهج أو هذه الطريقة في الشرح ثابتة فقد نجد التقديم والتأخير في بيان الألفاظ وتصاريفها فأحياناً يشير إلى اللفظ ثم يبين تصريفه وجمعه وأحياناً نجده يشير إلى التصريف والجمع ثم يتلوه ببيان معنى اللفظة ، ومثال ذلك ماذكره عند شرح عبارة (الكبد والحلف) قال : ((

---

[١] نقل السيوطي عنه في أربعة وعشرين موضعاً ، ينظر: ١/ ٢٠٨، ٢١٥ ، ٢٢٥ ، ٢٦٥ ، ٢٧٣ ، ٢٨٤ ، ٣٧٢، ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤٨١ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٦ ، ٥٨١ ، و٢/ ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٤٢٨ .

[٢] نقل البغدادي عنه في مواضع متفرقة ، وجعله من المصادر التي اعتمد عليها . قال : ((ومنها ما يرجع إلى كتب اللغة ، وهي الجمهرة لابن دريد ، والصحاح للجوهري... والفصيح لثعلب وشروحه لابن درستويه ، وللهروي ، وللمرزوقي ، وللبلي ، ولابن هشام اللخمي وغيرهم)) ١/١١ (ط بولاق) .

[٣] إرشاد الأريب ١٨/ ٢٦٠ ـ ٢٦١ .

[٤] إنباه الرواة ٣/ ١٩٤ .

[٥] شرح الفصيح (ابن الجبان)٥٤ .

وهي الكبد بفتح الكاف وكسر الباء والجميع أكباد ،والكبد لا يعد في جملة اللحم بل هي : دم جامد منعقد والكبد مؤنثة وتصغيرها : كبيدة))[1] ، وقوله : ((والحلف : اليمين والجميع : أحلاف ، فأما الحلف بكسر الحاء فالعهد بين القوم والميثاق ، وإن لم يكن هناك يمين ، وجمع ذلك :أحلاف أيضاً ويقال: لعب يلعب مثل: حذر يحذر ، وضحك يضحك بذلك الوزن ، وحلف يحلف مثل: ضرب يضرب إذا أقسم ، ومن حلف العهد يقال : حالف هؤلاء أولئك وتحالفوا ولا يجيء فيه :حلف))[2] .

ومما يمكن ملاحظته في منهجه أنه غالباً ما يبين فصاحة اللفظة مفرقاً بينها وبين ما تلحن فيه العامة أو ما تستعمله على نحو مخطوء ففي قوله : (الثؤلول فهو الذي تسميه العامة ثألول وليس بصحيح)[3] بيان لخطأ العامة في لفظها ، وغالباً ما نجده يتعرض إلى ذكر اللغات المختلفة سواء أكانت لغات اللفظة الواحد : أم اللغات الأخرى غير العربية كقوله: ((ويقال: تمر سهرير . بالاضافة. وأهل العراق يقولون : سهريز . بالضم وزعموا انه فارسي معرب ؛ لأنه من مغارس العجم ولحمرته قيل له سهر وهو الأحمر))[4]. وهو يدعم ما يذهب إليه من آراء بالشاهد القرآني أو بأبيات من شعراء من مختلف العصور ، والمتفق على صحة الاستشهاد بشعرهم ، ومما ذكروا في المظان التاريخية أو كتب اللغة ، فمن شواهده القرآنية :

أ . قوله تعالى: ((يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ))[الحج:٢] ، فيقال: أمرأة مرضع أي ذات لبن ، يرتضع ، والقرآن نطق بمرضعة ؛ لأن المراد بذلك الجري على الفعل[5].

ب . قال تعالى: ((وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ))[**المائدة: ٢**] ، الميم من آمين لا تشدد فأذا شددت كانت بمعنى قاصدين[6] .

أما ما تعلق بالجانب الصرفي ، فأن ابن الجبان قد عالج كثيراً من مسائله ، ومن أمثلته في ذلك قوله: ((وقعد على فوهة الطريق أي فمه ، والجميع أفواه ، كذلك قال اللغويون والصحيح أن

---

[1] اشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢١٠ .

[2] المصدر نفسه ٢١١ .

[3] المصدر نفسه ٢٤٢ ، وينظر : أدب الكاتب ٣٩٤ ـ ٣٩٥ .

[4] المصدر نفسه ٢٢٥ .

[5] المصدر نفسه ٢٧١ .

[6] المصدر نفسه ٢٩٩ .

يقال في جمعها : فوائه ، والأصل : فواوة ، كما قالوا في جمع أول : أوائل ، والأصل : أواول ، لكنهم كرهوا واوين مكتنفتين ألفاً في جمع ، واحدى الواوين يجنب المتطرف))[١] .

يقول أيضاً : ((والمرعزى وزنها: فعللى ، لأن الميم أصلية ، لأن الدليل قد دل على أصليتها في المرعزاء الممدودة ، لأنها بوزن الطرمساء للظلماء ، وليس في الكلام مفعلاء وأما الميم فأنها مقيسة على مكسورتها ، لأنها إذا ثبتت أصليتها في الوجه الأول ثبتت في الوجه الثاني...))[٢] .

وكذلك ذكره معاني الأبنية ، مثل : فعل وأفعل بمعنى واحد ، أو فعل وأفتعل بمعنى واحد كزرد وأزرد ، وبلغ وآبتلع ، وسرط وآسترط ، أو فعل بمعنى يختلف عن تفعل مثل: جرع تجرع، وهو يقول في معنى جرعت الماء أجرعه جرعاً : إذا جعلته في أقصى فمك لينزل فأن أنت أسغت ذلك قليلا ، قلت : تجرعته ، وهو ما يعرف في معنى صيغة تفعل هذه ، دلالتها على التدرج ، أي أخذ الشيء جزءاً بعد جزء[٣] .

ج . شرح أبي القاسم عبدالله محمد بن ناقيا البغدادي(ت٤٨٥هـ)

جاء شرح ابن ناقيا لكتاب الفصيح شرحاً واسعاً غير مختصر ، نهج فيه شارحه نهج الأديب الذي نتلمس في ثقافته المخزون الثر من الشواهد المتنوعة ، وهو ما يعكس حسّه الأدبي وملكته في الحفظ والنظم ، حتى وجدنا محقق الكتاب الأستاذ عبد الوهاب محمد العدواني يفرد ملحقاً خاصاً في آخر الشرح يعرف به بما وصل إلينا من شعره ، ويظهر هذا واضحاً في أثناء الشرح إذ قلما نجد فقرة يراد شرحها إلا عززها بأبيات لشعراء من مختلف العصور ، فحول مولدين ومحدثين ، فجاء شرحه واسعاً بقدر ما تضمن من شواهد قرآنية ، وأحاديث ، وأبيات شعرية ، وأمثال مأثورة ، وأرجاز ، فقد رتب مادة شرحه بحسب ترتيبها في كتاب الفصيح موضحاً ومفصلاً كل ما ورد في الأصل ، مبيناً مشكلاته وعلله ، وهو يقول عن ذلك بعد أن انتهى من شرحه(انتهى شرح كتاب الفصيح على ما شرطناه من إيضاح سبله ، وكشف علله وتفضيل جمله ، ولم تتجاوز فيه إلا من كلمة ظاهرة يشترك في معرفتها الخاص والعام، وقد فسرها صاحب الكتاب ، فاستقلت بتفسيره لها ، وعدلنا من التتبع له ، والأخذ عليه فيما أورد والتأويل لما أغفله ، وتوخينا الإنصاف

---

[١] **شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٥٦ .**

[٢] **المصدر نفسه ٢٥٨ .**

[٣] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٠٨ ، والممتع في التصريف ١ / ١٨٤ .**

فيما أمليناه ، ولم نخرج عن هذا القصد)[1] ، ولهذا فإن عناية ابن ناقية تنصب على إيضاح وكشف ما هو مقفل من ألفاظ الفصيح متجاوزاً ما وقع فيه صاحب الفصيح من الغفلة، فهو لم يتتبع ما أغفله ثعلب بقدر ما كان تأكيده على الشرح والتحليل بمختلف مستوياته الصرفية والصوتية والنحوية والدلالية ، بخلاف الشروح الأخرى التي عنيت بالتتبع فيما أغفله ثعلب ، ناقلاً عن كثير من العلماء وفي مختلف العصور ، منهم : الكسائي والفراء وابن الإعرابي ، ويحيى بن المبارك اليزيدي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، والزجاج وابن السكيت وثعلب وغيرهم كثير .

وإذا كانت عناية ابن ناقيا بمستويات الدراسة اللغوية كافة لايخلو من التفصيل والبيان فأن اهتمامه بالمستوى الصرفي كان واضحاً ومميزاً ، فقد أشار إلى أبواب الفعل وأوزانه والجموع والمصادر ، وما تعلق بالأفعال والأسماء من ظواهر صرفية كالإبدال والإعلال والحذف والنقل وما اختلفت فيه الصيغ والأوزان مما أدى إلى اختلاف الدلالة ، مثل ما جاءت صيغة فعيل بمعنى مفعول كشجي بمعنى مشجو[2] ، وهو لم يكتف بذلك بل أشار في أثناء الشرح وفي مواضع متفرقة إلى بعض وسائل أمن اللبس الصرفية كما في حذف الهاء من الصفة التي لاتجري على فعل ، فالعرب يقولون : امرأة قتيل بغير هاء ، لأن الصفة ليست بجارية على فعل قد لحقته علامة التأنيث ، فإذا قلنا : قتلت فهي مقتولة ألحقنا علامة التأنيث في الوصف كم لحقت الفعل فإذا لم نذكر المرأة وجب إدخال الهاء ؛ لإزالة اللبس[3] .

د . شرح أبي عبدالله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) :

بنى ابن هشام شرحه على ثقافة لغوية متنوعة استمدها من آراء علماء لغويين ونحاة ورواة وقراء وهي ثقافة تنوعت بتنوع بيئة هؤلاء العلماء كالبصرة والكوفة والأندلس ، ويمكن أن نتبين منهجه في شرحه من خلال ثقافته ، وكذلك من خلال استقراء تفصيلي لما جاء به شرحه من مسائل متنوعة إذ بدأ بمقدمة ذكر فيها شرح ما وقع في كتاب الفصيح من الألفاظ فهو يقول : ((سألتني وفقني الله وإيّاك لهجة القويم وصراطه المستقيم أن أشرح لك ما وقع في كتاب الفصيح من الألفاظ المشكلة والمعاني المقفلة ، وأنبهك على ما فيه من الهفوات والسقطات على ما اتصل به في أصح الروايات ، وذكرت أن من تقدم إلى شرحه لم يشفوا عليلاً ، ولا يردوا غليلاً ولا استوفوا غرضاً ، وإنما فسروا من كل بعضاً ، وذكروا من فيض غيضاً ، وتركوا ما كان إيضاحه واجباً

---

(١) **شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٤٥٣/٢ .**

(٢) **نفسه : ٣٤٥/٢ .**

(٣) **نفسه : ٣١٤/٢ .**

عليهم ، وفرضاً ولاسيما للمبتدئ الذي يخبط في الجهالة خبط عشواء وتنبههم عليه أكثر الأشياء ، وليس عنده في أداة إلا القلم والدواة ، فأجبتك إلى ذلك رجاء الثواب لله وغفرانه ، وابتغاءه ولم أترك فيه حرفاً إلا شرحته ، ولا معنى مستغلقاً إلا بينته ووضحته))[١]، حيث تضع هذه المقدمة أمامنا جملةً من الأمور :

١ . عناية ابن هشام بالتفسير اللغوي أولاً من خلال شرحه الألفاظ المشكلة والمعاني المقفلة .

٢ . عنايته بالسماع في تأكيد أصح الراويات ، وهو ما يمكن أن نلاحظه من خلال عرضه لغات الفعل .

٣ . اعتقاد ابن هشام أن من سبقه من الشراح لم يستوف الغرض من الشرح ، فجاءت شروحهم غير كافية لغرضها من الإيضاح والتفسير .

٤ . شمولية الشرح للحروف والمعاني المستغلقة بياناً وإيضاحاً .

وقد انماز ابن هشام في شرحه بالإكثار من إيراد الشواهد معنياً بالألفاظ التي تلحن فيها العامة ، معتمداً في شرحه على التفسير الأدبي للألفاظ ، فهو ((عندما يستشهد بالنصوص الشعرية يقوم بشرحها شرحاً أدبياً ، وقليلاً ما يشير إلى شرحها لغوياً فمنهجه في الكتاب منهج أدبي أقرب منه إلى المنهج اللغوي))[٢] .

ومن مظاهر عنايته بالظواهر اللغوية إنه اعتنى بالجانب الصرفي الذي تمثل بالتعرض لأوزان الفعل والاشارة كذلك الى الجموع وأنواعها ، ومن ذلك أيضاً بيانه لظواهر الاعلال والابدال ، فهو يقول: ((طوال وطيال على ابدال الواو ياءً ؛ لأجل كسرة الطاء ، وأكثر ما يستعمل ذلك في حياض وسياط وثياب ؛ لكون الواو في الواحد في حوض وسوط وثوب ، فأما في مثل طيال فانما يجوز على التشبيه بهذا وليس بجيد؛وهو طويل ، قال الشاعر:

تبين لي أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها

روي بالوجهين : طوالها وطيالها[٣] .

وقد تأثر ابن هشام فيمن سبقه من شراح الفصيح ، ولعلنا نتبين هذا التأثر في معالجاته ولا سيما ما تعلق بالجانب الصرفي في مسائل لغات الفعل وأبوابه وأوزانه ، فهو يعرض الأوزان القياسية المتعدية وغير المتعدية ويذكر الشاذ منها أو ما جاء منه في أكثر من لغة ، باسلوب أكثر سهولة ووضوحاً موافقاً بذلك ما نهجه ابن درستويه من قبل في عرضه لأبواب وأوزان الفعل ، فهو

---

[١] **شرح الفصيح (ابن هشام) ٤٦ .**

[٢] **شرح الفصيح (ابن الجبان) ٥٠ .**

[٣] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١١٣ .**

يقول: ((وقالوا في المستقبل :يسهم ويسهم ، وقد تقدم لهذا نظائر؛ لأن كل فعل عينه أو لامه من حروف الحلق ، فان ثالثه مفتوح في المستقبل ، وقد يأتي مكسوراً أو مضموماً ولكن قياسه الفتح ، وما كان على فعل بضم العين في الماضي فان المستقبل فيه يفعل بضم العين أيضاً إلا كدت تكاد فأنه أتى بفتح العين في المستقبل ولا نظير له))[١] .

أما ابن درستويه فقد ذكر بيان وزن هذا الفعل بقوله: ((وكذلك سهم وجهه ، مفتوح ثاني الماضي مضموم المستقبل ...يقال : سهم وجهه وسهومه ، فهو ساهم ، ولا ينكر فتح مستقبله لأن ثانيه من حروف الحلق ، والعامة تقول : سهم بضم الهاء من الماضي وهوخطأ))[٢] .

ومن نظائر عنايته بالظواهر الصرفية ذكره المصادر كالأبوة[٣] والشبع[٤] والغسل[٥] عارضاً لاختلاف المذهبين في ذلك مبيناً الفرق بينهما وبين الأسماء ، من ذلك قوله في معرض التفريق بين الوضوء بالفتح وبين الوضوء بالضم بعد أن نقل قول ثعلب : والمصدر بالضم الوضوء ، قال : ((هو مذهب الكوفيين ، وأما سيبويه واصحابه ، فقالوا : الوضوء بالفتح الاسم والمصدر جميعاً))[٦] .

وكذلك ذكره للتصغير ، كقوله في تصغير آدر : أويدر ، فأبدلت من الألف واواً ؛ لأنها قد جرت مجرى ألف فاعل الزائدة ، فكما قلت في تحقير ضارب :ضويرب ، كذلك قلت : آدر أويدر ، فان صغرته تصغير الترخيم ، قلت : أدير ، كما تقول : أزهر زهير[٧] .

ومن الموضوعات الصرفية الأخرى التي ذكرها ابن هشام ، وتعرض إليها ، هي : الجموع فهو يشير إلى الجمع ، ثم يذكر للفظة الواحدة أكثر من جمع ، ففي قوله: وقوم رواء من الماء هو جمع راوٍ مثل: عاطش وعطاش ، وراع ورعاء ، ويحتمل أن يكون ريان ؛ لأنهم قالوا: رجل ريان ، وأمرأة ريا ، كظمآن، وظماء ، وغرثان وغراث ، ويستوي المذكر والمؤنث في هذا الجمع[٨] .

---

[١] **شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٥ .**

[٢] **تصحيح الفصيح ٥٢ .**

[٣] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١٠٦ .**

[٤] **المصدر نفسه ١٤٥ .**

[٥] **المصدر نفسه ١٣١ .**

[٦] **المصدر نفسه ١٣٠ ، وينظر : رأي سيبويه في ٤ / ٤٢ (باب ما جاء من المصادر على فَعُول) .**

[٧] **المصر نفسه ٢٦٦ .**

[٨] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١١٧.**

ومنها النقل في معاني الأبنية ، كما نقل فعيل إلى معنى مفعول أو العكس ، أو فعيل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعل وغيرها كما في جريح بمعنى مجروح ، أو عليم بمعنى عالم ، وأليم بمعنى مؤلم[1]

[1] **المصدر نفسه ٢٤١ ـ ٢٤٢ .**

أبواب الفعل الثلاثي

عدَّ الصرفيون الأفعال أصول أكثر الأبنية ، ولهذا فإنها اكتسبت دلالة متميزة ومهمة في بناء الكلام ، قال ابن القطاع (ت٥١٥هـ) : ((اعلم أنّ الأفعال أصول أبنية أكثر الكلام ؛ ولذلك سمَّتها العلماء الأبنية ، وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنَّة ، وهي حركات مقتضيات الأسماء غير الجامدة والنعوت كلّها منها مشتقات وهي أقدم منها بالزمان))[١]. وقسموا في ضوء ذلك أبواب الفعل تقسيمات اختلفوا فيها ، فمنهم من نظر إلى عين الفعل الماضي والمضارع فَعَدَّها ستة أبواب ، ومنهم مَن نظر إلى حركة عين الفعل الماضي فَعَدَّها ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ ، ومنهم من سار على التقسيم الأول معتبراً الأبواب الثلاثة التي تختلف فيها حركة عين الفعل الماضي عنها في المضارع دعائم الأبواب بسبب اختلاف حركة العين في الماضي والمستقبل ، ولكثرتهُنَّ[٢] .

ولم يكتف الصرفيون بذلك بل أشاروا إلى صفات كل بناء ، وما يختلف فيه من حيث التعدي واللزوم أو الدلالة .

ولم يكن بحث الصرفيين فيما يتعلق بالفعل من حيث الصيغ والأوزان والأبواب والدلالة بأسبق مما تناوله اللغويون،فقد كان لعناية اللغويين في مؤلفاتهم ، وما تناقلته هذه المؤلفات من آراء الأثر المهم الذي مهَّد الطريق لعلماء الصرف أن يتناولوا مباحث الصرف وموضوعاته بوصفه علماً مستقلاً ، وإذا كانت كتب الشروح التي تناولت موضوعاً لغوياً بالشرح والتحليل لاتخلو من بحث المستوى الصرفي بجانب مستويات الدراسة اللغوية الأخرى ، فأن ذلك يشير إلى دراسة المستوى الصرفي في كتب الشروح يعزز دراسة هذا العلم ، ولا سيما إذا كان الأمر متعلقاً بأبنية الفعل وأوزانه وأبوابه .

أبواب وأوزان المجرد الثلاثي

١ . الثلاثي الصحيح :

للفعل الثلاثي الصحيح ثلاثة أبنية أساسية : فَعَلَ بفتح العين ، وفَعِلَ بكسر العين ، وفَعُلَ بضم العين[٣] .

---

[١] **الأفعال ١/٥ .**

[٢] **ينظر : أوزان الفعل ومعانيها ٢١ ـ ٢٢ .**

[٣] **شرح الملوكي في التصريف ٣٨ .**

أ . فَعَلَ مفتوح العين :

يرد هذا البناء متعدياً ، وغير متعدٍ ، فالمتعدي كضَرَبَ وقَتَلَ ، وغير المتعدي كجَلَسَ وذَهَبَ[١]، وقد اختلف النحويون في مضارع هذا الباب ؛ لأنه يكثر وروده على يَفعِل بالكسر ويَفعُلُ بالضم ((فمنهم من قال : إنّه ليس أحدهما أولى من الآخر ، وقد يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرَّح الآخر ويقبح استعماله ، وقال بعضهم : إذا عرف أن الماضي فَعَلَ ولم يعرف المستقبل ، فالوجه أن يجعل يفعِلُ بالكسر ؛ لأنه أكثر والكسرة أخف ، وقيل : هما سواء فيما لايعرف ، وقيل إن الأصل في مضارع المتعدي الكسر نحو : يضرِبُ ، وإن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم نحو : يسكُتُ))[٢].

وذهب ابن درستويه إلى أنّه ليس لأحدهما فضل أو مزية على الآخر ، ولا أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلاّ الاستحسان والاستخفاف ، وقد استدل على ذلك من خلال استعمال بعض الأفعال وفي كلا الوجهين الضم والكسر ، وذكر من هذه الأفعال : ينفُرُ وينفِرُ ويشتُمُ ويشتِمُ ، معللاً ذلك بأنَّ ((الضمة أخت الكسرة في الثقل كما أن الواو نظيرة الياء في الثقل والإعلال ، ثمَّ لأن هذا الحرف لا يتغير لفظه ولا خطه بتغير الحركة))[٣] ، وكان ثعلب قد اختار الكسر في ينفِرُ ويشتِمُ من دون الضم ، ولعلَّ اختياره للكسر جاء نتيجة لخفَّة الكسرة من دون الضمة ؛ لأن العرب تميل إلى ما هو أخفّ في نطقها ، وهو يؤكد ما ذهب إليه أبو زيد حين قال : ((طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى ، وما كان منه بالكسر أولى فلم أعرف لذلك قياساً ، وإنّما يتكلم به كل امرئٍ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك))[٤] .

ويمكن أن نستنتج من خلال ذلك أنّ استعمال مضارع فَعَلَ بالكسر أفصح من استعماله بالضم ، وإن كان كلّ منهما استعمل استعمالاً فصيحاً ، فالفصاحة في مستقبل (فَعَلَ) مقرونة بكثرة الاستعمال لا بقلته، وهذا رأي أبي زيد وثعلب، أمّا ابن درستويه فأنه يرى أنهما ((لغتان مستويتان في القياس والعلّة ، وإن ما كثر استعماله أعرف وآنس لطول العادة له ؛ لأنه المعتاد قوله))[٥] .وربما كان لاختلاف المعاني والدلالات أثر في بناء مستقبل (فَعَلَ) ، فيرد مرّة بالكسر وأخرى

---

[١] **ينظر : الكتاب ٤ / ٣٨ . ٣٩ ، وشرح المفصل ٧ / ١٥٢ ، وشرح نقرة كار على الشافية ٢ / ٢٠ .**

[٢] **شرح الملوكي ٣٨ . ٣٩ ، وينظر : المخصص ١٤ / ١٢٢ .**

[٣] **تصحيح الفصيح ٣٣ .**

[٤] **المصدر نفسه ٣٦ .**

[٥] **المصدر نفسه ٣٦ .**

بالضم ، فقد يلتزم العرب ((أحد الوجهين للفرق بين المعاني في بعض ما يجوز فيه الوجهان كقولهم : ينفُرُ بالضم من النفار والاشمئزاز ، وهو ينفِرُ بالكسر من نفر الحجاج من عرفات))[1] .

ولهذا وجدنا أن من العرب من يترك استعمال لفظ ؛ ليعبر عنه بلفظٍ آخر أكثر إفصاحاً للمعنى ، وأدق تعبيراً ؛ ولكي يكون أكثر استقامة على القياس ، مثل ما تركوا استعمال الماضي واسم الفاعل من الفعلين يَذَرَ ، ويَدَع ؛ ليعوضوا عنهما بتَرَكَ وتارك ، قال سيبويه : ((ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً))[2]، وهذا ما دعاهم على حمل قراءة قوله تعالى: ((مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى))[الضحى :٣] بالتخفيف وقول أبي الأسود الدؤلي :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غَالَهُ في الحبِّ حتّى وَدَعَهُ

على الشذوذ[3]

ولمّا كان البابان الأولان (يفعِل ويفعُل) بالكسر والضم دعائم الأبواب ، لكثرة استعمالهما فإن كان استعمال العرب لأحدهم وترك الآخر للاستغناء عنه لا يعني أنَّ ما تركوه أقل فصاحة عمَّا استعملوه ، ولكنهم لا يكادون يستعملون ما ينطقون به إلاّ لما اتصف بالخفَّة بعد أن كان سهلاً خفيفاً جارياً على ألسنتهم ، ومن ذلك قولهم : رَبَطَ يرْبِطُ ، ورَبَضَ يرْبِضُ ، وعَطَسَ يعْطِسُ ، وفَسَدَ يفْسِدُ ، وعَشَرَ يَعْشِرُ ، وغَبَطَ يغْبِطُ ، وحَرَصَ يحْرِصُ ، ونَقَمَ ينْقِمُ ، وعَمَدَ يعْمدُ وغَدَرَ يغْدِرُ ، ومَرَضَ يمْرِضُ ، وهَلَكَ يهْلِكُ ، وأَجَنَ يأْجِنُ ، وكَسَبَ يكْسِبُ ، إنّما جاءت هذه الأفعال[4]على اللغة الأفصح والأقيس في كل من مستقبل هذا الباب ، وهو الكسر ، ومما يقوّي ذلك ما ورد ذكره في التنزيل العزيز ، قال تعالى : ((وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ))[الأنفال :١١] ، وقوله تعالى : ((وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ))[النساء:١١١] ، وقوله تعالى : ((لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ))[الأنفال:٤٢] وقوله تعالى : ((إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ))[النحل : ٣٧] ولا يعني ذلك أن الضمَّ خارجٌ عن

---

[1] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٦ ، ولسان العرب (نفر) ٥ / ٢٢٥ .

[2] الكتاب ١/٢٥ .

[3] ينظر : الخصائص ١ / ١٠٠ ، ٦٧ ، واعراب ثلاثين سورة ١١٧ .

[4] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٧ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ .

القياس أو المألوف ، وإنما جاز أن يكون ذلك إذا لم يكن عيناً أو لاماً مستقبل هذا الباب أحد أحرف الحلق .

مُحدِّدات أو قيود مضارع فَعَلَ

١ . حروف الحلق :

يتحدد مستقبل (فَعَلَ) بالكسر أو الضمّ ، وقد يخرج عن ذلك إلى الفتح إذا كانت العين أو اللام أحد أحرف الحلق،وأحرف الحلق كما حددها العلماء ستة حروف ، قال ابن يعيش: ((ولا يجيء فَعَلَ على يفْعَلُ إلاّ أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق ، وحروف الحلق ستة: الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، وذلك نحو: قرأ يقرأ ، وجَبَه يَجْبَه وقَلَعَ يَقْلَعُ ، وذَبَحَ يَذْبَحُ ، وقالوا فيما كانت فيه هذه الحروف عيناً : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وذَهَبَ يَذْهَبُ وبَعَثَ يَبْعَثُ ، ونَخَرَ يَنْخَرُ ، ونَغَرَ يَنْغَرُ ، وفَخَرَ يَفْخَرُ))[١] .وقد جاء مضارع (فَعَلَ) مُحدداً بالفتح حيث تقيَّد دون سواه من الحركات ؛ وذلك لأنهم ((إنّما فتحوا هذه الحروف ؛ لأنها سفلت في الحلق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حركوهنَّ إذا كنَّ عينات ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء ؛ لأنها من الحروف التي ارتفعت ،والحروف المرتفعة حيِّزٌ على حِدَةٍ ، فإنما تتناول للمرتفع حركة من مرتفع ، وكُرِه أن يتناول للذي قد سفل حركة من هذا الحيِّز))[٢] أي أن هذه الحروف الحلقية الستة مستثقلة والضمة والكسرة مرتفعتان في الطرف الآخر من الفم ، ولما كان بينهما في التباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق على اعتبار أن الفتحة بعض من الألف ، والألف أقرب إلى حرف الحلق لتناسب الأصوات ويكون العمل من وجه واحد ، ومعنى ذلك أن حروف الحلق فيها شيء من الاستعلاء وكره فيها من الحركات ما ليس بمستعلٍ استثقالاً للجمع بين الصعود والهبوط في حرفٍ واحد[٣].

وإذا كانت حروف الحلق تشكل قيداً أو تحديداً في مستقبل (فَعَلَ) ، ويكون (يَفْعَلُ) منها بالفتح ، فان هذا لا يعني أن حركة عين المستقبل مفتوحة دائماً ، فقد سمعت أفعال[٤]جاءت على الأصل وفيها من حروف الحلق لامات كانت أم عينات ، نحو : بَرَأ يَبْرُؤ ، وهَنَأ يهنِئُ ، نَزَعَ يَنْزِعُ ، ورَجَعَ يَرْجِعُ ، ونَضَحَ يَنضِحُ ، ونَبَحَ يَنْبِحُ ، ونَطَحَ يَنْطِحُ ، ومَنَحَ يَمْنِحُ ، وجَنَحَ يَجْنُحُ وصَلَحَ يَصْلُحُ ،

---

[١] **شرح الملوكي ٣٩ . ٤٠ .**

[٢] **الكتاب ٤ / ١٠١ .**

[٣] **ينظر : تصحيح الفصيح ٣٣ ، وشرح الملوكي ٤٠ .**

[٤] **ينظر : الكتاب ٤ / ١٠٢ . ١٠٣ .**

وفَرَغَ يَفْرُغُ ، وصَبَغَ يَصْبُغُ ، ومَضَغَ يَمْضُغُ ، ونَفَخَ يَنْفُخُ ، وطَبَخَ يَطْبُخُ ومَرَخَ يَمْرُخُ ، وزَأَرَ يَزْئِرُ ، ونَأَمَ يَنْئِمُ ، ونَهَقَ يَنْهِقُ ، ونَهَتَ يَنْهَتُ ، ونَعَرَ يَنْعُرُ ، ورَعَدَت السماء تَرْعُدُ ، وشَحَجَ يَشْحَجُ ، ونَحَتَ يَنْحِتُ ، وشَحَبَ يَشْحُبُ ، ونَغَرتُ القدر تَنْغِرُ ، ولَغَبَ يَلْغُبُ ، وشَعَرَ يَشْعُرُ ، ومَخَضَ يَمْخُضُ ، ونَخَلَ يَنْخُلُ ، ونَخَرَ يَنْخِرُ ، وزاد ابن درستويه[١] رَعَفَ يَرْعُفُ ، وذَهَلَ يَذْهُلُ ، وسَهَمَ يَسْهُمُ ، وأَجَنَ يَأجِنُ ، وزاد ابن الجبان وابن هشام اللخمي نَعَسَ يَنْعُسُ[٢]، ويمكن أن نستخلص من ذلك أن كل فعل عينع أو لامه من حروف الحلق فأن ثالقه مفتوح في المستقبل وقد يأتي مكسوراً أو مضموماً ، ولكن قياسه الفتح في كل الحالات إلاّ ما شذَّ عن ذلك كقولهم فيما حكاه ابن جني قَنَطَ يَقْنُطُ وهو أبى يأبى [٣].

٢ . اختلاف دلالة الفعل أو اشتقاقه :

إنّ الدلالة الاشتقاقية للفعل تحدد بابه أو وزنه ، إذا كان لذلك الفعل أكثر من دلالة ، فهم يفرقون بين معاني الفعل عن طريق اختلاف حركة عين مضارعه ، فيتقيد بتلك الحركة أكسرة كانت أم ضمة ، من ذلك قولهم: نفَر ينفُر بالضم ، من النفار وهو: الاشمئزاز ، ونفَر ينفِر بالكسر ، من نفر الحجاج من عرفات[٤] .ومن ذلك ما ذهب إليه الكسائي عند تفسيره للفعل (يحُلُّ) من قوله تعالى: ((أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي)) [طه:٨٦] ، فالمعنى عنده :أن ينزل عليكم ، وأمّا من قرأها (أن يحِلَّ) بكسر الحاء، فالمعنى عنده يجب[٥] . وهو أيضاً ما حمل العلامة الجاربردي على التفريق بين فضلَ بالفتح وفضِل بالكسر ؛ ((لأنّ العرب تقول : فَضَلَ بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ، ومضارع الكسر بالفتح ، فإذا سمع بعد ذلك فضِلَ يفضَل علم انّ من التداخل ، وهذا الفعل معناه من الفضلة ، لا من قولك: فضلته إذا غلبته في الفضل؛ لأنّ ذلك ليس فيه إلاّ الفتح في الماضي والضم في المضارع ؛ لأنّه من المغالبة))[٦] .

ومهما يكن من ذلك ، فإنّ تلك القيود لا تشكل حاجزاً حصيناً في مستقبل(فَعَلَ) الثلاثي المجرد ، فهي في نطاقها الضيق المحدود في أفعال ربما لا تشكل الكم الواسع الذي يجعل منها

---

[١] ينظر : تصحيح الفصيح ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٣ .

[٢] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٠١ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٢ .

[٣] ينظر : بغية الآمال ٣٢ ـ ٣٣ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٠ ، ولسان العرب (قنط) ٧/ ٣٨٦ .

[٤] تصحيح الفصيح ٣٦ ، ولسان العرب(نفر) ٢٢٥/٥.

[٥] ينظر: إعراب ثلاثين سورة ٨٧ .

[٦] شرح الجاربردي على الشافية ٥٧/١ .

أفعالاً شاذة خارجة عن القياس ، وهي قد تكون في طبيعتها لهجات لقبائل مختلفة تداخلت واختلطت بعضها مع البعض الآخر ، ولهذا فإن الذي يمكن أن يقال في مستقبل (فَعَلَ) الثلاثي المجرّد : إنّ حرية التجويز بالكسر أو الضم ، أعطى هذا الباب انتشاراً واسعاً ممّا جعله أحد الدعائم الأساسية للأبواب الأخرى ، ويظهر هذا في نصوص مختلفة وردت عن علماء مختلفين اتفقوا على جواز الضم أوالكسر ، قال أبو زيد: ((إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على (فَعَلَ) ، فأنت في المستقبل بالخيار إن شئت قلت : يفعل بضم العين ، وإن شئت قلت يفعِل بكسرها))[1] ، وقال أبو حيان : ((والذي نختار ، إن سمع وقف على السماع ، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعُلُ ويفعِلُ))[2] ، وقال ابن سيده نقلا عن المبرد وثعلب : ((يجوز الوجهان في مستقبل فَعَلَ في جميع الأبواب))[3] .

٣. المغالبة أوالمفاخرة :

وهذا باب مطرد عند الصرفيين ، ويعني((ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب ، أي المقصود بيان الغلَبة في الفعل الذي جاء به بعد المفاعلة على الآخر، فإذا قلت: كارمني. اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم ، كما كان منك إليه ، فإن غلبته في الكرم، وأردت بيانه فتبنيه على فَعَلَ بفتح العين لكثرة معانيه ، ثم خصّوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضموماً ، وإن كان من غير هذا الباب نحو: كارمني فكرمته يكارمني فأكرمه ، وضاربني فضربته يضاربني فأضربه ، فهذا قد ضربته وضربك ، ولكنك غلبته في الضرب ، ويجوز ألاّ يكون ضربته ولا ضربك ، ولكنما ضربتما غيركما لتغلبه في ذلك أو ليغلبك))[4] .إذ يتقيد مضارع (فَعَلَ) بالضم فيكون مضموماً دائماً إذا دلّ على المغالبة ، ما لم يكن معتلاً ، قال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) : ((وفَعَلَ لا يخلو أن يكون للمغالبة ، أو لا يكون ، فإن كان للمغالبة فإن مضارعه أبداً على يفعُلُ بضم العين ، نحو : ضاربني فضَربته أضربه، وكابرني فكبرته أكبره ، وفاضلني ففضلته أفضله ، هذا مالم يكن معتل العين أو اللام بالياء ، أو معتل الفاء بالواو))[1] ، ومنه قولنا : (قسَمتُ الشيء أقسِمُهُ قَسماً ، وهذا قِسمي ، أي : سهمي ونصيبي ومنه أخذ القَسَم في اليمين ؛ لأنه في

---

[1] **ديباجة القاموس المحيط ١٩/١ ، وينظر : الأفعال٨٠٧/١.**

[2] **المزهر ٣٩/٢ .**

[3] **المخصص١٢٣/١٤ .**

[4] **شرح الجاربردي ٤٢.٤١/١ .**

[1] **الممتع في التصريف١٧٣/١ .**

حكم المفاعلة بين الاثنين والجماعة ، قال تعالى : ((وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ))[٢][الأعراف:٢١] وهذا معناه : قاسمني الشيء فقسمته أقسمه ، فإن المستقبل (أَقسِم) لا يحتمل إلا الضم .

ويرى الكسائي أن مضارع فَعَلَ يرد مفتوحاً إذا كان عينه أحد حروف الحلق نحو: فاخرني ففخرته أفخَره،وليس أفخُرُه،وشاعرته فشعرتُه أشعَره بالفتح [٣]،ويفهم من قول الكسائي أن الفتح في مستقبل (فَعَل) حالة عرضية طارئة على الأصل من حيث جواز المضارع للضم ، فالضم في مستقبل (فَعَلَ) هو قياسي على الأصل ويمكن الرجوع إليه سواء أ كانت العين أم اللام من حروف الحلق مثلما جاز في مستقبل الأفعال التي كانت عيناتها أو لاماتها حروفاً حلقية إذا أريد الضم أو الكسر على الأصل ،وهذا ما يفسر قول أبي زيد حين حكى:شاعرته فشَعَرته أشعُرُه، وفاخرتُه ففخرتُهُ أفخره بالضم فيهما،بحسبان أنّ ((هذه القاعدة،وهي قاعدة النقل إلى يفعُل بالضم أولى؛ لأن هذه القاعدة قد ثبتت كما عرفت،وحرف الحلق لا يمنع منها الضم،مافيه أحد حروف الحلق لم يتعين فيه الفتح،فلو لم ينقل إلى يفعُل بالضم يلزم خلاف قاعدة معلومة،وعلى تقدير النقل لا يلزم ذلك،فالنقل أولى))[٤] .

و (فَعَلَ) الماضي الثلاثي قياسه فتحُ الفاء والعين ، وهو أخفُّ أبنية الأفعال فكثرت معانيه ((وقلما يوجد فعل غيره له معنى إلا وقد استعمل فيه بمعناه فهذا معنى كثرة معانيه ووجوهها))[٥] وقد أفاد الصرفيون مما أمتاز به هذا البناء في تعدد معانية مما حدا بابن درستويه أن يقيس كثيراً من الأفعال التي كانت العامة قد أخطأت فيها من حيث ضبط فاء أو عين هذا البناء ، من ذلك قولهم :

١ . عَجَزَ بفتح الماضي ، والعامة تقول : عَجِزَ بالكسر ؛ لأنه بمعنى سَتِه يسته ستهاً[٦]

٢ . نَقَمَ بفتح الماضي ، والعامة تقول : نَقِمَ بالكسر ؛ لأنه بمعنى سَخِطَ وغَضِبَ وكَرِهَ [٧]

٣ . نَكَلَ بفتح الماضي،والعامة تقول: نَكِلَ بالكسر؛لأنه بمعنى فَرِقَ وفَزِعَ ؛لتقارب معناهما[١].

---

[٢] **شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢/ ٢٤٤ .**

[٣] **ينظر : شرح الجاربردي على الشافية ١/ ٤٢ . ٤٣ .**

[٤] **شرح الجاربردي ٤٢/١ . ٤٣ ، وينظر النوادر ٢٢٥ ، والممتع في التصريف ١٧٣/١، وشرح الشافية ٧١/١ ، وأوزان الفعل ومعانيها ٢٦ .**

[٥] **شرح الجار بردي ٤١/١ .**

[٦] **تصحيح الفصيح ٤٧ ، قال ثعلب : (سمعت ابن الإعرابي يقول : لا يقال عَجِزَ الرجلُ بالكسر إلا إذا عَظُمَ عَجَزَ) وكأنه يريد المبالغة . ينظر: الصحاح ٨٨٤/٣ .**

[٧] **ينظر : تصحيح الفصيح ٤٨ .**

[١] **تصحيح الفصيح ٥٠ . ٥١ .**

٤ . غَثَّت نفسي بفتح الماضي ، والعامة تقول : غَثِيت بكسر اللام وإثبات الياء على مثال لَقِسَت نفسي ؛ لأنه بمعنى القيء والتهوع[٢]. ومما يمكن الاستدلال عليه في اعتبار (فَعَلَ) الماضي المجرد مفتوح الفاء والعين قياس هذا البناء على وسائل تعين على ذلك،ومن بين هذه الوسائل:

١ . اسم الفاعل :

غالباً ما نجد الاستعمال يحدد قياس البناء ، فالفعل شَحَبَ لونه ، وسَهَمَ وجهُهُ ، قياس عينهما الفتحُ ؛ وذلك لأن المسموع في فاعلهما (شاحب وساهم)، وهو المعتاد في الاستعمال ، وليس الضم فيهما بخطأ ، إلا أن الاستعمال عن طريق اسم الفاعل كان قد حدد حركة هذا البناء فجعله مفتوحاً[٣] ، ومنه أيضاً فَسَدَ ، ورَعَفَ ، وعَثَرَ ، ونَعَسَ ، وذَهَلَ ، وضَمَدَ ، وعَجَزَ ، وحَرَصَ ، وعَمَدَ ، وغَدَرَ ، وعَطَسَ ، فأن جميع هذه الأفعال إنما يكون اسم الفاعل منها بالألف ، ومنه يعرف هذا البناء بالفتح وهو قياسه .

٢ . المصدر :

ترد بعض الأفعال حيث يمكن الاستدلال على قياس أبنيتها وأبوابها من خلال مصادرها فالفعل (سَبَحَ) مفتوح الفاء والعين ، والعامة يخطئون في نطقه فيجعلون البناء (سَبِحَ) مكسور العين ((وهو خطأ ؛ لأن فاعله لا يأتي بغير ألف ، ومصدره لايجيءُ بفتح الثاني))[٤] ، فهم يقولون في مصدر (السَّبْح) بتسكين الثاني لابفتحهَ ، ومنه أيضاً (كَسَبَ) ومصدره ((الكَسْبُ)[٥] و(نَطَحَ) ومصدره (النَطْح)[٦] ، و(غَدَرَ) ومصدره (الغَدْرُ)[٧] ، قال سيبويه : ((فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : على فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ و فَعَلَ يَفْعَلُ ، ويكون المصدر فَعْلاً والاسمُ فاعلاً))[١] .

ب . فَعِلَ مكسور العين :

---

[٢] تصحيح الفصيح ٥٤ ، والصحاح (لَقَسَ) ٩٧٥/٣ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٥٢ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٠٤ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٥ .

[٤] تصحيح الفصيح ٥١ .

[٥] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٠٦ .

[٦] المصدر نفسه ١٠٣ .

[٧] شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٣ .

[١] الكتاب ٥/٤ .

ويكون هذا البناء على ضربين ، فهو إما أن يكون متعدياً ، أو غير متعدٍ، فالمتعدي بالباء نحو : شَرِبَ ولَقِمَ ، وغير المتعدي نحو : سَكِرَ و فَرِقَ[٢] . فإذا جاء بناء الماضي مكسوراً ، فان مضارعه لا يكون إلاّ مفتوحاً ، وقد عللَّ ابن درستويه مجيء هذا البناء على قياس الكسر في الماضي ، والفتح في المضارع ، وذلك لكي ((لا يخالف الماضي المستقبل في البناء ، ويعتدلا في الخفَّة ، والثقل كاعتدال الباب الأول ، كما خالفه في المعنى ، فيعلم كل واحد منهما بما يخصه من الأبنية ؛ لأن اللفظ الواحد لا يدل على معنيين مختلفين حتّى تضامُّه علامة لكل واحد منهما ، فان لم تكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب ، وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكلة إلاّ أن تدفع إلى ذلك ضرورة ، أو علة بيّنة))[٣] ، ولهذا فأن هذا الباب عدَّ من دعائم الأبواب فضلاً عن البابين الأولين فقد أضيف إلى معنى التعدي واللزوم فيه معنى آخر اختص بدلالته على الأفعال الدالة على فَرَحٍ نحو : فَرِحَ ، أو على حُزنٍ نحو : حَزِنَ ، أو على عيبٍ نحو : عَوِرَ وعَمِشَ ، أو((ما يذكر لتحلية الانسان في الغزل نحو : غَيِدَ وهَيِفَ ولَمِيَ فهو من هذا الباب))[٤].

ولم يكن هذا الباب مطرداً في جميع أحواله فقد خرجت عن قياسه أفعال عُدّت شاذة ، منها ما أشار إليه ابن هشام،إذ ذكر منها خمسة أفعال صحيحة جاءت على (فَعَلَ يَفْعِلُ) مكسورة العين في المضارع وهي:نَعِمَ يَنْعِمُ،وحَسِبَ يَحْسِبُ، ويَبِسَ يَيْبِسُ، وبَئِسَ يَبْئِسُ ، وبَئِسَ يَيْئِسُ[٥]. ولم يذكر كل من سيبويه وابن يعيش سوى أربعة أفعال صحيحة منها ، ولم يشيرا إلى بَئِسَ يَبْئِسُ[٦].

وإذا كانت هذه الأفعال قد وردت بكسر المضارع وعدَّت شاذة ، فإنه لا يمتنع أن تكون على قياس الباب أي فتح عين المضارع ، فأغلب الظن أن ورودها بالفتح والكسر إنّما هو من تداخل اللغات واختلافها ، قال سيبويه : ((سمعنا من العرب من يقول :

وهَلْ يَنْعِمْنَ من كان في العَصِرِ الخالي ...

والفتح في هذه الأفعال جيِّد ، وهو أقيس))[١] .

---

[٢] االمقتضب ٧١/١ ، وشرح الملوكي ٤٢ .وأضاف ابن درستويه مجيء هذا الباب في الفعل اللازم الذي لايتعدى فاعله ، وإنما يكون بمعنى الانفعال والمطاوعة ، فإذا جاء في غير ذلك فهو ؛ لأنه يشبه المتعدي في معناه ويشاركه في سبب آخر . ينظر : تصحيح الفصيح ٥٧ .

[٣] تصحيح الفصيح ٥٦ .

[٤] رسالتان في علم الصرف ١٧٧ .

[٥] شرح الفصيح (ابن هشام) ٤٩. ويرى كراع النمل أنّه ليس في الكلام فعل ماضٍ تتابعت في صدره ياءان غَيرُه أي يبس ويئس على هذا الوزن .المنجد ٣٦١

[٦] الكتاب ٣٨/٤ ـ ٣٩ ، وشرح الملوكي ٤٢ .

[١] الكتاب ٣٨/٤ ـ ٣٩ .

وذهب ابن هشام إلى أن سيبويه كان قد زاد : أن يئِنُّ والأصل فيه أَون وهو من الصحيح وزاد المبرد : وَهِمَ يَهِمُ ، وزاد صاعد بن الحسن البغدادي (ت٤١٧هـ) نَجِدَ يَنْجِدُ إذا عَرِق والمشهور يَنجَدُ بفتح العين[٢] .

وكان ابن درستويه قد علَّل خروج البناء على الأصل والقياس من (يَفْعَلُ) مفتوح العين إلى (يَفْعِلُ) مكسور العين بجملة من الأسباب منها[٣] :

١ . مخالفته الاعتدال وقلته في الكلام .

٢ . إن مصادر هذه الأفعال مفتوحة العين بمنزلة مصادر ما انفتح عين مستقبل هذه الأفعال .

٣ . إن كسر الماضي والمستقبل لا يدل على معنى كما يدل ضم الماضي والمستقبل على معنى معلوم.

٤ . إن أصالة هذا البناء وعدم شذوذه تحكم بوجوب كثرته في الكلام ، مع خفة الكسر كما كثر المضموم مع ثقله .

أمّا ابن القطاع فقد زاد خمسة أفعال نقلاً عن العلماء هي: فَضِلَ يَفْضِلُ عن اللحياني ، وقَنِطَ يَقْنِطُ عن الأخفش وعَرِضت القول تعرِض عن الأصمعي ، وضللتُ أَضِلُّ لغة لتميم ، وقَدِرَ يَقْدِرُ عن قطرب لغة لبعض ربيعة[٤] ، على أننا يمكن أن نحدد هذا الباب بما يأتي :

١ . قياس الوزن على نظيره :

ترد بعض الأفعال من باب (فَعَلَ يَفْعَلَ) حيث يتحقق من قياس هذا الباب على الأصل بالنظير مما يماثل هذه الأفعال في معناها أو دلالاتها، من ذلك قولهم : بَرِئتُ من المرض أَبرَأُ وهو بمعنى قولهم : سَقِمت أو مَرِضت ، فجاز أن يكون نظيره في الوزن ، كما كان نظيره في التضاد من حيث المعنى فيقاس عليه ، وكذلك شَممتُ أَشَمُّ ؛ لأنه نظير قولهم : نَشِقت أَنشَقُ وزَكِنَ نظير حَزِرَ أو خَمِنَ أو عَلِمَ ، ومنه قول قُعنب بن أم صاحب:

ولن يراجع قلبي ودَّهم أَبداً زَكِنتُ منهم على مثل الذي زَكِنوا[١]

وكذلك شلَّت يده بكسر الثاني ، وهي بنظير قولنا : يَبِست[٢]، وبما أن هذا الفعل هو من الأفعال المضعَّفة التي وجب ادغام الحرفين المثلين ؛ لأن ما جاء على فَعِلت مكسور العين

---

[٢] شرح الفصيح (ابن هشام) ٤٩ . وذكر صاحب اللسان لغة أخرى هي الضم في ينجُدُ وقال : إنّها نادرة .لسان العرب (نجد)٤١٨/٣ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٥٦ .

[٤] الأفعال ٩/١ .

[١] تصحيح الفصيح ٦٤ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٩ ، ورواية البيت في شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٠٩ :

ولن يراجع قلبي حُبَّهم أبدا زَكِنت من بغضهم مثل الذي زَكِنوا

وروايته في تهذيب اللغة (زكوا) بدلاً من زكنوا . ينظر : تهذيب اللغة ١٠ / ١٠٠ .

الساكن التاء من ذوات التضعيف فهو مدغم كما هو الحال في شلَّت يدُهُ ، وصَمَّت المرأة وأمثالها ، إلاّ أننا وجدنا من الأفعال ما خرج عن قياس هذه القاعدة ، ومن تلك الأفعال : لَححت عينُه إذا التصقت ، ومَشِشت الدابة وصَكِكت ، وضَبِبَ البلد كثر ضبابه ، وأَكِلَ السقاء إذا تغيرت ريحه وقطِط الشعر ، ففك الادغام في كل هذه الأفعال من الشاذ[٣] .

ومن الأفعال التي وردت وتم قياس الوزن على نظيره في المعنى أو الدلالة قولهم : نَفِدَ وهو بمعنى فَنِيَ ، وقد جمع الله تعالى الفعلين الماضي والمضارع من هذا الباب مجتمعين في قوله تعالى: ((قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي)) [الكهف :١٠٩] .

٢ . دلالة المطاوعة أو الانفعال :

ويجيء هذا المعنى في الأفعال اللازمة غير المتعدية ، وهي في دلالتها تشير إلى المطاوعة أو الانفعال ، مما ينسحب تأثير هذا المعنى على بناء الباب أو وزنه فيكون مكسوراً في الماضي مفتوحاً في المضارع ، فهم يقولون : قضِمت الدابة شعيرها مكسور العين ومستقبله لا يكون إلاّ بالفتح تَقْضَم ؛ وذلك لأن الفعل (قضِمت) هو في معنى شَبِعَت ، وكلاهما لازمان وإن شَبِعت لما كان لازماً غير متعدٍّ فهو الآخر بمعنى طَمِعت ؛ لأنه يقال : أطعمته فَطَعِمَ ، وهو في محتواه يحمل معنى الانفعال والمطاوعة ، فيقال : أشبعته فَشَبِعَ كما يقال : كسرته فانكسر ، ثمّ أخذ ابن درستويه هذا الأمر ليطبقه على قولهم : أقضَمتَها الشعير فَقَضِمت بالكسر ، أي فطاوعت ولهذا فإنه يدخل في حكم هذا الباب كل ما كان أكلاً كَشَبِعَ ، أو شرباً كرَوِيَ ، وبَلِعَ ومَصِصَ وجَرِعَ وسَرِطَ وزَرِدَ ، فهي أفعال تكون في الطعام والشراب بمعنى المطاوعة والانفعال،فيقال: أبلعته فَبَلِعَ وأسرطه فَسَرِطَ ، وألقمته فَلَقِمَ[١] .

وذهب الكسائي في ضبط هذا الباب إلى أن ما كان الوصف منه من الأفعال على أفعل فعلاء من غير ذوات التضعيف ، فان مضارعه يكون على (يفعِل) بكسر العين نحو : عَرِجَ يَعرِجُ فهو أعرج وعرجاء ، وصَلِعَ يَصْلَعُ فهو أصلع صلعاء ، وقَرِعَ يَقْرَعُ فهو أقرع قرعاء إلاّ ما شذّ عن ذلك ، وهو في أفعال محدودة ، وهي خمسة أفعال جاءت على فَعُلَ وفَعِلَ بضم العين وكسرها في

---

[٢] تصحيح الفصيح ٦٧ .

[٣] شرح الفصيح (ابن هشام) ٦٠ ، والممتع في التصريف ٢٥٢/١ ، قال الجوهري : (وهو أحد ما جاء على الأصل بإظهار التضعيف) الصحاح ٣ / ١١٥٤ .

[١] ينظر : تصحيح الفصيح ٥٧ .

الماضي ، وهي: أدِمَ وأدُمَ ، وحَمِقَ وحَمُقَ ، وخَرِقَ وخَرُقَ ، وسَمِرَ وسَمُرَ وعَجِفَ وعَجُفَ ، وقالوا : رَعُنَ وعَجُمَ ولم يسمع رَعِنَ ولا عَجِمَ[٢] .

ج . فَعُل مضموم العين :

ويرد هذا البناء لازماً لامتعدياً في جميع الأفعال نحو : كرُمَ يكرُم ، قال سيبويه : ((وليس في الكلام فَعُلته متعدياً))[٣]، ولا يكون هذا البناء إلاّ مختصاً بالغرائز والهيئة التي يكون عليها الإنسان ، فهو باب موضوع لذلك الأمر ، إذ جاء مضارعه مضموماً ، قال ابن هشام : ((وما كان على فَعُل بضم العين في الماضي فان المستقبل فيه يفعُلُ بضم العين أيضاً))[٤]، وقال ابن يعيش : ((ولا يكون مضارعه إلاّ مضموماً نحو : يكرُمُ ويظرُفُ ؛ لأنه باب على حياله موضوع للغرائز والهيئة التي يكون عليها الإنسان من غير أن يفعَلَ بغيره شيئاً بخلاف فَعَلَ وفَعِلَ اللذين يكونان لازمين ومتعديين))[٥] .

وإذا كان هذا البناء على حدّ تعبير ابن يعيش قد وضع مختصاً بالغرائز أو الهيئة التي يكون عليها الإنسان ، فان ابن درستويه أضاف معنىً آخر اختص بهذا البناء أيضاً ، إذ أشار إلى أن الضم في الفعلين الماضي والمضارع يعكس معنى المبالغة بما يدل عليه ، وكان قد استدل على ذلك من خلال فاعل هذا البناء ، فإذا قلنا : كرُمَ فهو بمعنى كريم ، وظرُفَ فهو بمعنى ظريف ((لأن هذا البناء يدخل على كلّ فعل أريدت المبالغة فيه ... إذا جيء بفاعلهما على فعيل مثل : ظريف وكريم))[١]،وإن من اصول العربية ((أن كل ما جاء من الأفعال الماضية على مثال فَعُل بضم العين كان مضارعه على يفعُل نحو : حَسُنَ يحسن وظرف يظرُف ، وإنما ضمّت عين المستقبل من هذا النوع ولم يخالف فيه بناء الماضي للمحافظة على المعنى الموضوع على هذا المثال ولذلك أن ضمة العين جعلت دليلاً على فِعل الطيعة فلو كسرت أو فتحت لذهب ذلك المعنى))[٢] وتلتزم الضمة مستقبل هذا الباب حيث لا تتحول إلى حركة أخرى ، فلا يجوز فتح العين إذا كانت اللام أو العين حرفاً من حروف الحلق نحو : مَلُؤَ يَمْلُؤُ ، وقَبُحَ يَقْبُحُ ، وضَخُمَ

---

[٢] شرح الفصيح (ابن هشام) ٧٦ . ٧٧ .

[٣] الكتاب ٤ / ٣٨ .

[٤] شرح الفصيح (ابن هشام)٥٥ .

[٥] شرح الملوكي ٤٤ .

[١] تصحيح الفصيح ٣٨ .

[٢] درة الغواص ١٠٤ .

يَضْخُمُ ، وصَبُحَ يَصْبُحُ ، فان في هذه الأفعال يكون الضم لازماً لا يصرف إلى غيره ، وذلك لأنهم ؛((لم يريدوا أن يخرجوا فَعُلَ من هذا الباب ، وأرادوا أن تكون الأبنية الثلاثة فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ في هذا الباب ، فلو فتحوا لا لتبس مخرج فَعُلَ من هذا الباب))[٣] ، ولم يشذ من الصحيح شيئاً من الأفعال عن قياس ذلك .

٢ . الثلاثي المضَّعف:

التضعيف عند الصرفيين هو اجتماع مثلين متجاورين من الأصول ، لا يخلو تجاورهما أن يكون بين العين والفاء ، أو بين العين واللام ، فإن كانت بين العين والفاء ، فإن ذلك لم يوجد في أبنية الأفعال ، أمّا تجاور العين واللام فهذا كثير واسع في كلامهم في الأسماء والأفعال على السواء[٤] ، ويرد الثلاثي المضّعف على ضربين : ضربٌ على فَعَلَ ، وضربٌ على فَعِلَ وليس فيه غيرهما[٥] .

أ . فَعَلَ مفتوح العين :

ويكون هذا البناء على نوعين : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ .

١ . المتعدي :

غالباً ما يكون (فَعَلَ) المضعف المتعدي مضارعه على (يَفْعُلُ) بضم العين ،قال ابن هشام : ((وما كان منه على فعلت متعدياً فأن يفعل منه مضموم))[٦]، إلاّ أن هذا القياس لم يستقم في جميع الأفعال ، فقد جاءت أفعال باللغتين الضم والكسر نحو : شَدَّه يَشُدُّه ويَشِدُّه ، ونَمَّ الحديث يَنُمُّه ويَنِمُّه، وعلّه في الشراب يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ ، وبَثَّ الشيءَ يَبُثُّه ويَبِثُّه ، وهَرَّه يَهُرُّه ويَهِرُّه :كَرِهَهُ ، ومنها ما ورد بلغة الكسر من دون الضم نحو : حَبَّهُ يَحِبُّهُ ، وبها قرأ العطاردي قوله تعالى : ((فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُمُ اللَّهُ))[آل عمران :٣١] خلافاً للقياس[١] .

وحكم الحرفين المتماثلين أن يدغما في المضعف إلاّ أن الادغام لا يكون في الحرفين المتحركين ، فيجب أن يسكن أحدهما ، ولما كانت عين الماضي في المضعف متحركة جعلوها

---

[٣] **الكتاب ٤/ ١٠٣ . ١٠٤ .**

[٤] **ينظر : شرح الملوكي ٤٥ . ٤٦ .**

[٥] **الأفعال ١/٥ . ٦ .**

[٦] **شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٤ .**

[١] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٤ ، والأفعال ٦/١ ، والخصائص ١/ ٣٨٠ . ٣٨١ ، والممتع في التصريف ١٧٨/١ ، والمحرر الوجيز ٣/ ٨٠ ، ومعجم القراءات ١ / ٤٧٥ .**

ساكنة لاستثقال التضعيف ، ثمّ أدغمت ، أمّا المضارع فقد نقلت حركة عين المضارع إلى فائه وأسكنت هي الأخرى[٢]، وهذا ما صرح به ابن جني بقوله: ((إن الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة ، ولم يكن هناك إلحاق ، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعِلَ وفَعُلَ ، أو كانت فَعَلَ فِعْلا ، ولا خرجت منبّهة على بقية بابها ، فإن الأول منها يُسكن ويدغم في الثاني ، وذلك نحو : شدَّ وشَلَّت يدهُ))[٣] .

٢ . غير المتعدي :

يكون مستقبل غير المتعدي من ذوات التضعيف على يفعِلُ مكسور العين ، وهو قياس هذا الباب كخَفَّ يَخِفُّ ، وكلَّ بصره : ضَعُفَ ، وكلَّ السيف : لم يَقطَعْ ، وهو الغالب في قياس ذلك[٤]، إلاّ ما شذَّ عن ذلك ، والذي شذَّمنها : ألَّ الشيء يؤُلُّ :بَرَقَ ، وأَلَّ الرجلَ يَؤلُّ ألياً : رفع صوته ضارعاً ، فأما ذَرَّت الشمس تَذُرُّ : فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع ، وهبَّت الريح تَهُبُّ ، فلما فيها من معنى التعدي أتيا على يَفْعُلُ[٥]. أمّا ما جاء من الأفعال باللغتين الكسر والضم فهي : جّدَّ يَجِدُّ ويَجُدُّ ، وجّمَّ الفرس يَجِمُّ ويَجُمُّ ، وشَبّ يَشِبُّ ويَشُبُّ : إذا ارتفع ، وصدَّ عنّي يَصِدُّ ويَصُدُّ ، وشَحَّ يَشِحُّ ويَشُحُّ ، وفَحَّت الأفعى تَفِحُّ وتَفُحُّ ، ودَرَّت الناقة تَدِرُّ وتَدُرُّ وتَرَّت يده تَئِرُّ وتَئُرُّ : غَلُطت ، وطَرّت المرأة تَطِرُّ وتَطُرُّ : تذللت في المشي ، وحَدَّت المرأة تَحِدُّوتَحُدُّ وشَذّ الشيء يَشِذُّ ويَشُذُّ ، ونَسَّ يَنِسُّ ويَنُسُّ : إذا بَيِسَ ، وشطّت الدار تَشِطُّ وتَشُطُّ[٦] .

ب . فَعِلَ مكسور العين :

ويكون على نوعين : متعدٍّ وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو : شَمِمتُه ، وعضِضته ، وغير المتعدي نحو : ظَلِلتُ ، وبَلِلت ، والمضارع منهما يَفعَلُ بفتح عين المضارع نحو: يَشَمُّ ويَعَضُّ ويَظَلُّ ويَبَلُّ ،وربما قالوا: يَبِلُّ على لغة من كسر عين المستقبل فجعلوه من قبيل حَسِبَ يَحسِبُ ولا يجيء المضعف مضموم العين في الماضي ، فالفعل الماضي المضعف إمّا أن يكون مفتوح العين ، أو مكسوره ، وهذا ما أثبته الاستقرار اللغوي واستعمال العرب لهذه الأبنية ، فقد استثقل العرب الضم مع التضعيف فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك ، فالضم في طبيعته أثقل من الكسر والفتح ،

---

[٢] شرح الفصيح (ابن هشام)١١٣ .

[٣] الخصائص ١٦٠/١ .

[٤] شذا العرف ٣٢ ، ووشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٥ .

[٥] شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٣ ، وبغية الآمال ، وشذا العرف ٣٢ .

[٦] شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٤ .

والعرب تميل إلى الأخف ما وجدت إلى ذلك سبيلا[١]. ولم يرد عن العرب بالضم إلاّ بعض الأفعال ، فالأول: ما رواه يونس وهو (لَبُبت) بالضم والقياس الكسر ،فهم يقولون :لَبُبت كما يقولون :ظَرُفت ، والأكثر عليه القياس (لَبِت) ومنه قول صفية بنت عبد المطلب حين ضربت الزبير ، فسئلت لِمَ تضربينه ؟ فقالت:

أَضرِبُهُ كي يَلبَّ ،وكي يَقُودَ ذا اللَّجَبْ[٢]

والآخر ماروا ه قطرب وهو : شَرُرت فأنت شرير ، وكذلك سُمِعَ عنهم دَمُعت ، وعَزُزت الشاه وفككت ، ونقل الزجاج قول العرب في لبُبت تَلُبُّ بضم العين في الماضي وفتحها في المستقبل ولا نظير له في كلام العرب ، وحكى اليزيدي :لَبِتُ تَلُبُّ بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل ، والضم يستثقل في المضاعف، وذهب الخليل وابن فارس إلى أنه على فَعِلَ يَفعَلَ[٣] .

٣ . الثلاثي المعتل :

١. معتل الفاء :

وهو ما كان فاؤه واواً ، أو ياءً ، فأما الألف فلا تكون أصلاً في شيء من الأسماء والأفعال المتمكنة ، وإنما تكون زائدة ، أو منقلبة عن غيرها ، فما كان فاؤه الواو من الأفعال الثلاثية ، فانه يكون على ثلاثة أبنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ[٤]، ويفهم من هذا القول أن الواو والياء تكونان أصلين ، أمّا الألف فلا تكون كذلك في نفسها من هنا نجد أن الواو والياء تقع فاءً أو عيناً ، أو لاماً في الأفعال كأصول لا زوائد ، وتتنوع أبواب الأفعال المعتلة وتختلف بتأثير اعتلال هذه الحروف ، وربما كان لتأثير وجود أو انعدام أحرف الحلق في الفعل الحكم عليه بالتزامه باباً دون آخر ، ويمكن أن نتبين ذلك على النحو الآتي :

أ . معتل الفاء بالواو :

١ . فَعَلَ مفتوح العين :

---

[١] ينظر : الكتاب ٣٦/٤ ، وتصحيح الفصيح ٦١،٦٢،٦٣، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٦،٥٩،٥٨،وشرح الفصيح (ابن الجبان)١٠٨ .

[٢] ينظر : لسان العرب (لبب) ١ / ٧٣٠ .

[٣] ينظر: العين ٣١٧/٨، وتمام فصيح الكلام ١٥ ، وشرح الفصيح (ابن هشام)٥٤،والأفعال١/٥ .٦ ،وبغية الآمال ٧٠ . ٧١، والصحاح
٢١٦/١ وتاج العروس ٤٦٥/١ .

[٤] ينظر : شرح الملوكي ٤٨ ، وشرح المفصل ١٠ / ٥٩ . ٦٤ .

يتحدد مستقبل الفعل الثلاثي معتل الفاء بالواو إن لم يكن في آخره أحد أحرف الحلق بالكسر لا غير ؛ لخلوه من تلك الأحرف التي تجعله يلتزم بالفتح ، ففي مضارع وَزَنَ نقول :يَزِنُ وفي مضارع وَعَدَ نقول : يَعِدُ ، والأصل في الفعلين يوزن ويوعدُ[١]، وقد علل ابن درستويه ذلك بقوله: ((لئلا يجتمع ثقل الضمة ، وثقل الواو ، ولكن يسقط منه في المستقبل كقولهم: وَزَنَ يَزِنُ ووَعَدَ يَعِدُ ، وأصلهما : يَوزن ويوعدُ ، ولكن كره وقوع الواو بين ياء وكسرة ، فحذفت تخفيفاً ثمّ أجريت مع سائر حروف المضارعة مجراها مع الياء في الحذف؛لأن معناهن معنى واحد))[٢]. وقال المبرد : ((اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على يَفعِلُ سقطت في المضارع وذلك قولك : وعَدَ يَعِدُ ،ووَجَدَ يَجِدُ ، ووَسَمَ يَسِمُ ، وسقوطها ؛ لأنها وقعت موقعاً تمتنع فيه الواوات ، وذلك أنها بين ياء وكسرة ، وجعلت حروف المضارع الأُخر توابع للياء ؛ لئلا يختلف الباب ، لأنه يلزم الحرف ما لزم حرفاً منها إذا كان مجازها واحداً))[٣]، ويرى الفراء أن علّة حذف الواو ، إنما هي مختصة بالأفعال المتعدية لا غير ، وإنهم أثبتوا الواو ، ولم يحذفوها كما لم يحذفوا الواو من مضارع وجَلَ على فَعَلَ ، ووَحَلَ ، فهم قالوا: يوجل ويوحل ، لأنهما غير متعديين[٤]، والذي يمكن أن يطمئن إليه ما ذهب إليه المبرد وابن درستويه في تعليلهما حذف الواو ، لا إلى ما ذهب إليه الفراء ، ويكفينا أن نتبين ذلك من خلال ردِّ المبرد عليه واستغرابه وتعجبه لذلك بقوله: ((إن التعدي وغير التعدي لا وجه لذكره في هذا الموضع ، ألا ترى أنهم قد قالوا: وَقَعَ يَقَعَ ، ووَضَعَ في السير يَضَعُ ، ووَقَدت النار تَقِدُ ، ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ ووألَ مما كان يحذره . أي نجا . يَئِلُ ، ونحو ذلك ، فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل متعدٍّ ، وأما يَوجَلُ ، ويَوحَلُ ، فلم تثبت فيه الواو من قبل أنه غير متعدٍّ ، إنما ذاك من قبل أنه لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذف))[١]، ويمكن أن يزاد على ذلك ، أن الفعلين اللذين مَثّل لهما الفراء ، إنما جاءا على فَعِلَ يَفعَلُ مكسور العين في الماضي ، وليس على فَعَلَ مفتوح العين ، وبالتالي ، فان مضارع مكسور العين يكون مفتوحاً ومن ثمّ تنتفي علّة حذف الواو لعدم وقوعها بين ياء وكسرة،وإنما وقعت بين ياء وفتحة ، وهذا ما أيده المبرد وابن درستويه .

---

[١] **ينظر : المنصف ١ / ١٨٨ .**

[٢] **تصحيح الفصيح ٣٨ .**

[٣] **المقتضب ٨٨/١ .**

[٤] **ينظر : المنصف ١٨٨/١ ، ٢٠٧ .**

[١] **المنصف ١٨٨/١ .**

أما ما كان في معتل الفاء آخره أحد أحرف الحلق فوجبَ أن يعامل مستقبل هذا الفعل معاملة الأفعال الصحيحة التي آخرها أحد أحرف الحلق ، فيكون الفتح قياسها ، فالفعل وَلَغَ مضارعه يَلَغُ ، والأصل فيه يولِغُ مثل يوزِنُ ، ويوعِدُ ، وكذلك يَضَعُ والأصل يَوضِعُ ،ويَدَعُ والأصل يَودِعُ ، ونحو ذلك من الأفعال ، فان الواو يجب حذفها ؛ لوقوعها بين حرف وحركة فأرادوا التخفيف باسقاط الحرف ومنه ما ورد باثبات الواو شذوذاً ، قال الشاعر:

تُرضِعُ شبلين في مغارهما قد ناهزا للفطام أو فُطِما

ما مَرَّ يومٌ إلاّ وعندهما لحمُ رجالٍ أو يَولَغان دَما

والقياس في الشاهد أن لا يثبت الواو ، وحكى الأصمعي : أن الرواية في البيت يَالَغان بالألف ويرى ابن هشام أن هذا بعيد عن القياس ؛ لأن الكسر في يَلِغَ هو الأصل ، وإنما فُتحَ لأجل حروف الحلق ، فلم يثبت الواو مع هذه الفتحة ، إذ ليست بأصل ، كما لم يثبت في يَطَأ وَيَسَع وإنما تَثبُت الواو في المستقبل إذا كانت الفتحة أصلية ، نحو: يَوجَل[٢] .

ويرى الأصمعي أن وَلَغَ مفتوح العين مضارعه يَلَغَ على القياس ، وكلاهما مفتوحان ؛ لأن هذا البناء من باب فَعَلَ يَفعِلُ ، والفتح عارضٌ فيه ، وكان أبو زيد قد خطّأ الأصمعي معتبراً أن هذا الفعل من باب فَعِلَ يَفعَلُ أي وَلِغَ يَلَغُ ، وهو قول العامة مستدلاً بذلك على بعض الأفعال التي هي في معنى وَلِغَ مثل: شَرِبَ يَشرَبُ ، وجَرِعَ يَجرَعُ ، ولَحِسَ يَلحَسُ[٣]، أما أبو عمر الزاهد ، فذهب إلى أن يُولَغُ بضم الياء وفتح اللام ، إنما هو من الأفعال الرباعية التي لم يُسَمَّ فاعلها ؛ لأنها مشتقة من الولوغ ، وهو بمنزلة قولهم : يُوعَدُ من الوعيد ، وماضيه أولَغَ وأوعَدَ ونخلص من ذلك إلى أن ما أشار إليه الأصمعي هو الأقرب إلى الأفصح من القول ، ووافقه بذلك ابن درستويه مستدلاً في مجيء اسم الفاعل من وَلَغَ على والغ بالألف ، ولو كان مكسور اللام على ما قاله أبو زيد لقيل ولِيغ[١] .

---

[٢] شرح الفصيح (ابن الجبان)١٠٤،وشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٦ ، ولسان العرب (ولغ) ٨/ ٤٦٠ .

[٣] شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٦ .

[١] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٨ ـ ٣٩ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٦ ، إن ما ذكره ابن هشام هو وَلَغَ ونسبه إلى أبي زيد ، إلا أني لم أجد في النوادر هذا الفعل بل الفعل وَلَعَ ، وكان أبو زيد قد خطّأ الأصمعي محتجاً بقول الشاعر من بني مازن:

وَلَعَ بالذي تَهوى التلاد فانه إذا مُتَّ كان المال نهباً مُقسَّما

ومذهب أبي زيد أنه لا ينكر أن يجيء الفعل من باب فَعِلَ يَفعَلُ مكسور الماضي مفتوح المضارع ، مثل ما يجيء على الأصل ، وهو وَلَعَ يَلَعَ على وزن فَعَلَ يَفعَلُ ، مثل وَضَعَ يَضَعُ ، وهو في ذلك يوافق مذهب الأصمعي منشداً قول عدي ابن زيد العبادي:

وقد سُمع عن العرب فعلاً واحداً خرج عن قياس قاعدة الكسر فجاء مضموماً، وهو قولهم : وَجَدَ يَجُد ، والأصل يَوجِدُ ، ولكن القياس يقتضي في هذا الباب الكسر ، فيقال : يَجِدُ ، قال سيبويه : وقد قال ناس من العرب وَجَدّ يَجُدُ بالضم في مستقبله ، وأنشدوا لجرير :

لو شئتِ قد نقع الفؤاد بشربةٍ تَدّعُ الحوائمِ لا يَجُدنَ غليلا

وإنما قالوا ذلك ؛ لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء ، كما كرهوا بعدها الواو ، على أن هذه اللغة نسبت إلى بني عامر[٢]، ((وسائر العرب يقولون : وَجَدَ يَجِدُ بالفتح في الماضي والكسر في الغابر ، وحذف الواو في يَجِدُ بالضم في لغة بني عامر؛ لثقل الواو مع ضم ما بعدها ، وقيل هذه لغة ضعيفة ، أي غير معتدة لخروجها عن الفصاحة))[٣] .

٢ . فَعِلَ مكسور العين :

يكون (فَعِل) مكسور العين في الماضي ، مضارعه مفتوح العين ، كما هو الحال في وَجَلَ يَوجَلُ[٤]، ولم تحذف الواو في مضارع هذا البناء ، كما حذفت في أفعال مثل: وَطِئَ يَطَأ ووَسِعَ يَسَعُ ، وكما هو الحال في وزن يَوزِنُ ،ووَعَدَ يَوعِدُ فحذفوا الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية ثمَّ فتحوا العين لأجل حرف الحلق ، أمّا في يَوجَلُ فالفتحة أصلية وليست عارضة كما في يَطَأُ ويَسَعُ ، فبقيت من دون حذفٍ[١] .

وقد سمع عن العرب في مضارع هذا البناء أربع لغات ، وهي: يَوجَلُ بتصحيح الواو وثبوتها ، وهي أجود اللغات ، ومنها قول الله عزّ وجل : ((**لا تَوْجَل**))[الحجر:٥٣] ، ومنهم من يقلب الواو ألفاً ، فيقول :يَاجَل ، ومنهم من يقلب الواو ياءً فيقول : ييجَل ، ومنهم من يكسر أول الفعل فيقول : يِيجَل ، ويحتمل أن يكون الشاعر على هذه الرواية قد أشبع فتحة الياء اضطراراً ، فنشأت بعدها الألف ، كما قال الراجز:

إذا أنت باريت الرجالَ فلا تَلَع وقل مثل ما قالوا ولا تتزيَّدِ
عن المرء لاتسأل وابصر قرينه فان القرين بالمقارن مقتدِ

وينظر : النوادر ٢٣٩ . ٢٤٠ .

[٢] ينظر : المنصف ١٨٧/١ ، وشرح الملوكي ٤٨ . ٤٩، والممتع في التصريف ١٧٧/١، ومغني اللبيب ٣٥٨/١ ، وشذا العرف ٣٤ .

[٣] شرح المراح في التصريف ١٩٨ .

[٤] ينظر : المصر نفسه ١٩٧ .

[١] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٦ ، والمنصف ٢٠٢/١ ، وشرح الملوكي ٥٠ .

أقول إذا خرَّت على الكلكالِ

ياناقتي ما جلت من مجالِ

فقد أشبع فتحة الكاف ، فنشأت بعدها الألف ، فقال : الكلكال[٢] .

وقد صرح المبرد بذكر هذه اللغات مبيناً المختار منها ، وما كانت جائزة إلاّ أنها قبيحة معللاً ذلك بقوله: ((فإن كان الفعل على فَعِلَ ، كان مضارعه صحيحاً إذا كان على يَفعَلُ وذلك قولك: وَجِلَ يَوْجَل ، ووَحلَ يَوْحَلُ ، ووَجَعَ يَوْجَعُ ؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة ، وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير مُنكر ، كقولك: يَوم ، وما أشبهه ، وقد استنكر ذلك بعضهم وله وجه من القياس ، فقالوا : يَيجَلُ ، ويَيجِلُ ، وليس ذلك بجيد ؛ لأنالقلب إنما يجيء إذا سكِّن أول الحرفين نحو : سَيّد وميّت ، وأصلهما : سيْود ومَيْوت ؛ لأنه من ساد يسود ، ومات يموت وكذلك : لَيَّة إنما هي لَوْية ؛لأنها من لويت ، وقال قوم نكسر أوائل المضارعة لتنقلب الواو ياء لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياءً ، كما ذكرت لك في ميزان ، وميعاد ، فقالوا : نقول : يِيجَلُ ويِيحل ، ولو كسروا الأحرف الثلاثة : الهمزة والثاء والنون لكانت قياساً على قولك بالكسر في باب فَعِلَ كله إذا قلت :أنا إعلم ، وأنت تِعلم ، ولكن لما كسروا الياء في يِيجَل علمنا أن ذلك لتنقلب الواو ، ولولا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح لإدخالهم الكسر في الياء وقال قوم ، وهم أهل الحجاز نبدلها على ما قبلها فنقول: ياجَل ، وياحَل ، وهم الذين يقولون : موتَعِد ، ومُوتَزِن ، ويأتَعد ، ويأتزن ، وهذا قبيح ؛ لأن الياء والواو انما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما وكل واحدة منهما في موضع حركة نحو : قال ، وباع ، وغزا ، ورمى ، فإذا سُكنا وقبل كل واحدة منهما فتحة فانهما غير مغيرتين نحو قولك : قَوْل ، وبيع ، وكذا إن سُكن ما قبلهما لم يُغيّرا ، كقولك رَمى ، وغزو ، إنما القياس والقول المختار : يَوْجَلُ ويَوْحَلُ ، وهذه الأقاويل الثلاثة جائزة على بعد))[١] .

وإذا كان القياس يقتضي أن يكون مكسور العين في الماضي مضارعه يلتزم الفتح ، فإن هناك من الأفعال ما وردت على غير قياس هذه القاعدة ، ومعلوم أن الفعل الماضي إذا كان مكسوراً علم مستقبله الفتح ، وإن كان المضارع مكسوراً علم ماضيه الفتح إلا أن من الأفعال ماجاءت مخالفة لذلك نحو : وَمِقَ يَمِقُ ، ووَفِقَ يَفِقُ ، ووريَ الزند يَرِي ، ووَلِيَ يَلِي ، ووَرِمَ يَرِم ، ومنها التي وردت باللغتين كما حكى ذلك ابن جني نحو :وَرِعَ يَرِعُ ويَورَعُ ، ووَغِرَ يَغِرُ ويَوغَرُ ، ووَحِرَ يَحِرُ ويَوحَرُ ، ووَلِه يَلِه ، ووَغِمَ يَغِمُ ، فإن الفتح فيها جاء لوجود حرف الحلق وقد يأتي البناء على

---

[٢] **شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٦ .**

[١] **المقتضب ٩٠/١ ، وينظر : المنصف ٢٠٢/١ .**

الأصل ، فقد سمعت أفعال جاءت على فَعَل ومضارعها يَفعِل أو يفعُل على الرغم من وجود حروف الحلق فيها نحو: زأر الأسد يَزئِر ، وسَعَل يَسعُل ، ونَخَلَ يَنخُلُ ، وكل هذه الأفعال صحيحة[٢] .ولم يسمع من العرب مما كان عينه أو لامه واواً إلا فعل واحد من المعتل العين هو آن يئين ؛ لأن معناه حان يحين[٣] .

ولعل من مظاهر اهتمام العرب بلغتهم . ولاسيما في مجال الأفعال . عنايتهم بالحركات أكثر من عنايتهم بالحروف وهذا ما يمكن ملاحظته في الأفعال المعتلة الفاء بالواو ، فقد أجازوا حذف الواو في مستقبل هذه الأفعال ، مثل ما وجدنا ذلك في يَزِن ويَعِد ، ويَرِم ، ويَرِث ، ملزمين هذه الأفعال الكسر ومحافظين عليه ، فهم يحذفون الحرف ، ويبقون الحركة ، وأغلب الظن أن في ذلك دلالتين :

احداهما: إن ضبط الأبواب لا يمكن أن يتم إلا بالحركة ، وبها يمكن حصر أصول الأبواب .

والأخرى: إن عناية العرب بالحركات جعلتنا نفرق أو نميز بين لغات ولهجات متنوعة فالفعل يقال بلغتين لقبيلتين مختلفتين مما شكل اتساعاً للغة ، وهذا ما يحصل باختلاف الحركة .

ويمكن أن نتبين بإحصاء موجز للأفعال[٤]التي وردت وأوجب كسر عين الماضي والمضارع ، والأفعال التي تكسر عينها في الماضي ، وجاز الكسر والفتح في المضارع فيها :

الأفعال التي وجب كسرها على فَعِلَ يَفْعِلُ	الأفعال التي جاز فيها الكسر والفتح في المضارع	
وَثِقَ به يَثِقُ	يَئِسَ يَيئِس وَيَيئَسُ	من الأفعال الصحيحة
وَجِدَ عليه : أي حَزِنَ يَجِدُ	حَسِبَ يَحسِبُ ويَحسَب	
وَرِثَ المال يَرِثُ	يَئِسَ يَيئِسُ وييئَسُ	
وَرِعَ عن الشبهات يَرِعُ	يَبِسَ يَيبِسُ ويَيْبَسُ	
وَرِكَ : أي اضطجع يَرِك	نَعِمَ يَنعِمُ ويَنعَمُ	
وَرِمَ الجرح يَرِمُ	وَحِمَت الحبلى تحِمُ وتَحَمُ	من الأفعال المعتلة
وَرِيَ المخُ: أي اكتنز يَرِي	وَحِرَ صدره يَحِرُ ويَحَرُ	
وَعِقَ عليه : أي عجل يَعِقُ	وَغِرَ يَغِرُ ويَغَرُ : أي اغتاظ	
وَفِقَ أمره : أي صادفه موافقاً يَفِقُ	وَلِغَ يَلِغُ ويَلَغُ	

[٢] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٤٩ ، والمنصف ١/٢٠٧ . ٢٠٨ .**

[٣] **ينظر : الاقتضاب ٢٣٢ .**

[٤] **ينظر : هذه الأفعال في المنصف ١/٢٠١ . ٢٠٧ ، وشذا العرف ٣٥ .**

وَقِه له : أي سمع يَقِهُ	وَلِه يَلَهُ ويَلَهُ
وَكِمَ : أي اغتمّ يَكِمُ	وَهَلَ يَهِلُ ويَهَلُ : أي اضطرب
وَلِيَ الأمر يَلِي	
وَمِقَ : أي أحبَّ يَمِقُ	

وقد استغنى العرب عن فعل ماضٍ على بناء فَعِلَ بكسر العين هو : وَذِرَ ، واستعملوا ما دلّ على معناه ، بالفعل :تَرَكَ، وقد صرَّحَ سيبويه أنّه لم يأت له مصدر[١]،وذكر ثعلب أنّه لم يأت منه باسم فاعل ، فقالوا منه تارك [٢]، وذهب ابن هشام إلى أنّ العرب لم تستغنِ عن استعمال هذا البناء ، بل استعملت الماضي منه، كما استعملت الماضي والمصدر من وَدَعَ ، قال: ((وأمّا وَذِرَ فوقع في حديث أبي جهل : أنّه قال لابن مسعود يوم بدر عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) : ((لقد قطع الرحِم وسفِك دماء الصناديد وما بقي ولا وَذِر))[٣] ، مستعملاً الماضي منه ، وذهب ابن الجبان إلى أنّ استعمال العرب لهذا الفعل وإن كان قليلاً ، فهو استعمال رذيل ورديء [١]، إذ حملوا استعمالهم للمضارع منه على استعمالهم لمضارع وَدَعَ ، فقالوا:يَوذِر ،فحذفت الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، فبقي يَذِرُ بمنزلة يَعِدُ ، فحُمِل على يَدَعُ، وإن لم تكن لامه حرفاً حلقياً[٢] .

٣ . فَعُل مضموم العين :

ويكون فَعُل مضموم العين في الماضي كوَقُد ،وَوَضُوء[٣] ،فمضارعه يكون على يفعل بالضم ، فيقال : يوقد ويوضوء، ولا يجوز قلبها ألفاً كما قلبت في ياجل وذلك؛ ((لأنّه بناء موضوع للزوم والثبات فلم يغيّر ذلك))[٤] .

ب . معتل الفاء بالياء :

---

[١] ينظر: الكتاب ١٠٩/٤ .

[٢] فصيح ثعلب ٢٨٩.

[٣] شرح الفصيح (ابن هشام)١١٩ ،حكم يَذَر من الناحية الصرفية أن ماضيه وَذِرَ ، ومصدره الوَذْر ، إلاّ أنه أُميت الماضي والمصدر ، ينظر: النهاية في غريب الحديث ١٧١/٥ .

[١] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٩٤.

[٢] شرح الفصيح (ابن هشام) ١١٩ ، قال الليث: (العرب قد أماتت المصدر والفعل الماضي ، فلا يقال : وَذَرَه ولا واذِر ، ولكن تركه وهو تارك) ، تاج العروس ٦٠١/٣ .

[٣] شرح الفصيح (ابن هشام) ١٣٠ .

[٤] شرح الملوكي ٥١ .

ويكون معتل الفاء بالياء على بناءين: فَعَل مفتوح العين ، وفَعِلَ مكسور العين ، ولم يأت على فَعُل مضموم العين ؛لأنّهم استثقلوا الجمع بين الياء والضمة ،كما أنّهم استثقلوا الانتقال من الياء إلى الضم [٥].

١. فَعَلَ مفتوح العين:

فما كان الماضي منه على فَعَلَ فالمضارع منه على يَفعِل مكسور العين ، فهم يقولون : يَمَن ومضارعه يَيمِن، ويَسَر ومضارعه يَيسِر[٦]،وممّا يستدل على أنّه فَعَلَ مفتوح العين قولهم : اليَمنة من اليمين ، واليَسرة من اليَسار[٧] .وبما أن الياء توسطت بين ياء وكسرة في مضارع يَمَنَ ويَسَرَ ، إلا أنّه لا يجوز حذفها ، مثلما حذفت الواو بين ياء وكسرة ، وذلك لخفة الياء بموازنتها بالواو ، ويُثبت ذلك ثبوت الياء في المصادر ، وقد علل ابن جني ذلك بقوله : ((إنّما كانت الياء أخفّ من الواو ،لقربها من الألف ، والواو ليست كذلك ؛لأنّك تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتيك))[٨] ، إلا أنّ من العرب من يحذف الياء على وجه الشذوذ ، فقد حكى سيبويه : يَئِسَ، يَئِسٌ،ويَسَرَ يَسِرٌ ، فحذفت الياء كما حذفت الواو ؛ لأنّ الياء وإن كانت أخفّ من الواو فقد تستثقل بالنسبة إلى الألف [١] .

٢. فَعِلَ مكسور العين :

ويجيء مكسور العين في الماضي مضارعه مفتوح العين ، فهم قالوا : يَئِسَ ييأس وجاء شاذاً : يَئِسَ ييئِس بالكسر ، وهو ما نقله ابن هشام [٢] ، وقالوا : يَبِس النبت ييبَسُ [٣] ويمكن أن نتبين بالموازنة بين فَعَلَ مفتوح العين معتل الفاء بالياء ، وبين فَعِلَ مكسور العين اتساع الأبنية مما يشكل اتساعاً للغة واستعمالات الأفعال ، فالبناءان متعاكسان لكل من الماضي والمضارع منهما ، فإذا قلنا في الماضي فَعِل ، فإن المضارع يكون على يَفعِل بالكسر ، وعندما يقال : فَعَل في الماضي فالمضارع يَفعِلُ ، فاختلاف الحركات أدت إلى اختلاف الأبنية ، وربما لم يكن اختلاف مواقع الحركات وحده السبب في استعمال الأبنية من باب التوسع ، وإنّما كان لإبدال حرف مكان

---

[٥] ينظر: شرح المفصل ١٠ / ٥٩ وما بعدها .

[٦] شرح الملوكي ٥١.

[٧] شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٥٨ .

[٨] المنصف ١٩٦/١ .

[١] ينظر: الكتاب ٥٤/٤ ، وشرح الملوكي ٥١ .

[٢] شرح الفصيح (ابن هشام)٤٩ .

[٣] شرح الملوكي ٥٢ .

حرف آخر ونشوء لغة جديدة نطقت بها مجموعة أو قبيلة مثلما حصل في إبدال الياء ألفاً ،فقالوا في يَيأس : ياءَس ؛ لأنّها ((بدل من الياء المقدّرة في ييأس ، وإن كان للذين يبدلون لغتان حتى أنّهم يقولون :ييأس ، وياءَس جميعاً ، فالألف في ياءَس بدل من الياء في ييأس في لغتهم لا محالة ؛ لأنّهم قد نطقوا بالياء))[٤] .

٢ . معتل العين :

أ . معتل العين بالواو :

والماضي منه على ثلاثة أبنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ .

١ . فَعَلَ مفتوح العين :

ويرد هذا البناء ((متعدياً وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو : قالَ ، وعادَ ، وغير المتعدي نحو :طافَ ، وقامَ ، والمضارع منه يَفعُلُ نحو :يقول ، ويعود ، ويطوف ، ويقوم ، ولم يأت من ذلك يَفعَلُ بالكسر لتسلم الواو من القلب إلى الياء))[٥]، والأصل في جميع هذه الأفعال ، قَوَلَ وعَوَدَ ، وطَوَفَ ، وقَوَمَ ، إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقد علل ابن درستويه ذلك بقوله: ((إنّ ذوات الواو والياء تعتل فتنقلب حروفها على قدر حركات ما قبلها فلو أجيز فيها ما أجيز في الصحيح لتغير لفظ الحرف وخطُّه بتغير حركته ، فانقلبت الواو ياءً أو الياء واواً فلم تعرف ذوات الواو من ذوات الياء والصحيح إذا استعمل فيه الضم والكسر لم تتغير حروفه بتغير الحركات ، ولا يدخل منه باب آخر ولا يلتبس))[١].

ومما يمكن الاحتجاج به في أن قال ، وقام ، وعاد ، وطاف على فَعَلَ لا على فَعِلَ أو فَعُل ما يأتي :

١ . إنّ اسم الفاعل من قال : قائل ، ومن قام : قائم ، واسم الفاعل لا يمكن أن يأتي فعله من فَعُل مضموم العين إلا ما شذَّ من ذلك ، إذ سمعت بعض الأفعال مضمومة العين وجاء اسم الفاعل منها على فاعل ، فهم يقولون: حَمُضَ فهو حامض ، وفَرُهَ فهو فاره ، وخَثُرَ فهو خاثر[٢].

٢ . إنّ المضارع من قال : يقول ، ومن قام : يقوم ، وقولهم في المضارع يقول ، ويقوم دون يقام ويقال يدلان على أنهما ليسا على بناء فَعِلَ أو فَعُلَ[٣] .

---

[٤] **المنصف١/٢٠٥.**

[٥] **شرح الملوكي ٥٢ .**

[١] **تصحيح الفصيح ٣٤ .**

[٢] **ينظر : المنصف ١ /٢٣٧ .**

[٣] **المصدر نفسه ٢٣٨/١ .**

٣ . إنّ صيغ المبالغة المراد منها الكثرة في الفعل على فَعَلَ مفتوح العين تكون على فعول فهم يقولون : قؤول ولم يقولوا : قئيل ، وهذا ما يؤيد ويستدل به على مجيء هذا البناء على فَعَلَ من دون غيره ، وهم يقيسون ذلك على الصحيح أيضاً نحو : عَثَرَ الصحيح إذا أريد منه الكثرة ، قيل : عَثور على وزن فعول ، ولا يقال منه :عثير[٤] .

٤ . إذا كان قال وأشباهه مما اعتلت عينه بالواو ، ومنه المتعدي ، وغير المتعدي ، فانه لايمكن أن يكون على فَعُلَ ؛ لأن هذا البناء مختصٌ بالأفعال اللازمة من دون غيرها .

٥ . إن قياس القواعد الصرفية إنما يكون على الأكثر الأغلب في الاستعمال ، ويكون القياس في إطار ما وضع من قواعد ، فإن خرج عنها كان شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه ، ومعلوم أن فَعُلَ يكون الاسم منه على الأكثر فعيل لا فُعال أو فعُول ، وبناءً على ذلك فإن الوصف من قال : قائل لا على غير مما يؤيد أنه على فَعَلَ دون فَعُلَ ، وإن وردت بعض الأفعال القليلة التي جاءت على فَعُلَ وكان الوصف منها على فاعل ، وإن كانت قليلة فانها تحفظ ولا يقاس عليها كقولنا : فَرُه فهو فاره ، وطَهُرت المرأة فهي طاهر ، وعَقُرت فهي عاقر[٥].

وقد شذّ من معتل العين عن هذه القاعدة مِتّ تموت ، فقد جاء البناء على فَعِلَ يَفعُلُ ، فكان الأولى أن يجيء على قاعدة البناء فَعَلَ يفعُل فيقال:مُتُّ تَموت ، كما قالوا: قُلتُ تقول ، كما وشذَّ عن ذلك تاه يتيه ، وطاح يطيح ، فالأصل فيهما تَوَه ، وطَوَحَ ، وإن مذهب الخليل في هذين الفعلين أنهما من باب فَعِلَ يَفعِلُ ، كما هو الحال في الصحيح كحَسِبَ يحسِبُ ، وقد دلَّ على ذلك قولهم : طوَّحت ، وتوَّهت ، وهو أتوه منه ، وأطوح منه ، وقد كان قليل من العرب من يجعل الأصل في تاهَ ، وطاحَ ، من الياء ، فيقول: تَيَّه ، وطيّحّ فهو عندهم مثل : باع يبيع ، وما يؤيد ذلك ما أخبره به الأصمعي ، فقد نقل ما سمعه عيسى بن عمر وهو ينشد لرؤبة :

تُيَّهَ في تِيه المُتَيِّهن

فجعل ذلك من الياء[١]. وقد استبعد ابن السيد البطليوسي أن يكون البناء من الياء ، قال: ((فأما طاح الشيء يطيح فمعناه أن نجعله كأن يئين ، وان كانوا قد قالوا :تَطَوَّح يتطوّح ، أنَّا وجدناهم قد قالوا: طوّحته وطيّحتهُ فكان حمله على ما يقتضيه الباب أولى من جعله على الشذوذ))[٢] .

---

[٤] **ينظر : تصحيح الفصيح ٤٤ .**

[٥] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٧٠ ، وشرح الفصيح (ابن هشام)٢٠٠ ، وشرح الملوكي ٥٤ .**

[١] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٤٩ . ٥٠ ، والمنصف ٢٦٢/١ ، وديوان رؤبة ١٨٧ .**

[٢] **الاقتضاب ٢٣٣ .**

٢ . فَعِلَ مكسور العين :

ويأتي متعدياً وغير متعدٍّ كما هو الحال في خافَ ، وراحَ ، على أن مضارع هذا البناء لا يكون إلا مفتوحاً على يَفعَلُ ، قال ابن هشام : ((فأما عامَ يَعام فَفعِلَ يَفعَلُ ، كهَابَ يَهابُ وخَاف يَخافُ))[٣]. والذي يدلُّ على إن هذا البناء الماضي على فَعِلَ هو ما يحصل فيه من جواز نقل حركة العين إلى الفاء ، إذا نسب الفعل إلى المخاطب ، فيقال: عِمتُ ، وهِبتُ ، وخِفتُ، فالكسرة كانت في الأساس هي حركة العين ، ثمَّ نقلت إلى الفاء مما دلّ على أنّ هذا البناء على فَعِلَ دون غيره ، ومما دلّ أيضاً على أن هذا ليس منقولاً من بناء إلى آخر ، وإنما هو نقل حركة البناء نفسه من حرف إلى آخر[٤]. وقد جوّز ابن هشام[٥]النقل من بناء إلى آخر في فعلين هما:

١ . معتل العين على فَعَلَ إذا كانت العين واواً نحو:قال ، وطاف ، وعاد فانه يجوز نقل هذا الفعل من فَعَلَ إلى فَعُلَ ، والدليل على ذلك قولهم:قُلت ، وطُفت ، وعُدتُ فتحركت الفاء بضمة فلا تخلو هذه الضمة أن تكون حركة الفاء أو حركة العين نُقلت إلى الفاء ، فلا يجوز أن تكون حركة الفاء ؛لأن الفاء لا تحرك بالضم ، إلا إذا كان الفعل مبنياً للمفعول به وليس هذا مبنياً له فأن لم تَجزُ ذلك ثبت أنها منقولة من العين، وإذا كانت منقولة منه ، لم تخلُ أن تكون كالضمة التي في قولهم:حَسُنَ ذا أدبا ، أو يكون الفعل على فَعَلَ فنُقلَ إلى فَعُلَ ، فلا يجوز القسم الأول لأن الفعل مُتعدٍّ ، وحّسُنَ وظَرُفَ ونحوهما غير متعدٍّ ، فثبت أن المثال منقول من فَعَلَ إلى فَعُلَ.

٢ . معتل العين على فَعَلَ إذا كانت العين ياءً نحو:باع يبيع ، وعامَ إلى اللبن يعيم ، وعاج يعيج ، فانه يجوز نقل الفعل من فَعَلَ إلى فَعِلَ ، والدليل على ذلك بِعتُ وعِمتُ وعِجتُ فتحركت الفاء بالكسر.

٣ . فَعُلَ مضموم العين :

ومنه طال ، والأصل فيه طول ، ويجري هذا البناء كما جرى في الصحيح ، ولايكون هذا البناء متعدياً ، كما كان الصحيح غير متعدٍ ، فهم قالوا : ظرف ولم يأت متعدياً ، ويشترك البناءان المعتل والصحيح على فَعُل كذلك بأن الوصف منهما يكون واحداً ، فإذا قالوا : ظريف قالوا : طويل ، وكأن هذا الباب موضوع للدلالة على الهيئة أو الحال التي يكون عليها الشيء[١]، وقد شذّ

---

[٣] **شرح الفصيح (ابن هشام) ٧٨ .**

[٤] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٧٨ .**

[٥] **المصدر نفسه .**

[١] **المنصف ١ / ١٨٨ .**

عن سياق هذا الباب فَعُل يفعُل فعلاً حكاه سيبويه هو كدتُ أكادُ ، قال : ((وقد قال بعض العرب : كدتُ تكاد ، فقال : فعلت تفعل ، كما قال : فعلت أفعل ، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة ، وهذا قول الخليل وهو شاذ من بابه ، كما أن فضل يفضل شاذ من بابه))[٢]، فكان الأولى والقياس إما أن يقال : كدتُ تكود على فعُل يفعُل ، وإما أن يقال : كدتُ على فعِل يفعل ويعني مجيء الماضي على بناء مثل كدتُ . وهي لغة بني عدي . والمضارع على بناء آخر ، وإن هذا من باب اختلاط لغات الفعل وتداخلها ، وقد علل ابن جني[٣]؛ وذلك الشذوذ لأحد أمرين :

١ . إما أن يكون اجتزئ عليه بأن أخرج عن بابه لضعفه باعتلال عينه .

٢ . أو أن يكون عوّض من اعتلال عينه ، فقوّي بضربٍ من التصرف ليس نظيره .

أخلص إلى أن الفعل إذا كان مضموم العين ، فلابد من أن يكون مضارعه مضموم العين أيضاً سواء أكان صحيحاً أم معتلاً إلا ماشذّ عن ذلك ، وهو ما أكده ابن هشام بقوله : ((وماكان على فَعُل بضم العين في الماضي ، فان المستقبل فيه يفعل بضم أيضاً ، إلا كدتُ ، فإنه أتى بفتح العين في المستقبل ولانظير له))[١] .

ب . معتل العين بالياء :

ويتكون معتل العين بالياء على ضربين : فَعَلَ مفتوح العين ، وفَعِلَ مكسور العين ،ولا يأتي منه مضموم العين[٢] .

١ . فَعَلَ مفتوح العين :

وأما ما كان ماضيه على فَعَلَ وهو معتل العين بالياء نحو : باع يبيع ، ومال يميل ، وصار يصير ، فان مستقبله يتحدد بالكسر لا غير فيكون على يَفعِلُ[٣]. ومما يدلّ على أن هذه الأفعال هي على فَعَلَ يفعِلُ دون غير ذلك من الأبواب ، أنها لو كانت على فَعِلَ ، فالمضارع يكون على يَفعَلُ بالفتح ، ولكنهم قالوا: يبيع ، ويميل ، ويصير ، فدلَّ ذلك على أنّه فَعَلَ لا فَعِلَ ، وهناك أيضاً النقل ، وهو من سمات أو خصائص الأفعال المتصرفة التي لا تلزم هيئة واحدة ، فإذا كان باع وأمثاله في الأصل بَيَعَ على فَعَلَ ، وجاز نقل فتحة الياء وتحويلها إلى بيعت ؛ لأن الكسرة من

---

[٢] الكتاب ٤ / ٢٤٠ ، ولسان العرب (كدد) ٣ / ٣٨٢ .

[٣] ينظر : المنصف ١ / ١٨٩ .

[١] شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٥ .

[٢] ينظر: شرح الملوكي٥٦ .٥٧،هناك أربعة مواضع يمنع فيها الضم هي:إذا كانت الفاء واواً كوعد يعد، وإذا كانت العين ياءً كباع يبيع،أو اللام ياءً كرمي يرمي،وكذلك إذا كان لازماً مضعفاً كحنَّ يحنُّ.ديباجة القاموس ١٩/١ .

[٣] ينظر : المخصص ١٤ /١٢٣ .

الياء ، بعد قلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثمَّ حذفت الألف لسكونها وسكون اللام وهي العين ، بعد تحويل حركتها إلى الفاء ، دلَّ ذلك على أن البناء فَعَلَ على الأصل الذي وجد عليه بالرغم مما حدث فيه من سلسلة من التحولات ونقل الحركة من الياء إلى الفاء .

وقد عدَّ ابن هشام المنقول من فَعَلَ مفتوح العين إلى فَعِلَ مكسور العين شاذاً ، وخارجاً عن نطاق القاعدة التي تجعل من كل فعلٍ أتى مستقبله على يفعِلُ بكسر العين ، فان ماضيه يكون على فَعَلَ مفتوح العين ، ((ويلحق بهذه الأفعال ما نقل من فَعَلَ بفتح العين إلى فَعِلَ بكسرها نحو :بِعتُ أبيع وكِلت أكيل وما أشبه ذلك))[٤]، وكذلك عامَ يعيم[٥]فَعِمتُ وعاج يعيج فَعجت .

٢ . فَعِلَ مكسور العين :

ويكون هذا الضرب متعدياً وغير متعدٍّ ، كما في هَابَ[١]وزال[٢]، وأن الأصل فيهما هَيِبَ وزَيِلَ ، والملاحظ من هذا البناء أنه لا يجوز نقله إلى بناء آخر ؛ذلك لأن حركة العين في أصل تركيبها جاءت مخالفة لحركة الفاء، فاذا قلنا: هِبتُ وزِلتُ عند الاسناد إلى المخاطب ، فقد تمّ نقل الحركة من العين إلى الفاء وهي الكسرة ، ولم تكن ثمة حاجة لنقلها إلى بناء آخر ، فهي في الأصل جاءت مخالفة لحركة الفاء .

ومما يثبت مجيء مضارع هذا البناء على يَفعَلُ أنه يقال:يهَاب ويزال ، وكذلك يقال في هِلْتُ[٣]عليه التراب ، أي ألقيته عليه وواريته به ، وأرسلت إليه ، فهو يهال .

وخلاصة ما يمكن أن يقال في الفعل المعتل باختلاف أبوابه وأبنيته : إنّ الاستثقال يعد أحد الأسباب التي يمكن من خلاله رصد تنوع الأبواب واختلافها ، ومعلوم أن العرب تميل في نطقها إلى الخفّة لا إلى الثقل ، فأرادوا التخفيف في معتل العين وتمثّل هذا بالاعلال بالقلب أو النقل سواء أكان الاستثقال بالحركة أم بالحرف ، كما في استثقالهم الضمة في طَوَلَ ، والكسرة في خَوِفَ ، وفي كَيدَ ، فقلبت الواو والياء ألفاً ؛ لأن الألف أخف حروف العلة ، ولتكون العين من جنس

---

[٤] شرح الفصيح (ابن هشام)٥٠ .

[٥] خطّأ البطليوسي ابن قتيبة بعد أن ذكر أن عام اللبن يَعامُ ويعيمُ إذ ذكره مفتوح ومكسور العين، قال:(هذا غلط، ولو كان يعام على ما توهم لكان شاذاً ولزمه أن يذكره مع أبى يأبى ، وركنَ يركنُ ؛ لأن مستقبل فَعَلَ مفتوح العين لا يأتي بالفتح ، إلا إذا كانت عين الفعل منه، أو لامه أحد أحرف الحلق ، وأما الفاء فانها لا تراعى ، وإذا كان كذلك وجب أن يعتقد أن عام يعيم ، كباع يبيع ، والعين من عام ياء ، لقولهم في مصدره العيمة) ،الاقتضاب ٢٣١ .٢٣٢ .

[١] شرح الفصيح (ابن هشام) ٧٨ .

[٢] شرح الملوكي ٥٧ . ٥٨ .

[٣] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٢١ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٦٩ .

حركة الفاء وتابعة لها ، كما في استثقالهم حرف العلة في قَوَمَ ، وبَيَعَ ، ومع استثقال اجتماع حركتين فتحة الفاء ، وفتحة العين ، فقلبوا الواو والياء ألفاً لخفة الألف ؛ولتكون العين حرفاً من جنس حركة الفاء ، ومن هنا فإن الفتحة في جميع أحوالها سواء أكانت في الفاء أم العين أم اللام هي أخف من الضمة والكسرة بدليل أنهم استثقلوا الضمة على الواو والكسرة على الياء ، ولم يستثقلوا الفتحة على الواو والياء ، لكنهم استثقلوا اجتماع حركتين من جنس واحد ومتتاليتين في حرفين متجاورين ، مما سيؤدي هذا الإعلال بالقلب إلى إعلال آخر هو إعلال بالنقل أي بنقل الحركة من موضع إلى آخر ، وبالتالي يكون هناك اختلاف في باب الفعل ، أو اختلاف في لغة الفعل عند قبيلة دون غيرها .

٣ . معتل اللام :

ويكون معتل اللام على ضربين : ما كانت لامه واواً ، وما كانت لامه ياءً .

أ . معتل اللام بالواو :

وهو على ثلاثة أبنية : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ[١] .

١ . فَعَلَ مفتوح العين :

يتحدد مستقبل ما كانت لامه واواً في الأصل بالضم ، فهم يقولون: عَدَا يعدو ، وغدا يغدو وغزا يغزو ، ودعا يدعو ، وثنا يثنو ، وسما يسمو ، ما لم تكن العين أحد أحرف الحلق فأن كانت كذلك فالمضارع يكون حكمه الفتح ، كما كان الفتح فيما عينه ولامه حرفاً حلقياً في الصحيح ، فهم يقولون : رأى يرأى ، ولَحَى يَلحى ، وكذلك شَآه يشآه أي سبقه ، وفآه يفآه أي فَلَق رأسه ، وهما من الواو ، ولولا الهمزة لكانت عين الفعل منه مضمومة ، وإن في كل هذه الأفعال فهي على فَعَلَ يَفعَلُ[٢] .

وقد قاس الصرفيون ما كان معتل اللام على ما هو معتل العين في تحديد الباب أو الوزن فمضارع غزا هو يغزو بالضم إذ ألزموه الضم ، كما ألزموا الضم في ما الواو فيه ثانية من قولهم : قام يقوم ، والأصل يقوم ، وكذلك يغزو ، ويدعو ، ويصفو ، كما قالوا في المعتل اللام بالواو وفيه أحد حروف الحلق مثل ما قالوا في الصحيح : كنَحَرَ ينحَرُ ، وفَخَرَ يفخَرُ[٣] .

---

[١] **ينظر: شرح الملوكي ٥٨ . ٥٩ ، وشرح المفصل ١٠ /٩٨ .**

[٢] **ينظر : تصحيح الفصيح ٣٣ ، والمخصص ١٤ /١٢٢ . ١٢٣ .**

[٣] **شرح الملوكي ٥٨ . ٥٩ .**

وقد يجتمع الحرفان المعتلان في الفعل الواحد . وأعني اجتماع العين واللام . فيكون قياس الباب في ذلك الكسر في عين مستقبل هذا الفعل ، ففي قولنا :ذَوَى وغَوَى ، فالمستقبل منهما يذوِي ويَغوِي بالكسر ، وكان لمجيء الفعل المضارع بالكسر القياس على ما كانت عينه صحيحة ، إذ قاس الصرفيون ذلك على ما صحّت عينه ، فلما كانت اللام ياءً معتلة ، وكي لايعتل الحرفان جميعاً أجري مجرى ما صحّت عينه ، وكذلك ما كانت لامه واواً في الأصل كقولنا :قَوَيَ يَقوِي ؛لأنه من القوّة[٤] .

وشذّ عن كلامهم فعلٌ واحد أجمعوا عليه ، إذ جاء مفتوح العين في الماضي والمضارع ولم تكن عينه أو لامه من حروف الحلق ، وهو أبى يأبى ، فقد نقل ابن درستويه ، قولي سيبويه والمبرد في تعليل مجيء هذا الفعل شاذاً على غير قياس القاعدة ، قال: ((وزعم سيبويه: أنهم إنما فعلوا ذلك لأن في أوله همزة))[١]، وظاهر قول سيبويه مبني على تشبيه همزة أبى ، وهي فاء الفعل ، بهمزة قرأ وهي لام الفعل ؛ لقرب المخرجين بينهما ، وهذا ما اعترض عليه ابن درستويه ، ولم يأخذ به ، إذ عدَّه غلطاً ؛ لأن الفاء بعيدة عن موضع اللام[٢]، وإن كان الاثنان متشابهين في المخرج ، وهذا أيضاً ينطبق على ما كانت عينه همزة ، وهو معتل اللام نحو : نأى ينأى فجاء على فَعَلَ يَفعَلُ لقرب العين من اللام ، إلا أن سيبويه لم يكتفِ بما نقله ابن درستويه فقد أشار إلى أنهم ((قالوا : أبى يأبى فشبهوه ب (قرأ) ، وفي يأبى وجه آخر أن يكون فيه مثل :حَسِبَ يَحسِبُ فُتِحا كما كُسِرا))[٣]، ويمكن أن أخلص إلى أن رأي سيبويه في شذوذ أبى يأبى مفتوحاً مجيؤه على فَعَلَ يَفعَلُ ينحصر في أمرين:

١ . تشبيه الألف في يأبى بالهمزة في يقرأ ؛ لقرب المخرجين ، أي أن الألف اتبعت الهمزة إلا أن هذا الاتباع جاء في كلمتين مختلفتين من حيث المعنى .

٢ . تشبيه الألف في يأبى بالهمزة في الكلمة نفسها ، وهذا من باب اتباع الثاني للأول ، وإن كان الثاني بعيداً عن موضع الأول على حدّ تعبير ابن درستويه .

---

[٤] ينظر : الكتاب ٤/١٠٥ ، وتصحيح الفصيح ١٠٧ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٩٧ . ٩٨ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٤٨ .

[١] تصحيح الفصيح ٣٤ ، وينظر : الكتاب ٤ / ١٠٥ .

[٢] تصحيح الفصيح ٣٤ .

[٣] الكتاب ٤ / ١٠٥ .

أما رأي المبرد فإنه ينحصر في أنهم إنما فعلوا ذلك ؛ لأنهم لما فتحوه صاروا إلى حرف حلقي ، وهو الألف ؛ لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها[٤]وهذا قول لا يقوم على أساس عند ابن درستويه ، فقد ردَّ بقوله: ((وهذا فاسد ، لأنه يوجب مثله كل ما اعتلت لامه وليست الألف من الحروف الحلقية ، ولا لها معتمد في حلق ولا غيره ؛ لأنها من الحروف الهاوية في الجوف ، وإنما مقطعها من أقصى الحلق ، والحروف كلها مقطعها من هناك، لأن الصوت كله إنما يخرج من الحلق ، ثمَّ يحصره المعتمد فيصيره حرفاً))[٥].وبناءً على ذلك فقد جاء رأي ابن درستويه مستقلاً عن رأي سيبويه والمبرد ، حيث نظر إلى أبى يأبى من منظور الدلالة أو المعنى ، أي تشبيهه بما هو في معناه أو دلالته ، فقال: ((إن العرب إنما غلطوا فيه فقاموا يشبهونه بما هو في معناه مما ينفتح لحرف الحلق ، وهو قولهم: مَنَعَ يمنع ؛ لأن أبى بمعنى منع ، فلما قالوا في يَذَر :على أنه في معنى يَدَع ، ففتحوا الذال ولم يكن فيه حرف حلقي))[١] . ويمكن أن استنتج من خلال هذه الآراء ، أن أبى يأبى من الأفعال الشاذة التي لا خلاف على شذوذه ، إلا أن ما ذهب إليه ابن درستويه في تعليل أسباب ذلك الشذوذ هو الأقرب لما يمكن أن يطمئن ويعتمد عليه ، إذ إنّ كثيراً من الأفعال قد ترد مفتوحة العين ، حيث تمَّ قياسها على أفعال أخرى بمعناها ، كما هو الحال في قنع بمعنى سَألَ ورَعَدَ بمعنى بَرَقَ وظهرت المرأة بمعنى صلُحت ، ونقمت بمعنى ذهُلت وغير ذلك[٢]، وقياس فعل على آخر أمر وارد ولا سيما إذا كان الأمر متعلقاً بالأفعال وأبوابها وأوزانها ؛ لأنها تعتمد اعتماداً كلياً على قاعدة السماع فقياس غير المسموع على غيره إذا كان في معناه .

أما الكوفيون فقد زادوا أربعة أفعال شاذة هي: غَشَى يَغشَى ، وقَلَى يَقلَى ، وشَجَى يَشجَى وجَبَى يَجبَى ، وزاد كراع فعلاً آخر هو عَثى يَعثى مقلوب عاث يعيث ، وأضاف أبو عمرو من الصحيح رَكَنَ يَركَنُ ، وخالفه أهل العربية ، ومنهم الفراء فقالوا: رَكَنَ يَركُنُ ، فعدوا ذلك من باب تداخل اللغات واختلافها ومن اللغويين من عدَّ سَلَى يَسلَى وقَنَطَ يَقنَطُ من الشاذ ؛ لأنه ليس في عينها حرف حلقي[٣] .

---

[٤] ينظر : المقتضب ٢ / ١١١ .

[٥] تصحيح الفصيح ٣٤ . ٣٥ .

[١] تصحيح الفصيح ٣٥ .

[٢] ينظر : جوامع اصلاح المنطق ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٧ .

[٣] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٠ ، والخصائص ٣٨٣/١ ، ٦٢/٣ ، والاقتضاب ٢٣٢ ، وجوامع اصلاح المنطق ١٢٥ ، واعراب ثلاثين سورة ١١٨ .

٢ . فَعِلَ مكسور العين :

ويكون هذا البناء متعدياً وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو:رَضِيَ ، وغير المتعدي نحو:شَقِيَ وقَوِيَ ، ولا يكون مضارع هذا الباب إلا مفتوحاً ، فهو من باب فَعِلَ يَفعَلُ ، فنقول: رَضِيَ يَرضَى ، وشَقِيَ يَشقَى ، وقَوِيَ يَقوَى[٤]ويمكن الاستدلال على أن هذا البناء معتل اللام بالواو من خلال اشتقاقه من مصدره ، فرَضِيَ مشتق من الرضوان ، وشَقِيَ مشتق من الشقوة ، وقَوِيَ مشتق من القوة[٥] .

٣ . فَعُلَ مضموم العين :

ومضارع هذا البناء يَفعُل، كما في قولهم:سَرُوَ يسرُوَ ، وبَهو يبهو، مثل ما هو الصحيح ككرم يكرم ومثله ضَحُوَ يَضحُوَ ، ومنه الأضاحي في الجمع لأضحية ، ومما يستدل على أنه معتل اللام بالواو ، قولهم في أصل أضحية : أفعولة ، والأصل :أضحوية فلما اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن قلبوا وأدغموا[١]. وهذا البناء مما اختص به الأفعال قال ابن هشام : ((ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها حرف مضموم ، وإنما اختص بهذا الضرب الأفعال ، نحو:لَهُوَ وسَرُوَ ودَهُوَ))[٢] .

ب . معتل اللام بالياء :

وهو على ثلاثة أبنية فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ[٣].

١ . فَعَلَ مفتوح العين :

يلتزم مضارع هذا البناء الكسر ، فيقال في هَدَى يَهدي على فَعَلَ يَفعِلُ ، وهذا الباب شبيه إلى حدٍّ ما مع باب فَعَلَ مفتوح العين معتل اللام بالواو كقولنا في غزا يغزو ، فهناك التزم الضم وهنا التزم الكسر مع مراعاة كون عين الفعل لا تحتوي على حرفٍ حلقي ، فان جاءت العين وهي حرف حلقي ، فان هذا الباب يكون حكمه الفتح كما كان في فَعَلَ مفتوح العين نحو:نَأى يَنأى[٤] .

٢ . فَعِلَ مكسور العين :

---

[٤] ينظر : شرح الملوكي ٥٩ . ٦٠ .

[٥] ينظر : لسان العرب (رضي) ١٤ / ٣٢٣ ، و(شقي) ١٤ / ٤٣٨ ، و(قوي) ١٥ / ٢٠٧ .

[١] شرح الفصيح (ابن هشام)١٦٣ .

[٢] المصدر نفسه ١٢٧ .

[٣] شرح الملوكي ٦٠ .

[٤] ينظر:تصحيح الفصيح ٣٤ ، وشرح الفصيح (ابن هشام)١١٧ .

ويكون هذا البناء مفتوح العين في المضارع كما في غَوِيَ[٥]ودَمِيَ[٦]، فيقال :يَغوى ويَدمى وإن الأصل في اللام هو الياء ؛لأنه في الغيِّ ، ومن مصدره الدميان ، على أن الشاعر حين أضطر لإقامة الوزن ردَّ المحذوف على الأصل ، فقال[٧]:

فَلَو أنّا على حَجرٍ ذُبحنا جَرَى الدميان بالخبر اليقين

٣ . فَعُلَ مضموم العين :

ويجيء مضارع هذا الباب على يَفعُلُ مضموماً ، فقالوا : قَضُوَ الرجلُ ، ورَمُوَ إذا حَذقَ القضاء وأجاد الرمي[٨]، وإن الأصل في الواو هو الياء بعد إبدالها؛ وذلك لأن عين الفعل مضمومة فلا يجوز الجمع بين الضمة والياء فأبدلت إلى واو، وإن كان هذا البناء . أعني مضموم العين في الماضي . لا يختص بما اعتلت لامه بالياء إنما هو مما اختصت لامه بالواو ، وهو ما يؤيده قول المازني : ((وأما فَعُلت فتكون في الواو نحو: سَرُوَ ويَسرُوَ ، ولا تكون في الياء؛ لأنهم يفرون من الواو إلى الياء ، ولا يفرون من الياء إلى الواو))[١]. وإن كانوا قد قالوا : قَضُوَ ورمُو والأصل فيهما ياء لا واو ؛ لأن هذا البناء ألزم موضعاً واحداً فهو دال على المبالغة في الحذف بالقضاء ، أو المبالغة في الجودة في الرمي ، أو يكون دال على فِعلِ التعجب[٢] .

وخلاصة القول: إن أبواب الأفعال الثلاثية ، وإن كانت متنوعة ومختلفة سواء أنظر الصرفيون في تقسيمها إلى عين الماضي أم عين الماضي والمضارع معاً ، فإن ذلك يعكس قيمة وقدرة العقل العربي على ضبط الأفعال عن طريق الاستقراء والجمع لأصول تلك الأفعال تحت قواعد وأقيسة ، وإن ضوابط هذه الأبواب لا يمكن أن تكون إلا على النحو الآتي :

١ . الرجوع إلى المعجمات في تحديد الأفعال وأبوابها على وفق الأصول والقواعد ، وتمييزها عمّا هو شاذ أو خارج عن القياس ، فإذا كان القياس يقتضي في النمط العام أن تأتي الأفعال على وفق تلك القواعد إذ يتحدد بموجبها كل باب أو وزن ، فإن خروج بعض الأفعال إنما يشعر بالتداخل الذي يمكن أن يحصل بين هذه الأفعال بعضها مع بعض ، مما يشكل في أحيان كثيرة لهجات مختلفة لقبائل مختلفة بعضها يكسر وبعضها الآخر يفتح ، ومنهم من يضم ومنها ما يعود إلى اختلاف دلالة الأبنية للتفريق بين المعاني ؛ لأن الحركات دلائل على المعاني وأمارات لها كما

---

[٥] و[٦] ينظر: تصحيح الفصيح ٣٤ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان)٩٨ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٤٨ ، ١٨٩ .

[٧] الممتع في التصريف ٦٢٤/٢ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٨٩ .

[٨] شرح الملوكي ٦١ .

[١] المنصف ١١٢/٢ .

[٢] المصدر نفسه ٢ / ١١٣ .

هو الحال في دلالة المبالغة والمفاخرة ، التي بها يتحدد بناء الفعل بالضم ما لم يكن معتل الفاء أو العين أو اللام ، إلا أن ذلك لم يكن أمراً ثابتاً ، فقد يشكل الخروج عن المألوف صوناً لتلك القواعد التي وضعوها ، فما كان معتل الفاء أو العين أو اللام ، لايجوز نقله إلى الأصل في القاعدة وهو الضم ، بل خرجوا إلى الكسر مراعين في ذلك أمرين :

أ **. كي لا يكون ذلك الخروج أو النقل مما يلزم خلاف اللغة** .فالفعلان وعَدَ ويَسَرَ معتلا الفاء بالواو ، والياء ، والمسموع من العرب قولهم واعدني فوعدته أعده وياسرني فيسرته أيسرته بالكسر لا غير ، وهو لا يجوز نقله إلى الضم على الأصل ؛ لأن الضم مما يجعل البناء خارجاً عن نطاق المألوف في قياس القاعدة ، وبالتالي يلزم خلاف اللغة ، وهو في ذلك صيانة ومحافظة على القواعد والأصول[٣] .

ب **. الالتباس** :إذا كان الفعل معتل العين كباع ، أو اللام كرأى ، فانه لا يجوز الخروج إلى الضم ، بل يبقى على الكسر ، فنقول: بايعني فبعته أبيعه ، ورامني فرميته أرميه ؛ لأن خروجه إلى الضم يعني انقلاب الياء واواً مما يؤدي إلى التباس ذوات الياء بذوات الواو ، وإن كان الرضي قد أشار إلى أن باب المغالبة ليس قياساً ، بحيث لا يجوز نقل كل لغة إليه[١] .

٢ . تحديد وتعيين ما يعدُّ شاذاً من الأفعال ، أو ما يعدُّ بلغتين ، كي يتم حصر الأبواب ومعرفة الأصول والقواعد .

٣ . تحديد الأبواب بجدول بياني يتم فيه تقسيم الفعل إلى ثلاثة تقسيمات وتوزيع الأبواب عليه كي يتم ضبط هذه الأبواب كما هو محدد فيما هو آتٍ .

---

[٣] **ينظر : شرح الجاربردي ١ / ٤١ . ٤٢ .**

[١] **شرح الرضي ١ /٧١ .**

أبواب الفعل الثلاثي المجرد

(١) أبنية الفعل الثلاثي الصحيح :

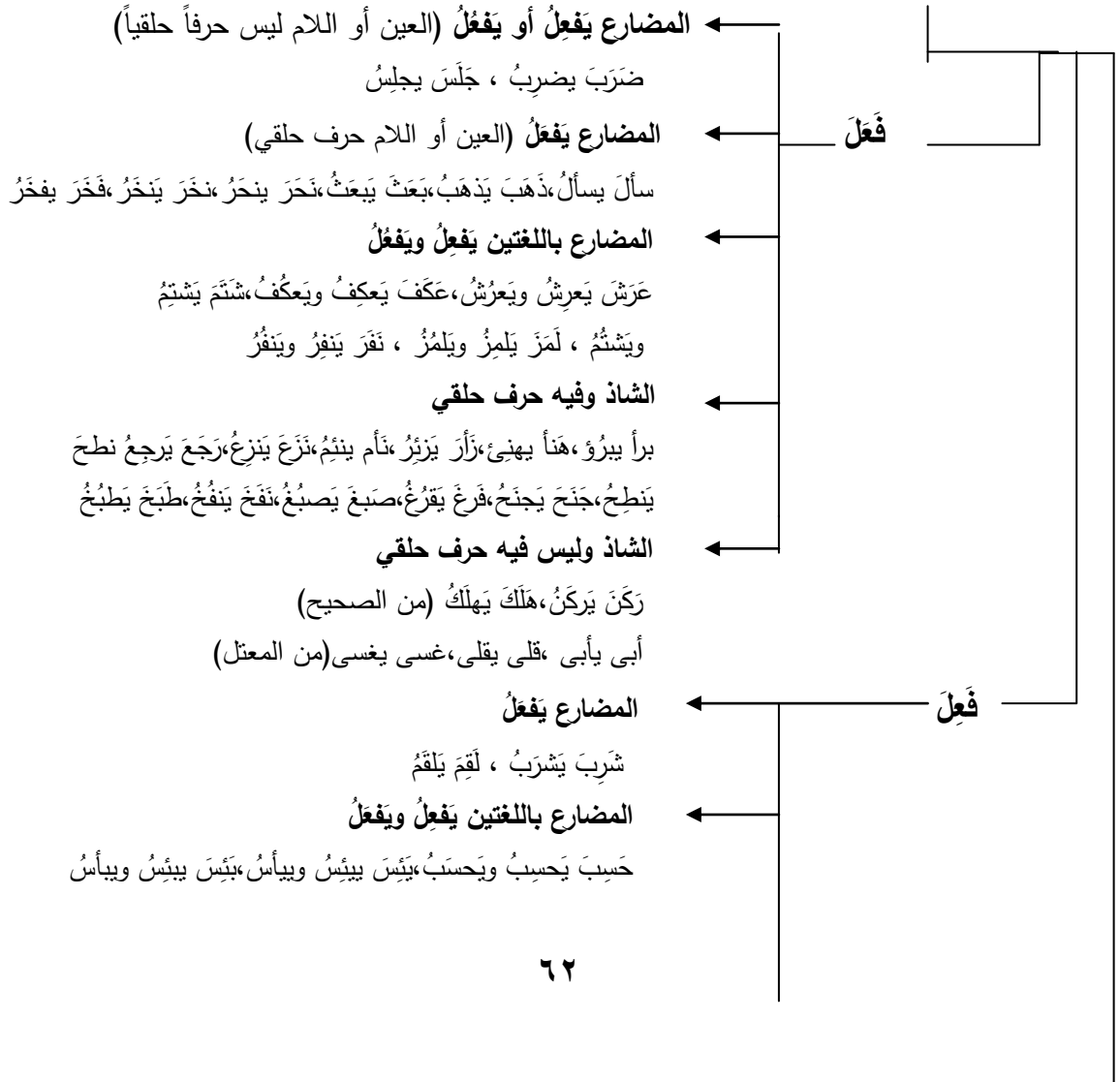

نعِمَ ينعِمُ وينعَمُ

فَعُلَ

الشاذ عن ذلك : فَضِلَ يَفضُلُ ، حَضِرَ يَحضُرُ (من الصحيح)

مِتّ تموت،دِمت تدوم (من المعتل)

المضارع يَفعَلُ

كَرُمَ يكرُمُ ، ظَرُفَ يَظرُفُ

الشاذ عن ذلك

كدتُ تكادُ ، والقياس تكودُ

(٢) أبنية الفعل الثلاثي المضعف:

فَعَلَ

المضارع يَفعَلُ إذا كان متعدياً : رَدَّ يَرُدُّ ، شدَّ يَشُدُّ

المضارع يَفعِلُ إذا كان لازماً :عَفَّ يَعِفُّ ، كَلَّ يَكِلُّ

الشاذ منه: عَلَّهُ يَعلُّهُ ، هَرَّهُ يَهَرُّهُ ، عَضَّ يَعَضُّ

فَعِل

المضارع يَفعَلُ المتعدي وغير المتعدي

شَمَّ يَشَمُّ،عَضَّ يَعضُّ،ظَلَّ يَظَلُّ،بَلَّ يَبَلُّ

ما شذَّ وهو على فَعُلَ : لَبُبَ والقياس لَبِبَ تَلَبُّ

(٣)أبنية الفعل الثلاثي المعتل:

معتل الفاء بالواو

فَعَلَ

فَعَلَ مضارعه يَفعِلُ نحو: وَجَبَ يَجِبُ،وَزَنَ يَزِنُ

الشاذ منه نحو : وَجَدَ يَجِدُ

فَعِلَ

المضارع يَفعَلُ نحو: وَجَلَ يَوجَلُ

المضارع باللغتين يَفعِلُ ويَفعَلُ

وَرِعَ يَرِعُ ويورَعُ،وغَرَ يَغِرُ ويَوغِرُ،وَحِرَ يَحِرُ ويوحِرُ

المضارع يَفعِلُ وحده

وَرِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِيَ (وليس فيه حرف حلقي)

وَسَعَ يَسَعُ ، وطأ يَطأ (فيه حرف حلقي)

فَعُلَ

المضارع يَفعُلُ نحو : وَطُؤَ يَوطُؤُ

معتل الفاء بالياء

فَعَلَ

المضارع يَفعِلُ يَسَرَ ييسِرُ

الشاذ منه يَسَرَ يَسِرُ

فَعِلَ

المضارع يَفعَلُ يَئِسَ ييأسُ ، يبِسَ ييبَسُ

معتل العين بالواو

فَعَلَ

المضارع يَفعُلُ : قال يقول ، طاف يطوف

فَعِلَ

المضارع يَفعَلُ : خاف يخاف ، راح يراحُ

الشاذ منه : طاح يطيحُ ، وتاه يتيه

فَعُلَ

المضارع يَفعُلُ : طال يطولُ

معتل العين بالياء

فَعَلَ

المضارع يَفعِلُ : صار يصيرُ ، باع يبيع

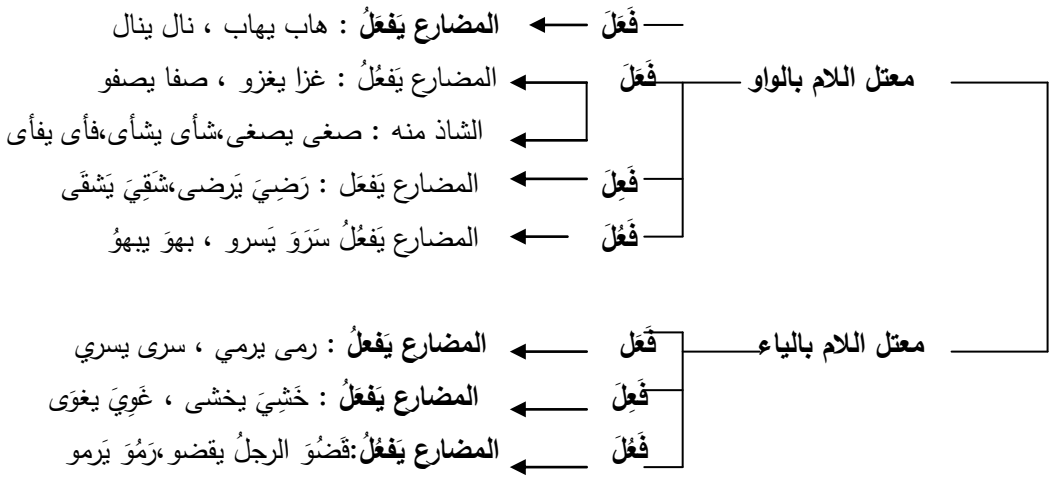
فَعَلَ
المضارع يَفعَلُ : هاب يهاب ، نال ينال
معتل اللام بالواو
فَعَلَ
المضارع يَفعُلُ : غزا يغزو ، صفا يصفو
الشاذ منه : صغى يصغى،شأى يشأى،فأى يفأى
فَعِلَ
المضارع يَفعَل : رَضِيَ يَرضى،شَقِيَ يَشقَى
فَعُلَ
المضارع يَفعُلُ سَرَوَ يَسرو ، بهوَ يبهوُ
معتل اللام بالياء
فَعَل
المضارع يَفعلُ : رمى يرمي ، سرى يسري
فَعِلَ
المضارع يَفعَلُ : خَشِيَ يخشى ، غَوِيَ يغوَى
فَعُلَ
المضارع يَفعُلُ:قَضُوَ الرجلُ يقضو،رَمُوَ يَرمو

تداخل لغات الفعل واختلاطها

توطئة

يعني تركب لغات الفعل واختلاطها مجيء الماضي على وزن، والمضارع على وزن آخر مما ينشأ عن ذلك لغة جديدة متركبة من لغتين مختلفتين، وإن كان هذا الاختلاط يعني . في بعض الأحيان . الخروج عن المألوف من القواعد إلا أن في دلالته يؤشر حالة إيجابية تمثلت في اتساع اللغة ومرونتها، وقدرتها ، ومطاوعتها على استيعاب عددٍ من لغات الفعل ولهجاته وقد ذهب ابن جني إلى أن هذا الاختلاط والتداخل لا يعدّ من باب الشذوذ ؛ لأنه باب واسع اعتمد على المداخلة بين لغات الأقوام ، فهو يقول: ((إنهم قد قالوا: قليت الرجل وقليته، فمن قال :قليته ، فأنه يقول :أقليه، ومن قال:قليته، قال:أقلاه، وكذلك من قال:سلوته ، قال :أسلوه ومن قال:سليته،قال:أسلاه ،ثمّ تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ،ما ضمّهُ إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة))[١]

ولا يمنع هذا الاختلاط والتداخل بين الأفصح والفصيح من حيث الاستعمال ، فكلها نطقت بها ، مع وجود تباين في الاستعمال، ويحكم كثرة الاستعمال في التميز بين هذه المستويات في الفصاحة، وقد يقتصر هذا التداخل على مجموعة لغوية من دون غيرها ، فقد أشار الخليل إلى أن ((مات يموت ويَمات طائية ، وقالوا:مت تموت، ولا نظير لها من المعتل))[٢] ، وحكى عن لَبِبت بأنها نادرة ، وهي لغة أهل الحجاز ، وأهل نجد يقولون:لبّ يلبّ ، بوزن فرّ يفرّ[٣] وحكى أبو زيد أن عليا مضر وسفلاها تقول: يئيس وييأس وحسب ويحسب[٤]، على فَعِلَ يَفعَلُ ، على الرغم من أن قياس هذه الأفعال هو الكسر في الماضي والمضارع ، ويمكن أن نبين هذا التداخل والاختلاط من خلال أنواع الأفعال التي توزعت بين الماضي والمضارع وكذلك بين المهموز وغيره ، وبين ما جاء مقلوباً ، وما كان على فَعَلَ وأفعل .

١. ما جاء ماضيه بلغتين :

---

[١] **الخصائص ١/ ٣٧٦ . ٣٧٧ ، وأوزان الفعل ومعانيها ٣٢ .**

[٢] **المخصص ٢/ ١١٩ .**

[٣] **ينظر : لسان العرب (لبب) ١/٧٣٠ .**

[٤] **ينظر : النوادر ٢٢٥ .**

أ . فعَل وفعُل :

١. رعف ورعُف :

وجاء الماضي منه على لغتين : الفتح والضم ، وروي عن مجيء المضارع بلغتين أيضاً ، إذ نقل ((أبو عبيد عن الأصمعي : رعَف يرعَف ورعَف يرعُف))[١] ، واللغة الثانية أي الضم هي الأقيس[٢] ،ومنهم من يضم عين الماضي ، أو يجعل الفعل مبنياً على ما لم يسم فاعله ، فيقول : رعُف ، أو رُعف ،فكلتا اللغتين وإن نطقت بهما العامة فهما فاسدتان[٣] .

٢. سخن وسخُن :

ورد بالفتح والضم ،ولغة الفتح أفصح من ضمها ، لمجيء اسم الفاعل من سخن على ساخن؛ لأن فعُل لا يأتي منه اسم الفاعل على فاعل ، بل يأتي على فعيل ، كما في قولنا: ظرُف وظريف[٤] ، أمّا اسم الفاعل من سخن فهو سخين على الوصف ، ويظهر من خلال استعمال اللغتين أن الثانية لم يكن استعمالها خطأً بل هي أقل فصاحة من الأولى[٥] .

٣. عقم وعقُم :

ذكر اللغويون هاتين اللغتين ، وزاد ابن بري لغة ثالثة هي :عقِم[٦]،مثلما قالوا : عقرت بضمها وعقرت بكسرها ، إلا أن صاحب الفصيح لم يذكر هذه اللغات ، إنما ذكر الفعل على ما لم يسم فاعله ، فقال:عُقم ، كما هو الحال في عُقر ، وأغفل باباً مهماً من أبواب العربية هو باب فعُل ((وقد كان يجب ألا يخلى الكتاب منه ؛ لأنه باب كثير استعماله في الكلام ، والعامة والخاصة يخلطون في كثير منه ، وهو باب المبالغة في المدح والذم نحو: ظرُف وكرُم يظرف ويكرم مما ينضم عين الفعل في ماضيه ومستقبله جميعاً ، وينفتح أولهما، ولا يكون اسم فاعله أبداً إلا على فعيل ، ولا يتعدى إلى مفعول))[٧].

---

[١] تهذيب اللغة (رعف)٣٤٨/٢ .

[٢] شرح الفصيح(ابن الجبان)١٠٠ .

[٣] المصدر نفسه١٠٠ .

[٤] ينظر: تصحيح الفصيح ٤٢.

[٥] وجاء في اللسان لغة أخرى هي:سخِن بالكسر ، وهي لغة بني عامر ينظر اللسان(سخن)٢٠٤/١٣.

[٦] اللسان٤١٢/١٢ .

[٧] تصحيح الفصيح ٩٤ .وكان من نتائج إغفال هذا الباب في كتاب الفصيح حصول هذا التداخل والاختلاط وإن الفعل قد يذكر فيه أكثر من لغة ، وربما اختلطت هذه اللغات ولم نجد تفريقاً بين العامي والفصيح ولهذا وجدنا الأزهر=

وقد عدَّ ابن جني ذلك إمّا من باب تداخل اللغات واختلاطها ، وإمّا ما كان جارياً على معنى النسب ، قال: ((وممّا عدّوه شاذاً ما ذكروه من فعل فهو فاعل نحو:عقرت المرأة فهي عاقر ، وشعر فهو شاعر ، وحمض فهو حامض ، وطهر فهو طاهر ، قال: وأكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت ، قال :هكذا ينبغي أن نعتقد ، وهو أشبه بحكمة العرب ، وقال مرة : ليس عاقر من عقرت بمنزلة حامض من حمض ، ولا خاثر من خثر ، ولا طاهر من طهر، ولا شاعر من شعر؛ لأن كل واحد منه هذه هو اسم الفاعل ، وهو جاء على (فعل) فاستغنى به عمّا يجري على (فعل) وهو فعيل ، ولكنه اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة حائض وطالق))[١] . وكان الخليل قد ذكر لهذا الفعل لغتين متداخلتين هي عَقَرت تَعقِر ، وعَقِرت تعقر وأشار إلى أن اللغة الثانية وهي عقرت تعقر على مالم يسم الفاعل أحسن ؛ لأن ذلك شيئاً ينزل بها وليس من فعلها بنفسها[٢] .

ب . فَعَلَ وفَعِلَ

١. أجَنَ أجِنَ

اللغة العالية هي الفتح ، أما لغة الكسر فإنها لغة مخطوءة ، وعليها بعض العامة[٣]، ولم يختلف في مضارع هذا الفعل فهو الضم والكسر على قياس ما فتح ماضيه[٤] .

٢ . **بَرَرَ بَرِرَ** :ولغة الكسر هي الأفصح ، إلا أن الفتح لغة أخرى وهي ليست بخطأ على ما حكى ذلك أبو زيد[٥]،ولا يكون مضارع هذا الفعل إلا مفتوحاً ، فيقال بررت أو بررت أبر براً لأن الفاعل منه على بار[٦] .

٣ . **جَرَعَ جَرِعَ** : لغة القياس هي الكسر ، أما الفتح فهي لغة العامة حيث أنكرها الأصمعي ولن تكون عند ابن دستوريه سوى لغة مخطوءة وأشار ابن هشام لها قال : (ويقال : جرَعتَهُ)[٧].

=يذكر لهذا الفعل أكثر من لغة ، فقالوا : عقمتُ ، وعقمت ، وعقمت ، وعقمت ، وذكر الراغب في المفردات لهذا الفعل لغتين هما : عقم وعقم بالضم والكسر ، ينظر : تهذيب اللغة ١ / ٢٨٩ ، والمفردات في غريب القرآن ٣٢٤ .

[١] اللسان (عقر) ٥٩١/٤ .

[٢] ينظر : العين (عقر) ١٥٠/٢ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٥٣ .

[٤] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٠٥ والقاموس المحيط (أجن) ١٩٥/٤ .

[٥] اللسان (برر) ٥٣/٤ .

[٦] ينظر : تصحيح الفصيح ٦٧ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١١٣ .

[٧] شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٨ ، وتصحيح الفصيح ٦١ ، واللسان (جَرَع) ٤٦/٨ .

٤ . دَمَعَ دَمِعَ :

أجود اللغتين هي لغة الفتح ، وهي التي أشار إليها الكسائي وأبو زيد ، وقال : بفتح الميم لاغير ، أما أبو عبيدة فقد نقل عن الأصمعي قوله : دمعت عينه بكسر الميم ، على أن ابن درستويه أنكر هذه اللغة وعدها من اللغات الرديئة[١] .

٥ . حَرَصَ حَرِصَ :

اللغة العالية في هذا الفعل هي : حَرَصَ يحرص بفتح الماضي وكسر المضارع ، وهذا قول الليث[٢]،ويجوز في مضارعه ضم العين فيقال:يحْرُصُ ، وهو قول الفراء[٣]، أما ما جاء على حرص يحرص بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، فهي عند الأزهري لغة رديئة ، وقد أجمع القرّاء على قراءة قوله تعالى: ((وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ)) [يوسف:١٠٣] ، أما ابن درستويه فقد عدَّ هذه اللغة ، لغة معروفة وصحيحة إلا أنها في كلام الفصحاء قليلة[٤] .

٦ . خَطَفَ خَطِفَ :

خطف بالكسر هي اللغة الجيدة[٥]، وذكر الأخفش لغة أخرى هي خطف بالفتح يخطف، وهي لغة قليلة ورديئة ؛ لأن ما قرأ به القرّاء هو خطف يخطف ، قال تعالى: ((إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ))[الصافات:١٠] ، وقال تعالى: ((يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ))[البقرة:٢٠] ، فجاء على لغة خطف يخطف،وعلى هذا فإن من القراء من يقرأ يخطف بالكسر من خطف وهي قليلة رديئة ، وقد رواها يونيس بكسر الخاء لاجتماع الساكنين وهي يخطف ومنهم من قرأ يخطف على خطف وهي اللغة الجيدة ، وهاتان لغتان ، وأما قول يونس يخطف بالكسر

---

[١] ينظر : تهذيب اللغة (دمع) ٢ : ٢٥٦ ، وتصحيح الفصيح ٤٣ .

[٢] ينظر : تهذيب اللغة ٤/٢٣٩ ، والأفعال ٢/٢٢٩ .٢٣٠ .

[٣] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٢ ، ولسان العرب (حرص) ٧ /١١ .

[٤] تصحيح الفصيح ٤٧ ، وتهذيب اللغة ٤ /٢٣٩ .

[٥] شرح الفصيح (ابن هشام)٦١ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان)١١٢ ، ولسان العرب (خطف)٩/٧٥ .

والتشديد ، فالأصل فيه يختطف بعد ادغام التاء في الطاء لقرب المخرجين ومنهم من جعلها يخطف بفتح الخاء فحول الفتحة على الذي كان قبلها وهذا قول الأخفش[١].

٧ . ذَوى ذَوِيَ :

في هذا الفعل لغتان فصيحتان ذكرهما ابن هشام ، ذوى يذوي ، وذأى يذأى بالهمزة وهناك لغة ثالثة ، هي أقل اللغتين أشار إليهما يونس هي:ذوي يذوي،إذ عدَّ ابن درستويه هذه اللغة من اللغات الرديئة ، ومنهم من يجعل هذا الفعل في باب المهموز فيقول ذأى يذأى ذأواً ونقل أبو عبيد عن يونس ذوي لغة إلا أن الأصمعي أبى ذلك[٢] .

٨ . ذَهَلَ ذَهِلَ :

لغة القياس في هذا الفعل هي : ذهل يذهل ، وهناك لغة أخرى هي:ذهل يذهل بكسر عين الماضي[٣] ، وهي لغة صحيحة إلا أن الأولى أبلغ وأفصح ، وأغلب الظن أن هذا الخلط بين اللغتين لم يكن مبنياً على أساس من التفريق في معنى كل من الفعلين ، ففي الوقت الذي نجد فيه معنى ذهل بفتح عين الماضي هو:غفلت عنه أو سلوت أو شغلت عنه ، فان معنى ذهل بكسر عين الماضي هو:نسيت ، على أن الهاء في مضارع الفعلين مفتوحة ؛ لأنها من حروف الحلق،ولولا ذلك لكسرت أو ضمت وذلك فيها جائز في القياس واسم الفاعل في الفعلين ذاهل[٤].

٩ . شَمَلَ شَمِلَ :

قياس هذا الفعل هو الكسر ، وفيه لغة أخرى هي الفتح ، فيقال: شملهم الأمر يشملهم على فَعِلَ يَفْعَلُ : إذا عمّهم ، وشملهم ويشملهم ، وهي اللغة الأقل فصاحة عن الأولى[٥]، ولهذا فان ((من العرب قوم يقولون:شمل بفتح الميم من الماضي وضمها من المستقبل على قياس الباب الأول ؛ لأنه بمعنى: عممت أعم ، ومنهم من يأخذ الماضي من هذا الباب والمستقبل من الأول

---

[١] ينظر : معاني القرآن (الأخفش) ١ / ٥٠ ، وتهذيب اللغة (خطف) ٧ / ٢٤١ ، والكشاف ١ / ٢١٩ ، والبحر المحيط ٩ / ٩٣ .

[٢] الأفعال ١ / ١٩٥ ، والصحاح (ذأى) ٢٣٤٤/٦ ، جوامع إصلاح المنطق١٠٨ .

[٣] ينظر: تهذيب اللغة ٢٦١/٦ .

[٤] ينظر : تصحيح الفصيح ٤٦ .

[٥] ينظر: جوامع إصلاح المنطق ١٢٠ ، والأفعال ٢ / ١٨٥ ، وتهذيب اللغة (شمل)٣٧٥/١١ .

فيقول : شمل بالكسر يشمل بالضم ، وليس ذلك بقياس ، واللغتان الأوليتان أجود ، وليس العامة في هذا بمخطئين ، وإن كانت أصل هذه اللغات أكثر في كلامهم))[١] .

١٠ . مَسِسَ مَسَسَ :

كسر عين الماضي وفتح المستقبل هي اللغة الفصحى ، فيقال مسسته بالكسر أمسّه مسيساً : لمسته ، وهناك لغة أخرى إلا أنها خطأ وهي في نطق العامة بفتح الماضي وكسر المستقبل[٢]، وزاد صاحب اللسان لغة ثالثة بفتح الماضي وضم المستقبل فيقال: مسسته أمسسه[٣]، وهي المنقولة عن أبي عبيدة[٤] .

١١ . نَقَمَ نَقِمَ :

وفيه لغتان : نقم بالفتح وهي اللغة العالية ، ومنه قوله تعالى: ((وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ))[البروج:٨] ، ونقم بكسر عين الماضي ، وهي اللغة التي حكاها الكسائي[٥]،ويكون مجرى ما كان مفتوح العين ، مضارعه مكسور العين فيقال: نقم ينقم ، وهو الأكثر ((ومنهم من يكسر الماضي ويفتح المستقبل على ما تتكلم به العامة وليس ذلك بخطأ وإنما ذلك لاختلاف اللغات ، وكأنه لما كان معناه معنى ظفرت أظفر وسخطت أسخط وكرهت أكره وما أشبه ذلك استعمل على مثالها وبنائها ، وليس بخارج عن القياس))[٦].

١٢ . نَكَلَ نَكِلَ :

لغة القياس في هذا الفعل هو نكل بفتح عين الماضي ، ويجوز في مضارع ينكل بالضم أو ينكل بالكسر ، إلا أن هناك لغة أخرى في ماضي هذا الفعل هي:نكل بكسر عين الماضي وعلى ذلك فان مضارعه مضموم العين فيكون ينكل ، وعلى هذه اللغة ، فان باب هذا الفعل هو فعل يفعل ، ((ولم يأت فعل يفعل بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل إلا في سبعة أفعال

---

[١] تصحيح الفصيح ٥٨ .

[٢] المصدر نفسه ٦١ . ٦٢ .

[٣] لسان العرب (مسّ) ٦ / ٢١٧ .

[٤] جوامع إصلاح المنطق ١٢٠ .

[٥] لسان العرب (نقم) ١٢ /٥٩١ .

[٦] تصحيح الفصيح ٣٧ .

شذّت هي:نكل ينكل ، وفضل يفضل ، ونعم ينعم ، وخطر يخطر، وشملهم الأمر يشملهم ، ومن المعتل متّ تموت ، ودمت تدوم))[١]، أما يعقوب فقد زاد حضر يحضر وعدّ ذلك من النادر لا من الشاذ[٢] .

١٣ . زَكِنَ زَكَنَ :

لم يذكر لغة الفتح سوى ابن هشام على أن لغة القياس هي الكسر[٣]، فيقال: زكن يزكن على فعل يفعل ، أما زكن يزكن فهي لغة العامة ، وليست هي اللغة الفصحى[٤]،ولم يشر الأزهري إلى هذه اللغة عند عرضه ؛ لدلالة هذا الفعل مما يدل على أنها لغة ضعيفة لم تكن معروفة وربما محصورة الاستعمال في نطاق ضيق ، فقد ذكر رأي الأصمعي ، وأبي عبيد ، وأبي زيد وابن هانئ ، وأبي الصقر ، وكلّهم على زكن بكسر عين الماضي[٥] .

١٤ . دّهِمَ دَهَمَ :

جاء هذا الفعل على لغتين الأولى: دهمهم الأمر يدهمهم وقد دهمتهم الخيل،على فَعِلَ يفعَلُ، والأخرى:دهمتهم تدهمهم ، على فعل يفعل[٦]، على أن دلالة مكسور العين في الماضي هي اللغة الأفصح تشير إلى المبالغة في كثرة الشيء فعندما يقال: دهمتهم الخيل فهو على معنى كثرة خيلهم ،ومنها قيل للجمع الكثير : الدهماء ، ومنه ما يقال للأدهم من الدواب ، الذي غمّ شعره كله السواد[٧]،أما دلالة مفتوح العين وهو قول العامة فهو في معنى غشيتم وفجأتهم ، ومن هنا جاء التداخل وعدم التفريق بين ما يعنيه الفعل من دلالة في حالة الكسر وما يعنيه من دلالة في حالة الفتح ، مما أدى إلى تداخل وخلط في أبواب الفعل .

١٥ . عَجَزَ عَجِزَ :

لغة الفتح هي اللغة الفصحى فيقال:عجز يعجز على فعل يفعل ، وإنما جاءت هذه اللغة على الأفصح من القول لمجيئها في القرآن الكريم ، قال تعالى: ((يَاوَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ

---

[١] **شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٤ .**

[٢] **الاقتضاب ٢٣٣ .**

[٣] **ينظر: شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٩ .**

[٤] **تصحيح الفصيح ٦٥ .**

[٥] **ينظر : تهذيب اللغة (زكن) ١٠ / ٩٩ . ١٠٠ ..**

[٦] **جوامع إصلاح المنطق ١٢٠ .**

[٧] **ينظر: تصحيح الفصيح ٦٦ .**

هَذَا الْغُرَابِ))[المائدة:٣١]، وإن اسم الفاعل من مفتوح العين في الماضي لا يكون إلا على فاعل ، فيقال: عاجز[١]،أما ما تناقلته العامة من عجز بكسر عين الماضي ، فهو مما اختص في دلالته على معنى المبالغة في العجز ، فكما أن الضم يدل في طبيعته على المبالغة ، فان الكسر كذلك يدل على المبالغة ((قال ثعلب:سمعت ابن العرابي يقول: لا يقال عجز الرجل بالكسر إلا إذا عظم عجزه))[٢] .

وخلاصة القول من خلال ما جاء من الأمثلة التي مرّ ذكرها أن تداخل واختلاط أبواب الفعل وإن وصف بالشذوذ إلا أنه سمة من سمات تطور اللغة ونموها واستيعابها ، فإذا كانت القواعد والأقيسة قد وصفت نتيجة الاستقراء والمسح اللغوي ووضعت أزاءها الضوابط التي تضبط أبواب الفعل ولغاته ، فان خروج هذه الأفعال عن قياس القواعد الموضوعة لا يعني أو يعكس أنها كانت موضوعة بأصل اللغة ، وما يدلنا على أن ذلك من تطور اللغة هو اختلاف دلالة ومعاني بعض الأفعال التي أدت بدورها إلى اختلاف في الصيغ والأبنية ، ومن تلك الصيغ ما تعلق منها بالأفعال وبالتالي فإن اختلافها أدى إلى تكون صيغ اختلطت مع الصيغ والأبواب الأصلية التي جاءت في الأصل .

٢ . ما جاء مضارعه بلغتين

أ . فَعَلَ يَفعُلُ ويَفعِلُ

١ . نما ينمو وينمى:

وردت لغتان في مضارع الفعل (نما) ، أولاهما: ينمي على يفعل بالياء ، وهي اللغة الأفصح والتي عليها قول ثعلب[٣]، وثانيهما: ينمو على يفعُلُ بالواو ((وهي لغة لبعض العرب ، وليست بخطأ ، ولكن الياء أعلى وأعرف في كلام الفصحاء))[٤]، وإن كان بعض اللغويين لا يأخذ بهذه اللغة ، ومنهم من يسوي بينهما ويجعلهما من اللغات الفصيحة[٥]،((قال أبو عبيدة: قال الكسائي:

---

[١] المصدر نفسه ٤٧ .

[٢] لسان العرب (عجز) ٣٦٩/٥ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٤٠ .

[٤] المصدر نفسه٤ ، وينظر : شرح الفصيح(ابن الجبان) ٩٧ .

[٥] ينظر: شرح الفصيح (ابن هشام) ٤٨ .

(ولم أسمع ينمو بالواو إلا من أخوين من بني سليم ، قال:ثم سألت عن جماعة بني سليم ، فلم يعرفوه بالواو))[١] .

٢. ربط يربُط ويربِط :

في مضارع الفعل لغتان ،هما الضم والكسر ، والعامة تختار الضم[٢] ،إلا أنّ الفصحاء لا يكادون يقولونه إلا بالكسر لخفته ، من هنا تم اختيار المضارع مكسوراً ، وليس ما جاء مضموماً بخطأ ،إلا أنّهما لغتان تداخل المكسور منهما بالمضموم ، وقد تباين استعمالهما وتفاوت بين الفصيح منهما والأقل فصاحة ،على أنّ ما تركه الفصحاء لا يعني كونه خطأً ، بل هو استغناؤهم عما هو أقل فصاحة ، أو ربما كان استغناؤهم بفصيح آخر لم يكن أقل فصاحة عن الأول ، ممّا يؤدي إلى تكون أبواب تلك الأفعال ، ولغاتها على درجة من التوسع من حيث حرية الاستعمال في التعبير عن هذه الأفعال ، وحتى من حيث القراءة بها .

٣. عطَس يعطُس ويعطِس:

يقال: عطس الرجل ويعطس بالكسر والضم ، والمصدر منهما العطس[٣]،ولم يذكر هاتين اللغتين من الشراح إلا ابن هشام ، قال: (وقالوا في المستقبل : ويعطس)[٤] ، وذهب الأزهري إلى أنهم قالوا: المعطس بكسر الطاء لا غير ، وهذا يدل على أن اللغة الجيدة يعطس بالكسر[٥] ولا يجوز فتح مضارع هذا الفعل ؛لأن العين أو اللام ليست من حروف الحلق ، وإن كانت العامة قد نطقت بمضارع هذا الفعل مفتوحاً .

ب . فعل يفعِل ويفعَل :

١. نطح ينطِح وينطَح :

القياس في مستقبل هذا الفعل هو الفتح بحسبان أن لام الفعل هي الحاء ، وهي إحدى حروف الحلق، إلا أن ما جاء من مضارع هذا الفعل هو الكسر، فقالوا:ينطِح ، وهو أكثر ما ورد في كلام الفصحاء[٦] ، وكأنّ لغة الكسر أفصح من لغة الفتح ، وإن كان الفتح هو القياس في مضارع هذا الفعل لوجود حرف الحلق ، ولكن قياس كلام الفصحاء جاء على أصل وضع الفعل ، لا على

---

[١] لسان العرب (نما) ١٥ /٣٤١ .

[٢] ينظر:تصحيح الفصيح٥٥،وشرح الفصيح (ابن هشام)٥٧ .

[٣] اللسان(عطس)١٤٢/٦ .

[٤] شرح الفصيح(ابن هشام)٥٣ .

[٥] ينظر : لسان العرب (عطس) ١٤٢/٦ .

[٦] ينظر:تصحيح الفصيح ٥٠ .

قياسه على أفعال أخرى وردت نتيجة وجود محددات فيها تجعل التجويز في استعمال أي من الحركتين الكسر والفتح جائز ومقبول ،على أن كلا من اللغتين ذكرهما أبو عبيد فهو لم يفرق بينهما ، وجعلهما بمستوى واحد[١] .

وقد نجد أن من العرب من لا يكتفي بذكر الفتحة لكونها أخف الحركات ، بل يجعل من السكون حركة أخرى ، لينزل بها من الفتح إلى السكون ، لتتشكل لغة أخرى ، وهو ما لم يؤيده ابن ناقيا معتبراً أن الفتحة لا يجوز تخفيفها ، وإن جاء ذلك في بعض القراءات الشاذة ، فهو يقول : ((ولا يجوز أن يكون قصٌ في لغة من يقول : قصصٌ؛ لأن الفتحة لا تخفف ، والقراءة في بعض الشواذ ((إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغْبًا وَرَهْبًا))[الأنبياء ٩٠] بالإسكان ، قيل :هي لغة ؛ لأنها مسَكنة من رغب ورهب ، وذكر الفراء أن فعلاً إذا كانت عينه من حروف الحلق جاز فيه الفتح والإسكان قياساً))[٢].

٢. نحت ينحِت وينحَت :

إن الكسر في مضارع هذا الفعل هو الأفصح ، ومنه قول الله عز وجل : ((وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ))[الشعراء ١٤٩]، إلا أن القياس يحتم على أن هذا الفعل يجب أن يكون مضارعه مفتوح العين ، لوجود حرف الحلق ، ولكن تم قياس الفعل على أصله ، وهو الكسر ، لا على قياسه وهو الفتح ، ويمكن أن أخلص من خلال ذلك إلى أنّ الفعل المضارع يسير باتجاهين في تحديد حركته ، الاتجاه الأول : إن الفعل المضارع يبنى في تحديد حركته تبعاً لأصله الذي وضع عليه ، وهو ما اصطلح على تسميته بأصل الوضع ، أي ما جاء على هذه الحركة عند وضع القواعد نتيجة الاستقراء والمسح اللغوي ثم الاستعمال .

والاتجاه الثاني هو قياسه على محددات تخرج حركة الفعل عن أصلها ؛ لتجعلها ذات حركة أخرى، كما هو الحال بحروف الحلق التي جعلت من حركة الفتحة لغة أخرى وجوَّزت النطق بها ، وأغلب الظن أن هذا القياس على تلك المحددات أو الوسائل التي تجعل من مستقبل الفعل الماضي على أكثر من لغة ؛ لكونها تهيىء الطريق لنطق أخفّ على ألسنة الناس وبالتالي فإنّ اختيار الفتح هو من سمات الميل إلى التخفيف ، فهم لم يختاروا الضم أو الكسر ؛ لثقلهما ولا السكون

---

[١] **ينظر:تهذيب اللغة (نطح) ٣٨٩/٤ .**

[٢] **شرح الفصيح (ابن ناقيا)٣٩٢.٣٩١/٢ ، وينظر : البحر المحيط ٧/ ٤٦٣ .**

لعدمه مثل ما اختاروا الفتح كأصل في الأفعال التي تكون مفتوحة العين في الماضي ؛ لأنهم قاسوا ذلك على اسم الفاعل من تلك الأفعال ، فقالوا: شحب فاعله شاحب وقالوا: كدر فاعله كدِر لا كادر ، ومن هنا يمكن أن نتبين نهج العرب في تحديد حركة العين سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً .

ج . فعل يفعُل ويفعِل

١. نَعَس ينعُس وينعِس :

لغة الضم في مضارع هذا الفعل هي الأفصح[١] ، أما لغة الفتح ، وذلك لوجود حرف الحلق فيه ، وهاتان اللغتان ينطق بهما ، الأولى على الأصل ، والثانية على التخفيف، ومن الشراح من أشار إلى هاتين اللغتين[٢]، ومنهم من لم يشر مكتفياً بذكر اللغة الأفصح[٣] .

وقد نجد أن من أسباب حصول هذا التداخل والاختلاط في لغات الفعل ما حملته العامة على النطق بماضي الفعل أو مضارعه على الخطأ ، فهم يقولون : نعس بالفتح في الماضي ، وكذلك يقولون :نعس بالضم ، وفي المضارع كذلك ينعس وينعس بالضم والفتح ، مما ينشأ عن ذلك لغتان متداخلتان ، إلا أن الاستقراء والتحكم إلى ما وضع من قواعد يجعلنا نسلّم إلى أن إحدى اللغتين في الماضي ، وهي لغة الضم ، إنما تولدت نتيجة لاستعمال العامة المخطوء في نطقها ويدلل ابن درستويه على ذلك حين يرى أن هذا الفعل إنما جاء المصدر منه على فعال ، فهو موصوف بأنه من أبنية الأدواء كما يسميها كما في الزكام ، والنفاس ،فهم يقولون : النعاس ومعلوم أن بناء المصدر على هذه الصيغة لا يكون إلا من فعل بناؤه على فعل مفتوح العين يزاد على ذلك أن صيغة المبالغة من هذا الفعل لا تبنى على فعيل ، فهم لم يقولوا: نعيس، بل قالوا: نعوس على فعول ، وبالتالي فإنّ هذه الصيغة لا تبنى إلاّ على فعل مفتوح العين[٤].

٢ . شحب يشحب ويشحَب :

مستقبل هذا الفعل بالضم على أصل الباب، ويجوز أن يكون مفتوحاً لما فيه من حرف حلقي قال صاحب اللسان: ((شحب لونه وجسمه يشحب ويشحُب بالضم شحوباً ، وشحُب شحوبة : تغيّر

---

[١] **ينظر :شرح الفصيح(ابن الجبان) ١٠١ .**

[٢] **شرح الفصيح(ابن هشام) ٥٢ .**

[٣] **ينظر : تصحيح الفصيح٤٥ ، وشرح الفصيح(ابن الجبان)١٠١.**

[٤] **ينظر :تصحيح الفصيح ٤٥ .**

من هزال ، أوعمل ، أو جوع))[١]. إذ ذكر ابن هشام ثلاث لغات لهذا الفعل واحدة في الماضي هي: شحُب بضم عين الماضي ، وهي لغة العامة ، واثنتين للمضارع هما : يشحب ويشحب[٢] ، وزاد ابن درستويه لغة أخرى في ماضي هذا الفعل وهي كسر عين الماضي ، فهم يقولون : شحب ، وهي عنده من اللغات المخطوءة[٣] . وهذه اللغات في الماضي أو المضارع وإن تعددت أو اختلطت إلا أنها تبقى متباينة في مدى ترجيح إحدى اللغات على الأخرى وهذا يرتبط . على حدٍّ علمي المتواضع . بأمرين، الأول: هو كثرة الاستعمال على ألسنة الناس فقد نجد لغة من لغات الفعل تكررت وكثر استعمالها حتى عدّ ذلك الاستعمال من علامات فصاحة هذا الفعل دون غيرها من اللغات الأخرى ، إذ تعارف الناس على أن هذه اللغة هي الأفصح دون غيرها لكثرة استعمالها ، والثاني: هو أن هذه اللغات المختلفة إنّما هي واحدة إلا أن كثرة الاستعمال جعلت احداهما أفصح من الأخرى ، ولكن الأمر في حقيقته لم يكن إحدى اللغتين أفصح من الأخرى ، لكنها لغتان فصيحتان وبمستوى واحد من الفصاحة وإن تداخلت ، ولكن كثرة تردد إحداهما على ألسنة الناس جعلها أفصح من الأخرى .

٣ . سَهَمَ يسهم ويسهِم' :

ذكر ابن القطاع ثلاث لغات في ماضي هذه الفعل ، وهي الفتح والضم والكسر[٤]، إلا أن ابن درستويه ذكر أن لغة الضم في عين الفعل إنما هي لغة عامة ، وهي لغة مخطوءة[٥]،وأشار ابن هشام إلى أن في مضارع هذا الفعل لغتين هما الضم ، وهي قياس الباب ، أما الفتح فجائز فيه ، لوجود حرف الحلق وهو الهاء[٦] .

٣ . ما جاء مهموزاً وغير مهوز :

اختلف النحويون في الهمزة ، فقد أجمعوا على أنها حرف صحيح كسائر الحروف الصحاح[٧]، أما الخليل فهي عنده من حروف العلة كسائر الحروف الأخرى ، كالواو والياء والألف اللينة ، فالهمزة عنده ((مخرجها من أقصى الحلق مهنونة مظغوطة فإذا رفه عنها لانت فصارت الياء

---

[١] **اللسان(شحب)١/٤٨٤ .**

[٢] **شرح الفصيح(ابن هشام)٥٥ .**

[٣] **تصحيح الفصيح ٥١ .**

[٤] **الأفعال ٢ / ١٢٨ .**

[٥] **تصحيح الفصيح ٥٢ .**

[٦] **شرح الفصيح (ابن هشام)٥٥ .**

[٧] **ينظر : المقتضب ١١٥/١ ، ١٥٥ .**

والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح))[1]،وربما اشتركت هذه الأحرف الثلاثة لكونها أدخل حروف الحلق،إلا أن أهم ما يميزها في نبرتها الكريهة التي ((تجري مجرى التهوع ، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ، فخففها قوم ، وهم أكثر أهل الحجاز ولا سما قريش))[2]. ولما كانت الهمزة في الكلام ثقيلاً ، فان كثيراً من العرب مالت إلى تخفيفها ؛ وذلك بإبدالها واواً أو ياءً أو ألفاً ، وقد يكون ذلك ما دعا الخليل إلى اشراكها مع حروف العلة وعدّها واحدة منها .

وجاءت كثير من الأفعال مهموزة وغير مهموزة ، إذ ((قصد ثعلب ذكر ما لا تهمزه العامة وأصله الهمز ، وليس ترك الهمز في عامة ما أنكره ثعلب بخطأ ، وإن كان الأصل فيه الهمز))[3]، ويمكن أن نتبين ذلك على النحو الآتي:

أ . رقأ ورقا :

يرد هذا الفعل مهموزاً وغير مهموز ، فاللغة الفصحى في هذا الفعل هو مجيؤه مهموزاً فيقال: رقأ الدم ، قال ابن دريد : ((ورقأ الدم يرقأ رقوءاً مهموز ، وقالوا:(لا تسبوا الأبل فان فيها رقوء الدم) ، أي تؤخذ في الديات فتمنع من القتل ، فكأن الدم رقأ بها))[4]، وقد جعل ابن هشام في هذا الفعل لغتين متداخلتين نطقت بهما العرب ، الأولى: هي لغة الهمز والتي عليها الأصل ، والثانية: بإبدال الهمزة ياءً ، فقالوا : رقيت ؛ لأن الهمزة مما يصح إبدالها ألفاً أو ياءً أو واواً لأجل التخفيف ، وذهب ابن درستويه إلى أن رقيت ليست لغة ، وهي ليست من باب المهموز ؛ لأنها من بنات الياء بدلالة الرقي الذي لم يأت فيه الرقو ، ولو كان من الواو لقيل: رقو ، كقولك: علا يعلو علواً ، وإنما الذي عند ابن درستويه مما كان بلغتين متداخلتين مما استعمله العامة ونطقت به هي رقا الدم ، بألف لينة من دون همز ، على أن هذه اللغة ليست مخطوءة ، وإنما مال الناس إليها لأجل التخفيف ، والتخلص من ثقل النطق بالهمزة ، فهي لغة قريش ، كما يقولون : قرا يقرا بغير همز وأصله الهمز[5]. وقال في موضعٍ آخر مستبعداً ما ذهب إليه ابن هشام من قولهم: رقيت السلم ، فهو يقول: ((رقيت في السلم أرقى رقياً ، وليس من هذا الباب ؛ لأنه لا همز فيه ، وإنما هو من

---

[1] **العين ١ / ٥٢ ، وينظر : تصحيح الفصيح ١٧٦ .**

[2] **شرح الشافية (الرضي) ٣٠/١ .**

[3] **تصحيح الفصيح ١٧٦ .**

[4] **جمهرة اللغة ٢/ ٤١١ ، والقاموس المحيط ١ /١٦ .**

[5] **ينظر: تصحيح الفصيح ١٧٧ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان)١٥٨ ، وشرح الفصيح (ابن هشام)٩٧ .**

ذوات الياء ، معناه :صعدت أصعد صعوداً ولذلك جاء على وزنة ، ومنه سميت درجات السلم ، والدرجة والشرف والعلم:مراقي ، الواحدة مرقاة))[١].

وعدّ كراع النمل (ت ٣١٠هـ) لغة الهمز في هذا الفعل من اللغات النادرة ، فيما ذهب الأزهري إلى أن رقأت ورقيت لغتان مستعملتان ، لكن ترك الهمز أكثر استعمالاً[٢] .

ب . رفأ رفو :

اختلطت لغة هذا الفعل بين ما جاء فصيحاً ، وبين كلام العامة ، فاللغة الفصحى هي لغة الهمز ، كما صرح بذلك ابن درستويه بقوله: ((رفأت الثوب أرفوه ، فمعناه:شددت خصاصه بالخيوط ، وأصلحته إذا كان فيه خرق، أو ثقب ، أو شق ، وهو مهموز))[٣]، وهو ما يؤيده قول ابن دريد: ((وقد قالوا: رفأت بالهمز ، وهي اللغة العالية))[٤]، وعلى هذا يكون الفعل مأخوذاً أو مشتقاً من الالتحام والاتفاق والاتقان، قال ابن الجبان: ((وأصل الرفء : الجمع ، كأنك جمعت بين المتخرّق ، ومنه قولهم: بالرفاء والبنين يدعى به للمتزوج ، أي : جمع الله شملك))[٥] ويجوز تسهيل الهمزة في هذا الفعل ، إذ التسهيل جعل من الفعل يسلك معنىً آخر غير معنى أو دلالة الفعل قي حالة همزه ، مما أدى إلى أن تكون لغة ثانية مع لغة الفعل الأولى وهي لغة الهمز قال أبو عمر الزاهد: ((فأن سهلت رجعت إلى اللغة الثانية ؛ لأن رفأ فيه لغتان لمعنيين فمن همز كان معناه : الاتقان والالتحام ، ومن لم يهمز كان معناه : الهدوء والسكون))[٦]، وإن لم يكن ذلك التسهيل أو التخفيف في الهمزة قياساً مطرداً ، إذ من المعلوم أن الهمزة إذا أريد تسهيلها ، وذلك بإبدالها إلى حرف من أحرف العلة ، اشترطوا في ذلك نقل حركتها ، فأن لم تنقل عدّ ذلك مكروهاً ، ولم يقس عليه ، ومن هنا يمكن أن نتبين مجيء رفو لغة ثانية ، وإن كانت في الاستعمال قليلة ، قال الرضي ((قال سيبويه : لأنهم أرادوا أن يدخلها في بنات الواو والياء ، وجوز الكوفيون وبعض البصريين . كأبي زيد . قلب الهمزة حرف علة من دون نقل حركتها، على وجوه مختلفة من غير قياس وضبط ، فقالوا : في رفء مصدر رفأت: رفو، وفي خبء: خبو ، وهذا كما قالوا في الهمز

---

[١] **تصحيح الفصيح ١٧٨ ، والصحاح (رقا) ٢٣٦١/٦ .**

[٢] **ينظر:لسان العرب (رقا)٨٨/١، ولم أجد ما ذهب إليه كراع في كتابه (المنجد في اللغة).ينظر: فصل الراء ٢٠٩.**

[٣] **تصحيح الفصيح ١٨٢ .**

[٤] **جمهرة اللغة ٤٠٢/٢ .**

[٥] **شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٦١،وينظر : تهذيب اللغة (رفأ) ٢٤٤/١٥ ، ولسان العرب ٨٧/١ . ٨٨ ، وتاج العروس ١٥٤/١٠ .**

[٦] **شرح الفصيح (ابن هشام) ٩٨ .٩٩ .**

الساكن المتحرك ما قبله نحو:رفأتُ ونشأت :رفوت ونشوت ، وفي خبأت وقرأت :خبيت وقريت ، وهذا عند سيبويه رديء كله))[1].

ويمكن أن أخلص إلى أن هذا الفعل بلغتيه اللتين استعملتها العرب سواء أكانت هاتان اللغتان متساويتين في الاستعمال أم تباين استعمالهما ، أو كان كل من اللغتين بدلالة تختلف عن دلالة اللغة الأخرى في الأصل أو الاشتقاق ، فأن ذلك يؤشر مدى اتساع اللغة من حيث استعمالات الأفعال بغض النظر عن كونها مهموزة أو غير مهموزة ، أو كونها خاضعة لمقاييس القواعد من إبدال وغيره ، وإنما هي لغات حصل أن نطقت بها مجموعات لغوية ، مثلما أشار ابن الاعرابي إلى أن رفا يرفو هي لغة بني كليب[2]، وإن إبدال الهمزة واواً أو ياءً مما ذكر في شعر العرب ، إنهم قالوا مستشهدين لأبي خراش الهذلي:

رفوني وقالوا: ياخويلد لا ترع فقلت ،وأنكرت الوجوه هم هم

وكذلك ما أنشده أبوزيد:

ولمّا أن رأيت أبا ديم يرافيني ويكره أن يلاما

وقال :والهمزة لا تلقى إلا في الشعر[3].

وعلى الرغم من محدودية استعمال بعض لغات الفعل من دون غيرها ، أو ما كانت بعض اللغات أقل فصاحة من غيرها ، أو ما خرجت عن الضبط والقياس الصرفي ، مثل إبدال الهمزة واواً،هي على حد تعبير سيبويه لغة رديئة ، فان هذا لا يعني حملها على وجه الشذوذ ، وإن نطقت بها مجموعة ضيقة ، وإنما هو سمة إيجابية تعكس التطور التاريخي لهذه الأفعال ومرونة ومطاوعة اللغة على استقبال هذا النوع من التطور ، فإذا ما تمت هذه اللغات التي تداخلت واختلطت مع اللغة الفصحى التي استقرت بقواعد وأصول ثابتة وقياسية ، فهي لا تشكل سوى قلة قليلة ، وهذا ما حمل الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي إلى القول بهذا الرأي وهو بذلك يتفق مع ابن جني حين عدّ هذه اللغات إنما حصلت نتيجة التداخل والاختلاط ، وان لم يشر إلى أسباب ذلك الاختلاط ، فهو يقول: ((إن الفعل من الناحية التاريخية قد مرّ بفترات كان من خلالها غير مستقر في بنائه الذي نعرفه في عهوده اللاحقة في النصوص الفصيحة ، وهذا يعني أن هذه الفترة غير المستقرة كانت بقاياها معروفة بعد الإسلام إلى القرن الثالث للهجرة ، وهذه الحال تعني أن

---

[1] **شرح الشافية (الرضي) ٣ / ٤٠ . ٤١ .**

[2] **ينظر: تاج العروس (رفا) ١٠ /١٥٤ .**

[3] **تهذيب ٢٤٣/١٥ ، ولسان العرب ٣٣٠/١٤ .**

العربية كانت أنماطاً شتى بالنسبة للجماعات التي كانت في شبه الجزيرة العربية وهذه قبائل متفرقة في بقاع واسعة الأرجاء مترامية الأطراف ، فلا بد أن يحصل في هذه العربية الموزعة على هذه المجاميع البشرية أمارات خاصة تميز طريقة كل منها في هذه العربية ، حتى تهيأ لهذه المجاميع أن تتوحد في ظل الإسلام، وتهيأ لهذه العربية أن تتوحد من أنماط شتى إلى نمط واضح بين ظهر في عربية القرآن بعد أن جمع وتوحدت لغته))[١] .

ج . هَدَأ وهدا:

يجيء هذا الفعل مهموزاً، وهي اللغة الفصحى ، فيقال:هدأ يهدأ هدءاً وهدوءاً[٢]، إلا أن لغة عامة الناس هي ترك الهمز ،وهذا غير مستحسن عند ابن درستويه،فهو يقول: ((والعامة تقول:هدا يهدا ، بغير همز وليس ذلك بمختار ،وإن كان يجيء المستقبل من هدا يهدأ ، بفتح الدال من أجل أن الهمزة من حروف الحلق))[٣] ،ولكن ما ذهب إليه ابن درستويه في ترك الهمز بالتخفيف وعدم تجويزه له، إنما هو قائم على كونه لغة رديئة، قليلة في كلام العرب ، إلا انه رديء في القياس ، إذ من المعلوم أن الهمزة تخفف بتسهيلها إلى الحرف الذي من جنس حركة ما قبلها ، قال الرضي: ((وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفاً إذا انفتح ما قبلها مثل سال،وواواً ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كروووس ، وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها نحو: المستهزيين))[٤]، إلا أن هذا التسهيل لم يعد قياساً ثابتاً ، على حد تعبير سيبويه بأنه ليس قياساً متلئباً ، بل هو سماعي[٥]، وأكثر ما يرد ذلك في ضرورة الشعر ، من ذلك قول ابن هرمة:

إن السباع لتهدا عن فرائسها والناس ليس بهادٍ شرهم أبدا

وهو يريد لتهدأ ، أو يهادئ ، فأبدل الهمزة إبدالاً صحيحاً ، وذلك أنه جعلها ياءً ، فألحق هادئاً برامٍ وسامٍ، وهذا عند سيبويه إنما يؤخذ سماعاً ، ولو خففها تخفيفاً قياسياً جعلها بين بين وجميع هذا لا يقاس عليه إلا في ضرورة الشعر[٦]. ومعنى ذلك أن كلّ همزة متحركة إذا كان قبلها فتحة جاز قلبها ألفاً في الشعر ، وإن لم يكن مسموعاً في الكلام ، وإن كان مضموماً ما قبلها جاز قلبها واواً وإن كان مكسوراً جاز قلبها ياءً ، وقد أنشد سيبويه للفرزدق :

---

[١] الفعل زمانه وأبنيته ١٠٦ . ١٠٧ .

[٢] ينظر : القاموس المحيط (هدأ) ٣٣/١ ، ولسان العرب ١/ ١٨٠ .

[٣] تصحيح الفصيح ١٨٣ .

[٤] شرح الشافية ٤٧/٣ .

[٥] المصدر نفسه ٤٧/٣ .

[٦] ينظر: الممتع في التصريف ٣٨٢/١ ، وضرائر الشعر ٢٢٩ ،وتاج العروس ١٣٧/١ ، ولسان العرب ١٨٠/١ .

راحت بمسلمة البغال عشيّةً فارْعي فزارة لا هناك المرتعُ[1]

ولم يقتصد السماع على الشعر في هذا الإبدال ، إذ وجدنا ذلك في غيره ، قال أبو الهيثم: ((يقال نظرت إلى هدئه بالهمز ،هديه ، قال:وإنما اسقطوا الهمزة فجعلوا مكانها الياء وأصلها الهمز من هدأ يهدأ إذا سكن))[2]، وهذا ما يعزز رأي ثعلب حين قصد ذكر هذه الألفاظ التي لم تهمزها العامة ، وإن الهمز هو الأصل فيها ، وان ترك الهمز في عامة ما أنكره ثعلب بخطأ وإنما هي لغات تداخلت وتباين استعمالها من حيث الفصاحة والرداءة. وإنما يحصل ذلك في بعض الأفعال من عدم معرفة ما ينطق العامة بقواعد الإبدال والتخفيف ، لتتكون لغة ينطقون بها،من ذلك قولهم:قد ردأ يردو رداوةً ، بتخفيف الهمزة ، وذلك بإبدالها واواً ، وهو خطأ؛ لأن ذلك فيه مخالفة لقواعد الإبدال والتخفيف،وهو ما قال به ابن درستويه؛ لأن الأصل فيه الردء فهو مشتق منه ، وان ردؤ مستقبله يردؤ ، مصدر:الرداء، والاسم من ذلك الرديء، فكل هذه الاشتقاقات إنما هي مهموزة ، وكذلك إبدالهم الهمزة ياءً في قولهم:فقأت عينه ، وعين مفقوءة على أن العامة تركت الهمز في هذا الفعل،إذ أبدلت الهمزة ياءً ، فقالوا:ففيت عينه بالياء وهو خطأ[3].

د . أرجأت الأمر وأرجيت :

هاتان لغتان نطقت بهما العرب،بالهمز وبغيره، وقد أرجع ابن درستويه ذلك الخلط بين لغتين من اللغات المنطوقة إلى أمرين: الأول، التخفيف بإبدال الهمزة ، والثاني هو الاشتقاق فيقال:أرجأت الأمر، وأنت ترجيء، على أن هذا الفعل مشتقاً من الارجاء بمعنى التأخير ، ومنه قول الله عز وجل: ((وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ))[التوبة:١٠٦]، وقوله تعالى: ((تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ))[الاحزاب:٥١]، فكل ذلك مهموز، (وبعض العرب يقولون : أرجيت الأمر أرجاء بالياء وهي لغة وعليها العامة ، فأما أن تكون مخففة من الهمز ، وأما أن يكون اشتقاقها من : رجاء البئر ، وهو ناحيتها ، والجميع الأرجاء ، وهي نواحي كل شيء)[1] ، وقال صاحب القاموس : (أرجأ الأمر : أخرهُ . . . وترك

---

[1] **ينظر : الكتاب ٢ / ١٦٩ (بولاق) ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩٨٣ ، وشرح الشافية ٣ / ٤٧ ، والبيت في ديوانه ٥٠٨ . ويروى شطره الأول : ومضت لمسلمة الركاب مودعا .**

[2] **ينظر : لسان العرب (هدأ) ١/١٨٠ .**

[3] **ينظر : تصحيح الفصيح ١٨١ ، ١٨٤ .**

[1] **تصحيح الفصيح ١٨٥ .**

الهمز لغة)[٢] أما الجوهري فذهب إلى أن (بعض العرب يقول : أرجيت وأخطيت وتوضيت فلا يهمز)[٣] ، ويفهم من ذلك إلى أن كل ذلك هي لغات عند العرب عرفتها ونطقت بها ، وإنَّ من هذه اللغات مالم يخضع لمقاييس القاعدة الصرفية ، فقد أبدلت أرجأت التشكل لغة أرجيت على غير اطراد ، وهي بذلك مثل : قرأت ، وبدأت ، وتوضأت ، فقالوا في الإبدال : قريت وبديت وتوضيت ، مثل ما قالوا : رجيت ، ومنه قول زهير :

جريء متى يظلم يعاقب بظلمه سريعاً ، وإلا يبد بالظلم بظلم

فحذف الألف المنقلبة عن الياء المبدلة من الهمز للجزم في يبدى[٤]

هـ . رَوّأتُ وَرَوَّيت

روأت في الأمر : تدبرت وفكرت بتأن[٥] ، وإن الأصل في هذا الفعل أن يكون مهموزاً وجوز الشراح ترك الهمز فيه ، فيقال: رويت ، قال ابن درستويه : (والعامة تقول :رويت في الأمر يغير همز ، والهمز أفصح وأكثر)[٦] .

وإذا كان إبدال الهمزة ياءً هو لغة روأت ، وإن الأصل هو الهمز ، فأن ذلك الأبدال لا يقتصر على الفعل نفسه بل تعدى إلى الاسم ، والمصدر ، فقالوا في الاسم : الروية ،وقد جرت في كلام العرب غير مهموز ، وقد أرجع ابن هشام ذلك إلى احتمالين ، فقال : (يحتمل أن تكون الروية من روأت ، فتركوا همزها كما قالوا : خابية ، والأصل : خابئة ، فتركوا الهمز أيضاً ويحتمل أن تكون من رويت على اللغة الأخرى ، فأتت على أصلها)[٧] وذهب ابن درستويه إلى تعزيز الاحتمال الثاني فيما أورده ابن هشام فقال : (وليس يمتنع أن تكون الروية من الري ومعناه : إشباع الرأي والاستقصاء في تأملهِ ، ويكون قول العامة في الفعل : رويت في الأمر منه ، أي أنعمت النظر)[١] ، ومما يستدل عليه في اعتبار هذا الفعل أن الأصل فيه الهمز ، وهو مجيء الجمع على الأصل وهو الهمز أيضاً ، فيقال : روء (كما قالوا : كوكب دري ، وكواكب درارىء ، ورجل

---

[٢] **القاموس المحيط (أرجأ) ١٦/١ .**

[٣] **الصحاح (أرجأ)٥٢/١ .**

[٤] **ينظر : الممتع في التصريف ٣٨١/١ وشرح الشافية ٢٦/١ .والبيت من معلقته ، ينظر : شرح الزوزني للمعلقات٩٩ .**

[٥] **تاج العروس (روّأ) ١٥٩/١٠ .**

[٦] **تصحيح الفصيح : ١٨٦ .**

[٧] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١٠٠ .**

[١] **تصحيح الفصيح ١٨٦ .**

قراءُ ، ورجال قراريء ، فجاؤوا بالهمز في الجمع ، لما كانت أصلاً)[٢] . وبناء على ذلك فأن قياس اللغة الفصحى هو همز الفعل بغض النظر عن ورود لغة أخرى بغير همز سواء جاءت هذه اللغة مطردة في قاعدتها على أنها غير مهموزة ، أم لم تطرد ، وأنما هي أفعال نطق بها ، وعرفتها الجماعات اللغوية .

٤ . ما جاء مقلوباً :

ومما له صلة أيضاً بتداخل لغات الفعل واختلاطها،ما ذهب إليه ابن درستويه حين أنكر القلب مبيناً ذلك في كتابه (إبطال القلب) ، وهو الكتاب الذي أشار إليه ، ونقل عنه السيوطي في كتابه المزهر[٣] ،فقد حمل على أهل اللغة ، وعدّ ذلك من أوهام اللغويين، إلا أنّه لم ينكر القلب عامة وإنمّا أنكر ماهو لغات حين عدّه أهل اللغة من المقلوب[٤] ،وهو بذلك يقف مخالفاً للغويين ، قال ابن دريد في باب الحروف التي قلبت : ((وزعم قوم من النحويين أنّها لغات ، وهذا القول خلاف على أهل اللغة))[٥] ، وقد نفى ابن فارس وجود القلب وأنكره ضمناً ، حين نصّ على نفي وجوده في القرآن الكريم ، قال : ((من سنن العرب القلب ، وذلك يكون في الكلمة ، ويكون في القصة ، فأما الكلمة فقولهم: جبذ وجذب، وبكل ولبك ، وهو كثير ، وقد صنفه علماء اللغة وليس في القرآن شيء من هذا فيما أظن))[٦] .

ويرى ابن درستويه أن الذي دعاهم . ويعني اللغويين . وحملهم على ذلك هو اشتباه اللفظ والمعنى في المقلوب، فقد ذكر ذلك حين بيّن تصحيحه لقول ثعلب: شُدهت ، فقال : ((وأما قوله : شدهت وأنا مشدوة ، أي شغلت ، فليس شدهت عندنا بمعنى : شغلت كما ذكر ، ولكنه شبيه بقولهم : دهشت ،يتقارب معناهما ؛ لتقارب لفظيهما ،لا لانقلاب أحدهما من الآخر ، كما جعله قوم من اللغويين من باب المقلوب ، ولو كان معناه شغلت كما فسروا لما جاز لهم أن يدعوا فيه القلب كما ادعوا ذلك في : جذب وجبذ ، لاشتباههما في المعنى واللفظ ؛لأن شدهت ليس بمعنى : شغلت ، وقد قال الشاعر :

شدهت وبيت الله إذ جاء نعيه

---

[٢] **شرح الملوكي ٢٦٨ .**

[٣] **المزهر ٤٨١/١ .**

[٤] **ينظر : ابن درستويه ٩٧ .**

[٥] **المزهر ٤٧٦/١ .**

[٦] **الصاحبي ٣٢٩، وينظر: المزهر ٤٧٦/١ .**

فهذا لا يكون شغلا ، إنما يكون تحيراً ودهشاً وغمّاً ونحو ذلك))[١].

وقد وافق ابن هشام ما ذهب إليه ابن درستويه ، فقال : ((شدهت أي : تحيّرت ودهشت وليس معناه شغلت كما قال أبو العباس))[٢] ، وقد وافق من اللغويين الأزهري فيما أنكره ابن درستويه من القلب ، قال صاحب التاج : ((دهش كفرح دهشاً ، فهو دهش: تحيّر ، أو ذهب عقله من ذهلٍ،أو وله،وقيل: من الفزع ونحوه،ودهش أيضاً كعني فهو مدهوش،كشده فهو مشدوه وقيل: هو مقلوب منه ، وأباه الأزهري ، قال : واللغة العالية دهش كفرح ، فهو دهش))[٣].

وإذا ثبت ما ذهب إليه ابن درستويه من إنكار القلب ، وعدّ ذلك من اللغات ،فإنّ هذا الإنكار مرهون بما أشار إليه الرضي من علامات تدل على المقلوب ، ولا يصح إطلاق صفة المقلوب على كل لفظ ، إن لم يكن ذلك اللفظ خاضعاً لمقاييس ودلائل وعلامات القلب ، ومن بينها :

١ـ ما يعرف بأصله عن طريق الاشتقاق ، فالكلمات والألفاظ المشتقة من ذلك الأصل تؤكد كونها مقلوبة ((فإن توجّه ووجّهه وواجهته والوجاهة مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه))[٤] .

٢. قلة استعمال إحدى الكلمتين ، وكثرة استعمال الأخرى ، إن كانت الكلمتان من أصل واحد فإذا ثبت أنّ جذب وجبذ من أصل واحد حكِم أنّهما مقلوبان الواحد عن الآخر ، مع التأكيد على أن جبذ أقل استعمالاً من جذب ،((فإن ثبت لغتان بمعنى يتوهم فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جذباً ، وجبذ جبذاً ، لم يحكم بكون إحداهما مقلوبة عن الأخرى، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال))[٥] .

ويمكن أن أخلص إلى أن إنكار القلب عند ابن درستويه ، وإن حصل ذلك في بعض الأفعال إنّما يعكس عبقرية اللغة ، وإنّ ذلك مردّه إلى اختلاف اللغات وتباينها، فضلا عن ذك فإنّ هذا الإنكار يجب أن يكون مقروناً بالتحقق من الأصل الذي جاء وصدر عنه المقلوب ، فالقلب لا يكون من أصلين مختلفين ، بل يكون من أصل واحد واشتقاق واحد ، ويمكن أن أتبين أقوال

---

[١] تصحيح الفصيح ٩٦ ، وينظر : الفصيح ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

[٢] شرح الفصيح (ابن هشام)٧٣ .

[٣] تاج العروس ٤/ ٣١١ .

[٤] شرح الرضي ٢٣/١ .

[٥] المصدر نفسه٢٣/١ .

العلماء في الفعل :جذب ، وكلها تؤكد أنّها من أصل واحد، وهي في مادتها مقلوبة ، وبالتالي فهي تنقص ما ذهب إليه ابن درستويه:

١. قال الخليل : ((الجبذ لغة في الجذب))[١].

٢ـ قال الأزهري : ((قال الليث : الجذب مدّك الشيء ، والجبذ لغة تميم ، وقال : وإذا خطب الرجل إمرأة فردّته ، قيل : جذبته وجبذته))[٢].

٣. قال الجوهري: ((الجذب: المد، يقال : جذبه وجبذه على القلب))[٣].

٥. ما جاء على فعل وأفعل :

من المباحث التي عني بها اللغويون ، وقد استفاد الصرفيون من ذلك حين تعرّضوا لذكر فعل وأفعل ، وعلى هذا فإنّ عملهم لا يخلوا من إشارات صرفية أشاروا إليها عند دراسة الأبنية، وكان ابن درستويه من الشراح الذين ألفوا مصنّفاً مستقلاً سمّاه (في افتراق معنى فعل وأفعل)،ونقل عنه السيوطي في المزهر[٤]،وقد تعرّض لذكر بعض التداخل والاختلاط في لغات الفعل حين أشار إلى الخلط بين الكلام الفصيح وكلام العامة من خلال الأفعال بين معنيين : فعل وأفعل ، وما تحمله في أثنائها من ملامح صرفية ، ويمكن أن نتبين ذلك من خلال ما أعرض إليه من الأمثلة الآتية:

أ . حاك وأحاك : تداخلت لغة هذا الفعل بين فعل وأفعل ، فاللغة الأفصح التي عليها ثعلب ومن تابعه من الشراح هي : أحاك ، وتصريف الفعل منها : يحيك إحاكة ، فهو محيك[٥]، أما لغة العامة في حلك يحيك بغير ألف ، فهو حائك فيه حيكاً وحيكاناً، ويقال:إنها لغة لبعض العرب[٦].

ولم يقتصر اختلاط لغة الفعل بين فعل بغير ألف ، وبين ما فيه ألف، ،إنما كان اختلاف التصريف مما اختلط فيه يائي العين مع واويه ، فالفعل أحاك يحيك على اللغة الفصحى ، أو حاك يحيك على لغة العامة، إنما الأصل في العين هي الياء، ومعناه مشتق من عدم التأثير والعمل[١]،

---

[١] العين(جذب) ٩٦/٦ .

[٢] تهذيب اللغة (جذب)١٥/١١ .

[٣] الصحاح (جذب)٩٧/١ .

[٤] ينظر: ٣٨٦/١ .

[٥] تصحيح الفصيح ١٦٣، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٥١ .

[٦] تصحيح الفصيح ١٦٣ .

[١] ينظر: لسان العرب (حيك) ١٠ / ٤١٩ .

وهو قد اختلط في تصريف ما كان واوي العين ، وذلك عند قولنا :حاك يحوك ((لأن حياكة النسج أصلها الواو ، يقال:حاك يحوك حوكاً))[٢] .

وقد ذهب الصرفيون إلى أن حوك مما شذّ عن القياس واطرد في الاستعمال ، حيث صحت عين الفعل وهي الواو ، ولم تعل، قال ابن جني: ((فأما القود، والحوكة ، ونحوهما فشاذ كما ذكر ؛ لأن العلة التي أوجبت القلب في باب ، ودار فيه ، وكان القياس قلبه))[٣]. وقال ابن عصفور: ((ولا تصح العين في شيء ، مما جاء على وزن الفعل ، إلا فيما كان مصدراً لفعل لا يعتل ، نحو:العور والصيد ، لأنهما مصدران لعور وصيد، فصحا كما صح فعلهما ، أو ما جاء شاذاً نحو: القود والحوكة ، وروع ، وحول ، فأن العين صحت فيهما ، وكان القياس إعلالهما))[٤] .

ولم تكن صحت العين في حوك فيما شذ مقتصرة ؛ لكونها متحركة بالفتح، والفتحة هي أخف الحركات بل يمكن القول : ان هناك من الأفعال مما جاء شاذاً ، وقد تحركت العين بالكسر والكسرة أثقل من الفتحة ، كما هو الحال في روع ، وحول ومن هنا فلم يكن التزام بالقاعدة الصرفية من انقلاب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأغلب الظن أن هذا الشذوذ وان كان مطرداً في الاستعمال فأنه مبني على تشبيه حركة العين وهي الفتحة في حوك ، بالألف التابعة لها على اعتبار أن الفتحة هي بعض من الألف ، أو أن الألف امتداد لها ، فكأنهم قالوا: فعل فعال ، وقد صحت العين في جواب وجوار ، كذلك جاز صحتها في حوكة وقود وغيب من حيث تشبيه فتحة العين بالألف من بعدها ، وهكذا كانت حركة العين سبباً للاعلال كما سبباً للتصحيح[٥] .

ب . جلا وأجلى :

لم يجعل ابن درستويه جلى وأجلى بمعنى واحد ، وهما لغتان اختلف فيهما بناء الفعل وتعديه ومصادره ليفرق بينهما لئلا يلتبس بعصه ببعض ، فقال: ((جلا القوم عن منازلهم وأجلوا خطأ؛ لأن أجلو إنما يقال لمن أجلى قوماً عن منازلهم وبلدهم ، لا للقوم الجالين أنفسهم ، إذا جلو من ديارهم))[١].وقد جاء في الشعر جلوتهم فأجلوا وهي لغة ذكرها أبو ذؤيب الهذلي ، قال:

---

[٢] تصحيح الفصيح ١٦٣ .

[٣] المنصف ١ /٣٣٢ .

[٤] الممتع في التصريف ٢ / ٤٦٥ .

[٥] ينظر : لسان العرب (حوك) ١٠ / ٤١٨ .

[١] تصحيح الفصيح ١٨٩ .

فلما جلاها بالأيام تحيرت ثبات عليها ذلها واكتئابها

أما لغة العامة فهم يقولون : جلوتهم فانجلوا ؛لأن ذلك بمعنى نفيته فانتفى ، على معنى الانفعال والمطاوعة[٢]، ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن درستويه من أن جلى وأجلى بناءان مختلفان وإن اختلطت لغتهما ، اختلاف مصدريهما ، فقد جاء مصدر جلا على الجلاء مفتوح الأول ، ممدوداً على وزن فعال ، فهو كالذهاب ، ومنه ما ورد ذكره في التنزيل العزيز من قوله تعالى: ((وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا))[الحشر:٣]، أما مصدر أجلو فهو الأجلاء على وزن إفعال ، ومنه سميت ، الجالية بهذا الاسم ، وجمعها الجوالي[٣] .

ج . يديتُ وأيديتُ :

هذا الفعل مشتق من اليد بمعنى النعمة[٤]، وإن الأصل في استعمال الفعل على اللغة الفصحى هو :أيدت ، أي اتخذت عنده يداً[٥]، وما يدلنا على الأفصح ما كان على أفعل ، وإن مجيء الفعل من دون همز أي على فعل إنما هو على الأرجح لغة أخرى نطقت بها مجموعة لغوية ، هو أنهم ((قالوا:قطع الله أديه ، يريدون يديه ، أبدلوا الهمزة من الياء ، ولا نعلمها أبدلت منها على هذه الصورة ، إلا في هذه الكلمة ، وقد يجوز أن يكون ذلك لغة لقلة إبدال مثل هذا))[٦].

وبناءً على ذلك فأن يديت لغة اختلطت مع أيديت ، وهي اللغة التي كان بنو أسد يتكلمون بها ومما يعزز ذلك أنها جاءت في أشعارهم ، قال بعض بني أسد:

يديت على ابن حسحاس بن عمرو بأسفل ذي الجذاة يد الكريم[١]

وكذلك ما يؤيد ذلك قول الخليل عن العرب : إنهم يقولون: ((إن فلاناً لذو مالٍ يبدي به ويبوع أي يبسط به يديه وباعه))[٢] .

د . مضَّ وأمضّ :

---

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ١٩٧ وفعلت وأفعلت للسجستاني ١٨٦ ، ولسان العرب (جلى)١٤ /١٤٩ .

[٣] تصحيح الفصيح ١٩٧ .

[٤] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٥٢ .

[٥] تصحيح الفصيح ١٦٤ .

[٦] لسان العرب (يدي) ٤٢١/١٥ .

[١] ينظر: تصحيح الفصيح (ابن هشام) ٩٣ ، ولسان العرب ١٥ /٤٢١ .

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ١٦٥ ، وتهذيب اللغة ١٤ / ٢٤١ .

يقال: أمضني الجرح : إذا آلمك ، يمضّني إمضاضاً فهو ممضٌّ ، وكان قوم يقولون: مضني بغير ألفٍ ، وكان ثعلب قد اختار الفعل الأول ، وهو أمضني بالألف ، وإن قياس تصريف الفعل الآخر وهو مضني من مضّ يمضّ مضّاً ومضضاً، والفاعل ماضّ ، والمفعول ممضوض[٣] وذهب ابن درستويه في تفصيل ذكر هذا الفعل على أن المروي في ذلك لغتان ، إلا أنه جعل التفريق بين مصدري الفعلين،فمن قال الفعل بغير ألف ، فأن مصدره على المضّ أو المضض ومن قاله بألف فيكون مصدره الأمضاض ، وإن كان الأصمعي قد ألمح إلى أن لغة مضّني هي لغة لم يعرفها ، وأما أبو عبيدة فقد أشار إلى أنهما لغتان ، وإن مضّني الأمر وأمضني وقال:أمضّني كلام تميم ، وأنشد لرؤبة :

فاقني وشرّ القول ما أمضّا[٤]

---

[٣] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٥١ .

[٤] ينظر: تصحيح الفصيح ١٦٤ ، والصحاح (مضَّ) ١١٠٦/٣ ، ولسان العرب ٢٣٣/٧ .والبيت في ديوانه ٨٠ ، وصدره : إن كان خير منك مستفضا .

المصادر القياسية

يفرق النحويون بين المصدر والفعل[١] في كون الأول يدل على حدث غير مقترن بزمن ، أما الآخر فإنّ دلالته يجتمع فيها الحدث والزمن معاً ، ومن هنا اختلفت نظرتهم في أي النوعين أصل في الاشتقاق ، المصدر أم الفعل؟ وكان كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)قد عرض آراء وحجج ومزاعم المدرستين البصرية والكوفية ، ومال في توجيه آرائه وجهة بصرية ، مؤيداً ضمنًا ما ذهب إليه البصريون من آراء في عدّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق وليس الفعل[٢]، وقد وافقه من المحدثين الأستاذ سعيد الأفغاني حين عد المصدر هو الأجدر بالاشتقاق معللاً ذلك بقوله: ((لأنّ المصدر يدل على حدث ، والفعل يدل على حدث وزمن ، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان ، فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومرونتها أخذت من المصادر التي هي جميعاً أسماء معان))[٣].

أما الكوفيون فقد كانت نظرتهم منصبة على كون الأفعال هي الأصل في الاشتقاق ؛ لأنّ المصادر مما يمكن تصور معناها ما لم يكن فعل فاعل ، وكذلك فاعل وضع له فعل على فعل يفعل ؛ لأنّ الفعل مما يمكن تصور معناه بالسماع ، وكذلك بالإحساس ، فلا يمكن أن نتصور (سير) ، وهو مصدر ما لم نكن قد شعرنا وأحسسنا بالفعل (سار) ، وهو محسوس به ، وبالتالي يكون هو الأسبق من المصدر وهو الأصل في الاشتقاق[٤] .

ولست بصدد التفصيل في مسألة الخلاف في تحديد الأصل والفرع ، بقدر ما يمكن أن أشير إليه من أن ما وقع من خلاف بين العلماء البصريين والكوفيين إنما هو في القول لا في العمل مع بقاء مسائل الصرف المتعلقة بالأفعال والمصادر على جوهرها وأصلها ، وبالتالي فإن ما وقع من خلاف هو في الشكل لا في الجوهر ، وهذا بدوره لم يؤثر على ما أولاه اللغويون من عناية فائقة بمباحث اتصلت بالأفعال والمصادر ، كمباحث الاشتقاق وما لها من أثر بالغ في

---

[١] فرق ابن بابشاذ بينهما ، قال : ((وإنما لقب فعلاً ؛ليفرق بينه وبين المصدر الذي هو الحدث ، وهو اسم الفعل لأن المصدر يأتي على أوزان كثيرة مقيسة وغير مقيسة ، والأفعال تأتي على أوزان محصورة مقيسة)) ينظر: المقدمة المحسبة ١/ ١٩٣ .

[٢] ينظر: الإنصاف ٢٣٥/١ ومابعدها .

[٣] في أصول النحو١٣٤، ودراسات في فقه اللغة ١٨١ .

[٤] ينظر: الإنصاف ٢٣٥/١ ، والمباحث اللغوية في العراق ١٤ .

الدراسة الصرفية ، وتوسع علماء التصريف لهذه المباحث ، فإذا كان النحويون يقصرون دراساتهم على المشتق في كل ما يدل على ذات وصفة، وهو عندهم ينحصر في أربعة من المشتقات هي : اسم الفعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل، فالصرفيون جعلوا ذلك شاملاً لهذه الأنواع مزاداً عليها أنواعاً أخرى هي :اسم الزمان والمكان ، واسم الآلة والأفعال الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، واسما المرة والهيئة، والمصدر الميمي[١].

يقسم المصدر على ثلاثة أنواع[٢]:

الأول : المصدر القياسي ، وهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب ، ولا نعلم كيف تكلموا بها،وهو الأصل الذي تطرد عليه مصادر كل باب .

الثاني: المصدر السماعي ، وهو الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه ، وهذا النوع من المصادر لا يكون مطرداً فيما شابهه من الأفعال ، إذ لا نستطيع أن نقيس عليه الأفعال التي جاءت عن العرب ، ولم نسمع مصادرها ، وهو يحفظ عن الفعل نفسه ولا يقاس عليه غيره.

الثالث: المصدر الصناعي ، وهو المصنوع بإضافة ياء النسبة إلى اسم ، مردفة بتاء التأنيث للدلالة على صفة فيه ، ويكون ذلك في الأسماء الجامدة ، كالحجرية، والإنسانية ، والحيوانية والكيفية ، فالإنسانية هي الصفة المنسوبة إلى الإنسان .

ويمكن أن أضيف نوعاً رابعاً أشار إليه ابن درستويه ، وهو ما يمكن أن أطلق عليه(المصدر الموضوع)، أي أن هناك من الأسماء ما يصح وضعها موضع المصادر ، فتعرف أكثر مما تعرف المصادر نفسها ، فهم يقولون : الحلم اسم موضوع موضع المصدر للفعل حلمت في النوم أحلم ، وكان القياس يقتضي أن يكون المصدر : الحلوم على فعول ، إلا أنه لم يستعمل ، ووضع موضعه الحلم[٣] .

وتختلط هذه الأنواع من المصادر ، فقد نجد للفعل مصدراً واحداً ، أو عدّة مصادر ، منها القياسي ، ومنها السماعي ، أو ما يوضع من الأسماء موضع المصادر ، وقد يكون للفعل مصدر واحد جارٍ على القياس ، ومن هنا وجدنا كثيراً من العلماء يرجحون السماع على القياس، قال ابن جني: ((ومنها . يعني اللغة . ما لا يؤخذ إلا بالسماع ، ولا يلتفت فيه إلى القياس))[١]. ولا يعني

---

[١] **ينظر : في علم الصرف ٢٣ .**

[٢] **ينظر في تقسيمات المصدر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٠٨ .**

[٣] **ينظر: تصحيح الفصيح ٢١٩ .**

[١] **المنصف ١/ ٣ .**

قول ابن جني إهمال القياس ، بل إن جزءاً كبيراً من اللغة يحتاج إلى القياس ، ومن خلال ذلك يمكن أن نعكس نظرته على المصادر ، فهو يقول : ((ومن ذلك أيضاً قولهم : إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أفعل يكون مفعلاً بضم الميم وفتح العين نحو : أدخلته مدخلاً ، وأخرجته مخرجاً ، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت : مكرماً قياساً))[٢].

ومن هنا نجد أن ابن فارس (ت٣٩٥هـ) استدرك على ثعلب حين ذكر أن بعض الأفعال لها أكثر من مصدر وكلها على القياس ولا نجد لها مصدراً سماعياً واحداً ، قال : ((وتقول : رأيت في النوم رؤيا ، ورأيت في الفقه رأياً ، ورأيت الرجل وغيره رؤية ، ورأيت الرجل ضربت رئته ولم يسمع له بمصدر))[٣]

ولم يقسم أحد من الشراح تقسيمات المصدر على هذه الأنواع ، بل أشاروا إلى المصادر القياسية عقب كل فعل تناولوه بالشرح ، ثم ذكروا مصادر أخرى لهذا الفعل ، وهي السماعية وإن لم يذكروها بهذا المصطلح ، ولكن ما وجدته في شرح ابن درستويه عند تناوله هذه المصادر . وهو الأكثر عمقاً وسعة في التحليل موازنة بغيره من الشراح . فقد تكلم على هذه الأنواع، وإن لم يسمها بالاسم ، بل أشار إلى ما هو مسموع عن العرب ، وما هو قياسي ، وما هو موضوع موضع المصادر ، وكذلك ما اتصل بياء النسبة الملحقة بتاء التأنيث ، وهو ما يعرف بـ(المصدر الصناعي) ، وهو ما وجدت ابن هشام يطلق هذا المصطلح دون غيره من الشراح ، فقد جاء في شرحه لعبارة ثعلب : ((لا يثنى ولا يجمع لأنّه فعل)) التي جاءت في باب ما جاء وصفاً من المصادر ، قوله : ((عبارة كوفية ؛ لأن أهل الكوفة يسمون المصدر فعلاً كما تسميه العرب ، وأما المصدر فصناعي ، وإنما لِمَ لم يثن ولم يجمع؟لأنه يقع على القليل من جنسه ، فاستغنى عن تثنيته وجمعه لذلك))[٤]. وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أن العرب لم تكن لديهم الحاجة الماسة في أول عهدهم بالتأليف إلى هذا النوع من المصادر ، ومن هنا وجدنا كتاب سيبويه يفتقد إلى أي إشارة ، إذ إن أغلب الظن أن المصدر الصناعي دعت الحاجة إليه بعد أن ترجمت الكتب الكثيرة من اللغات الأجنبية ، وبعد أن بدأ العرب يؤلفون في العلوم المختلفة ، فاحتاجوا إلى وضع أبنية تسد حاجتهم في الكتب المترجمة ، إذ كثر هذا النوع من المصادر في القرون المتأخرة، وكذلك في الكتب العلمية ، وفي كتب النحو والصرف والأدب[٥]. وقد ذكر ثعلب في فصيحه[٦] بعض الأسماء التي عدت مصادر صناعية ، وقد أشار إلى الغلومية والشيخوخية واللصوصية ، والخصوصية ، وهي مصادر لم تكن الترجمة قد أوجدتها ، إذ إنها أسماء معروفة عند العرب قبل أن يحتاج إلى بعض

---

[٢] **المصدر نفسه ١/ ٢ .**

[٣] **تمام فصيح الكلام ٢٢ .**

[٤] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١١٥، وينظر : الفصيح ٢٨٨ ومابعدها .**

[٥] **ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٠٩ .**

[٦] **ينظر: التلويح ٣٢ .**

الأبنية التي تسد حاجتهم في تلك الكتب المنقولة ، إلا أنه يمكن القول : إن تلك المصادر وإن كانت موجودة في تراثنا اللغوي إلا أنها كانت قليلة ازدادت بعد النقل والترجمة.

أ . مصادر الثلاثي المجرد القياسية :

للأفعال الثلاثية المجردة ، مصادر قياسية وأخرى سماعية ، وهذا التقسيم يفهم من شرح الرضي ، حين استعمل لفظ(الغالب) ، ولعله يشير بذلك إلى المصادر القياسية التي جاءت عليها في اللغة ، وكذلك استعماله للفظ(القياس المطرد) ، و(الأغلب) ، وهي كلها ألفاظ تشير إلى تمييز المصادر القياسية عن غيرها وهي السماعية[١] ، ولكننا وجدنا الشراح عندما يذكرون المصادر يشيرون إشارات وأن كانت غير صريحة إلى هذه التقسيمات ، ولكن يمكن فهمها على أنها مصادر قياسية وأخرى سماعية ، فهم يذكرون في بعض الأحيان للفعل أكثر من مصدر إذ يقدمون المصدر القياسي على غيره ، وبذلك يفهم تمييزهم لهذه الأنواع ، وقد جرت العادة نتيجة القياس أن تكون مصادر الثلاثي مقيسة قياساً مطرداً ، ((إذ التفت ابن السراج إلى أن تقسيمه للمصادر أو لأبنية الأفعال أو الصفات قائم على قياسية تقارب المعاني بين هذه الفروق حين قال: ((اعلم أن العرب ربما أجرت هذه المصادر على المعاني كما خبرتك وربما رجعوا إلى بناء الفعل وكذلك الصفة وأبنية الأفعال قد تجيء على بناء واحد لتقارب المعاني وجميع هذه لاتختلف من أن تتفق في المصادر... ذلك حين قال))[٢]،وهو بذلك يصرح بأصلية المصادر وقياسها .

١. فعل :

ويطرد هذا المصدر في كل فعل متعدٍ ، ولا يلتزم باباً ثابتاً ، بل يأتي من أبواب متفرقة[٣]:

أ . فعل يفعل : غار الماء يغور غوراً ، ونذر ينذر نذراً ، ودلوت أدلو دلواً ، وحسبت أحسب حسباً .

ب . فعل يفعل:وعدت الرجل خيراً أعده وعداً ، وزريت عليه أزري زرياً، وعدل عليهم يعدل عدلاً.

ج . فعل يفعل :قربت منه أقرب قرباً .

د . فعل يفعل: جشم يجشم جشماً، وسفد يسفد سفداً ، وفجئني يفجأ فجئاً[٤].

هـ . فعل يفعل:رهنت الرهن يرهن رهناً ، وشغلني عنك أمر يشغلني شغلاً ، وجهد يجهد جهداً .

---

[١] **ينظر: شرح الرضي ١/ ١٥٣ .**

[٢] **الأصول في النحو ٣/ ٨٩ ، وينظر : اسناد الفعل ٥٤ . .**

[٣] **ينظر: تصحيح الفصيح ٦٨ ، ٨٠ ، ٨١، ٨٥، ٩٠، ٩٨، ١١٧، ١٤٦، ١٥٧، ١٦٣، ١٩٤، ١٩٧.**

[٤] **شرط ابن مالك لفعل المكسور أن يفهم عملاً بالفم ، كلقم لقماً ، وشرب شرباً ، وبلع بلعاً ، ينظر: همع الهوامع ٢/ ١٦٧ .**

وإذا كانت هذه المصادر قد وردت على القياس ، فإن هذا لايمنع أن هناك من المصادر الأخرى التي جاءت مسموعة ، وإن لم يشر إليها الشراح صراحة ، فقد ذكروا مصادر أخرى مع بعض هذه المصادر التي جاءت قياسية ، ويمكن بيانها على النحو الآتي :

١. وعد ، وقياس المصدر وعداً ، وكذلك العدة والميعاد ، والموعد[١].

٢. مضّ ، وقياس المصدر مضّاً ، إذ ذكر ابن درستويه مصدراً آخر ، وهو مضيض على (فعيل) ، وذكر ابن الجبان مضضاً على (فعلٍ)[٢].

٣. عدل ، وقياس المصدر عدلاً، وكذلك معدلة[٣].

٤. جشم ، وقياسه جشماً ، ولكن يقال أيضاً: جشامة[٤].

٥. فجئني الأمر وقياسه الفجء، وكذلك يقال: الفجاءة ، والفجاءة[٥].

٦. فلج ، وقياسه الفلج ، وكذلك الفلوج[٦].

وأغلب الظن أن هذه المصادرالتي ذكرت مضافة إلى المصادر القياسية ، إنما هي مصادر سماعية، وردت مسموعة عن العرب ، وما يدل على ذلك ، قولهم : عدل عدلاً ، إنما جاء المصدر مقاساً على الضد مما كان في المعنى من قولهم : جار يجور جوراً ، إذ جاء مسموعاً ، فضلاً عن المصدر القياسي ، قولهم : معدلة، ولكنهم لم يقولوا: مجورة ؛ لأنه مصدر لم يسمع عنهم ، وهذا ينطبق على المصادر الأخرى التي جاءت مع المصادر القياسية.

٢. فعول :

ويختص هذا المصدر بالأفعال اللازمة ، قال سيبويه: ((وأمّا كل عمل لم يتعدّ إلى منصوب ، فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ، ويكون الاسم فاعلاً ، والمصدر يكون فعولاً ، وذلك نحو : قعد قعوداً وهو قاعد ، وجلس يجلس جلوساً وهو جالس ، وسكت يسكت سكوتاً وهو ساكت، وثبت ثبوتاً وهو ثابت، وذهب ذهوباً وهو ذاهب))[١]، وقال الرضي : ((الغالب في فعل اللازم على فعول ليس على إطلاقه ، بل لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء

---

[١] تصحيح الفصيح ١٥٧ .

[٢] تصحيح الفصيح ١٦٣ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٥١ .

[٣] تصحيح الفصيح ١٩٤ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان)١٦٧ .

[٤] تصحيح الفصيح ٦٨ .

[٥] المصدر نفسه ٦٨ .

[٦] المصدر نفسه ٧٤ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١١٥ .

[١] الكتاب ٤/ ٩.

والاضطراب))[٢] ،أي إنه إذا لم يكن لذلك الفعل معنى يدل عليه كالصوت أو الدواء، أو الاضطراب ، فإن دلّ على أحد هذه المعاني ، كلن له مصدر آخر يقاس عليه.

ويجري مصدر فعول في الأبواب الآتية :

١. فعل يفعل ، نما المال ينمو ، ومصدره النمو[٣].

٢. فعل يفعل ، ذهل يذهل ذهولاً [٤] ، وشحب يشحب شحوباً[٥]

٣. فعل يفعل : ولغ الكلب يلغ ، والأصل يولغ ولوغاً ، وأجن يأجن أجوناً، وسفرت المرأة تسفر سفوراً [٦].

٣. فعال:

ويجري في الأفعال اللازمة الدالة على الداء، أو الصوت ، قال الرضي : ((والغالب في مصدر الأدواء من غير باب فعل المكسور العين الفعال ، كالسعال والدوار والعطاس والصداع ...والغالب في الأصوات أيضاً الفعال بالضم ، كالصراخ ، والبغام ، والعواء)[٧]:

أ . مادلّ على داءٍ ، ويجري في الأبواب الآتية :

١. فعل يفعل ، رعف يرعف، ومنه الرعاف .

٢. فعل يفعل ، نعس ينعس ، ومنه النعاس .

٣. فعل يفعل ، عطس يعطس ، ومنه العطاس .

ب . ما دلّ على صوت ، ويجري في الأبواب الآتية :

١. فعل يفعل ، نبح ينبح نباح .

٢. فعل يفعل:عوى يعوي عواء .

٣. فعل يفعل ، دعا يدعو دعاء .

وقد يشترك مع هذا المصدر وزن آخر ، دال على الصوت، وهو وزن (فعيل) ، فيقال: نبيح كما يقال أيضاً : وجب القلب وجيباً ، فمعناه اضطرب وصعد ونزل فكأنه يعلو ثم يسقط ، كما

---

[٢] شرح الرضي على الشافية ١/ ١٥٣ .

[٣] تصحيح الفصيح ٤٠ .

[٤] جعل ابن درستويه مصدر ذهل يذهل ذهولاً مصدراً قياسياً ، أما ابن الجبان فقد كان القياس عنده الذهل على وزن فعل ؛ لأنه من الأفعال المتعدية بحرف ، فهم يقولون : ذهلت من الشيء أذهل ، وما ذهب إليه ابن الجبان هو الأقرب إلى القياس ، ينظر: تصحيح الفصيح ٤٦ ، وسرح الفصيح (ابن الجبان) ١٠١ .

[٥] تصحيح الفصيح ٥٢ .

[٦] المصدر نفسه ٥٢، ٥٣ ، ١٢٩ .

[٧] شرح الشافية ١/ ١٥٤ . ١٥٥ .

يقال : خرّ الماء خريراً ، وهو صوته ؛ لأن القلب إذا وجب كان لخفقانه صوت خفي كما قال ابن مقبل :

وللفؤاد وجيب تحت أبهره لدم الغلام وراء الغيب بالحجر[١]

أما مادلّ على غير هذه المعاني ، فإن ذلك لا يكون على هذا الوزن من المصادر ، فإن جاء على سير يكون على (فعيل) ، كما في فعل يفعل نحو: رحل يرحل ، وفي فعل يفعل نحو: سار يسير ، ووخد وخيد .

وقد يشترك فعال وفعيل للصوت ، نحو: صرخ صراخ ، وصهل صهيل، وكذلك مما يختص به فعال ، إنه يجري في المنقوص من الأسماء نحو: رغا رغاء[٢].

٤. فعلان :

ويختص هذا المصدر فيما دلّ على حركة واضطراب وتقلب ، وتنقل من حال إلى أخرى ، ويجري في الأفعال اللازمة ، وهو في الأبواب الآتية:

١. فعل يفعل نحو: نقز ينقز ، ومصدره النقزان ، قال سيبويه : ((وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع))[٣].

٢. فعل يفعل نحو:على يغلي ، ومصدره الغليان ، وذهب ابن درستويه ، وابن الجبان إلى ذكر مصدرين لهذا الفعل ، فالأول على الأصل ، فقالوا : الغلي ، والآخر على القياس ، وهو الغليان[٤]، وهما بذكرهما لهذين المصدرين يتفقان مع قول سيبويه: ((وقد جاؤوا بالفعلان في أشياء تقاربت ، وذلك: الطوفان ، والدوران ، والجولان . سبهوا هذا حيث كان تقلباً وتصرفاً بالغليان والغثيان؛ لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه ، وقد قالوا : الجول والغلى فجاؤوا به على الأصل))[٥].

٣. فعل يفعل نحو: لمع يلمع لمعان .

٥. فعل:

ويطرد هذا المصدر بفتحتين ، في الأفعال اللازمة التي على وزن (فعل) مكسورالعين، إذ تنحصر هذه المصادر للأفعال من الباب الثالث(باب فعل يفعل)، وإن كان قسم منها متعدياً إلا أن

---

[١] **تصحيح الفصيح ١٩٠ .والبيت في ديوانه ٩٩ .**

[٢] **ينظر: همع الهوامع ٢/ ١٦٧ .**

[٣] **الكتاب ٤/ ١٤ .**

[٤] **ينظر: تصحيح الفصيح ٥٣ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان)١٠٥ .**

[٥] **الكتاب ٤/ ١٥ .**

معظمها من الأفعال اللازمة نحو: فرح فرحاً ، ووجل وجلاً ، وشلّ شللاً ، ومللت من الشيء ملـلاً[١] ، وأمر القوم إذا كثروا بكسر الثاني من الماضي ، ومصدره : الأمر بفتحتين[٢]، ومن المتعدي ، قوله : أذنت للرجل في الشيء على معنى أطلقت له ذلك ، وهو لا يتعدى إلا بحرف الجر ؛ لأنه في معنى المطاوعة والانفعال ، ألا ترى أنك تقول : استأذنته فأذن لي ، أي فطاوعني وكان قياسه أن يكون على (فعل) بفتحتين في الهمزة والذال ، ولكن قد استعمل ذلك في مصدر السماع من الغناء ، أي أذن إليها إذناً بمعنى استمع ، ومنه الحديث: ((**وما أذن الله لشيء كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن**)) [٣]، ولكن الإذن على (فعل) هو المستعمل فوضع موضعه للفرق بينهما[٤].

ويظهر من خلال طرح ومعالجة ابن درستويه للمصادر ، إنه لم يتقيد بذكر المصادر القياسية، فهو يتوسع بطرحها محاولاً بين المصدر القياسي الذي يجب أن يكون عليه الفعل، والأسماء الموضوعة موضع المصادر ، وهو بذلك يفرق بين المصدر والاسم الموضوع موضعه جاعلاً كثرة الاستعمال أساساً للتفريق بينهما، وبذلك يكون أكثر الشراح توسعاً في تناوله لهذا الموضوع ، يزاد على ذلك أنه لم يتقيد بذكر المصادر الدالة أفعالها على أحد المعاني الآتية: الداء والمرض ، أو الحزن والفرح ، أو الخوف والذعر ، أو العيب ، أو الحلية، أو الجوع والعطش ، أو التهيج والنتشار، أو السهولة ، فالقياس عنده في مصدر (فعل) اللازم على (فعل) سواء أدلّ على هذه المعاني ، أم لم يدلّ، وكان الرضي قد وافق ابن درستويه فيما ذهب[٥].

٦. فعالة

ويكون مصدراً لما كان من الأفعال على فعل اللازم ، وهو الأغلب ، وقد يرد لأفعال أخر غير (فعل) اللازم ، ولكننا وجدنا الشراح لم يلتزموا بقياسية هذا المصدر من فعل اللازم ، فقد ذكروا أفعالاً وإن كانت لازمة إلا أنها على غير (فعل) اللازم ، منها:

١. فعل يفعل، نحو حلا يحلو .

٢. فعل يفعل، نحو: حلي يحلى.

---

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ١١٩ .**

[٢] **المصدر نفسه ١١٨ .**

[٣] **صحيح مسلم ٦ / ٣٢٦ .**

[٤] **ينظر : تصحيح الفصيح ١٢٧، ولسان العرب(أذن) ١٣/ ١٠ .**

[٥] **ينظر: شرح الشافية ١/ ١٥٦ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢١٧ .**

والمصدر من كليهما هو : حلاوة[1] ، وكذلك قولهم: خفرت المرأة ، إذا استحيت ، بكسر ثاني الماضي خفراً ، وخفارة على فعالة ، إذ يجعل ابن درستويه هذا البناء من المصادر مما يفيد المبالغة ، قال : (هو فعل لا يتعدى ؛ لأنه بمعنى الانفعال بمنزلة : حييت تحيا ، فبني على بناء ذلك ، وما أشبهه ، وكذلك مصدره بني على فعالة ، وإن مصدر ذلك على فعال ، لا فرق بينهما إلا علامة التأنيث ، وقد يجوز أن يكون شبه (بفعالة) التي تجيء في أفعال المبالغة))[2] وقالوا كذلك : نهكه المرض ، هو على بناء فعل يفعل، فقد ذكر سيبويه لهذا الفعل مصدراً على وزن فعول ، فقال: ((نهكه ينهكه نهوكاً))[3]، وفعله على بناء فعل يفعل ، وذكر ابن درستويه مصدرين غير ما ذكره سيبويه ، هما : النهوكة ، والنهاكة ، على فعولة ، وفعالة ، وذكر ابن الجبان غير هذه المصادر ، فقال : ((نهكاً ونهكة ونهوكاً ونهكاً بضم النون ، وأصله المبالغة))[4].

أما قياس هذا المصدر فهو من الأفعال الثلاثية اللازمة على فعل نحو: فصح فصاحة وبطل بطالة ، وسمح سماحة ، وردؤ رداءة ، وإن جاء غير (فعل) وسمع مصدره على (فعالة) نحو: نهك ، وحلا ، وحلي ، وخفر، فهذه الأفعال وغيرها لم ترد على فعل بغض النظر عن كونها لازمة أو متعدية ، فهي قد جاءت على فعالة ، مما يمكن القول : إن هذا البناء من المصادر يكون قياسياً في (فعل) وفي غيرها من الأفعال ، ولم يشر أحد من الشراح إلى أن بناء مصدر فعالة في غير (فعل) بناءً سماعياً ، وذهب الرضي إلى عد (فعل) الثلاثي اللازم مصدره الغالب والقياسي دون غيره هو (فعالة) ، وقيل: الأغلب فيه ثلاثة مصادر هي: فعال، وفعالة وفعل ، والباقي يحفظ حفظاً[5] .

٧ . فعولة :

ويطرد هذا المصدر في الأفعال اللازمة وفي الأبواب الآتية :

١ . فعل يفعل ، نحو : ندي الماء يندى ومصدره الندوة[1] .

٢ . فعل يفعل ، نحو : سخن سخونة ، وصهب صهوبة[2] .

---

[1] ينظر : تصحيح الفصيح ١١٦ ، وشرح الفصيح(ابن الجبان) ١٣٠ . ١٣١ .

[2] تصحيح الفصيح ١٣٣ .

[3] الكتاب ٤/٥

[4] شرح الفصيح(ابن الجبان) ١١٠ ، وينظر: تصحيح الفصيح ٦٥ .

[5] شرح الرضي ١/ ١٦٣ .

[1] شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٩٦ .

وقد جعل الشراح قياسية هذا البناء،ولم يقيدوه في الأفعال الثلاثية اللازمة من بناء (فعل) فابن درستويه يجعل قياسية هذا المصدر ، ويعده مصدراً قياسياً مع غيره من المصادر وهو يذكر الندوّة على فعولة وإن الياء فيه منقلبة إلى واو ، كما قلبت في الفتوة وهذا مذهب سيبويه وابن جني[٣]، وابن ناقيا لم يقيده ببناء (فعل) ، فقد ذكر بناء (فعل) ، وإن لم يكن مستعملاً على جانب من الاتساع.

وقد عدّ الرضي مصدر (فعولة) من المصادر الغالبة في الألوان[٤]، في حين لم يحدد أحد من الشراح هذا المصدر بهذه الدلالة ، وإنما عدوا مصدر (فعل) اللازم ، دالاً على الألوان أو على غيرها ، وهو (فعالة) أو (فعولة) ، وتابعهم في ذلك ابن مالك[٥] .

وأغلب الظن أن مصدر (فعالة) هو الغالب في السماع ، فيرد غير المسموع على الأكثر إليه ، ويعزز ذلك قول ابن درستويه : ((وأما حلمت عن الرجل فمصدره الجاري على مثال نظيره : الفعالة ؛ لأنه من باب المبالغة في النعت ، كقولك : صلب يصلب صلابة ، وظرف يظرف ظرافة ، وكرم يكرم كرامة ، ونحو ذلك ، ولكنه لم يستعمل واستغني عنه بغيره))[٦] .

وكان ابن درستويه قد علل اختلاف المصدرين الفعولة والفعالة على الرغم من أنهما لفعلين مختلفين في البناء إلا أن الجامع لهما هو اللزوم ، فقد ذهب في معرض التفريق بينهما إلى أن المعنى الدلالي يكون سبباً في التفريق بين المصادر ، فإذا قيل : بطل يبطل ، هو بدلالة الفارغ الذي لا شغل له ، فالمصدر على فعالة ، فقالوا : بطالة ، أما إذا أريد به معنى المبالغة فلا يكون إلا على فعل يفعل ، كما قالوا صعب يصعب ، فالمصدر يكون على فعولة ، فقالوا : صعوبة ، ففرقوا بفعولة وفعالة ، كما فرقوا باختلاف الأمثلة في الأفعال[٧]، مع مراعاة أي المصادر أكثر من الأخرى من حيث السماع ، فاستغنوا بواحدٍ عن الآخر .

---

[٢] **تصحيح الفصيح ٢٢٦ ، وشرح الشافية ١ / ١٦١ .**

[٣] **ينظر : الكتاب ٤ / ٢٤١ ، والمنصف ٣ / ٧٤ ، وتصحيح الفصيح ٥١٤ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٩٦.**

[٤] **شرح الشافية ١ / ١٦١ .**

[٥] **ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٥ . ١٢٦ .**

[٦] **تصحيح الفصيح ٢٢٠ ، وشرح الشافية ١ / ١٥٧ .**

[٧] **ينظر : تصحيح الفصيح ٢٢٢ .**

وقد أفرد ثعلب باباً مستقلاً تناول فيه المصادر التي جاءت على وزن (فعولة)[1]، إلا أنه ذكر من المصادر ما خرج عن قياس هذا الوزن ، ويمكن أن أعرض هذه المصادر ، وما جرى فيها من تغير صرفي في بنائها .

أولاً: قد تأتي المصادر إذ يمكن أن نعرف من خلالها المحذوف من الحروف ، فأحياناً نجد الحرف يحذف في الاسم ولكنه يرد في المصدر ، من ذلك قولهم في مصدر الأم : الأمومة على فعولة ، وتقدير الأم عند ابن درستويه : أمهة ووزنها (فعلة) ، على أن المحذوف هي لام الكلمة وهي الهاء ، بدليل ردها عند الجمع كما جاء في التنزيل العزيز ، قال تعالى: ((حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ))[النساء :٢٣]، فإذا كانت الهاء قد ردت في الجمع ، فكان من المفترض أن ترد في المصدر ، فيقال في الفعولة منها : أمومة ، وعلى هذا فإن الأمومة ((شاذ أخرج على لفظ الأمر ، وليست الميم الثانية منها بلام الفعل ، إنما اللام منها الهاء المحذوفة ، والميمان عين الفعل قد كررت ، فلم يدر أن الفعولة يجب أن تكون لامها لام الفعل ، وأتى بعين الفعل المكررة في موضع اللام ، كما وجدنا في الأم في موضع اللام في الواحد في قول من جعل الأم على اللفظ دون المعنى ، وهي لغة ضعيفة غير فصيحة ، كأنها مشتقة في المعنى بما أخذ في الأمامة والأمام ، وإنما يستعمل ويجوز مثلها في ضرورة الشعر ، كما قال الشاعر :

إذا الأمهات كسفن الوجوه فرجت الظلام بأماتكا

فجاء في الأولى على القياس والصحة ، وأتى في الثانية على لفظ الأم ، دون المعنى للضرورة إلى الوزن والقافية))[2] .

ويعد ابن درستويه من أكثر الشراح الذين فصلوا القول في مسألة زيادة الهاء ، أو عدم زيادتها في مصدر الفعولة ، ويمكن أن أعرض بعض آراء العلماء واختلافهم في الزيادة أو عدمها ؛ لأخلص إلى رأي ابن درستويه منها :

١ ـ رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) :

---

[1] **ترجمة هذا الباب في تصحيح الفصيح (باب فعل بين الفعولة) ،أما باقي الشراح فلم جعلوه باباً مستقلاً ، بل جعلوه مكملاً لباب المصادر .**

[2] **تصحيح الفصيح ٢٠٢ .**

يرى الخليل أن الهاء في مصدر الفعولة ، في قولنا : الأمومة هي أصل ، وليست زائدة وإن جمع الأم أمهات ، ويقال فيه : قد تأمه الرجل أمّاً ، إذا اتخذ لنفسه أماً ، وذهب إلى أن تصريف الأم وتفسيرها في كل معانيها : أمه يأمه أمهاً ؛ لأن تأسيسها من حرفين صحيحين وهمزة ، وإن الهاء أصلية ، ولكن العرب حذفوا تلك الهاء إذا أمنوا اللبس ، يزاد على ذلك أن تصغير أم : أميهة ، والصواب أميمهة ، وبعضهم يصغرها أميمة على لفظها[١] .

٢ . رأي سيبويه (ت١٨٠هـ) :

لم يذكر سيبويه أن الهاء تزاد إلا في موضعين ، الأول : لبيان الحركة ، كقوله تعالى: **((وما أدراك ماهية))**[القارعة :١٠]، والثاني : بعد ألف المد في الندبة والنداء ، نحو : واغلاماه ، وياغلاماه[٢] ، ولم يقل بزيادتها في غير هذين الموضعين أحد من متقدمي النحويين أو اللغويين .

٣ . رأي أبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) :

أجاز الأزهري زيادة الهاء ، قال : ((وهذا هو الصواب ، أن الهاء مزيدة في الأمهات))[٣]، وكان رأيه مؤسساً على ما عرض له من آراء للعلماء كابن كيسان ، والمبرد ، ووافقهما في ذلك ، فابن كيسان يذهب إلى أن (أم) هي الأصل ، أي أن تأسيسها قائم على حرفين صحيحين، أما المبرد فيذهب إلى أن الهاء من حرف الزيادة ، وهي مزيدة في الأمهات ، والأصل هو (الأم)[٤] .

٤ . رأي أبي عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) :

ذهب ابن جني إلى أن الهاء تزاد في أمهات ، وإن زيادتها شاذة ، على أن المراد هو أمات ، وقد وافقه ابن يعيش ، معترضاً على ما ذهب إليه الخليل ، مؤيداً ما قاله به ثعلب ، قال: ((والقول في ذلك : إن قولهم : أمهة ، وتأمهت أماً ، معارض بقولهم : أم بينة الأمومة فرواية برواية ، والترجيح معنا من جهة النقل والقياس ، أما النقل ، فإن الأمومة قد حكاها ثعلب وحسبك به ثقة ، وتأمهت إنما حكاها صاحب كتاب العين لا غير ، وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف

---

[١] **ينظر : العين ٨ / ٤٣٣ ، ونص ما قاله : ((لأن تأسيسه من حرفين صحيحين ، والهاء فيه أصلية ، ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس)) .**

[٢] **ينظر : الكتاب ٤ / ١٦٠ ، ٢٣٦ .**

[٣] **تهذيب اللغة ١٥ / ٦٣١ ، واعراب ثلاثين سورة ١٧ ، وشرح الملوكي ٢٠٣ ، ولسان العرب ١٢ / ٣٠ .**

[٤] **ينظر : المقتضب ١٦٩/٣ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٦٣٠ . ٦٣١ .**

الفاسد ما لايدفع . وأما القياس فإن اعتقاد زيادة الهاء في أمهات أولى من اعتقاد حذفها من أمات ؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف منه ، والعمل إنما هو على الأكثر))[١] .

٥ . رأي ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) :

قال ابن عصفور : ((ومما يدلّ أيضاً على زيادة الهاء في (أمهة) ، قولهم : (أمٌّ بيّنة الأمومة)، بغير هاء ، ولو كانت أصلية لثبتت في المصدر))[٢]، ثم يخلص إلى رأيه بقوله: ((والصحيح إنها زائدة ؛ لأنّ (الأمومة) حكاها أئمة اللغة ، وأمّا (تأمهت) فانفرد بها صاحب العين ، وكثيراً ما يأتي في كتاب العين مما لا ينبغي أن يؤخذ به لكثرة اضطرابه وخلله))[٣].

وقد ردّ ابن درستويه على من زعم من النحويين أن الهاء في أمهات زائدة ، وذهب إلى أن المصدر الصحيح في الأم على بناء الفعولة منها هو : (الأموهة) ، لا الأمومة على ما أشار إليه ثعلب ، وذلك؛((لأن الكلام لا ضرورة فيه ؛ ولأن القياس أولى من الشذوذ ، وكان يجب عليه . أي ثعلب . إذ حكى المسموع الشاذ أن يبين الصواب المقيس ، ولا يختار إلا الأجود))[٤]، وكذلك أشار إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن الأصل في ((أمهات أمات ، وأن واحدتها أمهة ووزنها فعّلة بتشديد العين ، لا ما زعموه فعلهة؛ لأنه بناء ليس له في كلام العرب نظير ، ولا يجوز أيضاً أن تكون أمهة فعلهة ؛ لأن أمهة ثانيها مضعف ، وفعلهة ليس ثانيها مضعفاً ، فإن ضعّف عين فعلهة صارت على وزن فعّلهة، وهذا أقبح من الأول ؛ لأنه ليس في كلام العرب هذا المثال مع ثقله ، فجعل الأمّات التي لا يتكلم بها أحد من الفصحاء ولا توجد في القرآن ، ولافي الشعر إلا ضرورة هي الأصل ، وجعل الأمهات التي أطبقت العرب على الكلام بها ، ولم يأت في القرآن إلا كذلك شاذاً رديئاً))[٥]، وقد استدل على عدم زيادة الهاء بثلاثة أمور هي:

١. القياس على نظائر الأمهة ، فهي بمنزلة: الترهة ، والعلّفة، والأبهة، والفوهة ، وليست الهاء في كل هذه بزائدة عند أحد من النحويين واللغويين .

٢ـ إن الهاء أصل ، وليست زائدة بناء على الاشتقاق والتصريف؛ لأن تصريف الأم من أمه يأمه أمهاً ، فأثبت الهاء في جميع الوجوه ، وقد قرأ ابن عباس[١] (رضي الله عنهما) قوله تعالى:

---

[١] شرح الملوكي ١٩٨ ، ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

[٢] الممتع في التصريف ١/ ٢١٨ .

[٣] الممتع في التصريف ١/ ٢١٨ ـ ٢١٩ .

[٤] تصحيح الفصيح ٢٠٢ .

[٥] المصدر نفسه ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

[١] ينظر: الكشاف ٢/ ٣٢٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٣٢ ، والبحر المحيط ٦/ ٢٨٤ .

((وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ .))[يوسف ٤٥] بإثبات الهاء ،وفسره المفسرون وأهل اللغة فقالوا: هو النسيان ، وروينا عن أبي زيد إنه قال: الأمه: جدري الجمل ، يقال: قدأمه يأمه أمهاً ، فإن توهم متوهم ؛ لضعف قريحته أن معنى النسيان والجدري بعيد من معنى الأم ؛ فليعلم أن الأم تنسى كل شيء سوى حبلها وولادتها وولدها ، وإن للجدري أثراً لا يكاد يمحى ، ولا يفارق صاحبه أبداً ، كما لا تفارق الأم ذكر الولد وحبه ، ولا تنساه[٢]..

٣. إن الحرف الزائد عند النحويين عامة ، وعلماء اللغة خاصة لا بدّ أن يرد لمعنى من المعاني ، كما هو الحال في زيادة التاء في صيغة افتعل في الفعل اتخذ ، والنون للمطاوعة في انكسر ، أو للإلحاق كما في إلحاق الثلاثي بالرباعي ، أو الرباعي بالخماسي ، أما من ادعى بأن الهاء في أمهات زيدت للإلحاق بالرباعي فهو ظن واهٍ لا يستند إلى دليل ؛ وذلك لأنه يجب أن يكون تصريف أمهة تصريف الملحق به ؛ لأنه يعامل معاملة الملحق به ، فالملحق بالرباعي لا يخالف الرباعي الذي لا زيادة فيه في التصرف ، سواء أكان ذلك في الماضي أم المستقبل ، أم أحد المشتقات ، فإذا قيل: بيطر ، وجوهر ، وعنسل، وهنّ ملحقات بدحرج ، توجّب أن يسلكن تصريف دحرج . أما من زعم أن أمهة هاؤها ملحقة وجب عليه أن يقول في فعلها : أمه يؤمه أمهة ولا يصرفها محذوفة ، كما لم يصرف بيطر ، ولا جوهر بحذف الياء والواو الملحقتين لئلا يلتبس الملحق بغير الملحق ، ولا الرباعي بالثلاثي ، وهذا من أقوى الأدلة على أن من صرف الأم على الحذف إنما صرفها غلطاً على اللفظ ، وترك المعنى[٣].

ومن هنا فقد تبين ترجيح وصواب قول الخليل وابن درستويه في أن الهاء هي أصل وكان من الصواب أن يقال في مصدر ذلك : الأموهة لا الأمومة على ما ذكره ثعلب .

ثانياً: قد يقلب الحرف في المصدر إلى حرف آخر، فيقال: البنوة من الابن ، فأصلها الياء من بنيت ؛ لأن الابن مبني من الأبوين ،والمصدر على فعولة، ولكن انقلبت الياء المحذوفة في المصدر واواً، لما جاء على قياس المصدر بضمتين بينهما واو ، كما يقال : الفتوة بالواو وأصلها الياء ، كما قال الله عزّ وجلّ : ((وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ))[يوسف ٣٦]، فجاء الفتى مثنى بالياء[١] .

---

[٢] **تصحيح الفصيح ٢٠٤. ٢٠٥ .**

[٣] **ينظر: تصحيح الفصيح ٢٠٦، والمتصف ١/ ١٣ . ١٤ .**

[١] **تصحيح الفصيح ٢١٣ ، والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٣ .**

أما ابن الجبان فقد نسب إلى أن مصدر الأبوة من المصادر السماعية لا القياسية قال: ((المصدر مسموع ، وليس مما ثبت بالقياس))[٢].

وقد نقل عن سلمة عن الفراء، فيما حكاه ثعلب ، ونقله ابن درستويه [٣]، من أن أبوت وأخوت إنما جاء الفعلان على بناء فعلت بفتح العين ، فيقال : ولقد أبوت ، وأخوت وهذا خلاف قياس المصدر منهما ،وهو الأبوة والأخوة ؛ لأن مصدر فعوله أنما هو موضوع للانتقال من حال إلى حال ،وكان القياس في الفعل أن يقال: أبوت يأبو ، وأخوت يأخو ، على فعل يفعل، كما قيل كرم يكرم ، ومصدره الكرامة على فعالة؛ لأن المصدرين على فعالة وفعولة فعلهما على فعل يفعل ((يشترك في مصدره فعالة وفعولة؛ لأنهما بوزن واحد في الحركات والسكون وعدد الحروف والتأنيث ، وعلى حذو واحد))[٤].وهذا عند سيبويه مما اختص بالخصال الحسنة أو القبيحة ، فيكون بناء الفعل على فعل يفعل بالضم ، والمصدر ، كما ذكر ابن درستويه على فعالة أو فعولة وزاد سيبويه فعلا ، وقد أجاز ابن درستويه مجيء هذين المصدرين على فعل بكسر العين ، كما قالوا : فعل بالضم معللا ذلك بقوله : ((لأن فعل تدخل على فعل؛ لأنها أيضاً من أمثلة ما لا يتعدى ، وما هو انفعال ومبالغة ، فتنقلب الواو ياءً لذلك والذاهب من أب وأخ هو الواو، ولذلك يقال في التثنية : أبوان وأخوان ، فترد كمت ترد في التصغير والجمع ، فيقال إخوان وإخوة ، وأخيّ ، وأبيّ وآباء، فتصير ياءً من وقوع ياء التصغير قبلها وهي ساكنة ويقال : آباء فتصير همزة ؛ لوقوع الألف قبلها في آباء))[٥].

ثالثاً : قد ترد بعض الأسماء الموضوعة موضع المصادر على وزن فعولة ، أو تأتي المصادر صريحة على هذا الوزن ، وتلحق بها ياء النسب ، فقيل في اللصوصية بالفتح: هو اسم وضع موضع المصدر ، قليل النظر في الكلام ، كالوقود هو اسم لما يوقد به ، وكالوضوء اسم لما يتوضأبه ، وإن كانا يوضعان في موضع الوقود والوضوء ، وأكثر ما يجيء هذا الباب إنما هو أسماء تكون في مواضع المصدر ، قال سيبويه: ((وسمعنا من العرب من يقول : وقدت النار وقوداً عالياً، وقبله قبولاً ، والوقود أكثر))[١] . ومنه كذلك قولهم: ((الخصوصية منسوبة بضم الأول

---

[٢] **شرح الفصيح(ابن الجبان)١٧١.**

[٣] **ينظر: تصحيح الفصيح ٢١٠ .**

[٤] **تصحيح الفصيح ٢٠٩.**

[٥] **تصحيح الفصيح ٢١٠، وينظر:الكتاب ٢٢٣/٢ (طبولاق)،و شرح الفصيح(ابن هشام)١٠٦، والاقتضاب ١٨٣.**

[١] **الكتاب ٤/ ٤٢ .**

وهو الجيد ؛ لأنه نسب إلى الخصوص ، وهو المصدر الصحيح ، وليس بجمع ، والفتح فيها شاذ ، ولكن ربما كثر استعمال الشاذ لخفته ، وترك استعمال المنقاد لثقله))[٢].

وعلى الرغم من أنّ المصدر إذا جاء على وزن (فعولة) مصدراً صريحاً ، أو كان على (فعول) مصدراً صريحاً كذلك، فالضم في الحاتين أفصح من الفتح إذا جاء مفتوحاً، وكان على وزن (فعولة) ثم نسب بياء النسب، فهو وإن كان مصدراً موضوعاً موضع الأسماء، إلا أنه أقل فصاحة مما جاء على القياس، وربما عدّ شاذاً ، إلا أنه ليس جميع ما يوصف بالشذوذ محكوم بتركه ، والاستغناء عنه ، فهناك من الشاذ ما كثر استعماله لخفته، وهناك مما جرى على القياس وترك لثقله، ومن هنا فإن قول سيبويه يفهم على أساس من التجوز في النطق بالضم ، أو الفتح من دون الإشارة إلى الشذوذ ، بقدر ما تعلق بكثرة الاستعمال أو قلته.

ولم تكن ياء النسب مما تهيء الاسم ؛ ليوضع موضع المصدر ، فقد يراد بالمرة الواحدة ، وهو مصدر ما يجعله موضوعاً موضع المصدر ، قال ابن ناقيا : ((الدعوة بالفتح؛ لأنها سميت بالمرة الواحدة تقول: دعوته دعوة، والفاعل داعٍ ، والمفعول مدعوّ، والدعوة في موضع المصدر))[٣]. وإن كانت على(فعلة) ، فالأسماء على اختلاف أبنيتها قد توضع موضع المصادر ، فيشترك الاسم والمصدر معاً، وهو ما يحدده الاستعمال ، ونطق العرب له، وقد يتحول الجمع إلى مصدر فيوضع موضعه إذا لحقته الهاء، ((فالصحاب جمع صاحب، وكذلك الصحابة... إلا أنّ الأول بغير هاء ، فإن لحقته الهاء كان مصدراً مثل: الإمارة ، والوكالة وتكون الصحابة بالفتح مصدراً، وكذلك الصحبة أيضاً))[٤].

٨ . فعال:

ويجري هذا المصدر في الأفعال اللازمة على وزن (فعل) ، فيما دلّ منها على امتناع[٥]، ويكون في الأبواب الآتية:

١. فعل يفعل، نحو: عثر يعثر، والمصدر عثار، وحالت الناقة والنخلة تحول حيالاً أي زالت عن الحمل، وهي من عيوبهما[١].

٢. فعل يفعل، نحو : نفر ينفر، والمصدر نفار[٢]، وخصى يخصي ، ومصدره الخصاء[٣].

---

[٢] **تصحيح الفصيح ٢١٧ .**

[٣] **شرح الفصيح(ابن ناقيا)٢/ ٢٤٨ .**

[٤] **المصدر نفسه ٢/ ٣٤٨.**

[٥] **ينظر: شذا العرف ٧٠ .**

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ٤٤، و٢٤٢ .٢٤٣ . ،**

٣. فعل يفعل، نحو: أبى يأبى، والمصدر إباء[٤].

ولم يجعل ابن درستويه هذا المصدر دالاً على الامتناع ، ويسميه بهذه التسمية ، أو يطلق عليه هذا المعنى بشكل مباشر ، لكنه ذكر بعض المصادر التي جاءت على هذا الوزن ، وهي تحوي في دلالتها معنى العيب إذ ذكر من عيوب الدواب التي كانت على وزن فعال: كالخصاء ، والجماح ، والشكاس ، والحران ، والعثار، والنفار، ولكن الملاحظ من ذلك وإن كانت بدلالة العيب إلا أنها تعطي ضمناً معنى الامتناع ، فقد جعل قياسية هذا المصدر فيما دل على معنى الامتناع ، ووافق ذلك الرضي ، قال : ((والغالب الشراد والهياج وشبهه الفعال كالفرار والنكاح،، والضراب ، والوداق، والطماح، والحران شبه الشماس، والشراد ، والجماح والجامع امتناعه مما يراد منه))[٥].

٩ . فعالة:

ويختص هذا المصدر بالدلالة على المهن ، أو الحرف ، أو الصنعة ، ويكون في الأبواب الآتية:

١. فعل يفعل ، نحو: أمر يأمر ، والمصدر إمارة[٦].

٢. فعل يفعل، نحو: ضاف يضيف، والمصدر ضيافة[٧]

٣. فعل يفعل، نحو: سعى يسعى، والمصدر سعاية[٨].

٤. فعل يفعل ، نحو: عرف يعرف ، والمصدر عرافة[٩].

٥. فعل يفعل، نحو: ولي يلي ، والمصدر ولاية[١].

---

[٢] لسان العرب ٥/ ٢٢٤ .

[٣] تصحيح الفصيح ٨٣ .

[٤] القاموس المحيط ٤/ ٢٩٦ .

[٥] شرح الرضي ١/ ١٥٣ . ١٥٤ .

[٦] المصدر نفسه ١/ ١٥٣ .

[٧] ينظر : تصحيح الفصيح ١٤٤ .

[٨] ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢١٥ .

[٩] المصدر نفسه ٢١٥ .

[١] المصدر نفسه ٢/ ١٦٧ . الشائع في صيغة (فعيل) أن تكون صفة في كلام العرب ، ولها ثمانية وجوه في الاستعمال هي: أن تكون أصلاً في بابها لا يذهب بها إلى باب آخر ، نحو: طريف وشريف ، وأن تكون بمعنى(مفعول) نحو: قتيل بمعنى مقتول ، وأن تكون بمعنى (فاعل) نحو: عليم بمعنى عالم، وأن تكون بمعنى(مفعل) ، نحو: أليم بمعنى مؤلم ، وأن تكون بمعنى(مفعل) ، نحو: عقيد بمعنى معقد ، وأن تكون بمعنى (مفاعل) ، نحو:

١٠ . فعيل :

ويكون هذا المصدر قياسياً من ناحيتين، الأولى: هوأن يأتي مختصاً بما دلّ على الصوت أو السير ، والأخرى : غلبته في الأفعال اللازمة المضعفة ، ويقع هذا المصدر في الأبواب الآتية:

١. فعل يفعل، نحو: هدر يهدر ، والمصدر هدير.

٢. فعل يفعل، نحو: شحج يشحج ، والمصدر شحيج .

٣. فعل يفعل ، نحو: وجب القلب يجب ، والمصدر وجيب[٢].

٤. فعل يفعل ، نحو: رحل يرحل ، والمصدر رحيل ، فيما دل على سير .

ومن المضعف قولهم: شمّ أشمّ أو أشم والضم أفصح[٣]، وقياس المصدر هو (الشم) ، ويجوز أن يكون مصدره الشميم على (فعيل) ، إذ كان المراد منه الاستعارة على غير معناه المباشر أو يكون بتاء آخر على وجه الاستعارة ، فهو في ذلك يعني الدنو والقرب ، ومنه استعار النحويون إشمام الحرف الحركة [٤] ، فكأن الحرف يسير مقترباً ، أو مدنواً من آخر على وجه الاستعارة حين تضمن معنى السير على بناء (فعيل) كمصدر للفعل المضعّف .

ب . مصادر الأفعال غير الثلاثية:

١ . الأفعال الرباعية :

الأفعال الرباعية تكون مجردة ، أو ملحق بها[٥] ، ومصادرها القياسية هي:

أ . أفعل مصدره إفعال: سواء أ كان صحيحاً أم معتلاً أم مضعفاً ، متعدياً كان أم لازماً[١]، نحو: أمر الشيء إمراراً ، وأعتق إعتاقاً ، وأمض إمضاضاً ، وأغفى إغفاءً ، وأرجيت إرجاءً ،

قوله تعالى : (إن الله كان على كل شيء حسيباً . النساء ٨٦) ، أي محاسباً ، وأن تكون بمعنى (مفعّل) ، نحو:صميم بمعنى مصمم ، وأن تكون بمعنى(مفعّل) ، نحو: خبز رقيق بمعنى مرقق . ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام)٢٤١ . ٢٤٢

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ١٩٠ .

[٣] ينظر : جمهرة اللغة ١/ ٩٩ .

[٤] ينظر: تصحيح الفصيح ٦٣ .

[٥] يعرف الصرفيون الإلحاق ، بأنه : زيادة في البناء تؤدي هذه الزيادة بإلحاقه ببناء آخر أكثر منه ، يتصرف بتصرفه . ينظر: شذا العرف ٣٦ .

[١] ينظر : همع الهوامع ٢ / ١٦٧ . جعل ابن الحاجب قياس مصادر الرباعي بكسر أولها وزيادة ألف قبل الآخر شرط أن يكون قبل الآخر في الماضي متحركان . الكافية في النحو ٢ /١٩٢ .

وأجشم إجشاماً ، وأهديت إهداءً ، وأشرقت إشراقاً ، وأعييت إعياءً ، وآذنت للصلاة إيذاناً ، وألممت إلماماً ، وأعجم إعجاماً ، وأنجم إنجاماً[٢] .

وكان السيوطي قد ذكر مصدر الصحيح والمعتل ، ولم يفرق بين معتل اللام والعين متعدياً أكان أم لازماً[٣]،فان كان معتل اللام فانه يجري على ما ذكرت ، فالمصدر يكون على (إفعال) أما إذا كان معتل العين ، فانه يتم حذف الألف الثانية ؛ لالتقاء الساكنين ، ثم يعوض عن الألف المحذوفة بزيادة تاء في آخر المصدر ، وقد اختلف الأئمة في المحذوف من مصدر الرباعي المعتل العين ، ويمكن أن أعرض بعض الأفعال التي ذكرها الشراح وما انتابها من تغيير واختلاف الأئمة في ذلك :

١ . أقلت الرجل البيع إقالةً[٤].

٢ . أغار على العدو اغارة[٥] .

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة من المصدر هو الألف التي تلي آخر الحرف وهي نظيرة واو (مفعول)في (مقول) و(مخوف)[٦]، فالأصل في إقالة وإغارة: إقيالة ، وإغيارة فارادوا أن يعلوا المصدر ، لاعتلال أقال وأغار ؛ فنقلوا الفتحة من الياء إلى ما قبلهما ، ثم قلبوهما ألفين وبعدهما ألف (إفعالة) ، فصار (إقاالة) ،(إغاارة)[٧] . وأجاز ابن درستويه حذف الألف الزائدة منهما بعد أن اعتلت الواو بالقلب ، فمصدر (أحال) هو (إحالة) ، والأصل فيه (إحوال) ، فقد نقلت حركة الواو إلى الفاء، فاجتمع ساكنان ، فحذف الزائد منهما وعوض علامة التأنيث التي تأتي للمرة الواحدة من الألف المحذوفة ، فقيل : إحالة ، وقد جاء في كلام العرب (محول) على الأصل غير معلٍّ ، ومنه قول الشاعر:

ماذا وقوفي على رسمٍ عفا مخولق محول مستعجم[١]

ويرى الخليل أن المحذوفة الألف الثانية وهي الزائدة ، في حين يرى الأخفش الأوسط أن المحذوفة هي الألف الأولى[٢].وقد أجاز ابن الجبان وابن هشام اللخمي حذف الهمزة من المصدر،

---

[٢] **ينظر : تصحبح الفصيح ٦٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٨٥ ، ١٩٩ .**

[٣] **ينظر : همع الهوامع ١٦٧/٢ .**

[٤] **ينظر : تصحيح الفصيح ٤٢ ، ١٩٩ .**

[٥] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧١ .**

[٦] **ينظر : المنصف ١ / ٢٩١ .**

[٧] **المصدر نفسه .**

[١] **تصحيح الفصيح ٢٤٣ .**

فقالوا : (أغار إغارة) أو(غارة) ، فحذفوا الهمزة كما حذفت من الأخوة ، فقالوا :خوة وجابة ، وهم يريدون :إجابة[٣] .

أما ما تعلق بحذف الهاء من المصدر فقد أجاز الفراء حذفها عند الاضافة ، كقوله تعالى: ((وَإِقَامِ الصَّلَاةِ))[النور:٣٧] مخصوصاً بالسماع ، وهو رأي الكوفيين الذي لم يؤيده سيبويه وابن السراج بل هو عندهما في الاختيار[٤] .

ب . فعّل :

ومصدره (تفعيل) إذا كان صحيحاً ، و(تفعلة) إذا كان معتلاً ، فقالوا في الصحيح : كرّم ومصدره التكريم ، وفي المعتل: قذى ومصدره التقذية ، ((وكان حق المصدر أن يكون على التفعيل في المشدد مثل : التنظيف والتسكين ، ولكن كره ذلك ؛ لاجتماع الياء بعد كسرة فحذفت منه ياء واحدة تخفيفاً ، وعوض منها علامة التأنيث ، فقيل :تقذية، وكذلك يفعل في كل فعلٍ معتل الآخر))[٥] .

ولم يفرّق النحويون بين المعتل باللام ، وبين المهموز ، إذ جعلوهما بمصدر واحد هو (التفعلة) ، فقالوا : زكّى تزكية ، كما قالوا : هنّأ تهنئة ، وهو مصدر وإن كان كثير الاستعمال إلا أنه من المصادر المسموعة كما صرح بذلك الرضي[٦] .

ج . فاعل :

يكون مصدر هذا الفعل (الفعال) ، أو (المفاعلة) ، وقد ذكر الشراح بعض هذه المصادر من دون الاشارة إلى المقيس أو المسموع ، ولكن يفهم مما تناولوه أنهم لم يفرقوا بين مصدر (الفعال والمفاعلة) إذا كان كثرة الاستعمال يحدد ذلك ، فقالوا: نافر نفار ومنافرة ، وسافد سفاد ومسافدة ، وحاسب حساب ومحاسبة ، وكاريته كراء أي فاعلته ، ولابنته لباناً وملابنة إذا شاركته في الرضاع ، وناديته نداء بالمد لا بالقصر ، وكذلك لم يذكروا شيئاً من المعتل الفائي بالياء ؛لأن ما اعتلت فاؤه وكان رباعياً فان مصدره لايرد إلا على مفاعلة ، نحو:ياسر مياسرة ويامن ميامنة[١] .

---

[٢] **المنصف ٢٩٢/١ .**

[٣] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١٠٤ .١٠٥.جعل ابن درستويه الغارة اسماً وليس مصدراً ، كالطاعة والجابة .**
ينظر:تصحيح الفصيح ١٩٩ .

[٤] **ينظر : الكتاب ٤ / ٨٣ ، والأصول ١٣٢/٣ ، وشرح الشافية ١ / ١٦٥ .**

[٥] **تصحيح الفصيح ٢٢١ .**

[٦] **ينظر: شرح الشافية ١٦٤/١ .**

[١] **ينظر : شذا العرف ٧٢ .**

د . فعلل :

وقياس مصدره (فعللة) نحو :دحرج دحرجة ، وجوهر جوهرة ، وبيطر بيطرة ، وعنسل عنسلة ، وهن ملحقات بدحرج ، وان كن قد اختلفن بالوزن ، فجوهر على (فوعل) ، وبيطر على (فيعل)، وعنسل على (فنعل)، فتكون مصادرهن على (فوعلة)و(فيعلة)، على أن الأصل في هذه المصادر هو (فعللة) ؛ لأن الملحق بالرباعي لا يخالف الرباعي الذي لا زيادة فيه في التصرف في ماضيه ومستقبله واسم فاعله ومفعوله ومصدره ، وهذا هو رأي ابن درستويه[٢] .

٢ . الأفعال غير الرباعية :

أ . قياس مصدر ما كان في أوله همزة وصل أن يكسر الحرف الثالث منه ، ويكون هذا في صيغ (افتعل ، وانفعل ، وافعل ، واستفعل) فقالوا: انطلق انطلاق ، واختار اختياراواحمر احمرار ، واستغفر استغفار ، وقالوا أيضاً : ادهنت أنا ادهن ادهاناً ، بعد قلب تاء الافتعال دالاً وادغامها في دال الفعل[٣]. ويشترك مصدر (أفعل) و(استفعل) فيما كانت عينه ألفاً، بحذف الألف ، وتعويض ماحذف بتاء ، نحو:استقام استقامة .

ب . قياس مصدر ما كان أوله تاء هو ضم الحرف الرابع من المصدر ، فقالوا : تدحرج تدحرجاً وتطهر تطهراً ، وتخضب تخضباً ، قالوا توانى توانياً بكسر الحرف المضموم؛ ليناسب الياء ، ويجري هذا في كل ما كانت لامه ياء[٤]. وأجاز ابن درستويه تمندل على (تمفعل) وهو على مثال الرباعي ؛ لأن الميم ألحقته بالرباعي ، والأصل فيه الثلاثي لقول الشاعر:

على حين ألهي الناس جلّ أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب

على أن اللغة الجيدة عند المازني وابن جني هي : تندلّ على (تفعل)[٥] .

وكان أبو عمر الزاهد قد استدرك على ثعلب ما فاته في الفصيح من التفريق بين مصدري (فعّل وتفعّل) ، نحو : علّم وتعلّم ، وحوّل وتحوّل ، فقياس مصدر علم تعليماً ، وقياس مصدر تعلم تعلماً لأن ((التعليم للمعلم والتعلم للمتعلم ومثله التحويل للمحول والتحول للمتحول)) [١].

---

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٢٠٥ . ٢٠٦ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٠٩ .

[٤] ينظر: شذا العرف ٧٢ .

[٥] ينظر : تصحيح الفصيح ٣١٢ ، والمنصف ١ / ١٠٦ ، ١٣٠ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٤٢ .

[١] فائت الفصيح ٥٧ .

وعلى الرغم من أن بعض الأفعال ألحقت بالرباعي فجاءت مصادرها كمصادر الرباعي في القياس إلا أنه يبقى الأصل في قياس الأفعال ومصادرها هو الرباعي المجرد بغض النظر عن وجود بعض الحروف التي تجعل من هذه الأفعال ملحقة بأفعال أخرى ، على أن هذه الحروف اختلف فيها بين أصالتها وزيادتها ، فقالوا في الرباعي المجرد: زئبر يزأبر والمصدر زأبرة مثل دحرج يدحرج دحرجة ، فالهمزة في زأبر أصلية ، وهذا قول ابن درستويه ، على أن بعض النحويين زعم أن الهمزة للالحاق بمعنى همزة شأمل وشمأل ، واستدلوا على ذلك من اشتقاق الزئبر من قولهم:أخذت الشيء بزوبره ، فالهمزة مثل الواو ، وجوز أيضاً ابن درستويه قول العامة :زيبر بالياء ؛ لأن الواو إنما صارت ياء ، لانكسار ما قبلها أو لينت فصارت ياءً[٢] .

ومهما يكن من وجود الحروف واختلافها بين الأصالة والزيادة والإلحاق في الأفعال الرباعية ، إلا أن القياس يبقى هو الأساس الذي يعتمد عليه في التمييز بين القياس السماعي من المصادر ، وان اختلفت وجهة نظر القدماء ، على أن منهم من يرى أنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، ومنهم من يرى عكس ذلك .

---

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٩٢ ، والمنصف ٣ / ٢٤ .

المصادر السماعية

يعرف المصدر السماعي بأنه المصدر ((الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه))[١]، وقد جاءت هذه المصادر في الأفعال الثلاثية المجردة ، وفي غيرها على اختلاف وتفاوت بينهما إذ كثرت هذه المصادر في الثلاثي المجرد ، واغلب الظن أن كثرة هذه المصادر السماعية إنما جاءت لكثرة أوزان وابنية مصادر الثلاثي ، فهي تصل إلى اثنين وثلاثين بناءً في الأغلب ، كما صرح بذلك الزمخشري وابن الحاجب[٢] .

وقد جاءت في كتب الشروح كثير من المصادر المسموعة ، فضلاً عما ذكرت من مصادر قياسية ، إذ نجد للفعل أكثر من مصدر ، وربما اقتصر على مصدر واحد ، وأكثر ما نجد ذلك في كتاب تصحيح الفصيح لابن درستويه ، ويمكن أن اذكر ما جاء من مصادر مسموعة وأبنيتها:

أ . مصادر الثلاثي المجرد

١ . فَعْل : جاء مسموعاً في الفعل اللازم غار الماء يغور غوراً ، ووجب الحائط وجباً ، والقياس تعدي الفعلين ، وكذلك حرّ يحرّ حرّاً ، وسحّ الفرس سحّاً : إذا سال عرقه ، وبرى يبري برياً وحذى السيف حذياً ، وصام يصوم صوماً ، وملّ يملّ ملاّ .

٢ . فُعْل : جاء مسموعاً نحو : وجدت المال أجد وجداً ، وحضن يحضن حضناً ، وقبح يقبح قبحاً ، وبطل يبطل بطلاً ، وذلّ يذل ذلاً .

٣ . فِعْل : وجاء مسموعاً نحو : وجدت المال أجدُ وجداً ، وحضن يحضن حضناً ، وخزى يخزي خزياً[٣] .

٤ . فَعَلَ : وجاء مسموعاً نحو: قرب يقرب قرباً،ونفد ينفد نفداً،وشحم يشحم شحماً وقرم يقرم قرماً،ووهم يوهم وهماً،وغلظ يغلظ غلظاً، وخطأ يخطأ خطأً، ولوى يلوى لوىً وملّ يمل ملاً.

---

[١] **أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٠٨ .**

[٢] **ينظر : المفصل في النحو ٩٦ ، والكافية في النحو ٢ / ١٩٢ . وذهب ابن السراج إلى تسمية المصادر القياسية ، بالمصادر المتفق عليها ، وعدها سبعة مصادر جاءت لمعان ، ويفهم من قوله (بالمصادر المتفقة) ، على أن ما جاء غيرها هو من المصادر السماعية وهي: فُعال ، فُعالة ، فِعال ، فَعالة ، فِعالة ، فَعَل ، فَعلان ، إن لم تدل على ما حدده من معان ، ينظر : الأصول في النحو ٣ / ٨٩ .**

[٣] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧٦ .**

٥ . **فُعُول** : وجاء مسموعاً نحو : عدل عن الحق ، وهو متعد عدولاً ، والقياس يقتضي أن يكون عدلاً ، وغارت عينه غوراً ، وغار النجم غؤراً ، وآمت تئيم أيوماً ، وقد فرق ابن درستويه بين الأسماء الموضوعة موضع المصادر نفسها ومرد هذا التفريق يرجع إلى باب الفعل الذي تمت صياغة المصدر منه مزاداً على ذلك تعدي الفعل من عدمه ، من ذلك قولهم حلمت أحلم حلماً وحلماً وحلمت من الرجل حلماً ، فليس الحلم ولا الحليم بمصدر قياسي ؛ لأن قياس باب فعل إذا لم يكن متعدياً هو الفعول ن وإن كان غير متعد فقياسه الفعل وإن وضع الأسماء موضع المصادر ، أما الفرق بين الشيئين أو لتشبيه شيء بمثله ومنه كذلك شف يشف شفوفاً وبدأ يبدأ بدوءاً وكلها أسماء ، وكأنها اختلطت بالمصادر فجاءت وكأنها مصادر سماعية وإن لم يصرح لها بذلك[١] .

٦ . **فِعْلان** : وجاء مسموعاً نحو : قرب يقرب قرباناً ، ووجدت الضالة وجداناً ، ونشدتها نشداناً ، ونسي ينسى ونسياناً ، وهو بمنزلة الغشيان والحسبان والوشكان والرئمان ، وحدث يحدث حدثاناً[٢] .

٧ . **فَعَال** : جاء مسموعاً نحو : كسد يكسد كساداً ، وجلا القوم جلاءً ، وفككت الرهن فكاكاً مثل ما قالوا : ذهب ذهاباً ، وسرج سراجاً ، وقد جعل بعض أهل اللغة الفكاك بالكسر اسماً لما يوضع موضع المصدر ، وكذلك قولهم : مل يمل ملالاً ، وكلها على فَعَال ، تنوعت فيها أبواب الأفعال واختلفت ، فلم يرد هذا المصدر السماعي مختصاً بباب على آخر ، إنما جاء من أفعال اختلفت ، فمنها الصحيح ، ومنها المعتل ، ومنها المضعف ، ومنها المتعدي ، ومنها ما كان لازماً . وقالوا أيضاً : شبّ يشبّ شباباً[٣] .

٨ . **فِعَال** : جاء مسموعاً مما لم يكن دالاً على امتناع ، نحو : جلوت السيف جلاءً ، وغار النجم غياراً . وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى عدّ الفعل صام يصوم من باب فعل يفعل ومصدره الصيام على وزن فعال من الأفعال السماعية ، على أنه مصدر قياسي دل على الامتناع ؛ لأن فيه ما يشير إلى معنى الامساك عن الطعام والشراب والجماع ، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن درستويه إلى أنه ذكر هذا الفعل ومصدره وإن لم يشر إلى المصدر السماعي منه ولكنه يفهم من قوله ذلك ، قال : ((والصوم مصدر قولك : صام يصوم صوماً))[١]، وبناءً على ذلك فالمصدر السماعي

---

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ٢١٩ .**

[٢] **تصحيح الفصيح ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢٨٦ ، ٥١٤ .**

[٣] **المصدر نفسه ٢٣١ .**

[٤] **المصدر نفسه ٢٥٧ .**

للفعل صام يصوم هو ما ذكره ابن درستويه وهو الصوم ؛ لأنه فعل لازم ، وفعل مصدر الأفعال المتعدية، لا ما ذهبت إليه الدكتورة خديجة الحديثي وهو الصيام[٢].

وقد أضاف الرضي معنيين آخرين إلى معنى الامتناع يحددان قياسيه هذا البناء إذا تضمنهما وهما : مجيء فِعَال بالكسر في الأصوات ، كالزمار ، والعرار ، ومجيؤه أيضاً في السمات كالعلاط ، والعراض ، لوسم على العنق ، والجناب على الجنب ، والكشاح على الكشح[٣]، فإذا خرج هذا البناء عن هذه المعاني المذكورة ، تحدد سماعه .

وقالو كذلك : لقي يلقى لقاء ، على فعل يفعل ، وأجاز سيبويه أن يكون أيضاً على فعلان فيقال : لقيه لقياناً[٤] .

٩ . **فُعْلان** : وجاء مسموعاً نحو : حسب أحسب حسباناً ، وكذلك على لغة من قال : حسب يحسب بالكسر حسباناً ، وبطل يبطل بطلان .

١٠ . **فَعْلان** : وجاء مسموعاً نحو : شتّ يشت شتان ، والنون في هذا المصدر مفتوحة ، وأجاز الفراء كسرها ، ((لأمرين : أحدهما لالتقاء الساكنين ؛ولأنه تثنية شتّ))[٥]، وعلى هذا فان رأي الفراء مبنياً على جعل شتان دالاً على الاثنين ، ظناً منه أنها مثنى ، والعرب كلها تفتح النون ، ولم يسمع بمصدر مثنى ، إلا إذا اختلف فصار جنسين ، وذلك أيضاً قليل في كلامهم . ويلزم الفراء إن كلامهم إن كان اثنين أن يقول فيه في موضع النصب والجر : شتين بالياء وهذا مذهب لا يجيزه عربي ولا نحوي ، ويرى ابن جني أن (شتان) اسم وهو شبيه بقولنا : سرعانوسكرى ، وهو عنده أن شتى ليس مؤنث شتان ، كسكران سكرى وإنما هما اسمان تواردا وتقابلا في عرض اللغة من غير قصد ولا إيثار لتعاورهما ، وهو ما أيده الجوهري بعد أن رأى أن شتان مصروفة عن شتت فالفتحة في النون هي الفتحة التي كانت في التاء ، لتدل على أنه مصروف عن الفعل الماضي وكذلك سرعان ووشكان مصروف من وشك وسرع[١] .

---

[١] ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٣٣ .

[٢] شرح الرضي على الشافية ١ / ١٥٤ ، والزمار : صوت النعام ، والعرار : صوت الظليم ، والعلاط : سمة في عنق البعير ، والعراض : سمة في فخذ البعير . لسان العرب ٤ / ٣٢٨،٥٥٧ ، و٧ / ١٦٦،٣٥٤ .

[٣] ينظر : الكتاب ٨/٤ ، وتصحيح الفصيح ٤٦٨ .

[٤] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٨٨ .

[١] ينظر : تصحيح الفصيح ٤٤٨ ، والتلويح ٨٠ . والصحاح ١/ ٢٥٤، ولسان العرب ٢/ ٥٠ .

١١ ـ **فَعَالة** : وجاء مسموعاً في غير فعل اللازم ، من ذلك قولهم : خزي يخزي من الاستحياء خزاية ، وحرّ يحرّ حرارة ، وملّ يملّ ملالة ، ونقي ينقى نقاوة ، وأثرت الحديث آثره أثارة ومنه قول الله عز وجل : ((أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ))[الأحقاف:٤] .

١٢ ـ **فَعيل** : وجاء مسموعاً في غير فعل اللازم الدال على الصوت ، فقالوا : نسب الشاعر بالمرأة نسيباً ، وشبّ يشبّ شبيباً ، والقياس أن يقال : شباباً على فعال ، وهو من العيوب ، نحو الحران والجماح[٢] .

١٣ ـ **فِعَل** : ومنه ما جاء مسموعاً نحو : قرى يقري قرىً ، وعرض يعرض عرضاً وغلط يغلط غلطاً ، وقدم يقدم قدماً ، وقلوته أقلوه قلىً .

وقد سمعت أفعال على غير هذه الأوزان ذكرها الشراح ، منهم من أشار إليها من دون الخوض في التفصيل فيها ، ومنهم من فصل القول فيها ، وبين أن من هذه المصادر ما له افعال مستعملة ومعروفة ، ومنها ما ليس لها أفعال ومن هذه المصادر .

١٤ ـ **فُعُوليَّة** : وجاءت مسموعة ، نحو : العبوديّة ، والغلوميّة ، والربوبيّة ، إذ نسبت هذه المصادر بالياء ، وإنما الأصل في جميعها (فعول) أو (فعولة) ؛ ولكنها أنثت زيادة في التوكيد والمبالغة في المعنى ، مثل ما لحقت التاء لتأنيث المرة الواحدة ، ولهذا وجدنا ابن الجبان يحكم على هذه بأنها مصادر مسموعة ولولا السماع لكان الأمر على غير ما نجده في هذه المصادر. ولم يذكر ابن هشام أن العرب استعملت لهذه المصادر أفعالاً معروفة[٣]. ولم يذكر سيبويه ولا الرضي هذه المصادر منصوبة لبيان التوكيد والمبالغة في المعنى ، وإنما ذكرا هذه المصادر غير منسوبة ، وغير ملحق بها تاء التأنيث[٤] .

١٥ ـ **فَعَلِيّة** : وجاء مسموعاً نحو :الجبرية، كما يقال : الجبروت على وزن فعلوت، وكان الرضي قد ذكر الجبروت وعدّه من المصادر السماعية ، ولم يشر إلى الجبرية، أما ابن درستويه فقد جعل الجبروت اسماً جارياً مجرى المصدر ، ولم يصرح بأنه مصدر مثلما صرّح في الجبرية بفتح الجيم والياء مصدر منه منسوب إليه بعد حذف الواو والتاء من (فعلوت)[١].

---

[٢] **ينظر : تصحيح الفصيح ٢٣٠ ـ ٢٣١ .**

[٣] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) .**

[٤] **ينظر : الكتاب ٥/٤ ، وما بعدها ، وشرح الرضي ١٥٢/١ .**

[١] **ينظر: شرح الرضي ١/ ١٥٢ ، وتصحيح الفصيح ٢٧٦**

١٦ . فيعولة: وجاء مسموعاً نحو: الشيخوخة، وفعل المصدر هذا شاخ يشيخ[٢]، كما في كان يكون كينونة ، وصار يصير صيرورة، إلا أن الفرق بين الشيخوخة والصيرورة ، وبين الكينونة ، هو أنّ المصدرين الأوليين أصلهما ياءً، أما الكينونة فالأصل فيها الواو، وذهب ابن درستويه إلى أن وزن هذه المصادر هو (فيعولة) ، ووافق بذلك ما قال به الخليل حين عدّ الأصل في كينونة : كيونونة ، التقت الياء والواو ، والأولى منهما ساكنة ، فصارت كلاهما ياء مشددة ، فقالوا : كينونة ثمّ خففت ، وكان للفراء رأي آخر تمثل في أن العرب تقول في ذوات الياء : مما يشبه طيرورة وحيدودة فيما لا يحصى ،والأصل فيهما ياء، أما ما كان من ذوات الواو فجاء في كلام العرب قليل ، فقد سمعت أربعة مصادر من ذوات الواوهي: الكينونة من كان يكون ، والديمومة من دام يدوم ، والهيعوعة من هاع يهوع ، والسيدودة من ساد يسود وعلى ذلك كان ينبغي أن يقال فيها : كونونة ، ولكنها لما قلّت في مصادر الواو وكثرت في مصادر الياء ألحقوها بالذي هو أكثر مجيئاً منها ، إذ كانت الواو والياء متقاربتي المخرج[٣]. وقد جعل الرضي وزن كينونة فيعلولة معتبراً إياها على الأصل الذي قال به الخليل وهو كيونونة قبل قلب الياء واواً وإدغامها مع الواو[٤] .

وهذا المصدر من المصادر التي اختص فيها المعتل من دون غيره ، والمعتل هنا ما كان معتل العين لا معتل الفاء أو اللام ، وقد علل ابن جني مجيء هذا المصدر مختصاً بالمعتل ؛ ((لأنه ضرب من الكلام مباين لغيره من الصحيح ، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره، كذلك أيضاً جاءت فيه أمثلة لا تكون في غيره من الصحيح))[٥].

وقد نجد من الاسماء ما وضعت موضع المصادر ؛ لأن منها ما لا نجد فعلاً مستعملاً ، ومن هذه الأسماء : الخطبة[٦]يلتبس بغيره ، وقد أشار الشراح إلى هذه الأسماء ، إلا أنّ ابن درستويه أكثر من ذكر هذه الأسماء ، وفصل القول فيها ، وكان سيبويه قد سمى هذه الأسماء بالمصادر وأطلق اسم المصدر على الاسم الذي يقوم مقام المصدر، فقال في باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ؛ لأن المعنى واحد: ((وذلك قولك : اجتوروا تجاوراً ، وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ، ومثل ذلك انكسر كسراً وكسر انكساراً ، لأن معنى كسر وانكسر واحد ،

---

[٢].ينظر : تصحيح الفصيح ٢١٤ .

[٣] ينظر: شرح الرضي (هامش) ١/ ١٥٢، وتصحيح الفصيح ٢١٤

[٤] ينظر : شرح الرضي ١/ ١٥٢ .

[٥] المنصف ٢/ ١٠ .

[٦] قال ابن ناقيا: ((الخطبة اسم في موضع المصدر بمعنى الهيئة والحال)) ، شرح الفصيح(ابن ناقيا) ٢/ ٢٨٢. ٢٨٣، وفي التلويح في شرح الفصيح: الخطبة بالكسر هي المصدر. التلويح ٦٥ .

وقال الله تبارك وتعالى : ((وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا))[نوح ١٧]؛ لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت ، وقال عزّ وجلّ : ((وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا))[المزمل:٨] ؛ لأنه إذا قال: تبتل فكأنه قال : بتّل))[١]، لذلك وجدنا خلطاً وعدم وضوح في التفريق بين المصادر والأسماء التي أقيمت مقامها ، فمن المصادر ما يوضع موضع آخر جارٍ على فعل معلوم، كما هو الحال حين وضع نباتاً موضع إنباتاً ، ووضع تبتيلاً موضع تبتلاً ، ومنها ما ليس له فعل معلوم يجري عليه ، فإن قيل : (سلّم) فالمصدر يجري على فعله ، فيقال : تسليم ، وأما السلام فهو اسم موضوع موضع المصدر ؛ لأنه ليس جارٍ على فعله ، ولو جرى على فعله لقيل: (تسليم)[٢].

ولم أجد أحداً من الشراح فرق بين المصدر واسم المصدر إلا ما ذكره ابن درستويه ، مبيناً ضمناً وموافقاً النحويين فيما ذهبوا إليه في تفريقهم بين المصدر واسمه ، فالمصدر عنده ما استعمل فعله على قياس العربية ، واسم المصدر ما استغني عنه بغيره ؛ لأنه ليس له فعل جار عليه[٣]، وقد نقل الشيخ محمد الخضر حسين رأيين[٤] يمثلان مذهب النحويين القدامى في التفريق بينهما :

١ـ قال أبو اسحق الشاطبي في شرح الخلاصة: ((اسم المصدر ... الاسم الدال على معنى المصدر المخالف له بعدم جريانه على فعله ، ومثاله : الكلام ، والسلام ، والعون ، والكبر والطاقة ، والطاعة، والعطاء ، والعسرة ، والثواب ، فإن هذه الكلمات ونحوها غير جارية على أفعالها ، والجاري على سلّم : التسليم ، وعلى كلّم التكليم ، وعلى أعان : الإعانة ، وكذلك سائرها ، فالجاري هو المصدر ، وغير الجاري هو اسم المصدر)).

٢ـ قال ابن القيم في (بدائع الفوائد): ((إن المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالإفعال من أفعل ، والتفعيل من فعّل ، والانفعال من انفعل ، والتفعل من تفعل ، وأما السلام والكلام ، فليسا بجاريين على فعلهما ، ولو جريا عليه لقيل تسليم وتكليم)).

وإذا كان ابن درستويه لم يختلف عما ذهب إليه النحويون في التفريق بين المصدر واسمه ، لكنه أضاف إلى أن المصدر يكون في بعض حالاته اسماً موضوعاً موضعه إذا اتصل بياء

---

[١] **الكتاب ٤/ ٨١ .**

[٢] **ينظر: مقالة الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين (اسم المصدر في المعاجم) مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، العدد الثامن ، لسنة ١٩٥٥،ص١٤٩ .**

[٣] **ينظر: تصحيح الفصيح ٣٦٦.**

[٤] **ينظر: (اسم المصدر في المعاجم) ١٤٩ .**

النسبة، وربما تخفف هذه الياء من ذلك قولهم : رفاهية ، وكراهية ، وطواعية ، ورباعية ، فإن هذه الأسماء والمصادر على وزن (فعالية) بتخفيف الياء الزائدة في كلام العرب ، وإن كانت أسماء قليلة مسموعة ، فإن جاءت بغير ياء ، كالرفاهة، والكراهة ، والطواعة ، والرباعة، فهي على الأصل الذي قامت عليه على وزن (فعالة) ، وهو المصدر القياسي لها[١].

وكذلك الأسماء التي وضعت موضع المصادر أيضاً ، قولهم: الخضاب اسم ما يختضب به من الحناء أو غيره ، وقياس المصدر هو تخضب خضبا، وكذلك قولهم: دهنت تدهن دهناً وقياس المصدر دهناً بالفتح، ومنه قول الله عزّ وجلّ : ((وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ))[المؤمنون ٢٠]، وكذلك قولهم : لقي يلقى لقاةً ولقاءً[٢].

١٧ . **فعول:** وجاء مسموعاً نحو: اللصوصية ، والحرورية ، والخصوصية، وهي كالوقود والوضوء ، والقبول بفتح الفاء ، وإن كانت هذه الأسماء متصلة بياء النسب ، ولم يفرق سيبويه بين المفتوح والمضموم ، فالوقود ، والوقود مصدران عنده ، وهذا يدلنا عندما عقد لذلك باباً سماه(باب ما جاء من المصادر على فعول)[٣]، لكنه جعل استعمال المصدر مضموماً أكثر ومذهب ثعلب ومن تبعه من الشراح أن الفتح في هذه الأسماء إنما يعني أنها أسماء لما يعمل بها فالطهور اسم لما يتطهر به، والوضوء اسم لما يتوضأ به ويغتسل وهكذا ، أما الضم فهو حكم المصدر في ذلك [٤]، وأحسب أن ما ذهب إليه سيبويه إنما هو قائم على الاتساع في استعمال الألفاظ ، فمن العرب من يستعمله بالفتح وهو الأقل ، وما يدلّ على أنه مصدر سماعي ما ذكره سيبويه من عبارته التي تعطي ضمناً أنها مصادر ولكن استعمالها استعمالاً محدوداً فهو يقول : ((وسمعنا من العرب يقول : وقدت النار وقوداً))[١] .

ب . المصادر السماعية للثلاثي المزيد :

---

[١] ينظر: تصحيح الفصيح ٣٩٣.

[٢] ينظر: تصحيح الفصيح ٤١٧، ٤٦٨، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٠١ .

[٣] الكتاب ٤/٤٢.

[٤] ينظر: التلويح في شرح الفصيح ٤٨، وتصحيح الفصيح ٢١٦، وشرح الفصيح(ابن هشام) ١٣٠ .

[١] الكتاب ٤ / ٤٢ .

أبنية الثلاثي المزيد محدودة ومعلومة بالقياس على ما مرّ في أبنية الثلاثي المجرد وبالتالي فإن معرفة مصادر الثلاثي المزيد موازنة بمصادر الثلاثي المجرد تكون قليلة ، ويزاد على ذلك أن ما جاء في كتب الشروح لا يتجاوز ستة مصادر، يمكن اجمالها على النحو الآتي:

١ . **تَفعِلة** : وجاء مسموعاً نحو : لوى يلوي تلوية ، وروأ يروِّء تروئةً ، وأجازوا التخفيف في المصدر ، فقالوا : تروية على ما أنشده الخليل :

لا خير في رأيٍ بغير روية ولا خير في جهل تعاب به عيباً[٢]

وقالوا أيضاً : مشى يمشي تمشية ، وكل هذه الأفعال وغيرها إنما جاء التضعيف فيها لأجل التكثير والمبالغة[٣]. ويشترك هذا المصدر مع مصدر آخر هو (التفعيل) فيكون للفعل مصدران على (تفعيل) و(تفعلة) ، إلا أن (تفعلة) وإن كان مصدراً كثير الاستعمال لكنه لم يرد إلا مسموعاً ، وهو ما أشار إليه الرضي[٤] .

٢ . **تفعيل** : وجاء مسموعاً في (فعّل) صحيح اللام ، نحو : شيخ تشييخ ، وعنن تعنين وفكر تفكير ، وخضب تخضيب ، وعوج تعويج ، وصفق تصفيق[٥] .

والمصدران (تفعيل ، وتفعلة) متداخلان ، فهناك من الأفعال ما يصح المصدران لهما كما هو الحال في مهموز اللام ، فقالوا : خطأ يخطأ تخطيئاً وتخطئة ، وهو قول سائر النحاة إلا سيبويه الذي لم يجز ذلك وذكر أن مهموز اللام ، والناقص لا يكون إلا على تفعلة ، فلا يقال : تخطيئاً ، وهو ما يفهم من ظاهر كلامه إذ قال : ((ولا يجوز الحذف أيضاً في تجزئة وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنعة ؛ لأنهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو ، كما ألحقوا أرأيت بأقمت حين قالوا: أريت))[٦] .

٣ . **إفعال** : وجاء مسموعاً فيما اعتلت عينه ولكنه محذوف الهمزة نحو : أغار غارة وأجاب جابة تخفيفاً ، والقياس فيهما إغارة وإجابة ، وأجاز ذلك الحذف ابن هشام ، ولم يجزه ابن درستويه وابن الجبان ، وابن ناقيا ، إذ عدّوا الاسم بعد حذفه اسماً لا مصدراً وهو من الاسمار لا المصادر[١] .

---

[٢] **ينظر : العين (روأ) ٨ / ٣١٤ ، ورواية البيت في شطره الثاني : ولاخير في جهلٍ ثعاب به غدا .**

[٣] **ينظر هذه الأفعال ومصادرها تصحيح الفصيح ١٨٦ ، ٢٧٢ ، ٣٨٢ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٦٣ .**

[٤] **شرح الشافية ١ / ١٦٤ .**

[٥] **تصحيح الفصيح ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٩٣ ، ٤١٧ ، ٥٠٢ ، ٥٢٠ .**

[٦] **الكتاب ٤ / ٨٣ ، وينظر : شرح الشافية ١ / ١٦٤ ، ورسالتان في علم الصرف ٧٦ .**

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ١٩٩ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٠٤ . ١٠٥ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧١،**

٤ . **مُفَاعلة** : وجاء مسموعاً لـ (فاعل يفاعل) ، نحو : خاصم يخاصم مخاصمةً ، وجاور يجاور مجاورةً ، وقاتل يقاتل مقاتلة ، وطاعن يطاعن مطاعنة ، وخاطب يخاطب مخاطبة وحاور يحاور محاورةً ، وكاريته مكاراة[٢] .

٥ . **فِعَال** : وجاء مسموعاً لـ (فاعل يفاعل) ، نحو : خاصم يخاصم خصاماً ، وقاتل يقاتل فتالاً ، وقد جاء الفعال على أصله ، إذ نطقوا به ، فقالوا : الفيعال ، ومنه الضراب والقيتال[٣] وهذان المصدران متداخلان أيضاً ، إلا أن الأكثر في ذلك المفاعلة ، وربما جاءت بعض الأفعال خارجة عن نطاق هذين المصدرين ، فقد حكي عن الخليل أنه ذكر عن مصدر حاور مصدران آخران هما : (فعيل) و(مفعلة) ، فقالوا : حاور حوير ومحورة ، مثل ما قالوا : الشورة من المشاورة ، وفعله حار يحور أي رجع ، ورجح ابن الحاجب أن يكون الأصل فيه فيعال ولكنهم خففوه بالحذف ، نحو قولهم : قتال ، والأصل قيتال ، على أن ذلك من كلام العرب[٤].

٦ . **فُعُولة** : وجاء مسموعاً فيما كان على (فَعَّل ويفعَّل) ، نحو : عوّج يعوّج إعوجاج[٥] .

وذهب ابن الحاجب إلى ان هذه المصادر للأفعال المزيدة قياسية في بابها، وعدّ لكل باب من هذه الأبواب قياساً خاصاً لا يشركه فيه أحد[٤]. ومعنى ذلك أنه جمع هذه المصادر ؛ ليكون لكل مصدر قياساً يجري عليه الباب ، إذ جعل مقياس ذلك مبنياً على أن ما كان قبل الآخر في الماضي متحركان كسرت أولهما ، ويجري هذا في الأفعال الآتية :

أفْعَـلَ ← إفعَـال ← فَاعـل ← فِيعَال

فَعْلَـلَ ← فَعْـلال ← فَعَّـل ← فِعّال

فَعْلَى ← فِعْلاء

أما إذا كانت قبل الآخر ثلاث متحركات ، كسرنا الحرفين الأول والثاني من المصدر ، نحو :

وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ١/ ١١٢ . ١١٣ .

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٨٩، ٣٧٠، ٣٩٢، والاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات ٣٨.

[٣] ينظر : رسالتان في علم الصرف ٧٧ . ٧٨ .

[٤] تصحيح الفصيح ٣٧٠ ، ولسان العرب ١١ / ٥٤٩ .

[٥] تصحيح الفصيح ٥٠٢ ، والكافية في النحو ٢ / ١٩٢ .

[٦] ينظر : الكافية في النحو ١٩٢/٢ ، وشرح الشافية ١٦٣ . ١٦٤ .

	انْفَعَلَ ←	انْفِعَال
	افْتَعَلَ ←	افْتِعَال
	استفعل ←	استفعال
افعل	افعلال ←	
	افعال ←	افعيلال

وكل ذلك بيان لكيفيةمجيء المصدر على الوزن الموضوع له ، وهذا لا يمنع أن يرد المصدر على السماع لا القياس الذي عرف به ، وكذلك وجدنا الشراح تناولوا بعض هذه الأوزان ولكنهم لم يشيروا إلى أنها سماعية أو قياسيه ، ولكن كثرة الاستعمال ، مع معرفة الخروج عن القواعد المألوفة يجعلنا نحكم بأن هذا المصدر سماعي لا قياسي ، أو العكس في ذلك .

٧ . **فُعَلِّيلَة** : وجاء هذا المصدر مسموعاً في باب (افعلّ يفعلّ) ، نحو : اقشعر يقشعر واطمأن يطمئن ، فقالوا في مصدريهما : قشعريرة ، وطمأنينة ، وهذا ما قال به ابن درستويه[١]، وهو ما لم يؤيده سيبويه وابن هشام[٢]، فقد جعل كل منهما القشعريرة والطمأنينة ليسا مصدرين وإنما اسمان يوضعان موضع المصدر ، كما وضع النبات موضع الانبات في قوله تعالى: ((وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا))[نوح:١٧] ، والكذاب موضع التكذيب في قوله تعالى: ((وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا))[النبأ:٢٨] ، والتبتيل موضع التبتل في قوله تعالى: ((وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا))[المزمل:٨] .

وخلاصة ما ذهب إليه ابن درستويه حين عدّ قشعريرة وطمأنينة مصادر لا أسماء مصادر ، ربما يكون هو الأقرب إلى الرأي الراجح ؛ وذلك عندما أشار إلى هذه المصادر على أنها قياسية وان لم يصرح بذلك ، فقد نجد للفعل مصدرين أو أكثر يكون أحد هذه المصادر جارية على القياس والآخر سماعياً ، وقد نجد من العرب من ينطق بمصدر لا ينطقه عربي من قبيلة أو حيّ آخر ، وهذا ما كشف عنه سيبويه وإن لم يسم هذه مصادر ، وإنما قال عنها أسماء مصادر ، فهو يقول : ((وقد قال ناس : كلمته كلاماً وحملته حمالا، أرادوا أن يجيئوا به على الافعال ، فكسروا

---

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ٣٣٩ .**

[٢] **ينظر : الكتاب ٧٩/٤ ، ٨١ ، ٨٥ . ٨٦ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٥٣ . ١٥٤ .**

أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرفٍ ، ولم يحذفوا))[1] .ولهذا وجدنا التخفيف بعدم الإبدال بحرف مكان حرف ، كذلك عدم الحذف في أي من الحروف ، كان واحداً من الأسباب التي دفعت العربي في النطق باسم من دون غيره أو مصدر من دون آخر مما شكل عند اتساعاً في التعبير ؛ لأنه لا يريد أن يحمل ما ينطق به ثقل الابدال أو الحذف ، فجعل من قشعريرة مصدراً بدل الاقشعرار ، ومن الطمأنينة مصدراً بدل الاطمئنان .

ج . المصادر الميمية :

ويقتصر هذا النوع من المصادر على ما كان مبدوءاً بميم زائدة[2]، وهو قياسيٌ في الثلاثي المجرد على :

١ . **مَفْعَل** : إن لم يكن مثالاً واوياً ، فإنه يكون على (مفعل) ، ويرد في كل مما يأتي : من باب فَعَلَ يَفعُلُ نحو : أخذ يأخذ مأخذا ، وحلب يحلب محلبا ، ومن باب فَعَلَ يَفعَلُ نحو : ذهب يذهب مذهبا[3]، أما المثال الواوي نحو : وعد يعد ، ووجل يوجل ، فيقال : الموعد والموجل على مَفعِل ، وهو المصدر القياسي على الأكثر ، وأجاز سيبويه مجيئه سماعياً ، فقال نقلاً عن يونس : ((إن ناساً من العرب يقولون في وجل يوجل ونحوه موجل ، وموحل كأنهم الذين قالوا: يوجل فسلموه فلما سلم وكان يفعل كيركب ونحوه شبهوه به وقالوا : مودّة ؛ لأن الواو تسلّم ولا تقلب))[4]

ومن غير الثلاثي يكون على :

٢ . **مُفْعَل** على زنة اسم المفعول نحو : أقام يقوم مقاماً ، وأجاز ابن درستويه مجيء علامة التأنيث في المصدر عوضاً عن ألف إفعال فيما اعتلت عينه ، قال : ((والإقامة مصدر قولك : أقمت إقامة وكل فعل على أفعل ؛ فإن مصدره يكون على (إفعال) ، على (مفعل) مضمومة الميم بغير تأنيث . ويكون اسم الزمان والمكان منه كذلك . ويجوز أن تأتي علامة التأنيث فيه للمبالغة ، فيقال فيه : (مُفْعَلَة) ، وربما جاءت فيما اعتلت عينه عوضاً من ألف (إفعال) ، فلذلك قيل: المُقامة

---

[1] **الكتاب ٤ / ٧٩ .**

[2] **ينظر : شذا العرف ٧٣ .**

[3] **ينظر : تصحيح الفصيح ٢٦٤ . ٢٦٥ ،وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٩٥، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٢٠ .**

[4] **الكتاب ٤ / ٩٣ ، وينظر : شرح الرضي ١٧٠/١ .**

، ومن ذلك قول الله عزّ ذكره: ((الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ)) [فاطر:٣٥] يريد دار المقام ودار الإقامة ، فدخلت الهاء فيه ، كما دخلت في الإقامة))[١] .

أما ما جاء مسموعاً من المصادر الميمية فأبنيته :

٣ . **مَفعل** : وجاء مسموعاً في الفعل حاضت المرأة تحيض ، من قوله تعالى: ((**فاعتزلوا النساء في المحيض**))[البقرة :٢٢٢] ، ((والمحيض يكون مصدراً كالحيض ، ويكون اسماً لمكان الحيض ، ولوقت الحيض))[٢] .

٤ . **مَفْعِلَة** : وجاء مسموعاً فيما كان صحيح الفاء نحو: حسب محسبة ، وعدل معدلة، وقدر مقدرة، وعاش معيشة ، كقوله تعالى : ((بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا))[القصص ٥٨] ، وقوله تعالى: ((فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا))[طه: ١٢٤].

٥ . **مفعلة:** وجاء مسموعاً في ألفاظ ، فقالوا: مقدرة ، ومكرمة ، وميسرة ، في قراءة نافع ووافقه ابن محيصن[٣]، قوله تعالى: ((فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ))[البقرة ٢٨٠]، على أن الصرفيين اتفقوا على مجيء هذا البناء متصلاً بالهاء ، إذ تباينت آراؤهم ، فمنهم من قال بندرته ومنهم من أشار إلى وجوده ، ومنهم من رفضه[٤]، وذهب سيبويه والأخفش إلى رفضه قال سيبويه: ((ولم يجيء في كلام العرب مفعل))[١]، أما الرضي فقد أشار إلى رأي الفراء ، إذ أجاز مجيئه جمعاً[٢]، أما ابن درستويه فإن رأيه في (مفعلة) جاء مبنياً على أن هذه أسماء وضعت موضع المصادر ، فقد ساوى بين القدرة والمقدُرة والمقدِرة وجعل الجميع في ذلك مصادر ، وإن كانت المقدرة على مفعلة اسماً

---

(١) تصحيح الفصيح ٣٥٨ .

(٢) المصدر نفسه ٤١٤ . ٤١٥ .

(٣) الكشاف١/٤٠١، والبحر المحيط ٢/ ٧١٧، والجامع لأحكام القرآن٣/ ٢٤١، وإتحاف فضلاء البشر١/٤٥٨، ومجمع البيان٢/٣٩٣.

(٤) النادر في الأبنية الصرفية ١٦٥ ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ١٧ ، لسنة ١٩٨٩م .

(١) الكتاب ٤ / ٩٠ ، وينظر : معاني القرآن (للاخفش) ١ / ١٨٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ١٦٩ .

موضعاً موضع المصدر وهو القُدْرَةُ[٣]، وهو بذلك يقرّ هذا البناء ويجعله بناءً من ضمن أبنية المصادر .

وأغلب الظن أن هذا التنوع في استعمال المصادر وتباينها واختلافها عند العلماء إنما مردّه إلى استعمالها عند من ينطق بها ، وهو اختلاف ناشيء من اختلاف النطق بها ، فهي عند قوم تستعمل وتكون متداولة وإن كانت خارجة عن قياس ما وضع ، وهي عند غيرهم لا يعتد بها فأخذت صورة النادرة أو الشاذة ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها مصادر من وجهة نظر القياس . ولهذا وجدنا ابن درستويه . وهو أكثر الشراح بياناً وتوسعاً في المادة اللغوية . يسلك منهجاً واضحاً في معالجته للمصادر من حيث ايراد المصادر للفعل إذا كان له أكثر من مصدر مرتبة ترتيباً على الغالب في الاستعمال ، فالأكثر هو القياس ، والأقل هو النادر ؛ لقلة استعماله أو النطق به ، ولكنها تبقى مستعملة لا يمكن رفضها .

٦ . مَفْعَلَة : وجاء مسموعاً ، نحو : مخزاة ومذلة ، كما وشذت بعض المصادر فيما كان القياس فيه الكسر ، فجاءت مفتوحة ، نحو : المرمَّة من رممت ، والمقمة من قممت ، وكلاهما يدلان على اسم الموضع الذي فيه الرّمة ، أو اسم موضع القمامة ، وهما اسمان من اسماء المكان[٤] .

وأجاز الزمخشري مجيء هذه المصادر الميمية على زنة اسم الفاعل أو المفعول ، وهو ما كان ممتنعاً لدى سيبويه ، مثل ما أجاز ابن درستويه مجيء المصدر على زنة اسم الفاعل ، قال تعالى : ((فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا))[طه:٧٧] ، فإن يبساً مصدر يبس الشيء ييبس وهو في موضع اليابس ، كما قالوا: الفاضلة والعافية والكاذبة والدالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود والمفتون في قوله تعالى: ((بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ)) [القلم:٦] ومنه المكروهة المصدوقة والمأوية[١] .

---

[٣] **ينظر : تصحيح الفصيح ١٩٦ .**

[٤] **المصدر نفسه ٢٢٣ ، ٢٢٧ .**

[١] **ينظر : المفصل في النحو ٩٧ . ٩٨ ، وينظر : تصحيح الفصيح ٣٧٦ ، وشرح الرضي ١ / ١٧٤ . ١٧٥ ، ونص العلماء على ثلاثة ألفاظ بصيغة اسم المفعول ، ووجهوها بمعنى المصدر في قوله تعالى: ((بأيكم المفتون)) [القلم:٦] أي الفتنة ، وقوله تعالى : ((ذلك وعد غير مكذوب))[هود:٦٥] أي كذباً ، وقوله تعالى: ((إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا))[الفرقان :٣٠] أي هجراً . المصادر في القرآن الكريم ٥٩ .**

وهذا التحول من صيغة إلى أخرى يعكس مرونة اللغة ومطاوعتها ، وبالتالي قدرتها على استيعاب صيغ متعددة حفاظاً على الاتساع والشمولية في التعبير ، وإن كان هذا التحول مرهوناً بجملة من الأسباب أهمها :

١ . المحافظة على الأصل ، فالمصادر جاءت لتلازم حالة واحدة ، فهي لا تؤنث ولا تجمع ولا تثنى ؛ لأنها تدل على القليل والكثير من جنسها ، وهو الأصل على جهة الاتساع ، فإذا أريد لها أن تصير محدودة ضارعت المفعول به ، وبالتالي اكتسبت التحول من صيغة إلى أخرى .

ومن هنا يتضح لنا أن استعمال القرآن الكريم للمصدر (المفتون) على صيغة المفعول كان لتثبيت الأصل الذي جاءت عليه المصادر في عدم التأنيث ، وهو مما لم يرد مؤنثاً ، ولم يقل به عزّ وجل (الفتنة) .

٢ . تأكيد معنى المبالغة في النقل والتحويل ، فيقال : رجل (رضى) ، وهو مصدر بمعنى مرضي بدلالة المفعول ، وقالوا : (رجل زور) أي زائر ، و(صوم) أي صائم ، و(فطر) أي مفطر و(عدل) أي عادل ، وهي كلها مصادر أريد بها الوصف على حد تعبير ابن هشام ؛ لاكتسابها معنى المبالغة ، إذ إنها قد تقع إخباراً على ذلك المعنى أيضاً ، ومنها قول الشاعر :

هم بيننا فهم رضى وهم عدل

وقول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار[٢]

٣ . معرفة المعاني النحوية في النقل والتحويل ، فالمصادر يمكن تحويلها إلى اسم الفاعل أو المفعول ، وإن اسم الفاعل أو المفعول يمكن نقلهما إلى المصدر ، ومن خلال ذلك يمكن أن نتبين المعاني النحوية من معرفة اسم الفاعل أو المضاف أو الصفة ، فمن معرفة المضاف قولهم : هذا الدرهم ضرب الأمير أي : مضروبه ، ومن معرفة الفاعل قولهم: هذا حلق الله أي مخلوق الله ، ومن الصفة ، لبن حلب ، أي : محلوب[١] .

٤ . استعمال المصدر بدلالة اسم الفاعل ، أو المفعول ، أو العكس ، لارادة معان دلالية لا تتحقق إلا بذلك الاستعمال ، مع مراعاة استعمال الصيغة الصرفية التي تكسب ذلك التركيب بعداً دلالياً ، وأكثر ما نتلمس هذا في مواضع من القرآن الكريم ، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ

---

[٢] ينظر : التلويح ٤١ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١١٥ .والبيت في ديوانها ٦٩ .

[١] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١١٦ .

﴿وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾[هود:١٠٣] ، فالصيغة دالة على أن جميع الناس وشهاداتهم إنما هو أمر محتوم لابدّ منه ، على أن صيغة تحتل هذه الدلالات ضمنياً بالتأويل ، واسم المفعول يكسبها تركيباً من الناحية الصرفية[٢] .

٥ . قد يستغى بالمصدر عن اسم الفاعل أو المفعول ، أو العكس في ذلك لأمور ثلاثة حددها ابن درستويه فهي عنده إما: للفرق بين المشتبهين ، أو كثرة الاستعمال ، أو للإيجاز والتخفيف[٣].

٦ . معرفة الحروف الأصول عند النقل والتحويل ، فالمصدر أصل عن غيره من المشتقات فإذا أريد معرفة الأصل في العين . وهو حرف معتل في اسم الفاعل . عرفناه من مصدره من ذلك قولهم : غار يغور غوراً ، وهو مصدر ، واسم الفاعل منه غائر ، والعين في غار حرف معتل أصله الواو من خلال مصدره الغور ، فإذا كان غائر بمعنى الغور ، عرفنا أن الهمزة حرف منقلب عن ألف ؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة ، وما يؤيد ذلك هو قراءة أبي أيوب السختياني من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّأَّلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] لما حرك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى بعدها انقلبت همزة[٤] .

أما مصادر الأفعال الرباعية المجردة ، فإن لها مصدراً واحداً هو (فعللة) ؛ لأنه ليس لفعله إلا صيغة واحدة ، هي فعلل يفعلل،ومجيء مصدره على فعللة ، نحو : دحرج يدحرج دحرجة وكذلك هو بناء ما ألحق به من نحو : حوقل وشملل[١] .

وقد نجد تداخلاً بين المصدر الميمي وأسماء الزمان والمكان ، إلا أن اللغويين والصرفيين وضعوا بعض القواعد والضوابط التي تعين على تمييز المصادر الميمية عن أسماء الزمان والمكان ، وكان الشراح قد ميزوا بين المصدر والاسم الموضوع موضعه ، أو الاسم الدال على المكان أو الزمان ، وإن لم يشيروا إلى هذه الضوابط ويمكن أن نتبين هذا التداخل من خلال التمييز بينهما على وفق ضوابط الصرفيين ؛ لأجل التمييز بينهما :

---

[٢] ينظر : المصادر في القرآن الكريم ٥٥ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ١٣٢ .

[٤] ينظر : المنصف ١ / ٢٨١ . حكى أبو زيد شأبة ودأبة مهموزتين ، وهو إبدال لايقاس عليه ؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس وإن جاء مسموعاً إلا أن النحويين لايجيزونه ، وسمع في بعض أشعار العرب قول الشاعر :أذا ما العوالي بالعبيط احمأرت. ينظر : البحر المحيط ١ / ٥٢ .

[١] ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢١٩ .

١ . فَعَلَ يَفْعِلُ : نحو صرف يصرف (السالم) يكون المصدر منه على (مَفْعَل) مفتوح الميم والعين ويكون اسم الزمان والمكان على (مِفْعَل) مكسور الميم ، وشذ من ذلك (المرجع) في المصدر بكسر العين كالاسم ، قال تعالى: ((إلى الله مرجعكم))[هود:٤] أي رجوعكم[٢] .

٢ . فَعَلَ يفعُل ويَفعَل : (الصحيح أو المعتل)، فالمصدر منهما واسم الزمان أو المكان بالفتح دائماً ، وهو ما ذكره ابن درستويه وإن لم يفصل القول في ذلك ، فالمحلب عنده من حلب يحلب والمذهب من ذهب يذهب ، وهما من الصحيح ، أما المعتل ، فقام يقوم مقاماً[٣]، أما تأويل هذه المصادر على أنها أسماء زمان أو مكان ، فيقال: هذا محلبه أي موضع حلبه أو زمان حلبه وهذا مذهبه ، وكذلك هذا مقامه أي موضع إقامته أو زمان إقامته[٤]. وشذ من ذلك (الموضع) بكسر العين والقياس يقتضي فتحها ، كما شذ مجيء هذه الاسماء بالكسر والفتح معاً ، نحو : المرفق والمشرق ، والمنبت ، والمغرب ، وذهب الفارابي إلى أن ذلك لم يكن من باب الشذوذ وإنما لغتان في الأصل ، قال : ((والكسر على غير القياس مسموع ، لأنها في الأصل على لغتين ، فبنيت هذه الأسماء على اللغتين ثم أميتت لغة وبقي ما بني عليها كهيئة ، والعرب قد تميت الشيء حتى لا يكون مهملاً فلا يجوز النطق به))[٥] .

وأغلب الظن أن ما ذهب إليه الفارابي لا يمكن التسليم إليه في جميع ما ورد من مصادر على أساس من تداخل اللغات ، وإنما جاز ذلك فيما كان مضارعه أكثر من لغة ، أما ما لم يكن في مضارعه أكثر من لغة ، فإن ذلك يمكن أن يصح أن يكون من باب الشذوذ ، كما هو معلوم فإن المصادر جميعاً تبنى على أفعالها ، فقالوا : نطح ينطح وينطح ، ولغب يلغب ويلغب[١]وغير ذلك من الأفعال ، وهو ما يفسر قول ابن السراج : ((لأنه يجري على المضارع ، وكان المصدر يفتح مع المكسور فينفتح مع المفتوح والمضموم أولى))[٢] .

---

[٢] ينظر : المصباح المنير ٢ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٢٦٤ ، و٣٥٨ .

[٤] ينظر : المصباح المنير ٣٧٦/٢ ، والكليات ١٨٤ .

[٥] المصباح المنير ٢ / ٣٧٦ .

[١] ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٠٣ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٢ .

[٢] المصباح المنير ٢ / ٣٧٦ .

٣ ـ فَعَلً يفعل : (سالم الفاء) ، نحو طمع يطمع مطمعاً ومنه قوله تعالى : ((وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ))[الروم:٢٣] وشذ من ذلك المكبر بمعنى الكبر والمحمد بمعنى الحمد ، كما شذ المصدر الأصلي من ذلك ، قال ابن الجبان : ((والشبع : ضد الجوع ، ولا يجمع ؛ لأنه مصدر كالكبر والصغر ، ويقال : شبع يشبع شبعاً))[٣]، وكان القياس يقتضي أن يقال في مصدره شبعاً بفتحتين ، وبناءً على ذلك لم يكن ثمة تفريق بين المصدر وأسماء الزمان والمكان للأفعال من بناء فَعِلَ يَفْعل ، غير معتلة الفاء ؛ لأن المصدر أو اسم الزمان أو المكان يبنيان على (مفعل) بفتح الميم والعين ، وعلى الرغم من الاشتراك في الصيغة إلا أن التفريق يكون في الاستعمال .

٤. فعل يفعل، نحو: قرب يقرب مقرباً ، وهذا مقربه ، فالمفعل في كليهما بالفتح المصدر والاسم ، قال ابن عصفور: ((وينقاس المفعل اسم مصدر وزمان ومكان من كل ثلاثي صحيح مضارعه غير مكسور))[٤].

٥ . ماجاء من الأفعال مضعفاً على فعل يفعل ، نحو: فرّ يفرّ ، فالمصدر على مفعل، ومنه قول الله عزّ وجلّ : ((أَيْنَ الْمَفَرُّ))[القيامة ١٠]أي الفرار ، ويكون اسم المكان أو الزمان على مفعل ، قال سيبويه: ((كأنهم بنوه على بناء يفعل فكسروا العين كما كسروها في يفعل))[٥].

٦ . ماجاء معتل الفاء بالواو نحو: وعد يعد ، فالمفعل بالكسر للمصدر والمكان والزمان سواء ألازماً كان أم متعدياً ، نحو: موعد أي وعداً ، وهذا موعده ، ومنه قول الله تعالى: ((قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ))[طه:٥٩] أي ميعادكم[١].

٧ . ماجاء معتل العين بالياء ، فالمصدر مفتوح والاسم مكسور كالصحيح نحو: مال يميل مالاً وهذا ميله، وقد يوضع أحدهما موضع الآخر نحو المعاش والمعيش يريدون بكل واحد المصدر والاسم[٢].

---

[٣] **شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٢٦ .**

[٤] **المصباح المنير ٢/ ٣٧٧.**

[٥] **الكتاب ٤/ ٨٧ .**

[١] **المصباح المنير ٢/ ٣٧٥ .**

[٢] **المصدر نفسه ٢/ ٣٧٥.**

٨ . ما جاء معتل اللام بالياء ، فالمصدر والاسم يكونان على مفعل بالفتح نحو: رمى يرمي مرمى ، وهذا مرماه.

لم يكن التفريق بين المصادر والأسماء الدالة على الزمان أو المكان إلا مبنياً على أساس من ضبط هذه القواعد ، وكذلك الاستعمال في تحديد المصدر أو الاسم الدال على المكان أو الزمان.

د . مصدرا المرّة والهيئة:

١. اسم المرّة:

مصدر المرّة من الثلاثي المجرد على (فعلة) ، وهو البناء القياسي لذلك، وقد ذكر الشراح هذا البناء في أفعال مختلفة نحو: غار يغار غيرة ، وأمت تيئم أيمة، وخزي يخزى خزية ونشي ينشى نشوة، وخدع يخدع خدعة، ورشا يرشو رشوة ، وغسل يغسل غسلة، وكففته أكفه كفة وجرى يجري جرية ، وجن يجن جنة، وهو اسم لاجتنان كل شيء، ومنه أطلق على البستان جنة مصدراً للمرة الواحدة ، وأمر يأمر أمرة[٣] ، ومنه قول ثعلب: ((ولك علي أمرة مطاعة))[٤]، قال ابن درستويه: ((فإن الأمرة المطاعة إنما هي المرة الواحدة من الأمر؛ ولذلك فتحت وبنيت على (فعلة) ، بمعنى: أنا أطيعك في أمر واحد لا أكثر منه))[١]، وكذلك قولهم: لجّ يلجّ لجة، ومات يموت موتة ، وهي اسم للمرة الواحدة وتعني بدلالتها الميتة؛ لأن الميتة لا تكون إلا مرة واحدة ، وجميع هذه الأفعال وغيرها لا يبنى منها مصدر المرة إلا من الثلاثي . هذا إذا لم يكن في مصدره الأصلي (تاء) متصلة ، فإن كانت في مصدر الثلاثي تاء متصلة ، دلّ مصدر المرة على ذلك بالوصف ، من ذلك قولهم:

بدأ يبدأ بدءاً وبدءاً وبدأة ، ومصدر المرة بدأة واحدة[٢].

عاد يعود عوداً وعودة ، ومصدر المرة عودة واحدة[٣].

---

[٣] ينظر: تصحيح الفصيح ١٩٩، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٧٩، ٢٩٤، ٣١٣، ٣٣٠، ٣٣٣. شرح الفصيح (ابن هشام)١٠٤، ١٠٧، ١١٠ .

[٤] الفصيح ٥٨.

[١] تصحيح الفصيح ٣٣٣.

[٢] المصدر نفسه ٤٦٨.

[٣] المصدر نفسه ٥١٩.

أما غير الثلاثي ، فلا يجيء مصدر المرة منه إلا متصلاً بالتاء ، قال الرضي : ((وغير الثلاثي المجرد تخلية على حاله، سواء أكان رباعياً كدحرجة أم ذا زيادة كانطلاق وإخراج وتدحرج ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها نحو: أكرمته إكرامة، وإن كانت فيه تاء خليتها نحو: عزيته تعزية: أي واحدة ، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس نحو: عزيته تعزية واحدة))[٤].

وقد جاء بعض مصادر المرة مسموعة، وهي على غير قياس إذ شذّ من الثلاثي مصدران لم تحذف منهما الزوائد ، ولم يأتيا على بناء (فعلة) ، وقد ألحقت بهما التاء ، وهما : (إتيانة) و(لقاءة) ، وكان من المفترض أن يكونا على قياس المصدر ويأتيا على (أتية)، و(لقية)[٥]، وقد انفرد ابن درستويه بذكر مصدر المرة مما شذّ ولم يرد قياساً من لقي يلقى ، إذ أشار إلى أن لقاة ولقية هما مصدران إلا أنه جعل اللقاة اسم موضوع موضع المصدر القياسي لقية، قال : ((لقاة إنما هي كاللقية، بسكون القاف للمرة الواحدة من اللقى ، كأنه خرج مخرج قذيت عينه قذى وقذاة ، وهي اسم في موضع المصدر ، ولم يجيء على فعلة بسكون العين ، وإن كان ذلك الأصل في المرة الواحدة ، ومن هذا قولهم: للملقى : لقىً ولقاة))[٦]وعلى هذا فإن ابن درستويه لم يشر إلى شذوذ (لقاه) بدلالة المرة ولم يصرح مباشرة بذلك ، وإنما جعل ذلك اسماً موضوعاً موضع المصدر .

وخالف الزجاج النحويين ومنهم ابن درستويه حين أنكر مجيء مصادر المرة مكسورة فذهب إلى أن رشدة وزنية لا تكون بالكسر ، أي لا تكون بمعنى الهيئة والنوع ، وأجاز الفتح فيهما لا غير ؛ لأن الباب فيهما واحد على بناء المرة ، وهو بذلك يخالف ابن درستويه في رشدة ، إذ أجاز مجيء رشدة بالكسر والفتح فتكون بمعنى المرة ، وبمعنى الهيئة والنوع ، وأنكر ابن درستويه ما قاله الزجاج إن مصدر الزنية لا يكون مكسوراً وهوعنده من المصادر المفتوحة فلا يقال : زنية بالكسر ، وإنما زنية بالفتح ، قال: ((وأما الزنية فبالكسر لاغير))[١]، وكان ابن هشام قد أيد ما ذهب إليه الزجاج حين حكى بعض النحويين في رشوة وزنية ، وغية الفتح والكسر ، فقال : ((والقياس ما قال أبو اسحق))[٢] ، ولم يجوز ابن درستويه الكسر في غية وذلك ((لاستثقال الكسر مع الياء ، واقتصروا فيها المرة الواحدة))[٣].

---

[٤] **شرح الرضي ١/ ١٧٩ .**

[٥] **ينظر: شرح الرضي ١/ ١٨٠ .**

[٦] **تصحيح الفصيح ٤٦٨ .**

[١] **تصحيح الفصيح ٢٩٨ . وينظر : لسان العرب المصادر (رشدة وزنية ورغيه ورشوة) ٣ / ١٧٦ .**

[٢] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١٣٩ .**

[٣] **تصحيح الفصيح ٢٩٨ .**

وجاء من غير الثلاثي نحو: أضبرت إضبارة واحدة ، وأضممت إضمامة واحدة إذ ورد مصدر المرة موصوفاً؛ لأن المصدر الأصلي جاء مقروناً بالتاء .

٢ . اسم الهيئة:

وهو مصدر دالّ على الهيئة والنوع ، ويرد إما موصوفاً بصفة مذكورة ، أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كما ذهب إلى ذلك الرضي[٤]، ولا يصاغ إلا من الثلاثي ، إذ جاءت بعض المصادر المحدودة شاذة عن ذلك هي: اختمرت خمرة ، وانتقبت نقبة، وتعمم عمة ،وتقمص قمصة[٥]. وصيغته التي لا خلاف عليها هي(فعلة) ، وقد ذكر الشراح هذا المصدر مشيرين إلى تسميته الصريحة بمصدر النوع أو الهيئة ، ومما ذكروه من هذه المصادر ، قولهم: نسب ينسب نسبة بكسر الأول مثل : الجلسة والركبة ، وذلّ يذلّ ذلّة مثل: المشية ، ونشي ينشى نشوة، وحدّ السكين يحدّ حدّة ، وأخذ يأخذ إخذة حسنة ضرباً موصوفاً بصفة الحسن ، ورشد يرشد رشدة، وجرى يجري جرية، قال ثعلب: ((ومنه تقول : الماء شديد الجرية ، أي الجري ، وهو حسن الركبة ، أي الركوب ، والمشية ، أي المشي ، والجلسة ، أي الجلوس ، والقعدة ، أي القعود ، تعني الحال التي يكون عليها ، وكذلك ما أشبهه))[١] ، هذا إذا كان مصدر الهيئة يعني عند ثعلب دلالته على الحال ، أما ابن درستويه فقد اعترض على قول ثعلب وهو يرى أن مصدر الهيئة يدل على الهيئة والنوع لا الحال ، قال: ((والكسر علامة الهيئة والنوع ، وليست للحال كما ذكر أحمد بن يحيى ، ولا معنى للحال هاهنا ، والفتح غير ممتنع على معنى المرّة الواحدة . والعامة لا تستعمل في الماء ولا في غيره إلا الجرية بالفتح ، ولا يميزون بين المرة والنوع منه))[٢]ذلك قولهم: النعمة بالكسر وهي اسم للنوع من التنعيم والهيئة مثل قولهم : سار يسير سيرة حسنة ، ومات ميتة سوء، وفعل مصدر النعمة وهو نعم ينعم بكسر الماضي وفتح المستقبل ، ويجوز نعم ينعم بكسر الماضي والمضارع على غير قياس ومنه إنشادهم لقول امريء القيس على الوجهين:

ألا أنعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل ينعمن من كان في العصر الخالي[٣]

---

[٤] **ينظر: شرح الشافية ١/ ١٨٠ .**

[٥] **ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٦٥ .**

[١] **الفصيح ٥٤ . لم يصرح سيبويه بأن الهيئة تعني في دلالتها الحال وإنما أشار ضمناً إلى النوع قال: ((وقتلته قتلة سوء ... وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل)) الكتاب ٤/ ٤٤ .**

[٢] **تصحيح الفصيح ٣١٣ .**

[٣] **الكتاب ٤/ ٣٩ .والبيت في ديوانه ٤٥ ، وروايته في الديوان (يعمن) .**

ومنه أيضاً قولهم:أمر يأمر إمرة مشتق من الإمارة،فكسرت؛لأنها بمعنى النوع من الأنواع وحبوته أحبوه حبوة،فهي الهيئة من الاحتباء،كاللبسة والعمة والجلسة ، وجعل ابن درستويه الحبوة كمصدر الهيأة ، أو الاحتباء أصلهما بالواو لا الياء ، وإن قيل: حبيته جاز ذلك؛ إتباعاً لكسرة الحاء[٤].

ووافق ابن ناقيا ثعلباً في أن مصدر الهيئة عنده يعني الحال ، إذ قال: ((الدعوة في النسب على فعلة بمعنى الهيئة والحال))[٥]، وقال أيضاً: ((الخطة اسم في موضع المصدر بمعنى الهيئة والحال))[٦] ، إذ جعل الهيئة والحال بدلالة واحدة ، وإن الخلاف في التسمية والمصطلح لا يعني خلافاً في الجوهر إنما هو خلاف في الشكل ، فالدلالة واحدة فيما يعنيه مصدر الهيئة إذا دل على الهيئة أو النوع أو الحال .

وقد جاءت بعض مصادر الهيئة . وإن لم تكن مسموعة . صحيحة من حيث الاستعمال على الرغم من حصول تغيرات صرفية في بنيتها ، منها[٧]:

وجدت المال جدة ، ووجب الحائط جبة ، ووهم يوهم همة مثل: وزن زنة، ووعد عدة، وهي مصادر على الأصل الذي جاءت عليه وهو وزن(فعلة) ،وإن دلت على الهيئة جاءت مقرونة بالوصف لأن بناء (فعلة) يشترك فيه المصدر والهيئة ، ومعلوم أن هذه المصادر إذا أريد بها الهيئة فإنه قد طرأ عليها ما طرأ على أفعالها من تغيير ، كما طرأ عليها من تغيير عندما لم تكن دالة على الهيئة ، قال سيبويه : ((فأما فعلة إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ؛ لأن الكسر يستثقل في الواو ، فاطرد ذلك في المصدر))[١] . وبناءً على ذلك فإن العرب تعل المصدر لاعتلال الفعل ، فمثال الواوي من وجد يوجد ، ووجب يوجب ، ووهم يوهم ، قد أعل لتوسط الواو بين ياء وكسرة ، فإذا أريد المصدر منه ، أو مصدر الهيئة وجب إعلاله لإعلال الفعل بحذف الواو ، وتعويض ما حذف بتاء ، وهو مذهب سيبويه[٢] ويرى الفراء أن الهاء قد تحذف إذا أضافوا ، ومنه قول الشاعر:

إن الخليط أجدّوا البين فانجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا[٣]

وهذه المصادر وإن جرى فيها شيء من التغيير سواء أكانت دالة على الأصل في كونها مصادر لا تعني الهيئة أو النوع ، أم كانت في دلالتها تعني الهيئة أو النوع ، فهي تبقى مصادر

---

[٤] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٦٨، وشرح الفصيح(ابن ناقيا) ٢/ ٢٦١، ٢٨٤ .

[٥] شرح الفصيح(ابن ناقيا)٢/ ٢٤٧.

[٦] المصدر نفسه ٢/ ٢٨٢ . ٢٨٣ .

[٧] ينظر: تصحيح الفصيح ١٨٨، ١٩٠ ، ٢٤٤ ، وشرح الفصيح(ابن الجبان) ١٦٤ .

[١] الكتاب ٤/ ٣٣٦ .

[٢] ينظر : الكتاب ٤ / ٣٣٦ .

[٣] ينظر : لسان العرب ٣/ ٤٦٢ ، ودروس في التصريف ١٥٩ . ١٦٠ .

غير مسموعة وإن سمع منها فهو في نطاقه المحدود، ولكن ما يهمنا في ذلك هو معرفة التغيرات الصرفية في بناء هذا المصدر من حيث الحذف والتعويض وما يجري على قياس القواعد الصرفية.

هـ ردود الشراح على ثعلب في بعض المصادر:

تناول الشراح مادة الفصيح بالشرح والتحليل ، ولا يمكن أن تخلو هذه الشروح من آراء اعترض فيها أصحابها على ما قاله ثعلب أو ذكره ، وكانت هذه الردود قد تنوعت واختلفت في طريقة عرضها وطرحها ، وكذلك في استخدام المصطلح الدال على الرد ، وهو ما يعكس النزعة البصرية التي كان الشراح يمتازون بها ، وقد انحصرت هذه الردود عند ثلاثة من الشراح ، وهم ابن درستويه ، وابن الجبان ، وابن هشام ، أما ابن ناقيا فقد جاء شرحه خالياً من أي ردّ ، وقد صرح بذلك في خطبة شرحه قال: ((وعدلنا عن التتبع له والأخذ عليه فيما أورده، والتأويل لما أغفله وتوخينا الإنصاف فيما أملينا ، ولم نخرج عن هذا القصد))[٤] .

وقد انتشرت ردود ابن درستويه في مساحة واسعة من شرحه حتى استطعت إحصاءها فبلغت السبعين رداً[١] ، تمثلت بالردود اللغوية والصرفية ، وكذلك ما تعلق منها بأخطاء في المنهج الذي رسمه ثعلب في أبواب الفصيح من حيث خلطه للأبواب وفساد الترتيب والتبويب فهو غالباً ما يستعمل مصطلح غلط أو توهم ، أو ما اختاره ثعلب خطأ ، أو ليس الأمر كما زعم ثعلب ، أو ليس كما قال مبيناً الذي يخالف فيه ثعلباً.

أما ابن الجبان فجاءت اعتراضاته وردوده على ثعلب قليلة فهي لاتتجاوز تسعة ردود وهي تعكس نزعته البصرية التي يمكن أن نراها بوضوح من خلال استعماله مصطلح الرد منها : وكل ذلك عندنا غير صحيح ، والمختار عندنا ، هذا عند الكوفيين وذلك عندنا غلط وليس كما ذكر ثعلب .

أما ابن هشام اللخمي ، فقد ردّ على ثعلب في مواضع متفرقة وهي بحدود اثنا عشر رداً اعترض فيها على ثعلب في مسائل من اللغة ، والصرف ، فقد استعمل مصطلح توهم في أربعة

---

[٤] شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢/ ٤٥٣ .

[١] ينظر على سبيل المثال في هذه الردود الصفحات: تصحيح الفصيح ٦٩ ، ١١٣ ، ١٨٥ ، ٢٨٤ ، ٣٦٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٧ ، وشرح الفصيح (ابنالجبان) : ٢٢٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) : ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٠٠ .

مواضع ، وعبارة كان حقه أن يقول : كذا في ستة مواضع ، وعبارة كان الصواب أن يقول كذا ، وعبارة ليس لثعلب في ذلك احتجاح[٢] .

وعلى الرغم من تنوع هذه الردود وما اعترض عليه الشراح فيما ذكره ثعلب إلا أنه كان لزاماً عليّ أن اتناول ما تعلق منها بالجانب الصرفي ، وبالتحديد ما يخص المصادر.

١ . هَدْياً وهَدِياً مصدران لـ أهديتُ :

قال ثعلب : ((وأهديت وهديت إلى البيت الحرام هدياً وهدِياَ))[٣]، إذ جعل المصدران هدياً وهدِياً مخالفان المصدر أهديت الهدية ، ورد عليه ابن درستويه ، قال: ((وليس هكذا الأمر لأن مصدر أهديت الهدية ، وأهديت الهدى إلى البيت واحد ، وهو الإهداء ؛ لأنهما على أفعل إفعالاً ولا يكون كذلك إلا عند جميع النحويين))[٤]، وهو ما يؤكد قول الخليل ، فالهدي والهدِي لم يشر إلى أنهما مصدران ، وهما عند كلّ سيء تهديه من مالٍ أو متاع ، فهو هدي أو هدي بالتخفيف والتثقيل محتجاً بقول الفرزدق :

حلفت بربّ مكة والمصلى وأعناق الهدى مقلدات[١]

وبناءً على ذلك فإن ابن درستويه يذهب في هذين الاسمين مذهب الاسماء التي وضعت موضع المصادر ، وهي ليست مصادر حقيقية كما يرى ثعلب ، وهي عند ابن درستويه تشمل كل ما يهدى إلى البيت من ابل أو متاع أو أشياء كما صرح بذلك الخليل ، معللاً ذلك بقوله: ((فتوهم . يعني ثعلباً . أنها مصادر على الحقيقة . وهذا مذهب اللغويين الذين لا يعرفون قياس النحويين))[٢] .

وكان ابن هشام قد وافق ابن درستويه فيما ذهب إليه ، قال: ((وتوهم أبو العباس أن الهدْي والهدِي مصدران مخالفان لمصدر أهديت الهدية وليس كذلك ؛ لأن مصدر أهديت الهدية وأهديت الهدى واحد وهو الإهداء)) ، وان ما يعزز رأي ابن درستويه وابن هشام يمكن أن نصل إلى ما يأتي :

---

[٢] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٣ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٥ ، ١٠٩ ، ٢٠٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ .**

[٣] **التلويح ٢٠ .**

[٤] **تصحيح الفصيح ١٢٢ .**

[١] **ينظر : العين ٣ / ٧٧ .والبيت في ديوانه ١٢٧ .**

[٢] **تصحيح الفصيح ١٢٣ .**

١ . إن المصادر أسماء دالة على الحدث لا تجمع ولا تثنى ، وليس لها مفرد من صورتها ، وان ما جاء به ثعلب من أن الهدى والهدِي مصدران مخالف لذلك ، فالهدْي هو جمع مفرده هدية ، كما قالوا : شري مفردها شرية ، وأما الهدِي ، مفردها هدِية ، مثل : مطي مطية ، والهاء في المفرد علامة الواحدة .

٢ . إن الهدِي فعيل بمعنى مفعول وهو بدلالة المهدي ، وهو اسم دال على ما يهدى .

٣ . ذهب ابن درستويه وابن هشام عاى أن الهدي والهدِي اسمان استدلالاً بقول عائشة (رضي الله عنها) : ((**كنت أفتل قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم**))[٣]، وإنما تقلد الأنعام والحيوان ، ولا يقلد المصدر[٤] .

٢ . الوصفية مصدرها الوصافة والإيصاف :

قال ثعلب : ((ووصيفة بينة الوصافة والوصيفية والإيصاف))[٥]، وقد خطأ ابن درستويه ثعلباً عندما جعل الوصافة والإيصاف مصدرين الاسم الوصفية ، وعلل ذلك بقوله : ((فأما الإيصاف فمصدر فعل غير الوصيفة ، ولكنه فعل الله عزّ وجل بها ، أو فعل من جعلها وصيفة كقولك: أوصفها يوصفها إيصافاً ، ويجوز فيه فعلها بالتشديد كقولك : وصفها يوصفها توصيفاً ونحو ذلك ، وقد جعل ثعلب الإيصاف مثل الوصافة وذلك خطأ))[١] .

وعلى الرغم من أن ما ذكره ثعلب من مصادر ، فان كثيراً من هذه المصادر لم يذكر أفعالها ، وهو لم يقدر هذه الأفعال ، وكان هذا واحداً من الأمور التي أخذ عليها ، فقد جاءت مصادر سمعت أفعالها ، وجاءت مصادر أخرى لم تسمع أفعالها ، ((وكان يجب عليه أن يقيس هذه المصادر ويذكر أفعالها المقدرة عليها ؛ ليفيد الناس غير المسموع في الباب كله ، ويبين للمتعلمين أصلاً يعتمدون عليه ، ولا يكلهم إلى الحفظ دون المعرفة))[٢] .

---

[٣] الحديث في صحيح مسلم ٨٠/٩ .

[٤] ينظر : تصحيح الفصيح ١٢٢ . ١٢٣ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٨٠ .

[٥] التلويح ٣٢ .

[١] تصحيح الفصيح ٢٠٩ .

[٢] المصدر نفسه ٢٠٩ ، عقد ابن سيده باباً سماه (أسماء المصادر التي لا يشتق منها أفعالها) ، ولم يكن موفقاً حين عدّ بعض المصادر أسماء لا يشتق منها أفعال ، وهذه المصادر ذكرها ثعلب ، وأشار إليها الشراح ، كما وأشاروا إلى افعالها ، قال ابن هشام : ((وهذه المصادر منها ما لها أفعال مستعملة ، ومنها ما لا أفعال لها ، فمما أستعملت العرب لها أفعالاً : الأبوة والأخوة والعمومة والأمومة والأموة والوصافة والإيصاف والشيخ والتعجيز والأيمة والتعنين)) ، وجمبع هذه المصادر ذكرها ابن سيده . ينظر : المخصص ١٤ / ٢٢٣ . ٢٢٤ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٠٦ .

وكان رد ابن درستويه مبنياً على أساس أن الفعل هو الذي يحدد المصدر ، وبناء المصدر وقياسه إنما يرتبط بتحديد الفعل وباب الفعل ووزنه ، ويزاد على ذلك الدلالة في بعض الأحيان ، فالوصيفة اسم وهي على (فعليّة) ، وفعلها وجب أن يكون من باب فعل يفعُل ؛ لأن ما كان من هذا الباب كان مصدره على فعالة ، فقالوا : ظرف يظرف ظرافة ، وكرم يكرم كرامة ، كما قالوا : وصف يوصف وصافة وهذا النوع من الأفعال إنما هو دال على التحول والانتقال من حال إلى حال أخرى ، كما أنه يتضمن معنى المبالغة .

٣ . اختيار ثعلب للصَّداق مصدراً :

قال ثعلب : ((هو صداق المرأة وإن شئت : صدقة))[٣]، وقد رد ابن درستويه على قول ثعلب بأن الصداق بالفتح ليس مصدراً ، وإنما المصدر عنده هو الإصداق ، على أن ثعلباً يذهب بالصداق مذهب المصادر ، والبصريون يأبون ذلك ، منهم يجعلونه اسماً دالاً على المهر لا المصدر ، وبالتالي فهو مكسور لا مفتوح كما قال ثعلب ، وايد ابن درستويه ما ذهب إليه البصريون بقوله : ((ويجب أن يكون ذلك المختار))[١] .وجعل الجوهري الصداق والصداق والصدقة والصدقة بمنزلة واحدة ، ومنه قول الله غز وجل : ((**وآتوا النساء صدقاتهن نحلةً**))[النساء:٤]وهي كلها مصادر[٢].

٤ . رَواء ورِوىً عند ثعلب مصدران :

زعم ثعلب أن (رواء) لفظة جاءت وصفاً في باب المصادر ، فأنزلها منزلة المصدر ، فإذا وصف الماء قال:ماءٌ رواء بفتح الراء ومد الألف ، وهو صفة للماء الطيب الروي ، ورد ابن درستويه هذا القول ، قال: ((وليس يتبين أنه مصدر كما زعم ثعلب ؛ لأن فعله إن كان للشارب ، فإنما هو: روى يروي ريا ، ولا يقال فيه : رواء ، وإن كان منه للساقي ، فإنما هو : أروى يروي إرواءً ، ولا يدخل في هذين الفعلين مصدر على فعال))[٣] .

---

[٣] التلويح ٤٣ . في هذه اللفظة أكثر من لغة أكثرها الصداق بالفتح ، والثانية الصداق بالكسر ، والثالثة لغة الحجاز صدقة وجمعها صدقات ، والرابعة لغة تميم صدقة وجمعها صدقات ، والخامسة صدقة وجمعها صدق . لسان العرب ١٠ / ١٩٧ ، والمصباح المنير ١ / ٣٥٩ . ٣٦٠ .

[١] تصحيح الفصيح ٢٦٧ ، وينظر : المغردات في غريب القرآن ٢٧٨ .

[٢] ينظر : الصحاح ٤ / ١٥٠٦ .

[٣] المصدر نفسه ٢٥٨ . ٢٥٩ .

ووافق ابن هشام ما ذهب إليه ابن درستويه مستنداً إلى قول استاذه أبي عبدالله بن أبي العافية ((وليس رواء بمصدر ولو كان مصدراً لمان رويً ، بفتح الراء مع القصر ؛ لأن فعله روى كصدى وعمى ، والمصدر الصدى والعمى ، وإنما هو صفة جاء على هذا المثال كما قالوا : مكان فساح ، وأرض براح ، ولا يحتمل على الشقاء ؛ لأنه شاذ على أنهم قد قصروا فقالوا : الشقا))[٤] .

أما رويً فهي الأخرى عند ابن درستويه وابن هشام ليست مصدراً ، غذ نجد في كلامهما رداً واضحاً على ثعلب في إبطال هذه اللفظة على أنها مصدر ، إلا أن الواضح من قوليهما أن رواء وروى وصفان وليسا بمصدرين ، فنحن نجد أن روى عند ابن درستويه لا تكون مصدراً ؛ لأن (فعل) من أبنية المصادر التي لا ترد أفعالها على مثال فعل يفعل كروى يروى ولو جاء على قياس هذا الفعل ، لقالوا : روى بالفتح والقصر وزاد ابن هشام أنه ليس في الكلام فعل وصف إلا قولهم : قوم عدى ، ومكان سوى ، وماء صدى للمستنقع ، وماء روى[٥]، ولم يذكر سيبويه هذه السماء سوى قوم عدى[٦] .

أما ابن الجبان فلم أجد في شرحه عندما تناول قول ثعلب أية إشارة إلى أنه يخالف أو يرد على ثعلب ، وإنما كان رأيه موافقاً لرأي ثعلب بعد أن جعل (رواء وروى) مصدرين مشتقين من روى يروي ، وذهب إلى أن هناك من المصادر ما جاء مثل ذلك ، وهو البلى والبلاء والقلى والقلاء بمعنى البغض ومنه قول الشاعر :

هجرتك حتى قيل لا يعرف القلى وزرتك حتى قيل ليس له صبر[١]

وقد أجد في قول ابن الجبان ما يمكن أن يكون قولاً صحيحاً ، فقد نظر من زاوية أخرى إذ جعل رواء وروى اسمين لا صفتين ، فهو أجاز أن يوصف بهما الجميع والمفرد على هيئة واحدة ، فيقال: ماء رواء ، وماءان رواء ، ومياه رواء ، بلفظ واحد ، مثل ما أجازوا مجيء المصدر على صورة واحدة ، فقالوا: هذا عدل ، وهؤلاء عدل ، ومن هنا فإن الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء ، وبالتالي عوملت معاملة المصدر ، وهي عنده مصدر لا صفة وقد يكون في ما ذهب إليه ابن جني تعزيزاً لذلك بعد أن حكى أن روى مصدر وهو من المصادر التي

---

[٤] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١١٦ . ١١٧ .**

[٥] **ينظر : تصحيح الفصيح ٢٥٩ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١١٧ .**

[٦] **ينظر : الكتاب ٢٤٤/٤ ، وشرح الملوكي ٢١ .**

[١] **ينظر : الألفاظ الكتابية ٢٧٣ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٩٣ .**

جاءت على (فعل) وفعلها (فعل) وهي معدوده منها : كبر كبراً ، ورضي رضىً وروي رويً ، ولحن لحناً[٢] .

وعلى الرغم من اختلاف الشراح فيما ذهبوا إليه بين الصفة والمصدر في هذين الاسمين يمكن القول : إن رواء ورويً اسمين يصح وقوعهما صفتين أو مصدرين يوصف بهما ، وإن هناك كثيراً من الأسماء صح وقوعها مصادر يوصف بها ، وربما تكون قلة المصادر التي جاءت مصوغة من (فعل يفعل) ، مثل ما ذكر ابن جني أنها معدودة جعل هذا الخلط بين الشراح ، ومعلوم أن منهج ابن درستويه في شرحه قائم على الاهتمام والولع بالقياس في كل مسألة من المسائل التي يطرحها ، فهو لا يقيس على ما قلّ سماعه ، بل على الأكثر في الاستعمال ، وهو ما دعاه إلى اعتبار هذه الاسماء صفات لا مصادر ، فكل ما خالف قياساً لا يؤخذ به ، وكل ما لم يسمع وإن كان سماعه قليلاً لا يؤخذ به أيضاً ، ولا يعول عليه في صياغة الأصول والأبنية القياسية لهذه المصادر ، يزاد على ذلك أن قولهم: قوم رواء بكسر الراء ومد الألف هو وصف للجماعة ، وواحده روٍ على بناء (فعل) أو ريان على بناء (فعلان) ، أوراوٍ على بناء (فاعل) كقولنا : ظماء وعطاش ، وهذا الجمع من أقوى الأدلة التي أقام عليها ابن درستويه رده على ثعلب وثبت فيها حجته على أن هذين الوصفين (رواء وروى) ليسا في الأصل بمصدرين ؛ لأن المصادر لاتجمع[١] .

وخلاصة القول من خلال الأمثلة التي ذكرتها من المصادر وردود الشراح عليها إن اهتمام الشراح جاء ليعكس النزعة البصرية التي تعتمد على الاهتمام بالقياس أكثر من السماع يزاد على ذلك اهتمامهم بالتحليل مدعوماً بالأمثلة والشواهد ، ليؤكد تمسكهم بالأقيسة والقواعد الموضوعة الصارمة للأبنية الصرفية ومنها ما تعلق بالمصادر ، وأثر هذه الصيغ وأهميتها في توظيف الدلالة .

---

[٢] ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٩٣ ، والممتع في التصريف ١ / ٦٤ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١١٧ ، والمنصف ١ / ١٩ ، والاقتضاب ١٧٦ ، ٢٧٣، ولسان العرب ١٤ / ٣٤٥ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٢٥٩ .

الإبدال

يفرّق الصرفيون بين ثلاثة من المصطلحات التي شاع استعمالها في كتب الصرف ، وهي : البدل ، والقلب ، والعوض .

١ . **البدل** ، ومعناه : إقامة حرف مقام حرف آخر في ذات موضعه ، إما ضرورة ، وإما استحساناً ، وهو من سنن العرب على أنهم لايعتمدون تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة جاءت لمعان متفقة[١] .

٢ . **القلب** ، ومعناه : أن تقلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره ، على معنى إحالته إليه ، وهو يختص بأحرف العلة الثلاثة : الواو ، والياء ، والألف ، وكذلك الهمزة لمقاربتها إيّاها ، وكثرة تغيرها ، من هنا يمكن القول : إن كل قلب هو بدل ، وليس كل بدل قلباً ، فالبدل أعم وأشمل[٢].

٣ . **العوض** ، ومعناه : أن تقيم حرفاً مقام حرف آخر في غير موضعه ، نحو : تاء (عدة) و(زنة) ، فالتاء عوض عن الواو التي حذفت في قولنا : وعد يوعد يعد عدة ، وزن يوزن يزن زنة ، ومن هنا فإن الفرق بين البدل والعوض أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض[٣] .

وكان النحويون واللغويون القدماء يميزون بين نوعين من أنواع الإبدال ، هما : الإبدال اللغوي ، والإبدال الصرفي ، وإن كنا قد وجدنا في بعض الأحيان خلطاً يشوبه الاضطراب والتداخل لم يقم على تمييز بين النوعين . قال السيوطي: ((الإبدال قسمان :شائع وغيره)) [٤] ، فالشائع عنده :ما كان ضرورياً في التصريف، وعدّ من حروفه ثمانية يجمعها قولهم: طويت دائماً ، وغير الشائع : ما وقع في كلّ حرفٍ إلا الألف[٥] . ويفهم من قول السيوطي أن ما عني به من الشيوع هو اطراده وكثرة استعماله . وفي ضوء هذا التقسيم فإنه يمكن القول : إن الإبدال الشائع هو الحاصل من غير إدغام ، وهو ما عرفه الصرفيون وضبطوا أحكامه ، وعينوا حروفه ، أمّا ما كان غير شائع ، فهو الحادث مع الإدغام . ومهما يكن من أمر التقسيم فإن ما يهمنا ويمكن أن نتعرف عليه من خلال ما ورد في كتب الشروح هو الإبدال الصرفي ، إذ اختلف االقدماء في

---

[١] **ينظر : شرح الملوكي ٢١٣ ، والصاحبي ١٥٤، والمزهر ٤٦٠/١، والكليات ٢٣١ .**

[٢] **شرح الملوكي ٢١٤ . ٢١٥ .**

[٣] **المصدر نفسه ٢١٣ ، وحاشية الصبان ٤ / ٢٩٥ .**

[٤] **همع الهوامع ٢ /٢١٦ .**

[٥] **ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٢١٩ .**

حصر حروفه من حيث عدّتها ، فذكر سيبويه[١]أنها أحد عشر حرفاً هي : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والياء ، والتاء ، والدال ، والطاء ، والميم ، والجيم ، والنون والواو ، وأشار أبو علي القالي[٢](ت٣٥٦هـ) إلى أنها اثنا عشر يجمعها قولك : (طال يوم أنجدته) ، وعدّها علي بن عيسى الرماني[٣](ت٣٨٤هـ) أربعة عشر حرفاً ، إذ أضاف إليها : الصاد والزاي لقولهم : (الصراط) و(الزراط) في (السراط) وقد قرئ بهما ، وقد أيده ابن الحاجب[٤](ت٧٤٦هـ) إذ عدها أربعة عشر حرفاً يجمعها قولك : (أنصت يوم جدّ طاه زل) وذهب ابن مالك[٥]إلى أنها اثنان وعشرون ، وهو بذلك قد خلط بين الإبدال اللغوي والصرفي والأرجح من هذه الآراء هو ما ذهب إليه سيبويه لكثرته واطراده في الاستعمال .

وكان الشراح قد تناولوا في أثناء شرحهم لطائفة من مسائل الإبدال الصرفي ، ويمكن أن أعرض لها على النحو الآتي :

١ . إبدال الهاء همزة :

تبدل الهمزة من سبعة أحرف هي : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين ، والخاء ، والغين[٦]، وقد وردت مبدلة في كلمة (ماء) ، إذ تناول الشراح هذه اللفظة مشيرين إلى ما طرأ عليها من تغيّر في البنية ، فالأصل فيها : (موه) ؛ لأنهم استدلوا على ذلك من خلال التصغير والجمع .

والملاحظ من خلال ما ذكره الشراح أنهم فرقوا بين الإبدال والإعلال بالقلب ، فهذه اللفظة اجتمع فيها الإبدال والإعلال معاً، ويمكن بيان ذلك .

١ . أصل ماء (موه) ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو إعلال بالقلب فصارت ماه .

٢ . إبدال الهاء في (ماه) همزة ، إذ جعل ابن يعيش هذا الإبدال إبدالاً صالحاً على سبيل التخفيف معللاً ذلك بقوله : ((إذ الهمزة حرف شديد مستثقل ، والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجهما

---

[١] **ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٧ .**

[٢] **ينظر : الأمالي ٢ / .**

[٣] **ينظر : شرح الملوكي ٢١٧ .**

[٤] **ينظر : شرح الشافية ٣ / ١٩٩ .**

[٥] **ينظر : حاشية الصبان ٤ / ٢٩٦ ، ودراسات في فقه اللغة ٢٣٣ .**

[٦] **ينظر : حاشية الصبان ٤ / ٣٥٤ .**

متقاربان ، إلا أن الهمزة أدخل منها في الحلق))[١]. على أن هذا الإبدال قليلاً ما يحصل ؛ لأن إبدال حرفين متلاصقين من الشاذ[٢] .

٣ . يرد الحرف المبدل إلى أصله عند التصغير أو الجمع ، فقد صغروا الماء على (مويه) وجمعوا الماء على (أمواه) جمع قلة ، و(مياه) جمع كثرة ، قال ابن هشام : ((فغذا صغرت أو كسرترددت السيء إلى أصله ؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها ، فتقول في الجمع القليل : أمواه ، وفي الكثير : مياه ، والأصل : مواه فأبدل من الواو ياء[٣]للكسرة التي قبلها ، وفي التصغير مويه))[٤] .

٤ . أصل الجمع في (مياه) ، هو (مواه) ، بعد قلب الواو ياءً لعلة أوجبت ذلك وهي كسرة الميم .

٥ . يتحقق الأصل في معرفة الحروف الأصلية عن طريق الاشتقاق ، فقد عرض ابن درستويه للجذر اللغوي لهذه اللفظة ، قال : ((ويقال للماء : ماهٌ على تأنيث البئر والعين ، ويقال : قد ماهت السفينة إذا دخل فيها الماء ، وهي تموه موهاً ، وفي لغة : أماهت ، وهي تميه إماهةً وأماهت الأرض ، إذا ظهر فيها النزّ والندى ، وأماه الزرع ، إذا غرقه الماء))[٥]. وهذا أهم ما يمتاز به منهج الشراح في تناول المسائل الصرفية . ولا سيما شرح ابن درستويه . وهو يربط بين ما يعرضون له من هذه المسائل وما يتصل بالاشتقاق وبالأصل اللغوي ، في جوانب مختلفة منها معرفة الأصول من الزوائد ، وكذلك معرفة المحذوف من الحروف ، وأيضاً معرفة الحروف المبدلة من حروف أخرى والتمييز بين الإبدال والمبدل منه ومن هنا جاء شرح ابن درستويه ملتزماً بهذا المنهج بشكلٍ أوسع مما تناوله الشراح الآخرون ، وإن كان لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) رأياً آخر ، فقد جعل لفظة (ماء) من أسماء الأجناس التي لا اشتقاق لها وهو يقول : ((وأصعب الاشتقاق وأدقه في أسماء الأجناس ؛ لأنها أسماء أول أوقعت على مسمياتها من غير أن تكون منقولة من شيء . فإن وجد منها ما يمكن اشتقاقه حمل على أنه مشتق ، إلا أن ذلك قليلاً فيها

---

[١] شرح الملوكي ٣٠٤ .

[٢] ينظر : حاشية الصبان ٤ / ٣١٣ .

[٣] الأصح في ذلك أن يقال : (قلب الواو ياء للكسرة التي قبلها) ، وهو إعلال بالقلب لا إبدال ، لعلة أوجبت القلب ، كي نستطيع التفريق بين مصطلحي الإبدال ، والإعلال بالقلب ، وأن لا يشوب الكلام خلط واضطراب .

[٤] شرح الفصيح (ابن هشام) ٢١٠ .

[٥] تصحيح الفصيح ٤٣٣ ، وينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٧٩ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ /٣٢٤ ، والقاموس المحيط ٤ / ٢٩٣ .

جداً ، بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقة ، نحو : (تراب) و(حجر) و(ماء) ، وغير ذلك من أسماء الأجناس))[١] .

وأحسب أن ما ذهب إليه ابن عصفور يحتاج إلى نظر ؛ لأن الاشتقاق جزء مهم يحتاج إليه الصرفي واللغوي على حدٍّ سواء ، ولا يمكن الاستغناء عما تقرره المعجمات في بيان الاشتقاقات والأصول لكلّ لفظة من الألفاظ ، وإذا كانت لفظة (ماء) عنده غير مشتقة ، فإن ما ذهب إليه ابن درستويه ، وما قالت به المعجمات يشير إلى أنها لفظة تصرفت بتصرفات واضحة ، قال الراغب الأصبهاني (ت٥٠٢هـ) : ((وأصل ماء موه بدلالة قولهم في جمعه أمواه ومياه وفي تصغيره مويه ، فحذف الهاء وقلب الواو ، ورجل ماء القلب كثر ماء قلبه فماه هو مقلوب من موه ، أي ماء وقيل هو نحو : (رجل ماهٍ ، وماهت الركية تميه وتماه ، وبئر ميهة وماهة))[٢]. وقال الفيومي(ت٧٧٠هـ) : ((ماهت الركية تموه موهاً وتماه ايضاً : كثر ماؤها ، وأماهها الله : أكثر ماءها ... وقول مموه : أي مزخرف))[٣]، ويظهر ذلك مما حصل في لفظة (ماء) من جواز الاشتقاق[٤] .

٢ . إبدال الواو تاءً :

من الأبنية التي وردت في كتب الشروح ، التي حصل فيها إبدال هو بناء (فعلة) ، وهذا البناء من أبنية المبالغة ؛ ((لأنها بناء ما كثر منه الفعل ، كالضحكة لكثير الضحك ، والهزأة لكثير الهزء))[٥] ، فقد جاء من ذلك : (التخمة) ، و (التؤدة)[٦]، والأصل في التاء الواردة في هذه الأسماء هي : الواو قال سيبويه : ((وأمّا التاء فتبدل مكان الواو فاءً في اتعد ، واتهم واتلج ، وتراث ، وتجاه ، ونحو ذلك))[٧] ، وقال في موضع آخر : ((وربما أبدلوا التاء مكان الواو في نحو ما ذكرت لك ، إذا كانت أولاً مضمومة؛ لأنّ التاء من حروف الزيادة والبدل كما أن الهمزة كذلك ، وليس إبدال التاء في هذا بمطّرد، فمن ذلك قولهم: تراث ، وإنما هي من ورث ... ومن

---

[١] **الممتع ١ /٤٨ .**

[٢] **المفردات في غريب القرآن ٤٧٨ .**

[٣] **المصباح المنير ٢٥٤ .**

[٤] **قلبت الألف في (ماء) واواً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فاجتمع حرفان خفيان ، فقلبت الهاء همزةً ، ولم تقلب الألف ؛ لأنها أعلت مرة ، والعرب لا تجيز الجمع بين إعلالين ، ولهذا فإنها ترد عند التصغير والجمع .**

[٥] **تصحيح الفصيح ٣٤٩ .**

[٦] **ينظر : تصحيح الفصيح ٣٥٠ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٤١ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٢٧٢ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٦٠ .**

[٧] **الكتاب ٤/٢٣٩ .**

ذلك التخمة ؛ لأنها من الوخامة ، والتكأة ؛ لأنها من توكّأت ، والتكلان ؛ لأنها من توكلت ، والتجاه؛ لأنها من واجهت))[١] .

ولم يقتصر هذا الإبدال على وزن (فعلة) فقد ذكر ابن هشام[٢] أوزاناً أخرى منها ما ذكرها سيبويه ، ومنها ما لم يذكرها ،ومن هذه الأوزان:

١. فعال ، نحو: (تجاه) من الوجه، و(تراث) من ورثت .

٢. فعيلة ، نحو: (تقية) من وقيت .

٣. فعلى، نحو: (تقوى) من وقيت أيضاً.

٤. فوعل ، نحو: (تولج) من ولج يلج ، وتوعم ، والأصل ووعم[٣] .

٥. فعلة ، نحو: (تقاة) ، و(توراة) ، وإن كان البصريون يجعلون وزن (توراة) (فوعلة) ؛ لأنها من وري الزند ، والأصل فيها : ووراة، فانقلبت الواو الأولى تاءً، وذلك أنهم لو لم يبدلوها تاءً لأبدلوها همزة ؛ لاجتماع الواوات في أول الكلمة ، وكذلك (تولج)، فهي عند البصريين (فوعل) من الولوج ، والأصل فيها: وولج ، وهي عند البغداديين (تفعل) والتاء على هذا النحو زائدة لا مبدلة ، على أن رأي البصريين هو الأولى ، وذلك لقلة (تفعل) في الكلام ، وكثرة (فوعل)[٤] ومنه قول العجاج[٥]:

واجتاف أدمان الفلاة التولجا

وبناءً على ما جاء من أسماء حصل فيها هذا النوع من الإبدال ، إلا أنه يمكن ملاحظة ما يأتي :

١. يعد هذا النوع من الإبدال إبدالاً غير قياسي ، وإنّ ما يحدّد عدم قياسيته هو قلة استعماله كما صرح بذلك سيبويه ، إذ قال: ((وليس إبدال التاء في هذا بمطرد)[٦]. على الرغم من وجود علّة هذا الابدال وهو كراهية ثقل الضمة مع الواو ، وكذا ورود هذا النوع من الابدال وجوده في القرآن الكريم قال تعالى: ((هي عصاي أتوكّأ عليها))[طه: ١٨] ، على الأصل من غير إبدال، وفي موضع آخر قوله تعالى: ((واعتدت لهن متكأ))[يوسف ٣١] على الإبدال .

---

[١] **الكتاب ٤/ ٣٣٢ .**

[٢] **ينظر: شرح الفصيح(ابن هشام)١٦١.**

[٣] **ينظر: تصحيح الفصيح ٤٠٤ .**

[٤] **ينظر: شرح الفصيح(ابن هشام)١٦١، والمنصف ٣/ ٣٨ ، والممتع ١/ ٣٨٣ . ٣٨٤ .**

[٥] **البيت في ديوانه ٣٧٠ .**

[٦] **الكتاب ٤/ ٣٣٢ .**

٢ـ إنّ عناية الشراح بالإبدال سواء أ كان في هذه الحروف أم في غيرها ، وكذلك إن كان قياسياً وغير قياسي بحسب كثرة الاستعمال أو قلته ، يعكس عنايتهم بمسائل لغوية ، ومن هذه المسائل مسألة الاشتقاق ، وما له صلة قوية ببنية اللفظ وتركيبته ، وماله صلة أيضاً بأبواب الفعل ولغاته ، وماله أيضاً صلة وثيقة بالأصل الذي قامت عليه كل لفظة ، فالتخمة مشتقة من الوخامة ، وفعلها وخم يوخم ، والتكأة مشتقة من الوكاء الذي تسدّ به القربة ونحوها ، وهو رباطها وجمعها على الأوكية[١] . وقد زاد سيبويه بناء (فيعول) مما جاء مبدل التاء ، على الرغم من فتح التاء فقالوا : تيقور ، ومنه قول العجاج :

فإن يكن أمسى البلى تيقورُ[٢]

إذ زعم الخليل أنّها من الوقار ، وكأنّ الشاعر أراد أن يقول: فإن أمسى البلى وقاري[٣] وكان سيبويه قد علل إبدال الواو تاءً في المفتوح الواو ، وهي عنده مما اكتنفها الضعف فأبدلوها بحرف أجلد منها وهو التاء، وذهب الأزهري إلى أن الأصل فيه ويقور فأبدل الواو تاءً وحمله على (فعول) ، ويقال حمله على (تفعول) مثل : التدنوي ، فكره الواو مع الواو ، فأبدلت الواو ياءً لئلا يشبه فوعولا ، فيخالف البناء[٤].

إبدال الواو همزة:

أ ـ الواو الواقعة بعد ألف الجمع:

تبدل الواو همزة وجوباً في حالات حددها الصرفيون منها: أن تكون الواو مكسورة في حالة وقوعها بعد ألف الجمع على أن يكون قبل ألف الجمع واو أو ياء[٥] ، وقد جاءت من الأسماء في كتب الشروح التي التزمت بهذه القاعدة كلمة (أوائل) ، والأصل فيها (أواول) ،فقد أجمع النحويون على أنّ هذا الإبدال إبدالاً قياسياً لتوافر قاعدة الإبدال ، إذ لم يخالف أحد من الشراح ما جاء به الصرفيون وهذا المذهب التزم به الصرفيون ، وخالفهم فيه أبو الحسن الأخفش ((فإنه كان لا يهمز من ذلك إلا ما كانت الألف فيه بين واوين ، ويجعل ذلك نظيراً للواوين ، إذا اجتمعا في أول

---

[١] ينظر: معجم مقاييس اللغة ٦ / ١٣٧ ، وتاج العروس ١/ ١٣٦ ، وتصحيح الفصيح ٣٥٠ .

[٢] البيت في ديوانه

[٣] ينظر: العين ٢٠٧/٥ ، الكتاب ٤/ ٣٣٢ ، والمنصف ٣/ ٣٩ ، وتهذيب اللغة ٩ / ٢٨٠ .

[٤] ينظر : الكتاب ٤/ ٣٣٤ .

[٥] ينظر: الممتع٣٣٧/١ .

الكلمة ، فكما أنك تهمز الأولى منهما ؛ للعلة التي تقدم ذكرها فكذلك تهمز الواو الآخرة في (أوائل) وأمثاله ، ولا يرى مثل ذلك ، إذا اجتمعت ياءان أو واو وياء))[1] ، ويقول أيضاً: ((لأنّه إذا التقى الياءان أو الياء والواو أولاً ، نحو: (بيين) اسم موضع و(ويل) ، ويوم ، لم يلزم الهمز))[2]. ومعنى ذلك أنّه كان لايهمز إلا ما كانت ألفه واقعة بين واوين ، والراجح من ذلك ما ذهب أليه الخليل وسيبويه ، وهو (بوائع) ، والأصل (بوايع) ويعضد هذا القول ، ما ذكره أبو عثمان المازني عن الأصمعي ، من أنهم يقولون في جمع (عيل) : عيائل بالهمز ولم تجتمع فيه واوان[3] .

وبناءً على ذلك فإن هذا الأبدال ورد مسموعاً وقد عضده القياس ؛ لأنهم جعلوا هذا الجمع بمنزلة الجمع في (سيائد) جمع (سيّد) ، و(ميائت) جمع ميت ، مثل ما عضده السماع فيما نقله الأصمعي ، وقد أيّد ابن هشام قياسية هذا الأبدال بعد أن ذكر مراحل الجمع والإبدال لكلمة (أول) ، قال: ((ووزن أول : أفعل ،فالفاء واو والعين واو ، فلذلك وجب الإدغام ؛ لاجتماع المثلين ، فأما قولهم في الجمع : أوائل بالهمز، فأصله : أواول ، لكن لما اكتنفت الألف واوان ووليت الأخيرة منهما الطرف فضعفت ، وكانت الكلمة جمعاً ، والجمع مستثقل قلبت الأخيرة منهما همزة))[4].

وقد جعل ابن الجبان العلة الصرفية التي حصلت في لفظة (أول) هي السبب في عدم قياسية الجمع على (أوائل) ، وكان القياس . عنده . يقتضي أن يكون جمع (أول) على (أول) كأحمر وحمر على أفعل فعل ، إلا أن (أول) لما كان فاؤه وعينه واواً جاء منه . إذا أردت فعلاً . وول ، فلما اجتمعت واوان صدرا أبدلت الأولى همزة ، وكما قلت : في جمع أوقية : أواق والأصل : وواق[5] .

واختلف البصريون والكوفيون في وزن (أول) ، فهي عند البصريين على وزن (أفعل) والأصل : أوول ، فالفاء واو ، والعين واو ، ولذلك وجب الإدغام ؛ لاجتماع المثلين .

أمّا الكوفيون فوزن (أول) عندهم من آل يؤول ، والأصل : أأول ، فالفاء همزة والعين واو فقلبت الهمزة التي هي فاء واواً ، فاجتمع واوان فأدغمت إحداهما في الأخرى ، فقالوا : (أول) ، وقد جعل الرضي أول شاذ ، وذكره صاحب القاموس في فصل الواو من على أن النحويين يجعلون

---

[1] **الممتع في التصريف/ ٣٣٨ .**

[2] **المصدر نفسه .**

[3] **ينظر: المنصف ٢/ ٤٤. ٤٥ .**

[4] **شرح الفصيح(ابن هشام)٢٦٤ .**

[5] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٣١٠ .**

أوائل بالهمز أصله : أواول ، ولكن لمّا اكتنفت الألف وواوان وجاءت الأخيرة طرفاً ضعفت وكانت الكلمة جمعاً والجمع مستثقل فقلبت الأخيرة همزة ، فقالوا في الجمع : أوالي[١].

وتبدل الواو همزة إذا اجتمعت واوان في كلمة نحو : (ووِيصل) ، فيقال : (أويصل) ، أو كانت الواوان في الجمع مفصولتين بألف بينهما نحو : (أواول) ، فيقال : (أوائل) ، فإن الواو إذا اجتمعت مع واو أخرى وجب الإبدال في هذه الحالة هرباً من اجتماع واوين ، لكن يجب أن تكون الواوين حرفي علة لا أن يكون أحدهما حرف مد ، ومن هنا فإن ابن الجبان لم يجعل (ووري) في قوله تعالى: ((مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْآتِهِمَا))[الاعراف : ٢٠] من الإبدال على الرغم من اجتماع الواوين قال : ((وليس هذا ... ؛لأن الواو في هذا بدل الألف في وارى وفيها بعض الخفّة))[٢]، وهو ما أيده الزمخشري ، قال : ((فإن قلت : ما للواو المضمومة في (ووري) لم تقلب ، كما قلت في أويصل ؟ قلت : لأن الثانية مدة كألف وارى . وقد جاء في قراءة عبدالله : أورى بالقلب))[٣] .

ب . الهمزة المضمومة المكسورة :

أجاز الصرفيون[٤]إبدال الهمزة المضمومة والمكسورة واواً ، ومما جاء في كتب الشروح على هذا النحو من الإبدال :

وجوه	←	أجوه[٥]
وقتت	←	أقتت
وشاح	←	إشاح
وسادة	←	إسادة

الوُكاف والوِكاف ، فيقال عند الإبدال الإكاف والأُكاف ((فإنما جاء أوله بالهمز ؛ لأن أصلها الواو ، وهو فُعال أو فِعال من الوَكف ، فأبدلت الهمزة من الواو ، لانكسارها وضمها وقال فيه الشاعر :

---

[١] ينظر : شرح الرضي على الكافية٤/ ٤٢٩ ، والممتع ١/ ٣٣٨ ، ٣٤٥ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٦٤، والقاموس المحيط ٤/ ٤٢٩ .

[٢] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٣١٠ ، والمنصف ١ / ٢١٨ .

[٣] الكشاف ٢ / ٧٢ . قال أبو حيان : (قرأ عبدالله أوري بإبدال الواو همزة ، وهو بدل جائز ، وقرأ ابن وثاب ما وري بواو مضمومة) .البحر المحيط ٥ / ٢٥ .

[٤] ينظر : الكتاب ٤ / ٣٣١ .

[٥] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٦٤ ، وتصحيح الفصيح ٢٦٩ .

إن لنـا أحمرةً عجافا يأكلنَ كلّ ليلـةٍ إكافا

وقال الآخر :

حتى إذا ما آض ذا أعراف كالكودّن المؤكف بالإكافِ

وقد يستعملون الفعل منه بالهمز والواو ، كما يفعلون ذلك في الاسم منه ، فيقال : آكفته وأوكفته وأكفته ووكفته ، ومثل أكدت ووكدت))[1] .

وقد جعل أبو عثمان المازني همز الواو المضمومة مما اختص به القرآن الكريم ، ولو كان الأمر في غير القرآن لجاز ترك الهمز ، إذ جاء من ذلك قوله تعالى : ((وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ))[المرسلات:١١] ، والأصل كما ذكر (وقتت) ؛ لأنها من (فعلت) من الوقت ، ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها ، ولو كانت في غير القرآن لكان ترك الهمز جائزاً[2] ، وقد عقب ابن جني على ذلك بقوله : ((وقوله في (أقتت) ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها ليس يعني به ان الضم موجب للهمز ، بل يريد أنه مجوز للهمز ؛ لأنه قد بين هذا في أول الفصل فيقول : إنها ألزمت الهمز لانضمامها في أكثر الأمر ، وإن كان ترك الهمز جائزاً كما يجوز في أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال ، على أن أبا عمرو قد قرأ (وقتت) بلا همز))[3] .

ويمكن أن أتبين بعض الأمور من خلال أمثلة الشراح ، وما جاء به المازني وابن جني :

١ . إن إبدال الواو المضمومة همزة إنما جاء لعلة الضمة ؛ لأن الضمة هي بعض الواو وكأن اجتماع واوين حصل في الكلمة ، مما يؤدي إلى استثقال اللفظ .

٢ . جواز الهمز وعدمه في الواو المضمومة في غير القرآن الكريم .

٣ . إلزام إبدال الواو المضمومة همزة فيما جاء من ذلك في القرآن الكريم .

٤ . القياس في الواو المضمومة هو الإبدال ، وإن كان ترك الهمز جائز ، وإن لم يكن هذا الترك وارداً في الاستعمال ، كما هو الحال في قراءة أبي عمرو بن العلاء بلا همز[1] .

---

[1] تصحيح الفصيح ٣٠١ .

[2] ينظر : المنصف ١ / ٢١٨، انفرد أبو عمرو بن العلاء بهذه القراءة وباقي القراء بالهمز ، وهذا من الابدال الجائز؛لانضمام الواو التي تستثقل فيها الضمة فتبدل همزة ، وعلى هذا فإن سيبويه قد ذكر للغتين : نحو: وجوه وأجوه فلم يقدم احداهما على الأخرى ، فإذا كانتا فصيحتين فالأولى اتباع السواء وماعليه عليه خط المصحف ، ينظر: الكتاب ٤ / ٣٣١ ، اعراب القرآن (النحاس) ٣/ ٥٩٢ ، وأبو عمرو بن العلاء وجهوده في اللغة والقراءات٦١ .

[3] المصدر نفسه ١ / ٢٢٠ .

[1] ينظر : البحر المحيط ١٠ / ٣٧٥ .

٤ ـ إبدال الهمزة واو :

أحياناً تختلط اللغة الفصحى مع لغة العامة ؛ فينشأ عن هذا الاختلاط والتداخل إبدال حرف مكان حرف آخر من ذلك قولهم : السموأل مهموزاً ، والعامة تشدد الواو منه ولا تهمز ، وكأنها تبدل من الهمزة واواً ، وتدغم التي قبلها فيها . والعرب إذا خففت هذا ، حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى الواو ، فقالت : السّمول بثلاث فتحات ، وتقديره فَعَوْلَل من قول الشاعر :

إذا اسمألّ التّبّعُ[٢]

أما ابن هشام[٣]فقد جعل وزن سموأل (فَعَوْأل) ، وكأن الهمزة عنده زائدة ، وأغلب الظن أن وزن سموأل هو (فعولل) مثل ما قال به ابن درستويه ؛ لأن الهمزة أصلية ، وإذا خففت العرب الهمزة فإنما تخفف ما هو أصل .

وقد يحصل في كلام العرب ما يعرف بـ (الإتباع) وهو كثير في كلامهم ، مما يكون سبباً في حصول الإبدال وكأن هذا النوع من إتباع حرف لحرف آخر ؛لحصول التوازن في اللفظ ، وأن يكون الكلام على نسقٍ واحد من اللفظ ، ومما ذكره الشراح من الإبدال ، لأجل الإتباع قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((**إرجعن مأزورات غير مأجورات**))[٤] ومأزورات من الوزر بالواو ، وإنما أبدلت الواو همزة للإتباع ، فإذا أفردنا (مأزورات) من (مأجورات) ، زال الإتباع ، وتوجب أن يرجع الأصل على أن الإبدال في حروف اللين من التضعيف كثير في كلامهم . وكذلك قولهم : جاء بالضِّح والريح فإن الضّح مشدد الحاء ، وهو الشمس ، وقد نجد في كلام العامة (الضيح) بالياء ، كأنها لغة ، على أنهم يبدلون من إحدى الحاءين في الضح الياء ، فنقول : الضِّيح إتباعاً للريح ، وليس هذا بخطأ[٥] .

وقد يحصل أيضاً إبدال حرف مكان حرف آخر ، كما حصل في إبدال الهمزة ياءً ، ولكنه لا يدخل في باب الإبدال ، وإنما هما لغتان نطقت بهما مجموعتان لغويتان ، ومما جاء من ذلك في كتب الشروح : الأرقان واليرقان ، والأرندج واليرندج ، وهو جلد أسود ، والألنجوج واليلنجوج وهو العود الذي يتبخر به ، والأساريع واليساريع ، ورمح أزني ويزني ، وليس الألف في كل هذه الكلمات بدل من الياء ، ولكنها لغات ، وما يدلنا على أن هذا ليس من باب الإبدال ، هو الاشتقاق

---

(٢) ينظر : العين ٧ / ٣٤٤ ، وتصحيح الفصيح ٥٠٤ ، ولسان العرب ١١ / ٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

(٣) ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٩٧ .

(٤) سنن ابن ماجة (باب الجنائز) .

(٥) ينظر : تصحيح الفصيح ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٢٩٤، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٨٩ ، ولسان العرب ٢ / ٥٢٥ .

قال ابن درستويه : ((هو الأرقان واليرقان ، فإن العامة لا تعرف الهمز فيه ، وإنما تقوله بالياء وللعرب فيها لغتان : فمن همزه فإنما أخذه من الأرق ، وهو السهر ، واليرقان : وجع يصيب الإنسان في كبده أو مرارته ، فتصفر منه حدقتاه وجميع بدنه ، وليس مما يسهر ، فلا معنى للهمز فيه ، وإن كانت العرب تهمزه ؛ لأنهم قد يهمزون ما ليس بمهوز على تشبيه الشيء بغيره ، حتى قالوا في الزرع إذا اصفرّ من داءٍ أصابه : قد أرق ، فهو مأروق ، ومنهم من يقول : يرق فهو ميروق على قولهم : اليرقان ، والعامة لا تقول إلا اليرقان بالياء ، وليس ذلك بخطأ))[1] .

٥ ـ إبدال الهمزة ألفاً :

ويحصل هذا النوع من الإبدال عند اجتماع همزتين في أول الكلمة ، قال ابن جني : ((وما التقت فيه همزتان فلابد له من البدل))[2]، ومما جاء في كتب الشروح وقد التقت فيه همزتان ، فأبدلوا من الثانية ألفاً (آدر ، وآدم) قال ابن هشام : ((وأصل آدر : أأدر ، ووزنه أفعل ، فاجتمعت همزتان في أول الكلمة ، فأبدل من الثانية ألف ؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها فقيل : آدر ، فإن صغرت قلت : أويدر ، فأبدلت من الألف واواً ؛ لأنها قد جرت مجرى ألف فاعله الزائدة ، فكما قلت في تحقير ضارب : ضويرب ، كذلك قلت : آدر أويدر))[3]. وقد علل الخليل إبدال الهمزة ألفاً بقوله : ((إنهم حين أبدلوا الهمزة ألفاً جعلوها كالألف الزائدة التي في (خالد وحاتم) ، فحين احتاجوا إلى تحريكها فعلوا ما فعلوا بألف (خالد) حين قالوا : (خوالد) و(حواتم) ، قال الشاعر :

أخالد قد علقتك بعد هندٍ فشيبني الخوالد والهنود

فكذلك فعلوا بألف (آدم) حين قالوا : (أوادم)))[1] .

ويظهر من خلال نصي الخليل وابن هشام أن الإبدال الذي حصل في الهمزة يعتمد على حركة الهمزة نفسها ، فالهمزتان المجتمعتان ، لابدّ من أن تكون الثانية منهما ساكنة أو متحركة فإن كانت ساكنة أبدلت ألفاً لعلة صرفية ، وهي سكونها وانفتاح ما قبلها ، وكأن الحرف الساكن هو بمثابة الحرف الزائد على رأي الخليل .

---

[1] تصحيح الفصيح ٤٠٩ .

[2] المنصف ٢ / ٣١٤ .

[3] شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٦٦ .

[1] المنصف ٢ / ٣١٣ ـ ٣١٤ ، وشاهد الخليل على كسر لام الجمع في (خوالد) قول الشاعر الذي لم ينسبه:

فتأتيك حذاء محمولة تفضّ خوالدها الجندلا .

أما إذا كانت الثانية متحركة ، فإن إبدالها يكون بقلبها واواً إذا كانت مضمومة أو مفتوحة لكنهم لمّا اضطروا إلى جمع أو تصغير (آدر ، وآدم) ، أبدلوا الألف واواً ، فقالوا : أوادر وأوادم ، وأويدر وأويدم[٢] .

ويرى المازني أن حكم الهمزة المفتوحة هو كحكم المكسورة في الإبدال ، لا كحكم المضمومة في قلبها واواً فالمفتوحة والمكسورة سواء في إبدالها ياءً ، وعلى هذا أسس رأيه في أنه لا حجة في (أوادم) ؛ ((لأنهم قالوا في المفرد : (آدم) صار بمنزلة (تابل) ، فأخروا الألف المبدلة مجرى الزائدة فكما قالوا : (توابل) ، فكذلك قالوا : (أوادم) ، قالوا : وعنده بدل من الألف ، لا من الهمزة))[٣] .

ويمكن القول إن هذا الإبدال اقتضاه القياس ؛ لوجود العلة الموجبة له ، فما كان على وزن (أفعل) فيما كانت فاؤه همزة ، فإن ألحقتها همزة ، أبدلت من همزتين ، والعلة الموجبة لذلك هو سكون الهمزة الثانية وانفتاح ما قبلها . وكذلك كان القياس يقتضي أن تبدل هذه الهمزة واواً في حالتي التكسير والتصغير . وعلى هذا فإن ما تناوله ابن هشام عند وقوفه على كلمتي (آدر وآدم) ، لا يخرج عما قال به الصرفيون في التزامه القياس في إبدال الهمزة ، وعدم خروجه لما وضعوه من قواعد .

٦ . إبدال اللام ياءً :

وجاء من ذلك قولهم : (أمللت) ، فأبدلوا من اللام ياءً ، فقالوا : (أمليت) ، وكان ثعلب قد عدّ هاتين اللفظتين لغتين جيدتين ، قال : ((وأمليت الكتاب أمليته إملاءً وأمللته أملالاً لغتان جيدتان جاء بهما القرآن))[١] ، ويفهم من قول ثعلب أنّ هاتين اللغتين قد حصلتا بسبب ما وقع فيهما من إبدال اللام ياءً ، وإن لم يصرح بذلك على أن من أسباب حصول الإبدال هو التنوع من اختلاف اللغات واللهجات .

وقد بيّن ابن درستويه بطلان قول ثعلب وفساده مستنداً إلى أصل الاشتقاق لهاتين اللفظتين على أنّهما كلمتان مختلفتان في اللفظ والمعنى ، قال : ((وأمّا قوله : أمليت الكتاب أملي وأمللت لغتان جيدتان جاء بهما القرآن ، فإنّ العامة تقول : أمليت بالياء لاغير ، وهو من الإملاء أي التمهيل ، قال الله تعالى: ((إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا)) [آل عمران:١٧٨] وقال تعالى:

---

[٢] ينظر : الممتع ١ / ٣٦٥ .

[٣] الممتع ١ / ٣٦٦ ، والمنصف ٢ / ٣١٦ ـ ٣١٨ .

[١] التلويح

((اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً))[الفرقان: ٥] وذلك أن المملي على الكاتب لا بدّ له من أن يتمهّل عليه ويمهّله حتى يكتب ، ولايقدر أن يقرأ بغير تمهّل وإلا لم يلحقه الكاتب . وأمّا أمللت بلامين ، فمن الملل والملال ؛ لأنّ المملّ يطيل قوله على الكاتب ويكرره حتى يفهمه ويكتبه ، وفي ذلك إملاله ، ومنه قول الله تعالى: ((وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ))[البقرة :٢٨٢] ، فهاتان كلمتان مختلفتان في اللفظ والمعنى وليستا بلغتين في معنى واحد ، كما ذكر ثعلب رحمه الله))[٢].

وقول الكوفيين إنّ ما حصل من إبدال إنّما هو لغتان مختلفتان ، قال الفراء : ((أمللت لغة أهل الحجاز وبني أسد ، وأمليت لأسد وقيس))[٣] ، وهذا القول وافقه ثعلب بأن جعلهما أيضاً لغتين مختلفتين جاء بهما القرآن الكريم ، وأساس كون هاتين اللغتين هو الإبدال الحاصل بينهما إذ لم نجد خلافاً بين ما ذهب إليه الكوفيون وما ذكرته كتب الصرف[٤] ، فقد أجمعت المظان الصرفية على أن (أمللت وأمليت) لغتان[١] حصل فيهما إبدال ، فأبدلت اللام ياءً ، وقد قرئ بهما ويظهر من خلال ما قال به الكوفيون وما ذكرته المظان الصرفية أنّ (أمللت وأمليت) لغتان في معنى واحد ، وهذا خلاف ما جاء به ابن درستويه ، فهما عنده كلمتان مختلفتان لفظاً ومعنى وعلى هذا الأساس فلإنّه لم يكن ثمّة إبدال على رأيه ، وكما هو معلوم أن الإبدال إزالة حرف محل حرف آخر في ذات الكلمة ، أي أنّ الكلمة لها معنىً واحد لا معنيان ، وهذا ما لم يتحقق في (أمللت وأمليت) ؛ ولذا لم تبدل اللام ياءً .

وأغلب الظن أنّ ما ذهب إليه ابن درستويه هو الأقرب إلى الصحيح من القول ؛ لأنّ ما ذهبت إليه المظان الصرفية بأن جعلت هاتين اللفظتين إحداهما تدل على الأخرى من دون النظر

---

[٢] تصحيح الفصيح ٤٨٠ .

[٣] اللسان(ملل)١١/٦٣١.

[٤] ينظر: شرح الشافية ٣/ ٢١٠ ، وشرح الملوكي ٢٥١ ، والممتع في التصريف ١/ ٣٧٣ .

[١] أمليت لهجة بني تميم ، فإذا رجعنا إلى قانون المخالفة ، وهو قانون صوتي ، فإننا نقف أمام تفسير هذه الظاهرة والفرق بين اللغتين ، فصيغة أمللت تحتاج إلى مجهود عضلي كبير أكثر من أمليت ، وقانون المخالفة يبدل أحد اللامين المتجاورين إلى صوت لين أو إلى أحد الأصوات المشبّهة بأصوات اللين وهي النون والميم والراء . ينظر: اللهجات العربية في التراث ٣٥٠ .

إلى أصل الاشتقاق فيهما ، فالأصل الاشتقاقي لكل منهما مختلف ، ومعلوم أن الإبدال يعرف من أمرين: **الأول** :ما ذكره ابن مالك وهو الرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه، **والثاني:** ماذكره ابن الحاجب من كثرة الاشتقاق ، فإن لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين وذكروا من ذلك : أرخ ، وورخ ، ووكد ، وأكد ؛ لأنّ جميع التصاريف جاءت بهما ، فليس أحدهما بدل من الآخر[٢] ، وعلى هذا فإنّه لا إبدال في اللفظتين على حدّ تعبير ابن درستويه .

وعلى هذا فإنّ ما حصل من إبدال هو حاصل في لغة العامة في الكلام الصحيح ؛ لأنّ ما جاء في اللغة الفصحى هو من أصلين مختلفين اختلف فيهما مصدراهما ،قال الزمخشري: ((والإملاء والإملال لغتان قد نطق بهما القرآن))[٣] ، وهو تصريح باختلاف المصدرين .

ولم يلتفت ابن منظور إلى الأصل الاشتقاقي للفعلين كما صرح بذلك ابن درستويه ، وإنّما جعلهما بمعنى واحد ، فأملاه ، كأملّه على تحويل التضعيف ، وقد جاء بهما التنزيل ، ناقلاً قول أبي زيد : أنا أملل عليه الكتاب بإظهار التضعيف[٤].

٧ . إبدال اللام نوناً :

قال ثعلب : ((أسود حالك وحانك))[١]، وقال ابن ناقيا: ((أسود حالك وحانك واللام أكثر لأنها الأصل والنون في الحرف مبدلة من اللام))[٢]، وقد أجمع الشراح على أن النون هي بدل من اللام في هذه اللفظة على أنهم رجحوا اللام على النون ، وذلك لكثرة الاستعمال والدوران على ألسنة الناس .

وقد أنكر قوم من اللغويين حصول الإبدال في هذه اللفظة ، قال الفراء: ((قلت لأعرابي: أقول : مثل حنك الغراب؟ فقال : لا ولكني أقول : مثل حلكه ، وقال أبو زيد : الحلك : اللون والحنك: المنسر))[٣]، وقال أبو بكر بن دريد : ((قال أبو حاتم : قلت لأم الهيثم: كيف تقولين أشد

---

[٢] **ينظر: حاشية الصبان ٤/ ٢٩٨ . ٢٩٩ .**

[٣] **الكشاف ١/ ٤٠٣ .**

[٤] **ينظر: لسان العرب ١١/ ٦٣١ .**

[١] **التلويح ٨٨ .**

[٢] **شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٦٠ .**

[٣] **القلب والإبدال لابن السكيت ٨ .**

سواداً مما ذا ؟ فقالت : من حلك الغراب : قلت : أفتقولينها من حنك الغراب ، فقالت: لا أقولها أبداً))[٤] .

ويظهر من خلال هذه النصوص أن اللغويين حين أنكروا الإبدال للنون لاماً ، إنما نظروا إلى هذه اللفظة من خلال فصيح الكلام ، فقد رجحوا اللغة الفصحى التي عليها أكثر فصحاء العرب وهي باللام لا بالنون ، وكأن النطق بالنون هو من لغات العامة ، وعلى هذا فهم لم ينكروا وقوع الإبدال وإنما أنكروا اللغة الأقل فصاحة ، وبالتالي فإن حصل الابدال من الناحية اللغوية إذا أريد منه ترجيح لغة على لغة ، فهو غير واقع كما قال به اللغويون ، وإن أريد به من الناحية الصرفية فإن الإبدال واقع وليس هناك مجال لإنكاره ، وهو ما قال به الشراح .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أن هذا الإبدال . أي إبدال اللام نوناً في حلك . إنما هو من أسباب المشترك اللفظي وإن العرب استعملتها بمعنى واحد وهو السواد ، وإن الكلمتين في معنيين مختلفين[٥] .

٨ ـ إبدال الكاف ياء :

وقد جاء منه في الجمع ، إذ قالوا في جمع (مكوك) : (مكاكيك) ، فأبدلوا من الكاف الأخيرة ياءً كراهية التضعيف ثم أدغموا الياء مع الياء فقالوا : (مكاكي) وهذا قول أبي زيد ، إذ قاسوا ذلك على الجمع في (شبوط) (شبابيط)[١] .

٩ ـ إبدال الجيم نوناً :

تبدل النون جيماً إبدالاً غير مطرد ، إذ ينحصر استعماله كما جاء في كتب الشروح على ألسنة العامة ، وهو لايمثل الإبدال الصرفي الشائع ، وقد ذكر ابن يعيش أن هذا الإبدال شيء يحفظ ولا يقاس عليه ؛ لقلته وخروجه عن نظائره ، وعلى هذا فإنه لم يرد فيما ذكره الشراح سوى قولهم : في إبدال الجيم نوناً ، نحو : (إنجانة) والأصل (إجّانة) ، وكذلك (إنجاص) والأصل (إجاص) ، ومما يستدل على أن الأصل هو الجيم وليس النون ، قولهم في الجمع : أجاجين وليس أناجين ، قال ابن درستويه : ((وأما قوله : وهي الإجانة والإجاص ، فإن العامة تقول فيهما : إنجانة وإنجاص ، فيتبدل النون من الجيم الأولى ؛ لثقل الإدغام كما أبدلت الياء في قيراط ودينار وديوان ، وإنما هما على وزن (فعالة) ، فالإجانة مأخوذة من : أجن الماء يأجن ... والجمع يدل

---

[٤] الاقتضاب ١٢٠ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٥٣ .

[٥] ينظر : علم الدلالة ١٦١ .

[١] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٧٥ ، والشرح الملوكي ٢٥١ ، واللسان ١٠ / ٤٩١ .

على ذلك في قول الخاصة والعامة ؛ لأنه على أجاجين ، وهو (فعاعيل) ، مثل : قراريط ودنانير ودواوين وكذلك قياس إجاص ، وهو جمع ، وواحدته إجاصة ، ومثلها الإجار في لغة أهل الشام ، وهو السطح والجمع : الأجاجير ، والعامة تسميه : الإنجار))[٢] .وقد يفسر هذا الابدال على أنه نوع من المجاورة أو المخالفة حدثت بين الأصوات فنشأ عن ذلك هذا التحول من صوت إلى آخر وهو ما يفسره علم الصوت الحديث[٣]

وبناءً على ما تقدم فإن الشراح لم يفرقوا بين الإبدال الشائع وغير الشائع ، أي بين الإبدال الضروري الذي يستعمل في التصريف ، وبين غيره الذي تستعمله العامة أو يكون على شكل لهجات[٤] ، كالعنعنة في لغة قضاعة ، والكشكشة في لغة تميم ، والكسكسة في لغة بكر ، فهذا النوع من الإبدال أقرب ما يكون إلى اللغة منه إلى التصريف ، وبالتالي فإن هناك خلطاً في استعمال حروف الإبدال الشائع منها وغير الشائع على أن أغلب المظان الصرفية وضعت مقياساً يمكن من خلاله التمييز بين النوعين عن طريق الاطراد وكثرة الاستعمال ، ولهذا وجدنا كثيراً من القراءات القرآنية بغض النظر عن شذوذها أو عدم شذوذها أبدلت فيها حروف مكان حروف أخرى بسبب تأثير الاختلاف اللهجي بين القبائل .

١٠ ـ إبدال الفاء ثاء :

أجاز ابن هشام إبدال الفاء ثاء من قولهم : (توفر توثر) ، فأبدلوا من الفاء ثاء ، مثل ما أبدلوا مكان الثاء فاءً في (ثم) و(جدت) ، فقالوا : قام القوم فمّ عمر يقصدون ثم عمرو[١] .

أمّا ابن درستويه فكان له رأي آخر ، إذ يمكن أن نخلص من رأيه إلى أنه لم يكن ثمة إبدال واقع في هذه اللفظة ، وهو ما لم يخالفه ابن هشام ، أخذاً بقول الفراء ، قال ابن درستويه: ((قال الفراء : كلام العرب ، إذا عرض عليك الشيء أن تقول : (توفر) بالفاء ، ولا تقل : (توثر) ، فإن معنى (توفر) بالفاء من الوفور ، أي نفر عليك مالك ، ونحمدك من غير أن نرزأك ، ومعنى (توثر) بالثاء ، أي نؤثرك بما عرضت علينا... وكلاهما صحيح المعنى ليس فيهما خطأ ، وليس يلزم أحد ألا ينطق إلا بما تكلمت به العرب ، بل واجب أن يتكلم بكل صواب ، وإن لم يتكلموا به))[٢] .

---

[٢] تصحيح الفصيح ٣٨٢ .

[٣] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، والتطور اللغوي مظاهره وعلله ٣٧ ، وفي البحث الصوتي عند العرب ٨٥ .

[٤] ينظر : دراسات في فقه اللغة ٦٨ ، ٢١٣ ، ٢١٤ .

[١] ينظر :المبدع في التصريف ١٦٥ ،وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٩٠ .

[٢] تصحيح الفصيح ٥١٧ ، وينظر : لسان العرب ٥/ ٢٨٨ .

ويمكن الوقوف على رأي ابن درستويه والأخذ به ، فكل من الكلمتين معنى خاص مستقل بها وإن أجاز ابن السكيت وابن هشام الإبدال فيهما ، وإن جاءت أيضاً في كتب التصريف أمثلة قليلة جداً كما ذكر الأشموني[٣]كلمتي (جدف وجدث) ، وإن الثاء هي بدل من الفاء بدليل الجمع على (أجداث) لا (أجداف) ، إلا أنه إبدال لغوي لا صرفي .

١١ ـ إبدال الراء نوناً :

وهذا الإبدال ذكره ابن درستويه ولم تذكره المظان الصرفية ، ويبدو أنه من لغات العامة وقد ذكروا من أمثلته (الذروح)[٤]وهو على (فعول)وهذا البناء من أبنية العرب إذ ذكره سيبويه وأجاز مجيئه أيضاً على (فعول) بفتح الفاء ، إلا أن الضم فيه أكثر على حدّ رأي ابن درستويه ومنه السبوح والقدوس[٥]. إذ أبدلوا الراء في مفرد الذراريح فقالوا : ذرنوحة كأنهم أبدلوا النون من الراء الأولى استثقالاً للتشديد ، فإذا فصلوا في تصغير أو جمع بين الراءين حذفوا هذه النون فقالوا : ذريرحة وذراريح[٦] .

١٢ ـ إبدال الواو ياءً :

أبدلت الواو ياءً في (ضاوي) ، وهذه الصفة على وزن (فاعول) ، قال سيبويه : ((فأما ما لحقته من ذلك ثانية فيكون على (فاعول) في الاسم والصفة))[١] ، وفعل هذه الصفة هو ضوى يضوي على (فَعِلَ يفعَلُ) ، إذ ذكر الشراح أن الأصل في (ضاوي) هو (ضاووي) ، فأبدلوا من الواو الثانية ، وهي واو (فاعول) ياءً كراهية الجمع بين واوين ، ثمّ أدغموا الياءين فصار (ضاوي) ، وقد أجازوا تخفيف الياء ، فقالوا : (ضاوي) بياء واحدة ، وهي على بناء (فاعل) من قولهم : ضويت النخلة تضوي ، فهي ضاوية ، وعلى هذا فلا يكون ثمة إدغام في الياءين[٢].ومذهب ابن جني أن ((ضاوياً منسوب إلى فاعل من الضوى ، كما تقول في قاضٍ : قاضي ، وفي غازٍ غازي ، قال : ((ولحقتا في ضاوي وضاويّة كما لحقت في أحمر وأحمريّ وأشقر وأشقري)) ،

---

[٣] **حاشية الصبان ٤ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .**

[٤] **دويبة صغيرة . أعظم من الذباب وأكبر بعض الشيء ، ينظر : لسان العرب ٢/ ٤٤١ .**

[٥] **ينظر : الكتاب ٤ / ٢٧٥ ، وتصحيح الفصيح ٢٨٠ ـ ٢٨١ .**

[٦] **ينظر : تصحيح الفصيح ٢٨١ .**

[١] **الكتاب ٤ / ٢٤٩ ، وينظر : اللسان ١٤ / ٤٨٩ .**

[٢] **ينظر : تصحيح الفصيح ٣٨٤ ـ ٣٨٥ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٥٦ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٨٣.**

فوزن ضاوٍ على (فاعل) ، وأصله : ضاوي ، كما تقول في قاضٍ : قاضي وفي غازٍ : غازي ، وعلى وزن فاعل ، ثم دخلت ياء النسبة ؛ لتأكيد الصفة ، كما دخلت في أحمري في قوله :

والدّهْرُ بالإنسانِ دوّارِيٌّ

فحذفوا الياء التي قبلها استثقالاً ؛ لاجتماع ثلاث ياءات ، فقالوا : قاضوي))[٣] .

وقد ذكر ابن جني شواهد أخرى من كلام العرب تؤكد أن هذا الاسم وغيره من الأسماء والصفات قد أضيف إليها ياء النسب ، ولكن هي إضافة في اللفظ لا في المعنى ، أنشد أبو على :

كأَنَّ حَدَّاءَ قُراقِرِيّاً

وقول الآخر :

فَضَلَّ لنسوةِ النعمان منّا على سَفَوان يوم أرونانيّ

يريد : قُراقِر ، وأرونان ، فلم تحدث ياء الإضافة هنا معنىً زائداً[٤] .

وإذا كان مذهب ابن جني أن ضاويّ وزنه فاعل ، وأضيف ياء النسب إليه لفظاً لا معنى فإن هذا يعني أنه لا إبدال في ذلك ، ولكن الشراح استبعدوا ذلك ، وإنّ (ضاوياً) وأمثاله إنما حصل فيه إبدال الواو ياءً ؛ لأن اجتماع واوين وياء ثقيل ، فسهلوا ذلك بإبدال الواو ياء وأدغموها مع مراعاة كسر ما قبل الواو .

١٣ ـ إبدال النون ياءً :

ومن أمثلته التي ذكرها الشراح في إبدال النون ياءً ، قولهم: دينار ، والأصل فيه دنّار[١] ويبدو أن علّة هذا الإبدال ؛ لسكون النون وانكسار ما قبلها على أن الكسرة أقوى من السكون فمال الحرف إليها ، بأن قلب إلى ما يجانس تلك الحركة ، وهذا النوع من الإبدال لا يقاس عليه لقلة وروده في كلام العرب على الرغم من لزومه عند سيبويه والرضي وأبو حيان ، قال سيبويه ((وقد تبدل من مكان الحرف المدغم نحو: قيراط ، ألا تراهم قالوا : قريرط ودينار ألا تراهم قالوا : دنينير))[٢]،ولهذا وجدنا العرب إذا نطقوا بما في كلامهم ما هو إزالة لسبب الإبدال رجع الحرف المبدل منه إلى ما كان في أصل وضعه ، فقالوا في جمع دينار : دنانير ولم يقولوا : ديانير .

---

[٣] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١٨٣ ، وينظر : اللمع ٢٠٦ ، والمنصف ٢ / ١٧٩ .**

[٤] **ينظر : المنصف ٢ / ١٧٩ .**

[١] **تصحيح الفصيح ٢٨٦ ـ ٢٨٧ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢١٤ ـ ٢١٥ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٣٤ .**

[٢] **الكتاب ٤/ ٢٣٩ ، وينظر : شرح الرضي ٣/ ٢١٠ ـ ٢١١ ، والممتع ١/ ٣٧١ ، والمبدع في التصريف ١٥٣ .**

وقد جعل الشراح كما جعل الصرفيون علة هذا الإبدال هي نفسها جاءت في أسماء أخر من هذه الأسماء : قيراط بعد أن أبدلوا الراء ياءً ، والجمع قراريط ، وديباج بعد أن أبدلوا الباء ياءً والجمع دبابيج ، وديوان بعد أن أبدلوا الواو ياء والجمع دواوين ، ولم يختلف الشراح مع البصريين في علة هذا الإبدال ، وكان ابن درستويه قد زاد دليلاً آخر لم يذكره الصرفيون من خلاله يمكن معرفة الحرف الأصلي قبل الإبدال ، وهو استعمالهم الفعل أو الوصف لهذه الكلمات، قال: ((والصحيح عند البصريين أن الياء منقلبة في (الدّيوان) من واو ، وأصله : الدّوان بالتشديد ، فاستثقلوا ذلك في الواو بعد الكسرة ؛ لكثرة الاستعمال ، وانكسار أولها فأبدلت الياء من الواو ، وكذلك الديباج ، يقال ان أصله : (الدّباج) بتشديد الياء ، على (فعّال) ، فاستثقل التشديد بعد الكسرة ، فأبدل من الباء الأولى الياء ، إتباعاً للكسرة التي قبلها ، وإنما الأصل فيه الدّنار بتشديد النون ، فأبدل من النون الأولى ياءً للكسرة التي قبلها ،واستثقالاً للتشديد معهما والدليل على ذلك أنهم إذا صغروا ذلك أو كسروه للجمع عاد إلى الأصل فظهرت الحروف التي أبدل منها غيرها ، فقيل دواوين ، ودويوين ، ودبابيج ودبيبيج ودنانير ودنينير ؛ لأن الثقل قد زال ههنا ، لدخول حرف التصغير وحرف التكسير بين الحرفين المضعفين وتفرقهما ، لما فصل بينهما ، وكذلك إذا استعملوا فيها الفعل أو الوصف ردوه إلى الأصل ، فقالوا : دونت الدواوين ودنرت الدنانير ، ودبّجت الدبابيج ، وهو مدّون ومدنّر ومدبّج ؛ لزوال الكسر التي كانت قبل الحرف))[1] .

ويظهر من خلال ذلك أن مذهب الشراح إنما جاء موافقاً لمذهب البصريين في وقوع الإبدال ؛ لأنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية نطق هذه الكلمات ، إذ جاءت جميعها بكسر أولها فهم قالوا : الدِّيوان بكسر الدال ، وقيراط بكسر القاف ، ودينار بكسر الدال ، وديباج بكسر الدال أيضاً ، وأحسب أن هذه الكسرة هي السبب في ذلك الإبدال ، فلولا وجودها لما أبدلت الواو ياءً، ومن هنا يمكن استخلاص قاعدة صرفية استناداً إلى ما جاء به الشراح وهي : تبدل الواو ياءً إذا وقعت بين كسرة وياء ، استثقالاً للجمع بين متشابهين .

أما ما نقله ابن دريد من قول بعض العرب : الدَّيوان ، والدَّيباج بالفتح على أنها لغة ، فإنه لا إبدال فيهما ؛ لانتفاء الكسر[2].

---

[1] **تصحيح الفصيح ٢٨٦ . ٢٨٧ ، وينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢١٤ . ٢١٥ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٣٤ .**

[2] **ينظر : جمهرة اللغة ١ / ٢٠٧ .**

وقد ذكر ابن هشام في الجمع: دبابيج ودواوين حملاً على الواحد[٣] ، فلم يغيروا، وكان الأولى أن يقال: دبابيج ودواوين بردّ الحرف إلى أصله ، إذ ورد من ذلك في كلام العرب ولكنه قليل، قال الشاعر:

عداني أن أزورك أمّ عمرو ديواين تشقق بالمداد

وكان ابن جني قد أرجع ذلك إلى سببين : الأول سمّاه(إجراء غير اللازم مجرى اللازم) وسمّاه ابن هشام بـ(الحمل على الواحد) ، قال ابن جني : ((فهذا إنّما فعله في الجمع لا في الواحد ؛ لأنّه لمّا همّ بالجمع تخيّل الياء كأنّها لازمة بخلاف ما كان يعتقد فيها قبل إرادته الجمع))[٤].

والثاني أنّه يجوز أن يكون تخيّل الياء في (ديوان) لازمة ، وهي لم تقلب ؛ لأنّها جارية مجرى (ضيّون)على الشذوذ[٥]. وقد رجّح ابن جني القول الأول ، واتفق معه ابن هشام ، ولكنهما اختلفا في المصطلح أو التسمية، قال ابن جني: ((والقول الأول ، وإن كان أغمض فليس فيه حمل على الشذوذ ؛ لأنه لو كان هذا مذهبه في الواحد للزمه أن يقول: (ديّان) فيقلب الواو ياءً للياء الساكنة التي قبلها ؛ لأنه كان يجري مجرى اللازم))[١].

وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول: إنه لا يجوز القياس على ما كان قليل الاستعمال في لغة العرب إذ ما عرفنا أن ذلك قد خرج عن القياس أو المألوف من القواعد الصرفية ، وإن كثيراً من تلك القواعد يمكن معرفتها من خلال قرائن تشير إليها ، وبالتالي فإنه يمكن عدّها من الشواذ، ومن هنا استطعنا التفريق بين اللازم وغير اللازم من الحروف سواء أ كانت هذه الحروف حروف علة أم غير ذلك ، فإذا قابلنا بين لفظتين من الألفاظ المستعملة قد طرأ عليها تغير في البنية الصرفية بالإبدال أو الإعلال ، وهما (ديوان وسيّد) ، وجدنا أن في الكلمتين اجتماع للياء والواو وهما متجاورتان، ولكن في الكلمة الأولى راجع إلى اللزوم وعدمه ، قالوا : وصحّت في (ديوان) وإن كانت بعد الياء ولم تعتل كما اعتلت في (سيّد) ؛ لأن الياء في(ديوان) غير لازمة ، وهي بدل من الواو ، في حين كانت الياء في (سيّد) أصل الحرف وعدمه ، وهذا ما قاله سيبويه[٢]، فالأوزان الصرفية: فيعل وفيعال وفعيل ونحو ذلك تكون الياء فيها لازمة ولكنهم جعلوا(ديوان) على وزن

---

[٣] **ينظر: شرح الفصيح(ابن هشام)١٣٤ .**

[٤] **المنصف ٢/ ٣٢ .**

[٥] **المصدر نفسه ٢/ ٣٢ .**

[١] **المصدر نفسه ٢/٣٢ .**

[٢] **ينظر: الكتاب ٤/ ٣٦٨ . ٣٦٩ ، واللسان ١٣/ ١٦٦ .**

فعال ؛ لأنّه من دوّنت بعد أن أدغمت الواوين ، إذ ثبت أن الياء بدل من الواو ، ولهذا يمكن القول إنّ الحرف إذا كان لازماً في بناء الكلمة أو غير لازم ، فإن هذا اللزوم وعدمه هو الذي يحدد الإبدال ، ويمكن معرفة هذا اللزوم من خلال تصاريف الكلمة وإن الوزن التصريفي للكلمة يتحدد من خلاله أيضاً معرفة الأصول في الكلمة ومعرفة الزائد منها ، ومن ثمّ معرفة الحرف المبدل .

١٤ . إبدال السين تاءً:

تبدل السين تاءً إبدالاً قليل الاستعمال في كلمات منها ما ذكرته كتب الشروح ، ومنها ما لم تذكره ، من ذلك قولهم في إبدال سين(طسّ) الثانية إلى تاء فقالوا : (طست) ((كأنّها لغة من يبدل التاء من السين المدغم فيها ، كراهية التضعيف فإذا جمعوا وصغّروا ردّوا السين التي أبدلوا منه التاء فقالوا: طسيسة وطساس ، كما فعلوا مثله في دينار وقيراط ؛ لأنّ حرف التصغير والتكسير قد فرّق بين السينين))[٣] .

وقد ذكر الشراح لهذه اللفظة أكثر من جمع ، فأظهروا فيها السين وهي الأصل عند الجمع فقالوا: أطساس ، وطيساس وطسوس ، وذكر ابن الجبان ، وابن هشام جمعين آخرين لم يظهرا فيه السين وهم: الطسوت والطيسات ، وهو ما لم يوافقهما فيه ابن درستويه ، قال: ((ولا يجمع على الطسوت ولا على الطسات ولا على الأطسات ... ؛ لأنّ هذه الحروف تخالف تأليف العربية مجتمعة في كلمة))[١].

وقامت العرب بتعريب هذه الكلمة من خلال هذا الإبدال ، فالكلمة ليست عربية محضة ؛ لأن كلام العرب يخلو من دخول التاء مع الطاء في كلمة واحدة ، وإنما اختاروا التاء ؛ لقرب المخرجين (السين والتاء) ، وكذلك موافقة كل منهما في صفة الهمس[٢] .

وذكر ابن درستويه أن من أسباب هذا الإبدال هو كراهية التضعيف ، كأنهم كرهوا اجتماع حرفين ، وذكر ابن هشام من ذلك الإبدال أيضاً لفظتين أبدلوا فيها السين تاءً ، وهما : النات يريدون : الناس ، وأكيات بربدون : أكياسً ، وقد أنشد أحمد بن يحيى ثعلب[٣] :

---

[٣] تصحيح الفصيح ٤٧٦، وينظر: شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢/ ٣٥٩ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٣٠٢، وشرح الفصيح (ابن هشام)٢٥٢ .

[١] ينظر: الممتع ١/ ٣٨٩ .

[٢] ينظر :المصدر نفسه .

[٣] ينظر : النوادر ١٠٤ ، وسر صناعة الاعراب ١ / ١٧٢ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٢١ ، والممتع ١ / ٣٨٩ وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٥٢ .

ياقاتـل الله بنـي السـعلاة
عمرو بن يربوع شرار النات
غير أعفـاء ولا أكيـات

ويمكن أن أخلص إلى أن إبدال السين تاءً وإن جاء في كلام العرب على ما ذكره الشراح مجيئه قليل مطّرد ، وإن اختلفت أسبابه ، ويظهر من خلال أمثلة الشراح أن حصوله ورد لما يأتي :

١ . كراهية التضعيف ، وهو ما قال به ابن درستويه في الكلمات التي عينها ولامها من جنس واحد ، كما في قولهم : الطسّ ، ويسري هذا على المعتل والصحيح من الكلمات .

٢ . إبراز صفات الحروف وخصائصها الصوتية من خلال الإبدال ، فربما أبدلوا مكان المجهور مهموساً لثقله ، أو يبدلون ما كان من الحروف مهموساً بمهموس آخر ، كما قالوا في الناس ، والأكياس ، وكذلك من خلاله يمكن معرفة الحروف المتجاورة في المخرج والصفة .

٣ . التوسع في إدخال كلمات معربة من لغات أخرى إلى العربية ، إما عن طريق الإلحاق أو عن طريق الإبدال ، وهو مما يفهم من قول سيبويه : ((إن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدال حروفها))[١] .

١٥ ـ إبدال الواو ياءً :

تبدل الواو ياءً في بعض الأسماء للتفريق بينها وبين الصفات ، ونقل الشراح قول ثعلب : ((وهو ابن عمه دنيا ودنيا بضم الدال غير منون))[٢]، إذ ذهبوا إلى أن هذا الاسم المقصور إنما كان الأصل فيه (دنوى) ؛ لأنه مشتق من الفعل (دنوت) بمعنى قربت ، وإن الألف فيه دالة على التأنيث ، فهي بمنزلة (عليا) و(قصيا) ، وفعلى من الأبنية الصرفية التي تكون فيها الكلمة اسماً وصفة ، قال سيبويه : ((ويكون على (فعلى) فيهما : فالاسم نحو : البهمى ، والحمى والرؤيا ، والصفة نحو : حبلى ، وأنثى))[٣]. وقد جرى الإبدال في الاسماء ، وإن كانت بعض هذه الأسماء في الأصل صفات ، فقالوا : العليا والدنيا والقصيا في موضع الأسماء ، قال ابن جني : ؛((لأنها

---

[١] **الكتاب ٤ / ٣٠٤ .**

[٢] **التلويح ٨٨.**

[٣] **ينظر : تصحيح الفصيح ٤٥٩ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٩٤ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٥٠ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .**

وإن كانت أصلها الصفة ، فإنها الآن قد أخرجت إلى مذاهب الأسماء ، تبركهم أجزاءها وصفاً في أكثر الأمر ، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء))[٤] .

أما الصفات فإنها تبقى على حالها ، وعلى لفظها من دون تغيير ولم تقلب فيها الواو ياءً نحو قول العرب : ((خذ الحلوى وأعطه المرّى))[٥] .

وقد فرق الشراح بين الاسمين اللذين ذكرهما ثعلب ، وهما : دنيا بكسر الدال ، ودنيا بضم الدال ، إذ جعلوا علة الإبدال فيما كسرت داله هي كسرة الدال ، فإن الواو أبدلت ياءً ؛ لتجانس هذه الكسرة ، وإن علة ما كان مضموم الدال هي كما أشرت إليه للتفريق بين الاسم والصفة .

وتبدل الواو ياءً ، إذا كانت الواو ساكنة وجاءت الياء المتحركة بعدها ، وقبلها مكسور ومما ذكره الشراح عن ذلك الإبدال ، قول ثعلب : ((جئت جيئة والجية))[٦]، قال ابن درستويه: ((وأصله جوية ، بسكون الواو ، ولكن الواو تقلب ياءً ؛ لسكونها ووقوع الياء المتحركة بعدها وللكسرة قبلها فتدغم في الياء الأخيرة ، فتصير جيّة))[١]ولهذا فان علة الإبدال واقعة ، وهي وقوع الواو الساكنة بين ياء وكسرة .

وأبدلت الواو ياءً ، لأجل حصول التخفيف في النطق على أنهم أبدلوها ياءً وأدغموها في الياء التي قبلها ، لتحقيق ذلك ؛ لأنهم إنما فعلوا ذلك ، للمخالفة بين الأبنية مما كان صحيحاً فالفعل مات يموت موتاً على فَعَلَ يَفعُلُ ، فقالوا في الوصف منه (ميت) ، وقد أبدلوا من الواو ياءً ، قال ابن درستويه : ((فالميت أصله ميوت ، على وزن فيعل ، بكسر العين ، وأصله الفتح ولكن قلبت الواو من أجل الياء التي قبلها ، وأدغمت مع الياء ، ثم كسرت ؛ لتخالف بينها وبين (فيعل) من الصحيح ، نحو : صيقل وجيدر))[٢] .

وما ذكره ابن درستويه إنما هو مذهب البصريين ، ويفهم من قوله هذا أنه ذكر في هذه الكلمة وهي (ميت) الإبدال والإعلال في آنٍ واحد ، فالتغيّر الحاصل في هذه الكلمة إنما طرأ على أحرف العلة إذ يمكن القول : إن الواو أبدلت ياءً أو قلبت ياءً أو أعلت بقلبها ياءً .

ويظهر من خلال ذلك أن ما وضع من قواعد صرفية اختصت بها الأبنية ، وما طرأ عليها من تغيرات بالإبدال أو الإعلال إذ تم قياسها على أبنية أخرى موازية لها في الحركات والسكنات

---

[٤] **الكتاب ٤ / ٢٥٦ .**

[٥] **المنصف ٢ / ١٦١ ، وينظر : الممتع ٢ / ٥٤٤ ، ولسان العرب ١٤ / ٢٧٣ .**

[٦] **التلويح ٧٣ .**

[١] **تصحيح الفصيح ٤٠٧ .**

[٢] **المصدر نفسه .**

فقد أشار ابن جني[٣]إلى أن (فيعل) يوازي (فاعل) في الإعلال ، فإذا كانت الياء الساكنة قد جرت مجرى الألف الساكنة في (فاعل) بأن حدث تغيير فيما بعدها وهو العين ، فـ (فيعل) أعلت العين بالقلب ، وذلك بقلب الواو ياءً و(فاعل) أعلت بقلب العين همزة، فهم وازنوا بين الأبنية التي حصل في بنيتها تغيير مشترك ؛ لوجود علة مشتركة بينها ، فالياء والألف في كلتا الصيغتين ساكنتان وقبلهما حرف مفتوح ، وأحسب أن هذه الموازنة التي حصلت في بناء (فيعل) وقياسها على (فاعل) ، إنما هي حاصلة لوجود موازنة في أفعالها ، فالفعل إذا أعلت عينه ، أعلت في اسم الفاعل أيضا ؛ لأنهما يعملان عملاً مشتركاً وإنما متشابهان ومتناسبان في عدد الحروف والحركات ، فقالوا : صام ، والأصل صوم ، مثلما قالوا : مات ، والأصل موت ، فأريد إعلالها لاعتلال أفعالها بأن أعلوها بالقلب ، فقلبوا الواو ياءً كما قلبوا الواو همزة .

وإذا نظرنا إلى ما قاله ابن درستويه من قبل لم نجد خلافاً ظاهراً بين ما ذهب إليه في أصل (ميت) ووزنه ، وبين ما زعم به آخرون ، فالبغداديون[١]ذهبوا إلى أنه (فيعل) بفتح العين ثمّ نقل إلى (فيعل) بكسرها ، وهذا يتفق مع ما قاله سيبويه ، إذ جعل الأصل في البناء هو (فيعل) بفتح العين عند ذكره إلى أبنية الاسماء والصفات ، ثمّ قال: ((ولا نعلم في الكلام (فيعُل) ولا (فيعِل) في غير المعتل))[٢]، وهذا يؤكد قول ابن درستويه في نصه السابق إذ جعل (فيعل) في المعتل مخالفاً لـ (فيعل) في الصحيح . وكذلك يشير إلى أن الكسرة في ٠فيعل) هي كسرة عارضة حدثت نتيجة قلب الواو ياءً ، فوضعوا الكسرة المجانسة الياء ، على أن الأصل فيه الفتح كما صرح بذلك سيبويه . ولكن الذي خالف ابن درستويه فيه غيره هو من زعم أن الأصل في ميت هو (مويت) على وزن (فعيل) لا (فيعل) ، قال: ((وزعم غيرهم أنه كان أصل ميت : مويت ، على وزن فعيل ، وسيد : سويد كذلك ، فأدغمت الواو في الياء ، ونقل فعيل إلى فيعل وهذا قول ضعيف لا يقاس عليه ، ولا يقال إلا بالحدس والظن))[٣] .

وقد جاء لفظ (فيعل) مخففاً ، فتشكل عن ذلك لغتان إحداهما بالتشديد والأخرى بالتخفيف إذ جاءت كلتا اللغتين في القرآن الكريم والشعر كذلك ، قال تعالى : ((أَوَمَن كَانَ مَيْتًا

---

[٣] **ينظر : المنصف ٢ / ١٦.**

[١] **ينظر : المنصف ٢ / ١٦ .**

[٢] **الكتاب ٤ / ٢٦٦ .**

[٣] **تصحيح الفصيح ٥٤٠ . ٥٤١ ، وينظر : لسان العرب ٢ / ٩١ .**

فَأَحْيَيْنَاهُ))[الأنعام :٢٢]، ثم قال في موضع آخر : ((إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ))[الزمر: ٣٠]

وجمع الشاعر اللغتين في قوله :

وليس من مات فاستراح بميتٍ إنما الميت ميت الأحياءِ[٤]

وإذا كان التخفيف قد وقع في ذوات الواو كما هو الحال في (ميت) ، والأصل (ميوت) فإن أبا علي الفارسي لا يرى قياسية هذا التخفيف مع ذوات الياء ، فلا يجوز التخفيف في هين أو لين ؛ لأنهما من ذوات الياء ، وحجته في ذلك قائمة على ((أن ذوات الواو قد كانت الواو فيها قد قلبت ياء فخففت بحذف إحدى الياءين منها ؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير ، ألا ترى أنهم يقولون في النسب إلى (فعيل) (فعيلي) فلا يحذفون الياء ، ويقولون في النسب إلى (فعيلة) (فعلي) فيحذفون الياء ؛ لخذفهم التاء))[٥] .

ويمكن أن أخلص مما تقدم إلى جملة من الأمور يمكن إجمالها على النحو الآتي :

١ . إن اختلاف الشراح وفي مقدمتهم ابن درستويه مع الصرفيين في مسألة اختلاف وزن (فيعل) ، نحو (ميت) ، وإن الأصل في هذا الوزن (فيعل) مفتوح العين ، وما قال به الصرفيون ونقضوه ومنهم ابن جني وابن عصفور ، بعدم جواز كونه مفتوح العين وحجتهم في ذلك ، أن المعتل قد ينفرد في كلامهم ببناء لا يوجد في الصحيح ، وهو اختلاف ناشئ من كون ابن درستويه قد نظر إلى الوزن الأصلي قبل الإبدال وان حصول الأبدال قد أدى بدوره إلى تغيير الفتح إلى الكسر ، وإن هذا التغيير في الحركة تغيير واجب لا جائز ، وعلى هذا تكون الكسرة في (فيعل) حركة عارضة نتيجة هذا الإبدال أو القلب وهي نظرة صحيحة قائمة على الاهتمام بالأصل الذي جاء عليه الوزن ، وإن كان ابن عصفور لم يجوز ذلك معتبراً هذا من باب الفساد الذي لا يقاس عليه ، وهو ظن واه لا يقوم على حجة علميه ، فهو ليس من باب الشذوذ كما ادعى ، وإنما من باب الانتقال من حركة إلى أخرى ، بسبب وجود علة وهي علة الإبدال أو القلب .

٢ . هذا الانتقال من حركة إلى أخرى ، أي من حركة الفتح وهي الأصل إلى حركة الكسر لعين الكلمة بعد الانتقال جعلتنا نفرق بين الأبنية بعضها مع بعض ، وعرفنا أنه لا وجود لصيغة (فيعل) مما اختص به الصحيح .

٣ . التفريق بين الحركات الأصلية والعارضة التي تكون سبباً مباشراً في التثقيل الذي يكون هو السبب أيضا في حدوث الإبدال أو الإعلال ، وعلى هذا يكون شأن الحركات شأن الحروف فهم

---

[٤] **ينظر : المنصف ٢ / ١٧ .**

[٥] **الممتع ٢ / ٤٩٩ .**

أبدلوا الواو الأولى همزة عند اجتماع واوين في أول الكلمة ، فقالوا : أويصل إذا حقروا واصل ، وقالوا : أواق إذا كسروا واقية ، وكل ذلك سبب كون الحرف الأول وهو الواو لازماً ، ولهذا وجدناهم لا يبدلون الهمزة الأولى واواً ؛ لأن الثانية غير لازمة ، وأن الضمة لما كانت غير لازمة في قوله تعالى: ((وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ))[البقرة : ٢٣٧] فهي لا يعتد بها فصارت في حكم الساكن[١] .

وقد ذكر الشراح من أسباب الإبدال هو تحول الاسم من كونه اسماً غير عربي إلى اسم عربي ، كما فعلوا في (خسرو) ، فأبدلوا الخاء كافاً ؛ لأنه ليس في كلام العرب آخره واو قبلها ضمة ، فألحقوه بكلام العرب بعد أن أبدلوه ، إذ عاملوه معاملة الأسماء المؤنثة المقصورة ، فقالوا : كرى ، فهو إبدال لأجل التعريب ، ولعل هذا التحول من لغة إلى أخرى يعكس مرونة العربية على استيعاب ألفاظ غير عربية ودمجها في المخزون العربي من الألفاظ ، وقد أجاز ابن درستويه في كلمة (كسرى) اللغتين بفتح الأول أو كسره ((فبني على فعلى في لغة ، وعلى (فعلى) في لغة أخرى ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو وما قبلها مضموم ، وأبدلت الكاف فيه من الخاء ، علامة لتعريبه ، وشبه بالأسماء المؤنثة بالألفات المقصورة))[١]. وذكروا من جمعه على غير القياس المعروف ، جمعان أحدهما : أكاسرة ،والآخر ذكره الخليل وهو : كساسرة ، وإنما كان القياس في جمع أن يقال : كسرون ، مثل : عسون ، وموسون ، أو كسارى مثل : سكارى ذهبت الياء لأنها زائدة[٢]، وزاد ابن الجبان في جمعه الكسور[٣] .

١٦ . إبدال الياء ألفاً :

وأبدلت الياء ألفاً في النسب ، قال ثعلب : ((وتقول: رجل يمانٍ من أهل اليمن وشآم من أهل الشام وتهام من أهل تهامة))[٤] ، فالقياس في النسب إلى اليمن هو (يمنيّ)[٥] ،قال ابن هشام: ((ومن قال يمانٍ منقوص جعل الألف بدلاً من إحدى يائي النسب، وحذف الثانية؛ لسكونها

---

[٢] ينظر : التكملة ٥٧٢ . ٥٧٣ .

[١] تصحيح الفصيح ٢٨٧ . لم يفرق ابن درستويه بين اللغتين ، وإن كانت لغة الكسر هي لغة الكوفيين ، ولغة الضم هي لغة البصريين . ينظر : اصلاح المنطق ١٧٥ ، وأدب الكاتب ٤٢٦ .

[٢] ينظر : العين (كسر) ٣٠٧/٥ ، وتصحيح الفصيح ٢٨٨ ، وشمس العلوم ٩ / ٥٨٣٠ .

[٣] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢١٦ .

[٤] التلويح٩٣ . ٩٤ .

[٥] ينظر :الكتاب٣٣٨/٣ .

وسكون التنوين ، كما حذفت الياء من قاضٍ ورامٍ، ومن قال: يمانيّ بالتشديد، وجعل الألف زيادة كزيادتها في جبلاويّ ونحوه مما جاء على غير قياس))[٦].

ويفهم من قول ابن هشام إنّ هذا الإبدال إبدال غير قياسي، ومما يؤيد ذلك قوله: ((فإن قال قائل: كيف تكون الألف في تهامٍ بدلاً من إحدى ياءي النسب، وقد كانت ثابتة قبل النسب؟ قلنا: هذا النسب إليها جارٍ على غير قياس ،فكأنّهم بنوا الاسم على تهمي أو تهمي ، ثم عوّضوا الألف))[٧] ، وذهب ابن درستويه وابن ناقيا إلى أن الألف ليست بدلاً ، إذ جعلا الألف الواردة في الكلمة تعويضاً عمّا حذف من الياء، ولذلك لم يجوّزا تشديد الياء من قولهم: تهامي وشامي ، فهو مقصور في الشعر ضرورة، قال ابن درستويه((وإنما يجوز التشديد في الياء من مثل هذه الأسماء ، إذ كانت الأسماء في أنفسها على أصولها غير مغيرة على أبنيتها ، فتكون الياء فيها ياء النسب ، فأمّا اليماني فإنّما هو منسوب إلى اليمن لا إلى يمانٍ ، وكان حق من نسب إلى اليمن أن يقال: يمنيّ بغير ألف ، ولكنه لمّا كثر في الكلام وجب تخفيفه ، فحذفت لإحدى ياءي النسب، وعوّضت الألف منها قبل النون ، فصار(يمان) بياء خفيفة تسقط من أجل دخول التنوين عليها؛ لئلا يجتمع ساكنان ، ولذلك لا يجوز تشديد الياء، إلا أن تحذف الألف ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه))[١]، وذهب ابن ناقيا إلى ما ذهب إليه ابن درستويه، بقوله: ((ولايجوز تشديد الياء في هذه الأسماء؛ لأنّهم اعتمدوا تخفيفها، بحذف إحدى ياءي النسب، وعوّضوا منها الألف فقالوا: يمانٍ ، والأصل يمنيّ، وشآمٍ والأصل شأمي ساكن الهمزة ، فإن حذفت الهمزة شددت الياء كما قال عمر بن أبي ربيعة[٢]:

أيها المنكح الثريا سهيلاً عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يماني

وكذلك تهامٍ والأصل في كسر التاء، فلما حذفت إحدى ياءي النسب، عوّضوا منها الفتحة؛ لامتناع العوض بالألف ، لأجل الألف التي في الكلمة))[٣] ، وعلى هذا فإنه يمكن القول من خلال

---

[٦] شرح الفصيح(ابن هشام)٢٧١ . أجاز الصرفيون في النسب إلى الاسم المقصور إذا كانت ألفه رابعة وثانيها ساكن ثلاثة أوجه: الحذف ، أو القلب، أو زيادة ألف قبل هذه الواو، فقالوا: حبلاوي وملهاوي بزيادة ألف قبلالواو. ينظر: في علم الصرف١٥٤ .

[٧] شرح الفصيح(ابن هشام)٢٧٢ .

[١] تصحيح الفصيح٤٩٤ .

[٢] ديوانه ٤١٦ .

[٣] شرح الفصيح(ابن ناقيا)٢/ ٣٧٧ . ٣٧٨ .

هذين النصين إن الألف هي تعويض لما حذف من ياء ، ولم تكن بدل من الياء المحذوفة كما صرّح بذلك ابن هشام ، وأحسب أن استعمال المصطلح عند الشراح تباين واختلف ، ففي الوقت الذي نجد فيه ابن هشام يستعمل مصطلحي البدل والعوض وكلاهما يقول عنه بدل وهو بذلك يخلط بينهما من دون تفريق ، فالبدل إقامة حرف مكان حرف في موضعه ، والعوض إقامة حرف مكان حرف في غير موضعه، نجد ابن درستويه وابن ناقيا أكثر دقة وضبطاً ، ولهذا نجدهما لايقولان بأن الياء بدل من الألف وإنّما جعلاها عوضاً عن الألف وهو الأصح ، ولم يكتفيا بذلك بل جعلا الفتحة في (تهامي) تعويض عن الياء المحذوفة ، بعد أن اضطروا إلى حذف إحدى الألفين ، ويمكن بيان هذه الأمثلة الثلاثة و ما حذف منها ، وما عوّض عن المحذوف منها:

يمني ← حذف ← اليـــاء والتعـــويض بـــالألف

يماني ← ← ←

شآمي ← حذف الياء والتعويض بالألف ← شأمي ← شامي

تهامي ← حذف الياء والتعويض بالفتحة الدالة على المحذوفة ← الألـــف تهامي ← تهامي

وقد أجمل ابن درستويه تفصيل ما جرى على هذه الأمثلة من عوض وتغيير وتحويل للحرف والحركة من موضع إلى آخر؛ لنرى من خلال ذلك الدقة في التعبير وفي استعمال المصطلحات الصرفية وتناسبها من حيث المدلول ، قال : ((وكذلك رجل شآم ، إنما هو منسوب إلى الشأم ، والشأم ساكن الهمزة على وزن (فعل) ، فكان يجب أن يقال : شأمي يتسكين الهمزة وإدخال ياء النسب المشددة بعد الميم ، ولكنه لما كثر في الكلام فعل به كما فعل باليمني من حذف إحدى الياءين ، وتعويض الألف منها قبل الميم ، فقيل: شآمٍ بفتح الهمزة وألف بعدها فبقيت الياء خفيفة ، فلا يجوز تثقيلها إلا مع هذه الألف ، وكذلك رجل تهامٍ بفتح التاء على وزن (فعال) ، فكان يجب أن يقال : تهامي بإدخال ياء النسب المشددة بعد الميم ، فلو تركت على كسرتها لقيل: تهامي بياء مشددة ، ولكن لما حذفت إحدى ياءي النسب منه لم يمكن تعويض الألف منها؛ لأن في مكانها ألفاً ، ولو زدتها لاجتمع ساكنان ، فاضطررت إلى حذف أحدهما ففتحت التاء ، فقيل:تهام ، ونابت هذه الفتحة عن ألف التعويض ، فصار على لفظ يمان وشآم كما فعل بثمان في العدد ، وكان أصلها ثمانية، بياء مشددة منسوبة إلى الثمن ، فخففت ياء النسب وعوضت منها ألف فقيل: ثمانٍ))[1] .

---

[1] **تصحيح الفصيح ٤٩٤ .**

١٧ . إبدال الواو ألفاً :

ويجري هذا الإبدال في جمع التكسير ، فقد ذكر الشراح بعض الأسماء التي جمعت جمع تكسير وحدث فيها إبدال الواو ألفاً ، إذ جاءت هذه الأسماء على وزن (فعالة) ، فقالوا : علاوة وإداوة ((وجمع علاوة على علاوى ، كما جمعت إداوة على أداوى ، وكان حقها أن تجمع على فعائل[٢]فتصير ألف فعالة في الجمع همزة مكسورة بعد ألف الجمع ، والواو التي هي لام الفعل بعد الهمزة ، فاستثقلت الواو فأبدلت ألفاً ، ثم كرهت الهمزة بين الألفين ، فأبدلت منها الواو وفتحت من أجل الألف التي بعدها))[١] .

والذي أراه من خلال ما جاء في كتب الشروح من ذكر الإبدال وتفصيلاته عند بعضهم وإشارته إشارات مقتضبة عند بعضهم الآخر ، أنها قضية صرفية تعلقت ببنية اللفظ على أنه يمكن دراستها من اتجاهين ، الأول : عدم التمسك بما جاءت به كتب النحو والصرف مقتصرةً في ذلك على الدراسة الصرفية الخالصة ، ولكن يجب إشراك الجانب اللغوي في التعرض لموضوع الإبدال لأن المستوى الصرفي هو جزء من المستوى اللغوي ،وإن كانت نظرة بعض اللغويين المحدثين التي تفرق بين نوعين من المباحث الصرفية : الأول : وهو ما كان يؤثر في معنى الكلمة ويؤدي إلى خدمة التركيب (النحو) ، والثاني : وهو ما كان يقتصر على البحث في صورة الكلمة وشكلها الخارجي وما يطرأ عليها من تغيرات مما لاتؤثر هذه التغيرات في المعنى أو التركيب ، ولهذا فانهم يقصرون دراستهم على النوع الأول ويجعلونه مقدمة للدرس النحوي ، وإن ما يتعرض لمباحث الألفاظ التي لاتخدم المعنى وتفيده مثل الاعلال والحذف وغيرها من الموضوعات فإنهم يرون إخراجه وضمه للدراسات اللغوية التأريخية[٢] والثاني : إشراك اللهجات العربية في دراسة الإبدال وعدم التمسك بلغة أو لهجة واحدة ، وإن حصول الإبدال في لهجات متعددة لا يمنع من إثراء

---

[٢] ذكر الصبان في حاشيته قياسية الجمع على (فعائل) كما قال به ابن درستويه ، إذ ذكر المراحل التي مرّت فيها الكلمة عند جمعها ، بعد أن ذكر من أمثلتها على بناء فعالة (هراوة) ، فقد جعل موضع الهمزة في الجمع واواً ، فيقال :(هراوى) ، والأصل (هرائب) ، ثم قلبت ألف (هراوة) همزة ، ثم هرائي بقلب الواو ياءً لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح فصار (هرائي) ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار هراء ، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق ، فأبدلوا الهمزة واواً طلباً للتشاكل ؛ لأن الولو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف ، فقصد تشاكل الجمع لواحدة فصار (هراوى) بعد خمسة أعمال . ينظر : المقتضب ١ / ١٤٠ ،والمنصف٦٣/٢، وحاشية الصبان٣٠٨/٤ .

[١] تصحيح الفصيح ٣٧٢ .

[٢] ينظر : مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة ٤٦ . ٤٧ .

الدراسة الصرفية بقوانين وقواعد صرفية ربما لا يمكن التعرف عليها في نطاق دراسة الإبدال في لهجة واحدة على أني أرجح أن تكون عملية الإبدال الحاصلة في بعض الكلمات عملية لا ارادية تخضع لقوانين تتعلق ببنية الكلمة من علاقات المجاورة بين الحروف وكذلك الحركات والتثقيل والتشديد الحاصل نتيجة هذه المجاورة على عكس ما نلمح ذلك في كتب اللغة التي ترى أن الإبدال ماهو إلا عملية إرادية يقوم بها الشخص متى شاء ، وهذا يفهم من قول الثعالبي والسيوطي (من سنن العربية إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض)، يزاد على ذلك أنها عملية خاضعة لتطور البنية اللفظية ولتاريخ تلك الكلمة أو اللفظة[٣] ، وإن كان بعض المحدثينلا يرون في ذلك فائدة ، وإن ما حصل من صور الابدال وخرجه إنما هو اقتران في مجال مهم من مجالات الدراسة اللغوية ، ألا وهو المجال الصوتي ، فهو نتيجة للتطور الصوتي الذي يدخل أحياناً في اختلاف اللهجات وتعددها[٤]، وقد يحصل عن طريق هذا الابدال وكثرته وتشعبه واختلاطه إلى تكثير ؛ للخلافات النحوية والصرفية التي تجعل من الدرسين النحوي والصرفي سبباً في إثارة الجدل العنيف ، وضياع لتلك المواد في زحمة هذه المناقشات والجدال ، ولكن علينا أن ندرك أن أغلب المصادر المتأخرة التي وصلت إلينا بشروحها ومتونها إنما تعرضت لذكر آراء مختلفة لعلماء مختلفين ، وفي بيئات لغوية مختلفة ، ولهجات متعددة ، إذ وصلت الدراسة اللغوية والصرفية فيها إلى آخر مراحل نضجها واكتمالها ، فهي تشكل سمة من سمات التفكير العلمي الصرفي ، بعيداً عن الرياضيات العويصة التي تجعل من موضوع الإبدال أو غيره من الموضوعات الصرفية مملاً وصعباً .

---

[٣] ينظر : فقه اللغة (الثعالبي) ٣٩٧ ، والمزهر ١ / ٤٦٠ ، واللهجات العربية في التراث ٣٤٨ .

[٤] ينظر : من اسرار اللغة ٥٨ .

التغيير في البنية الصرفية

١ . معنى الزيادة :

يعرف الصرفيون الزيادة بأنها ((إلحاق الكلمة ما ليس منها ، وذلك لإفادة معنى ، أو ضرب من التوسع في اللغة))[١]، وهي عند سيبويه عشرة أحرف[٢] ، وقد جمعها الناس في عبارات من الكلام كي يسهل حفظها وتداولها والتعرف عليها، منها: (سألتمونيها) ، و(اليوم تنساه) ، و(تسليم وهناء) ، ويحكى أن أبا العباس المبرد سأل أبا عثمان المازني عن أحرف الزيادة ، فأجابه المازني شعراً بقوله:

هويت السمان ، فشيبنني وما كنت قدماً هويت السمانا[٣]

وقد ذكر ابن مالك صفات للحرف الزائد منها: ((دلالته على معنى ، وسقوطه لغير علة من أصل أو فرع أو نظير، وكونه مع عدم الاشتقاق في موضع فيه زيادة أو تكثير مع وجود الاشتقاق ، واختصاصه ببنية لا يقع موقعه ما يصلح للزيادة ، ولزوم عدم النظير بتقدير أصالته فيما هو منه أو في نظير ما هو منه))[٤]. وهذا يجعلنا نفرق بين ما يرد من هذه الحروف على أنها حروف زيادة ، وما تأتي هذه الحروف نفسها ، ولا تكون في موضع الزيادة ، فلا يعني أنها تكون زائدة أينما وقعت ، وإنما يقطع بزيادتها إذا قامت عليها الدلالة ، فلا يعقل أن هذه الأحرف أينما حلت وفي أي موضع جاءت تكون زائدة .

وذهب ابن جني إلى أن الزيادة تكون على ثلاثة أنواع[٥]:

١. زيادة لمعنى ، ومن أمثلته التنوين الذي دخل الكلام علامة للخفة ، والتمكن في الأسماء ، نحو: زيدُ وزيداً وزيدٍ.

٢. الزيادة لإلحاق بناء ببناء آخر، فما زيد منه للإلحاق كثير منه(كوثر) و(صيرف) ، فالواو والياء فيهما زائدتان ؛ لأنهما من الكثرة والصرف ، وهما ملحقان بـ(جعفر) و(سلهب).

---

[١] شرح الملوكي ١٠١ ، وينظر: المنصف ١/ ١١ .

[٢] ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٥ ، وينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢١٩ .

[٣] ينظر: المنصف ١/ ٩٨ ، وشرح الملوكي ١٠٠ ، والمفصل ٩/ ١٤١ .

[٤] تسهيل الفوائد ٩٩ ، وينظر : اشرح الأشموني ٣/٧٩٤ (ط١) .

[٥] ينظر: المنصف ١/ ١٣،١٤،١٥ .

٣. الزيادة للمد ، فالواو في (عجوز)، والياءفي(قضيب)، والألف في (كتاب) ، فلم ترد هذه وأشباهها إلا امتداد الصوت والتكثير بها، لأنهم كثيراً ما يحتاجون المد في كلامهم؛ ليكون المد عوضاً عن شيء حذفوه ، ولهذا فإنه ما زيدت هذه المدات في كلامهم إلا لحاجة من الاتساع فالعرب قد يعبرون عن المعنى الواحد بألفاظ كثيرة ، وهذا يضطرهم إلى الاتساع ، ومن هنا احتيج إلى الزوائد المكثرة للكلام [١] .ولما كانت هذه الحروف أصولاً وزوائد ، فقد وضع الصرفيون أدلة تجعلهم يميزون حروف الزيادة من غيرها ، وحصروا هذه الأدلة بثلاثة أنواع[٢]:

١. الاشتقاق ، قال سيبويه : ((فكل حرف من حروف الزوائد، كان في حرف يذهب في الاشتقاق في ذلك المعنى من ذلك اللفظ ، فاجعله زائداً))[٣] ، على أن هذا الاشتقاق من أقوى هذه الأدلة ؛ لأنّ الحرف الزائد يسقط من تصاريف الكلمة ، والأصل ثابت لا يسقط ، فالهمزة في (أحمر) زائدة ؛ لأنه من حمر يحمر.

٢. الاستدلال بالقياس على أمثلة أخرى ، فالنون في (عنبس)زائدة ؛ لأنها على مثال (جعفر) فهي بإزاء عين جعفر ، ولكن الاشتقاق قضى عليها؛ لأنها من (العبوس)[٤].

٣. ويستدل أيضاً بوجود الحرف الزائد من خلال كثرة وروده ، إذا كان مبهم الأمر فإذا نظرنا إلى الهمزة في أول كلمة (أفكل) حكمنا عليها بالزيادة ؛ لأن الهمزة قد كثرت زيادتها في أول بنات الثلاثة ، نحو: أحمر ، وأصفر حملاً للمجهول على المعلوم[٥].

٢. حروف الزيادة:

تعرض الشراح إلى بيان بعض الكلمات التي حصل في بنيتها من خلال زيادة حرف فيها، وكانت أغلب أدلتهم فيها تأتي من الاشتقاق ، ويمكن أن نتبين حروف الزيادة على النحو الآتي:

أ . زيادة الهمزة

---

[١] ينظر: المنصف ١/ ١٥ .

[٢] ينظر: شرح الملوكي ١١٩ .

[٣] الكتاب ٤/ ٣٢٥ .

[٤] ينظر: شرح الملوكي ١٢١ .

[٥] ينظر: المصدر نفسه .

قال سيبويه : ((فالهمزة تزاد إذا كانت أول حرف في الاسم رابعة فصاعداً والفعل))[١] ولم يحدد المبرد ترتيبها ، وإنما اشترط وقوعها أولاً[٢]، وزاد ابن يعيش زيادتها حشواً وآخراً[٣] ومما زادت الهمزة في أوله قولهم : (الأثلب) ، بفتح الهمزة وإن ذكر الكسر فيها إلا أن الغالب عند البصريين هو الفتح[٤]، ووزن أثلب عند الشراح (أفعل) ، وهي مشتقة من الثلب ، وهو عيب الناس وثلبهم وهذا يدل على زيادتها ، قال ابن هشام : ((قال أبو محمد بن السيد : قياس الهمزة في الأثلب والأثلِب أن تكون زائدة لا أصلية ، فوزن أثلب : أفعل لا فعلل ، ووزن إثلب إفعل لا فعلل))[٥] .

وذهب ابن الجبان إلى زيادة الهمزة؛ لأنه جعل(أثلب)نظير(أفكل)، و(أجرد) ، والهمزة في كليهما زائدة إلا أنه خالف ابن درستويه في الاشتقاق ، فقد جعل (الأثلب) مشتقاً من (التثلب) ومعناه التكسر ، كأنه كسر الحجارة[٦]. وما من ضير في اختلاف اشتقاق الاسم ،فالاتفاق بينهما واضح من خلال عدهما الهمزة زائدة ، ومما تقدم أخلص إلى أن الأصل الثلاثي هو القياس في بيان الحرف الزائد من غيره ، وإن هذا الأصل يمكن معرفته من خلال وسائل ، ولعل أبرزها الاشتقاق ، هذا إذا كانت الكلمة مكونة من ثلاثة أحرف أصول ،أولها الهمزة ، ولكن هناك من الكلمات ما اجتمع مع الهمزة حرف زيادة آخر ، من ذلك ما أشار إليه الشراح[٧] بقولهم : أترجة ووزنها(أفعلة) ، مثل أسكفة وهي أفصح اللغات لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): **(المؤمن كالأترجة طعمها طيب وريحها طيب)**[١] ، ومه أيضاً قول الشاعر:

---

[١] **الكتاب ٤/ ٢٣٥ .**

[٢] **ينظر: المقتضب ١/ ٥٨ .**

[٣] **ينظر : شرح الملوكي ١٣٥ .**

[٤] **ينظر : تصحيح الفصيح ٤٧٧ . والأثلب ترد في معنيين ، الأول : الحجر ، والثاني : التراب وهي لغة بني تميم ، ولعل ما أشار إلى اشتقاقه ابن درستويه يوضح أنه مشتق من (الثلب) الذي يجعل صاحبه خائباً . ينظر : العين ٨ / ٢٢٧ ، ولسان العرب ١ / ٢٤٢ .**

[٥] **شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٥٢ .**

[٦] **ينظر: شرح الفصيح(ابن الجبان)٣٠٢ ، جعل ابن هشام اللخمي بناء (أفعل) مما زيدت فيه الهمزة مساوياً للجمع فتشترك الزيادة في المفرد والجمع فيقال: أسود وأساويد ، وأساود ، وأفكل وأفاكل ، وأكبر وأكابر ، فالجمع في هذه الأسماء ، لجريانه مجرى الأسماء ، وكذلك كل ما سمي به رجلاً ، نحو: أحمر وأحامر، وأحمد وأحامد ، وأسلم وأسالم ، وكذا إذا كان في الأصل نعتاً ، نحو: أبطح وأباطح، وأدهم وأداهم ، وأبرق وأبارق ، وفي جميع هذه الأسماء فالهمزة يحكم بزيادتها . ينظر: شرح الفصيح(ابن هشام)٢٧٤ .**

[٧] **ينظر: تصحيح الفصيح ٣٨٣ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان)٣٠٢، وشرح الفصيح(ابن ناقيا) ١ / ٢٩٣، وشرح الفصيح(ابن هشام)١٨٢ .**

[١] **صحيح مسلم ٥٤٩ .**

يحملن أترجة نضج العبير بها كأن تطيابها في الأنف مشموم

فقد قضي بزيادة الهمزة مع إن التاء من حروف الزيادة ، وهي موجودة في ذات الكلمة ولكن لغلبة الهمزة أولاً على التاء ، فهذا دليل ثابت على الزيادة[٢]. وربما يمكن استخلاص دليل آخر على زيادة الهمزة من خلال ما حكاه أبو عبيدة من دون ذكر للهمزة، فقال: (ترنجة وترنج) ، وكذلك ما ذكره سيبويه بعد أن ذكر نظير ما ذكره أبو عبيدة ، وهو (عرند) على أن النون عند سيبويه للإلحاق وهما لغتان ذكرهما الخليل أيضاً بالهمزة وبدونها[٣].

وبناء على ذلك فإنه يمكن القول: إن همزة أترجة همزة زائدة ، كما أن التاء فيها زائدة وعلى هذا فإن زيادتها تكون لغرض الإلحاق ، إلحاق الكلمة بالرباعي ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر أن هذا الإلحاق إنما نقل الكلمة من حال إلى حال، أي من كونها كلمة غير عربية بعد أن حولت عن العجمة إلى كلمة معربة صارت تأخذ حكم الكلمات العربية.

أما إذا أردنا القول بما ذكره الخليل على اللغة الأخرى وهي(ترنج) بالنون لا بالهمزة فإنه حكم بزيادة النون للإلحاق أيضاً ، كما ألحقت النون في (عرند)؛ ((لأنهم يقولون: عرد ؛ ولأنه ليس في بنات الأربعة على هذا المثال))[٤]، وكذلك ماأشار إليه ابن درستويه حين ذكر بعض الأسماء التي خصّها بزيادة النون ؛ لأجل الإلحاق معتمداً على الاشتقاق في بناء الزيادة ، قال: ((ويجوز أن يكون البرثن ثلاثياً قد ألحق بالرباعي بزيادة النون ، كما ألحق زرتم وستهم بزيادة الميم ، وكما قيل: ناقة علجن من التعلج ، وامرأة خلبن من الخلب ، فيكون أصله من البرث))[٥]، أما (الأرز) بضم الهمزة والراء ، وهي اللغة الفصحى ، فإن همزتها يحتمل أن تكون أصلية أو زائدة ، وإن ما يقرر ذلك هو لغات هذه الكلمة مع اشتقاقها ، فقد ذكر ابن هشام[٦]أربع لغات لها هي:

أرز وهي الفصحى بضم الهمزة والراء ، وأرز بفتح الهمزة وضم الراء ،وأرز بضم الهمزة وسكون الراء ، ورنز بالنون وهي لغة العامة ، وهي لغة رديئة، فإذا كانت الهمزة مضمومة ، فإنه مشتق من الصلابة والشدة وهو مأخوذ من الأرز ، وعليه تكون الهمزة أصلية لا زائدة ، وإن كانت

---

[٢] **ينظر:شرح الملوكي ١٣٧ .**

[٣] **ينظر: العين ٩١/٦ ، والكتاب ٤/ ٣٢٢ ، وتصحيح الفصيح ٣٨٣ ، ولسان العرب ٢/ ٢١٨ .**

[٤] **الكتاب ٤ / ٣٢٢ .**

[٥] **تصحيح الفصيح ٥٣٣ .**

[٦] **ينظر: شرح الفصيح(ابن هشام) ١٨٤ ، وفي الصحاح إن (الأرز) فيه ست لغات: (أرز)بفتح الهمزة وبضمها إتباعاً لضمة الراء، و(أرز) ، و(أرز) كعسر وعسر ورسل ورسل وهي لغة لعبد قيس، و(رز)، و(رنز). ينظر: الصحاح ٣ / ٨٦٣ .**

الهمزة مفتوحة ، فالهمزة تكون زائدة ؛ لأنه مشتق من الرز ، وهو الثبات كأنه لشدته وصلابته أثبت من غيره .

ب . زيادة التاء

تزاد التاء إذا اجتمعت مع الواو ، قال المبرد : ((وأما التاء فتزاد ... مع الواو في ملكوت وعنكبوت))[١] ، ويرى ابن مالك أن زيادة التاء في ألفاظ منها(رغبوت) ، و(رحموت) و(جبروت) هي زيادة مقتصرة على السماع[٢] ، وأشار ابن درستويه إلى أن التاء زائدة في(جبروت) ، وزيادتها جاءت للإلحاق ، قال: ((فإن الجبروت على بناء (فعلوت) ، والتاء زائدة للإلحاق بـ(قربوس) ، ونحوه))[٣] ، ثم ذكر ما كان من الألفاظ نظير جبرت نحو: ملكوت ، ورهبوت ، ورغبوت ، ورصموت ، وقد دلل على زيادة التاء ؛ لأنها من الجبرية ، والملك والرهبة ، والرغبة ، والرحمة ، وفي جميع ذلك لا تظهر التاء[٤].

وإذا كان سيبويه قد أشار إلى زيادة التاء في هذه الكلمات إلا بثبت أي دليل تكون من خلاله زائدة ، ويحكم عليها بأنها غير أصل ، واتفق الشراح معه، وكان ذلك الثبت أو الدليل هو الاشتقاق ، ولكنهم لم يقتصروا على استعمال كلمة(جبروت) بمعنى الجبرية بوصفه مصدراً منسوباً إليه كما أشار إلى ذلك سيبويه ، ولكن أشاروا إلى أن (جبروت) هي بمعنى المصدر الحقيقي ، وكأننا قلنا: إن جبروت تعني التجبر على بناء (تفعّل) وهو مصدر غير الثلاثي ، والتاء في مصدر (تفعل) زائدة ليست أصلاً[٥].

وجاءت زيادة التاء في كلمات معدودة ذكر ابن درستويه خمساً منها ، وزاد ابن عصفور كلمة (طاغوت) ، وفي جميع هذه الكلمات وقعت التاء خامسة ، وذكر ابن جني (ثلبوت) ، وإن كان رأيه متبايناً بين كونها أصل أو زائدة ، قال : ((فأما قول لبيد:

بأحزة الثلبوت يربأ فوقها قفر المراقب خوفها آرامها

فقياس التاء أن تكون فيه أصلاً ؛ لأنها في موضع السين من (قربوس) ،و(قرقوس)))[١].

---

[١] **المقتضب ١/ ٦٠ .**

[٢] **ينظر: شرح الأشموني ٤/ ٨١٠ (ط١) .**

[٣] **ينظر: تصحيح الفصيح ٢٧٦ .**

[٣] **المصدر نفسه .**

[٤] **ينظر: الكتاب ٣١٦/١٤، وتصحيح الفصيح ٢٧٦، وشرح الفصيح(ابن الجبان) ٢٠٤، وشرح الفصيح(ابن ناقيا) وشرح الفصيح(ابن هشام) ١٢٦ .**

[١] **الممتع في التصريف ١/ ٢٧٦ ، والبيت في شرح الزوزني للمعلقات ١١٨ .**

وكذلك جعل التاء فيها زائدة حملاً على (جبروت) وأخواتها ، ولكن هذا القول عند ابن جني قولاً ليس قوياً ، وأحسب أن ما ذهب إليه ابن جني حينما عدّ التاء في (ثلبوت) زائدة يحتاج إلى شيء من التأمل والوقوف عليه ، فمعروف أن جبروت وغيرها من الكلمات التي أشرنا إليها ، أن التاء فيها واقعة خامسة ، وإنها واقعة بعد واو ، وإن ابن درستويه كان قد نظر إلى هذه الكلمة وغيرها من الكلمات بأن جعل التاء فيها زائدة حملاً على الاشتقاق من جهة وجعل التاء أزاء السين في (قربوس) من جهة أخرى ، كما جعلوا الواو في (كوثر) أزاء العين في (جعفر) ، ومن هنا فإنّ قول ابن جني بأصالة التاء ؛ لأنها في موضع السين في (قربوس) يحتاج إلى نظر؛ لأنه من البديهي أن يكون الحرف الزائد مقابلاً للحرف الأصلي ، فإذا سلمنا بزيادة التاء في جبروت علمنا بزيادتها في(ثلبوت) حملاً على جبروت وملكوت وغيرها ، كما أن الاشتقاق هو الآخر يظهر زيادتها ؛ لأنها من الثلب .

ج . زيادة الميم

تزاد الميم في أول الأسماء ، وتشترك زيادتها أولاً مع الهمزة ؛ لأن هناك اشتراكاً صوتياً بين الميم والهمزة ((فالهمزة من أول مخارج الحلق مما ياي الصدر ، والميم من الشفتين وهو أول المخارج من الطرف الآخر ، فجعلت زيادتها أولاً ليتناسب مخرجاهما وموضع زيادتهما))[٢]. على أن الميم يقضى بزيادتها إذا جاءت بعدها ثلاثة أصول ، وإنه لا فاصل بين الميم والهمزة إذا وقعتا في أول الكلمة ، فمتى وجب في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت الميم موقعها وجب أن نقضي بزيادتها ، وهذا مذهب المازني وابن جني[٣].

ومن المواضع التي زيدت فيها الميم وذكرها الشراح[٤]ما يأتي:

١ـ زيادة الميم أولاً في اسم الآلة من ذلك: ملحفة ،وملحف، ومطرقة ،ومطرق، ومروحة ومروح ،ومئزر، ومحلب ،ومقطع ،ومخيط ، ومقراض، ومكحال، ومفتاح، وميزان، ومثقال ومسمار .

٢. زيادة الميم في صيغة (مفعل) الدالة على المبالغة نحو: رجل مقول ومرحم ، وفي غير المبالغة نحو: مشفر .

---

[٢] **شرح الملوكي ١٥٠ .**

[٣] **ينظر: المنصف ١/ ١٢٩ .**

[٤] **ينظر :تصحيح الفصيح ٣٧٠،٣٢٨،٣٠٩،٣٠٨،٣٠٧،٣٠٦،٢٨٩،٢٥٤،٢٢٧،٢٢٣،١٩٦،١٩٤،١٩١،وشرح الفصيح(ابن الجبان)٢٣٢،٢٢٤،٢١٧،١٧٩،١٦٩،١٦٧،١٦٦،وشرح الفصيح(ابن ناقيا)٢ /٣١٩،٣١٥،٢٦٤، ٤٠٥ ، وشرح الفصيح(ابن هشام)٢٨٠،٢٠٣،١٨١،١٦٥،١٥٠،١٤٣،١٤٢.**

٣. زيادة الميم في صيغة(مفعال) الدالة على المبالغة نحو: مذكار ،ومئناث ،ومجذامة.
٤.زيادة الميم في أول الأسماء الدالة على المكان أو الزمان نحو: مرفق، ومنزل،ومخرج ومجلس ،ومحلب .
٥- زيادة الميم في أول المصادر المفتوحة نحو: مرفق ،ومرمّة مصدر رممت ، ومقمّة مصدر قممت ، ومحسبة من حسبت، ومعدلة من عدل يعدل ، ومذلة ومخزاة .
٦. زيادة الميم في المصادر على صيغة(مفاعلة) نحو: مخاصمة ، ومجاورة.
٧. زيادة الميم في المصادر على صيغة(مفعلة)نحو: المحورة ، والمشورة .
٨. زيادة الميم في أول صيغة (مفعلة) نحو: موجدة ، ومقدرة، ومعدلة.
٩- زيادة الميم في أول صيغة(مفعل) وهي في كلمات قليلة منها: مدهن ، ومنخل، ومسعط ومكحلة، .
١٠- زيادة الميم في أول صيغة (مفعل) نحو: ملتخ، وملطخ، ووزن ملتخ مفعل كمحمر وليس بمفتعل بدليل قولهم: ملطخ ، والميم والتاء وإن صحت زيادتها ، فإن الطاء في ملطخ ليست بزائدة .
١١. زيادة الميم في صيغة(مفعيل) الدالة على المبالغة نحو: امرأة معطير ومئشير.
١٢. زيادة الميم أولاً في اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي نحو: معوجة اسم فاعل من اعوجت فهي معوجة بمنزلة احمرت فهي محمرة.
١٣ . ومما زيدت فيه الميم ما ذكره الشراح أيضاً من بناء مفعلاء أو مفعلى بالكسر والفتح وأجاز العرب في ذلك لغتين : القصر مع التشديد والمد مع التخفيف ، وهو من الأبنية النادرة هذا قول الخليل[١] ، ومن أمثلة ما ذكره الشراح على هذا البناء قولهم: مرعزى أو مرعزاء قال ابن درستويه: ((وقال الخليل: هو فعللى على تقدير، ولكنها مفعلى... وليس في كلام العرب اسم على فعللى بفتح أوله وكسر حشوه إلا مثقلاً مؤنثاً بالألف المرسلة . يعني المقصورة . نحو: المرعزى والشفصلى ، وإنما قال : على تقدير مفعلى ، يريد أنّ في أول مرعزى ميماً تشبه ميم مفعلى الزائدة ، وهي أصلية عنده ، والمرعزى اسم ما لان من صوف المعز الذي يكون تحت الشعر))[١] ،وقال ابن

---

[١] **ينظر :العين٢/٣٣٤ .**

[١] **تصحيح الفصيح ٣٨٩ . وقول الخليل في العين: ((ومثله ما جاء على لفظ (شفصلى) والمرعزاء أيضاً إذا كسروا ومدوا خففوا الزاي وإذا فتحوا الميم والعين ثقلوا الزاي وعلقوا الياء مرسلة وهذا في كلام العرب بناء نزر ، ويقال أيضاً: مرعزى مقصوراً))٢/ ٣٣٤ .**

ناقيا: ((وقيل: الميم في أوله أصلية ، وهي عند البصريين زائدة ووزنه مفعلى ومفعلاء ، والقصر أفصح ، قال جرير:

أناساً يخالفون العباءة فيهم قطيفة مرعزى يقلب نيرها))[٢]

وخالف ابن الجبان سيبويه ومن قال بأن الميم زائدة ، إذ عدها أصلية ، وقدعلل ذلك لوجود الدليل على أصليتها ، قال: ((والمرعزى وزنها: فعللى ؛ لأن الميم أصلية، ولأن الدليل قد دل على أصليتها في المرعزاء الممدودة ، ولأنها بوزن الطرمساء للظلماء ، وليس في الكلام مفعلاء، وأما الميم فإنها مقيسة على مكسورتها؛ لأنها إذا ثبتت أصليتها في الوجه الأول ثبتت في الوجه الثاني ، كالتاء في ترتب وترتب لما ثبتت زيادتها في الوجهين قلنا في الترتب المضموم التاءين: إن التاء فيه زائدة))[٣] ، وعلى هذا فإن ابن الجبان يؤكد أصالة الميم ويستعمل القياس الصرفي وسيلة لذلك ، وإذا تمعنّا في رأيه يتضح لنا ما يأتي:

١. جعل ابن الجبان أصلية الميم قياساً على الطرمساء .

٢. ليس في الكلام . عنده . وجود لبناء (مفعلاء) مما أوله ميم .

٣. قياس الميم على ما كان مكسوراً ، فإذا ثبتت أصلية الكسر ثبتت أصليته في الفتح .

٤. إن الوزن الصرفي لـ (مرعزى) عنده (فعللى) لا (مفعلى) ، وهذا يؤكد أصالة الميم . بحسب رأي ابن الجبان . في هذه اللفظة .

وإذا كانت الميم عند ابن الجبان هي أصلية لا زائدة ، فإن ابن درستويه وابن ناقيا قالا بزيادتها أخذاً بقول الخليل وسيبويه، فالخليل[٤] يرى أن الميم زائدة لا أصلية ، إذ جعل للزائد حرمة الأصيل وإن الميم لديه ملحقة . أمّا سيبويه فقد أشار إلى أن ((مرعزى هي مفعلاء وكسرة الميم ككسرة ميم منخر ومنتن ، وليست كطرمساء ،يدلك على ذلك قولهم: مرعزى كما قالوا : مكورى للعظيم الروثة ؛ لأنها مكورة ، وقالوا: يهيرى))[١].

وبناء على ذلك ، فإنه يمكن القول : إن ما يمكن ترجيحه في اعتبار الميم في قولهم: (مرعزى) زائدة وليست أصلاً على ما نقله ابن الجبان ، قائم على ما ذهب إليه سيبويه، فالكسرة في مرعزى أو مرعزاء عند ابن الجبان هي كسرة أصلية ، وهو يشبه البناء في (مرعزى) ببناء

---

[٢] **شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢/ ٢٩٧ .**

[٣] **شرح الفصيح (ابن الجبان)٢٥٨ ، وينظر: الكتاب ٤/ ٣٠٩ .**

[٤] **ينظر: العين ٢/٣٣٤ .**

[١] **الكتاب ٤/٣٠٩ .**

(طرمساء) ، فالكسرة في (طرمساء) أصلية ؛ لأنها على وزن (فعلاء) ، وهو بناء لم يأت منه إلا الصفات ، وهو من الأبنية القليلة ، في حين لم يقل سيبويه ذلك ،إذ عدّ الكسرة هنا كسرة اتباع ؛ لأن الأصل في ذلك مرعزى بالفتح ، ولكن لما شددت الزاي وكسرت العين في(مرعزى) أتبعوا كسرة العين بأن نقلوا الفتحة في الميم كسرة ، كما أتبعوا الكسرة في منخر ومنتن ، بأن نقلوا فتحة الميم في الأولى وضمتها في الثانية فقالوا: (منخر) و(ومنتن)، وعلى هذا فإن الكسرة ليست أصلاً ، وإنما هي منقولة ، وبذلك يتضح أن ما ذهب إليه ابن الجبان حين عدّ بناء (مرعزاء وطرمساء) مكسور الأول بكسرة أصلية،وإنهما على وزن (فعلاء)،والميم فيهما أصلية لا زائدة،رأي لم يثبت ولم يقوي بحجة سيبويه ، وإن كان من متأخري النحاة قد وافق ابن الجبان في أصلية الميم،ومنهم ابن مالك لقولهم: (كساء وومرعز) دون (مرعز)[٢]. وما ذهب إليه ابن مالك ربما كان مقصوراً على السماع ليس القول بمطرد،فأثبت الميم في ذلك.

١٣ . وكذلك زيدت الميم في (مفعيل) من قولهم : منديل بكسر الميم فهو بناء عربي محض غير أنه مما جاء على غير قياس ما يستعمل في أوله ميم ، وهو مبني على (مفعيل) من الندل كما قال الشاعر:

ثمت قمنا إلى جرد مسومة أعرافهن لايدين منادل[٣]

وأجاز اللحياني فتح الميم ، فيقال : مَنديل[٤]. فإن كان اشتقاقه من الندل وهو بمعنى النقل فإن الميم تكون زائدة ،إذا وردت أولاً إذ تكثر ككثرة الهمزة أولاً ، فإن وردت ليس في أول الكلام فإنها لاتزاد إلا بثبت بسبب قلتها وهذا رأي ابن السراج وعلى ذلك أكثر النحويين[٥]، وقد تظهر زيادة الميم من خلال الفعل إذا قالوا : تمندل وهو على وزن (تمفعل) إذا مسح يده بالمنديل ، والكثير المستعمل (تندل) ، وعلى ذلك فإن الميم زائدة وهو رأي ابن مالك[١]. وذهب ابن الجبان إلى ان بعضهم أجاز وزنه على (فعليل) ، والميم أصلية بدلالة قولهم : تمندل فلان بالمنديل[٢] .

---

[٢] **ينظر : شرح الأشموني ٤ / ٢٧٥ .**

[٣] **ينظر : تصحيح الفصيح ٢١١ . ٢١٢ ، وفي الشعر والشعراء ١٧١ ، يروى بـ (ثم انثنينا) بدلاً من (ثمت قمنا).**

[٤] **ينظر : الممتع في التصريف ١ / ١٠٧ .**

[٥] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجنبان) ٢٢٥ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢٣٥/١ ، والموجز في النحو ١٤٦.**

[١] **ينظر : شرح الأشموني ٣/ ٨٠٣ (ط١) .**

[٢] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٢٥ .**

د . زيادة النون :

قال سيبويه : ((واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة ، وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة ، وذلك نحو : قلنسوة ؛ لأن هذه النون في موضع الزوائد))[٣]، وقد أشار الشراح إلى ذكر كلمة (قلنسوة) وعلى لغة أخرى (قلنسية) ، ولكنهم لم يشيروا إلى زيادة النون فيها ، وكذلك لم يشيروا إلى زيادة الواو ؛ لأن فيها زيادتين النون والواو ، إلا أنه بفهم من خلال شرحهم عند تعرضهم إلى الجمع والتصغير أن المحذوف من الحروف الزائدة النون ، أو الواو مثل ما استدل ابن درستويه على زيادة النون في (صندوق) من خلال الوزن فهو عنده على (فنعول)وإن النون زائدة للالحاق بعصفور[٤]، فوزن (قلنسوة) (فعنلوة) ، ووزن (قلنسية) (فعنلية) بضم القاف ، وهما بناءان مختلفان ، فجمع الأولى : قلانس ، وتصغيرها : قلينسة بعد حذف الواو في الجمع والتصغير ؛ لأنها من حروف الزيادة ، وإن جمع الثانية : قلاسيّ بالتشديد وتصغيرها قليسية بعد حذف النون في الجمع والتصغير . ويظهر من خلال الجمع والتصغير زيادة النون كذلك زيادة الواو . وأجاز ابن ناقيا تصغير قلنسوة على قليسية بالتشديد عوضاً عن حذف النون وهي الزائدة[٥] . وقد اجاز بعضهم جمع (قلنسوة) على قلنسي ، والأصل قلنسو كما قالوا في جمع : دلو : أدلو فقد حذفوا الهاء الدالة على التأنيث كما قالوا في جمع ثمرة : تمر ثم أبدلوا من الواو في قلنسو ياء ؛ لأن الأسماء لا تكون في آخرها واو ساكنة قبلها حركة ومنه قول الشاعر :

لا مهل حتى تلحقي بعنس أهل الرباط البيض والقلنسي[١]

ولهذا أجاز السيرافي (ت٣٨٥هـ) قياسية قلب الواو إذا كانت لاماً عند شرحه لشاهد سيبويه :

وقد علمت عرسي مليكة أنني أنا الليث معدياً عليّ وغاديا

فأراد معدوّا ؛ لأنه من عدا يعد[٢]

---

[٣] **الكتاب ٤ / ٣٢٢ .**

[٤] **ينظر : تصحيح الفصيح ٤٥٨ ، ٥٠٨ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٩٣ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٥٠ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٣٦ ـ ٢٣٧ . وزاد صاحب اللسان أربع لغات أخرى هي : القلسوة ، والقلساة ، والقلنساة ، والقلنسية . ينظر : لسان العرب ٦ / ١٨١ .**

[٥] **ينظر : شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٥٠ .**

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ٤٥٨ . والبيت من شواهد الكتاب ، وذكره ابن جني ، وجعله الشنتمري شاهداً على قلب الواو ياءً . ينظر : الكتاب ٢/٦٠(بولاق)، والمنصف ٢ / ١٢٠ ، تحصيل عين الذهب بهامش كتاب سيبويه ٢/٦٠ (بولاق)، وفي لسان العرب : لامهل حتى تلحقي ٦/ ١٨١ .**

[٢] **ينظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٣٣ .**

وقد استدل سيبويه على زيادة النون من خلال الاشتقاق ((فما اشتق مما هي فيه فذهبت : القلنسوة ، فقالوا : تقلسيت))[٣]. من خلال ما تقدم يمكن أن اتبين أن النون في (قلنسوة) نون زائدة إذ حكمت زيادتها القيود الآتية :

١ . إن الاشتقاق يؤيد الزيادة،فسيبويه يقول: تقليست ولم يذكر النون،وأما من قال: (تقلنست) وذكر النون ، فإنه ليس في كلام العرب (تفعنل).

٢. إن قيد الزيادة يعرف من خلال أن النون في (قلنسوة)ثالثة، إذ تقع موقع ماورد زائداً في كلمات ، منها: فدوكس ، وعذافر[٤]، فالواو والألف حكم بزيادتها وهي ثالثة ، فقيست نون(قلنسوة)عليهما .

٣. إن نون(قلنسوة) زائدة لمعاقبتها حرف اللين ، فقد ذكر الشراح ما تعاقبت فيه النون حرف اللين ، فقالوا: (قلنسوة) ، والنون ثالثة، وقالوا: قلاسي ، والألف حرف لين وقع ثالثاً ، فعاقبت النون الألف ، ولما كان حرف اللين زائداً ، فالنون هي الأخرى زائدة.

٤. زاد ابن جني في جمع(قلنسوة): (قلونس) فعاقبت الواو النون فدلّ على أن النون زائدة[٥]

ومما زيدت فيه النون أيضاً في قول ثعلب[٦]: خنفساء[٧] ، وخنفسة، وهما على وزن: فنعلاء[٨] وفنعلة ، قال ابن درستويه((أصلهما ثلاثي ملحق بالرباعي بزيادة النون))[٩]. وكذلك زيدت النون في قول ثعلب أيضاً : الطنفسة ، والطنفسة[١]، وزاد ابن هشام: الطنفسة والطنفسة إذ قال: ((وزن طنفسة بكسر الطاء والفاء : فنعلة ، وهي أيضاً ملحقة كحرملة، ووزن طنفسة بكسر الطاء والفاء فنعلة ، وهي ملحقة بضفدعة على اللغة الأخرى ، ووزن طنفسة بضم الطاء: فنعلة ملحقة بعرفطة))[٢] .

وقد عدّ ابن الجبان وزن الطنفسة والطنفسة على (فعللة) و(فعللة) ، وهو بذلك ينفي وجود نون زائدة في هذا البناء، وهذا ما لم يصرح به الشراح ، فقد أجمعوا على زيادة النون ، وإن هذا البناء من الأبنية التي كانت في الأصل ثلاثية ، ثم ألحقت بالرباعي عن طريق الزيادة ومما يؤيد

---

[٣] الكتاب ٤ / ٣٢٣ .

[٤] ينظر: المنصف ١٢١/٢ .

[٥] المصدر نفسه .

[٦] ينظر: التلويح ٨٨ .

[٧] ذكر الخليل أنها بضم الخاء وفتح الفاء، ينظر: العين ٤/ ٣٣١ .

[٨] عدّ سيبويه بناء (فنعلاء) و(فنعلاء) من الأبنية القليلة: الكتاب ٤/ ٢٦١ .

[٩] تصحيح الفصيح ٤٧٥ .

[١] ينظر: التلويح ٨٨ ، والطنفسة : ضرب من البسط والفرش وثير يصبغ على ألوان مختلفة .تاج العروس١٨٠.

[٢] شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٣٦ .

ذلك أن سيبويه ذكر هذا البناء في الأبنية التي تكونت نتيجة الإلحاق عن طريق الزيادة قال: ((وأما النون فتلحق ثانية فيكون الحرف على (فنعل) في الأسماء ، وذلك: قنبر وعنطب وعنصل ، ولا نعلمه صفة ، ويكون على(فنعل) ، وهو قليل، قالوا: جندب ، وهو اسم ، ويكون على(فنعل) ، قالوا: عنسل، وعنبس، وهما صفة))[٣] .

وكذلك وردت النون زائدة في خنزير ، ولم يجزم ابن هشام بزيادتها ، وإنما ذكر أنها تكون أصلاً وزائدة ولم يرجح زيادتها ، فإن كان البناء على أصل النون ، فوزنه الصرفي يكون على(فعليل)، أما إذا كانت النون زائدة ، فيكون الوزن الصرفي له(فنعيل)[٤]،والذي يمكن أن أرجحه هو أن تكون النون زائدة لسببين : الأول هو ورود النون ثانية، فهي قد تزاد إذا وقعت ثانية ، والثاني هوالاشتقاق، فقد أشار كراع النمل (ت٣١٠هـ) إلى أنه مأخوذ من الخزر في العين؛ لأن ذلك لازم له فهو على هذا من الثلاثي ووزنه على فنعيل[٥]، وقد وافقه في ذلك ابن دريد[٦](ت٣٢١هـ).

أما قول ثعلب: (الفنطسة)[٧]، فإن النون فيها زائدة أيضاً ، فقد أشار ابن الجبان إلى زيادتها من خلال وزنها الصرفي ، فهي لديه على زنة(فنعيلة)؛ لأنها مشتقة من الفطس ، وأيّده كذلك ابن ناقيا إذ أشار إلى زيادة النون والياء معاً[٨].

ويرى الدكتور مصطفى جواد (رحمه الله) أن النون في (فنطسة) ليست زائدة ، وإنما هي بدل من أحد الضعفين ، وذلك لما تمتاز به النون من خفة ، قال : ((ومن أجل ألفة النون وخفتها ورقتها أبدل أحد الضعفين نوناً في كثير من الكلم المضعفة ، فقد قالت العرب(خروب) لثمر الشوك المعروف ، ثم قالوا: خرنوب ، وقالوا في فطيسة الخنزير: فنطيسة ، وفي القبرة : قنبرة ، وكثأت اللحية تكثيئاً وتكثئة، وكنثأت اللحية كنثأة أي طالت وكثفت ، فالذين لم يعرفوا القاعدة عدوهما فعلين مستقلين ، وقالوا: إن النون زائدة ، والصحيح ما ذكرته من الإبدال))[١] وأحسب أن ما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد قد ينطبق على بعض الكلمات المضعفة التي يمكن أن يبدل أحد

---

[٣] **الكتاب ٤/ ٢٦٩ .**

[٤] **ينظر: شرح الفصيح(ابن هشام)٢٩٥.**

[٥] **ينظر: المنجد ٦٨، ولسان العرب ٤/ ٢٦٠ .**

[٦] **الاشتقاق٥٥٥،٤٩٨.**

[٧] **التلويح١٠١ .**

[٨] **ينظر: شرح الفصيح (ابن الجبان)٣٢٩ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا)٢/ ٤٠٧ .**

[١] **أثر التضعيف في تطور العربية .بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية . القاهرة ، العدد ١٩ لسنة ١٩٦٥: ص ٦٢ .**

حرفيها نوناً، ولكن لا يجوز التعميم في جميع ما كان ثانيه مضعفاً ، يزاد على ذلك أن النون هي ليست الحرف الوحيد في العربية الذي يتمتع بالألفةوالرقة والخفة بحيث لايبدل الحرف المضعف إلا نوناً ، ثم يقول: ((وكثير من الأسماء غير الثلاثية ثانيها النون هذا شأنها ، وقد حار العلماء واختلفوا في تعليل نونها ، وذلك كالقند أو الجندب والخنزابة ، مع أن نونها مبدلة من أحد الضعفين))[٢]، فعلماء العربية لم يحتاروا في كون النون الواقعة ثانية في الأسماء مبدلة أو مزيدة ، وإنما ما وضعوه من قواعد صرفية كانت واضحة وثابتة ، وأنها مبنية على قواعد القياس أو الاشتقاق ، فهذا أبو عثمان المازني ، ومن بعده أبو علي الفارسي وابن جني يقررون أنّ: خطاؤ ، وكنثأو، وقندأو ، النون والواو فيها جميعاً زائدة ، وقد ألحقن بباب (جردحل) ، وإنّ زيادة الواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة أبداً ، ولا في ذوات الأربعة فلما ثبتت زيادة الواو ، قضي بزيادة النون ؛ لأنها لزمت هذا الموضع ، كما لزمت النون في باب(جندب) ، و(عنصل) ،لأن الزيادة بذوات الثلاثة أحق من ذوات الأربعة؛ لتصرف بنات الثلاثة وكثرتها في الكلام ، فهذا من طريق القياس ، وأما ما كان من طريق الاشتقاق ، فما أنشده الأصمعي:

وأنت امرؤ قد كثأت لك لحية كأنك منها قاعد في جوالق

فإذا قالوا: رحل كنثأو ، وهو الوافر اللحية، فهو قريب من معنى (كثأت لحيته)، دل ذلك على أن كنثأو ،وحنطأو، وقندأو ومثيلاتها على(فنعلو) ، وإن النون زائدة[٣].

أما إذا نظرنا من زاوية تطور الأبنية وموازنتها بالأبنية الأخرى من اللغات السامية . وهذا ما لم يوله العلماء العرب أهمية كبيرة . فربما يكون رأي الدكتور مصطفى جواد أقرب إلى الصحة ، إذا ما عرفنا أن صيغة(انفعل) بزيادة النون هي صيغة متطورة من صيغة قديمة كانت في الأصل على(افعل) ، ثم جرى فيها الإبدال ، كما هو الحال في اللغة الأكدية أخت العربية ؛ لأن من الأدلة على قابلية الحروف للإبدال ما قد طرأ على اللغات السامية بعد تفرقها؛ لأنه من المقرر أن العربية والسريانية والأكدية والعبرانية ، هي في الأصل لغة واحدة ، كانت تتكلم بها أمة واحدة تحت لواء واحد ، وأنها بعد أن قدّر للناطقين بها التفرق أخذت تتنوع تبعاً لمقتضيات أحوال كل فريق منهم ، فوصلت إلى ما وصلت إليه من تطور في الأبنية ، وهذا الاختلاف قد جرى على وفق قانون الإبدال[١] .

---

[٢] **أثر التضعيف في تطور العربية ٦٢ .**

[٣] **ينظر: المنصف ١/ ١٦٤ . ١٦٥ .**

[١] **ينظر : الفلسفة اللغوية ٦١ .**

وقد استدرك ابن درستويه على الكوفيين خطأهم بعد أن أتوا بأمثلة لانظير لها في كلام العرب ولم تكن مذكورة عند الخليل ولا سيبويه ولا ممن يوثق بعربيتهم ، فتركوا ما صحّ من القول ، وابتعدوا عن الحمل على النظائر ، فقد نقل ابن درستويه[٢]ما زعمه ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) من أن الهاء في كلّ من : هجرع وهبلع وهركولة زائدة ؛ لأنها مشتقة من الجرع والبلع والركل وكل هذه الأسماء مستعملة ، وقد نسب ابن يعيش[٣]إلى الخليل فيما حكاه عنه أبو الحسن الأخفش زيادة الهاء وذهب الأشموني[٤]إلى أن الخليل ادعى زيادة الهاء في (هركولة) وإنها على (هفعولة) ، ولم أتبين ما نسب إلى الخليل أو ما ادعاه في كتابه (العين) ، ولم أجد إشارة إلى أن الخليل قد قال بزيادة الهاء في هذه الأسماء واكتفى بذكر المعنى المعجمي لهذه الأسماء ، وهذا ما يؤكده قول ابن درستويه : ((فصير في الكلام أمثلة لا يعرفها الحداق من النحويين ، وهي : هفعل وهفعولة وفعلهة ، ولولا أن هذا شيء مسطر في الكتب ، مدون عندهم لكان حكمه أن يهزأ من قائله ، ولا يحكى ولا يحتج عليه))[٥] .

٣ ـ الحذف :

يكون الحذف على نوعين : الأول حاصل عن علة صرفية وهو ما يعرف بالحذف القياسي ، والثاني حاصل نتيجة خفّة وهو ما يسمى بالحذف غير القياسي .

أ ـ الحذف القياسي :

ورد في كتب الشروح حذف حروف من كلمات سواء أكانت هذه الكلمات أسماء أم أفعال ويمكن أن نتبين هذا الحذف فيما يأتي :

١ ـ حذف الواو :

حذف الواو من الفعل المثال الواوي في حالة المضارع ، نحو : وعد ووزن[١] مضارعهما: يعد ويزن والأصل فيهما : يوعد ويوزن ، فحذفت الواو لعلة صرفية ، وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة ، وهذا الحذف مقصور على الفعل المضارع إذا كان ماضيه مثالاً واوياً ولا ينطبق هذا

---

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٢٠٦ .

[٣] ينظر : الشرح الملوكي ٢٠٤ .

[٤] ينظر : شرح الأشموني ٨١١/٣ (ط١) .

[٥] تصحيح الفصيح ٢٠٦ ، وينظر : العين ٢ / ٢٨٢ ، ٤ / ١١٣ ، وتهذيب اللغة ٣ / ٢٦٤ ، ٣ / ٢٧٢ ، ٦ / ٥٠٧ ، ولسان العرب ١١ / ٦٩٥ .

[١] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٨ .

الحذف على ما كان ماضيه مبدوءاً بالهمزة ، فلا يجوز الحذف في (أوعد يوعد) فلم يقولوا : يعد بحذف الواو من المضارع ؛ لانتفاء العلة الصرفية في ذلك ، فالأصل في أوعد وأمثاله أأوعد بهمزتين حذفت الهمزة الثانية تخفيفاً وفي المضارع يؤوعد ، فلما حذفت الهمزة وكذلك الواو ، فإنه سوف يجتمع اعلالان ، فحذفوا الهمزة وابقوا الواو ؛ لأن الهمزة وإن كانت قد حذفت إلا أنها في حكم المنطوق ، وهذا ما عبر عنه ابن درستويه بأن ((الهمزة المحذوفة من اللفظ مقدرة في المعنى))[٢]، وما يؤيد ذلك هو ورودها غير محذوفة في كلام العرب وإن كانت على وجه الاضطرار ، قال خطام المجاشعي[٣] :

وصاليات كما يؤثفين

فقد ذكر ابن هشام أن (يؤثفين) ، تكون على وجهين : الأول : ، وهي (أثفية) على وزن (أفعولة) وهي مثل (يؤكرم) ؛ لأنها مشتقة من ثفاة يثفوه ، إذا كان في إثره ، والثاني : أن تكون (أثفية)على (فعلية) ، وهي بمنزلة : يسلقين على مثال يفعلين ؛ لأنها مشتقة من قولك : تأثفت بالمكان تأثفاً ، إذا ألفته ولم تبرح منه[٤]. وقد أرجع الدكتور مصطفى جواد ذهاب الهمزة من الفعل المضارع في يؤكرم ونؤكرم ، وتؤكرم ، وأأكرم ، وتؤكرم ، إلى سبب تاريخي يتعلق بموت الأصول القديمة لصعوبتها ، وإن البقاء للأصلح ، وإن الأصلح يكون لما هو خفيف وليس ثقيلاً[١] .ولكن بقي القول : إن هذه الأسباب التأريخية التي أدت إلى موت بعض الأصول لا يمكن دراستها بمعزل عن الأسباب الحقيقة إن كانت صرفية أو صوتية ، وعليه لا يمكن الفصل بين هذه التطورات التأريخية ، وما كان سبباً لهذه التطورات التي لها صلة مباشرة ببنية الكلمة فلا يكفي دراسة الكلمة من ناحية التطور التأريخي وما طرأ عليها من تغيّرات من دون الرجوع إلى الأسباب الموجبة لهذا التطور ، فالانتقال من الأثقل إلى الأخف يجري بصور وأشكال منها ما يكون بالإبدال أو الإدغام ، أو ما يكون بالإعلال ، أو بالحذف ، وهي كلها أسباب متعلقة بالجانب الصرفي أو الصوتي وهي بالتالي تكون من الأسباب المباشرة لهذا التطور .

---

[٢] **تصحيح الفصيح ١٢٢ .**

[٣] **ينظر : الكتاب ٤ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٢ / ٩٧ ، ومجالس ثعلب ٤٨ ،والأصول في النحو ٣ / ١١٥ ، والمنصف ١ / ١٩٢ ، وخزانة الأدب ٥٩٢/٤ .**

وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٦٤ .

[٤] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٦٤ .**

[١] **ينظر : أثر التضعيف في تطور العربية ٦١ .**

وقد جاءت بعض الأفعال محذوفة الواو من مضارعها ، فالفعلان (وضع يوضع) ، وهو على (فعل يفعل) ، و(وسع يوسع) وهو على (فعل يفعل) ، حذف الواو فيهما : فقالوا : يضع ويسع ، فالفتحة فيهما عارضة لا يعتد بها جاءت ، لأجل حرف الحلق (العين) ، وإنما هو الأصل الكسر ، فالحذف على الأصل ، وهو توسط الواو بين ياء وكسرة وهذا ما دعا ابن درستويه إلى وضع قاعدتين صرفيتين يمكن الاستفادة منهما في باب لغات الفعل والحذف الأولى : هي ((إن كان فاء الفعل من هذا الباب[٢]واواً ، ولم يكن آخره من حروف الحلق ، فإن ثانيه لا يكون إلا مكسوراً؛ لئلا يجتمع ثقل الضمة ، وثقل الواو ، ولكن يسقط منه في المستقبل كقولهم : وزن يزن ، ووعد يعد ، والثانية : إن كان ثاني هذا الضرب من الأفعال من حروف الحلق ، أو ثالثه ، جاز فيه من الفتح ما جاز في الصحيح ، فمن ذلك قولهم : ولغ يلغ))[٣] .

وقد يتبع المصدر الفعل فيما يحصل فيه من تغيير في بنيته ، فلما حذفت الواو من المضارع ، وحذفت أيضاً من المصدر ، فالمصدر من (وعد يعد) : وعدة ، فحذف الواو من الفعل تبعه حذف الواو من المصدر بعد أن استثقلوا الكسرة على الواو ، فنقلوا حركتها إلى العين فحذفوا الواو لسكونها ، فقالوا : عدة ، وهذا يقودنا إلى الاعتقاد بأن المصدر تابع إلى فعله فالمصدر يتغير بتغير الفعل ، ويصح بصحته ، ومن هنا أخذ ابن درستويه[٤]على من خرج عن قياس هذه القاعدة بعد أن نطقت العامة إحنة بحذف الهمزة : حنة وهي على أحن يأحن إذا احقد عليه ، على غرار حذف الواو في عدة ، وإن جاءت في بعض كلام العرب على وجه الاضطرار قال الشاعر :

ذوي العداوة والحنات

وقد زعم الخليل أن ذلك لغة ، وهو من رديء الكلام[١]

ووبناءً على ذلك فإنه يمكن القول : إن صحة المصدر من صحة الفعل ، واعتلاله سواء بالحذف أم بغيره ، من اعتلال فعله ، وهذا ما دعا ثعلباً إلى القول : (قوام الأمر)[٢]، فصحت الواو هنا كما صحت في قاوم واعتلت في قيام وصيام كما اعتلت في قام وصام[٣] .

٢ . حذف الياء :

---

[٢] **يعني باب فتح الماضي وضم المستقبل (فَعَلَ يَفعُلُ) .**

[٣] **تصحيح الفصيح ٣٨ .**

[٤] **ينظر : تصحيح الفصيح ٢٩٩ .**

[١] **ينظر : العين ٣ / ٣٠٥ .**

[٢] **التلويح ٥٠ .**

[٣] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٣٥ .**

وحذفت الواو قياساً في جمع (عرقوة) ، فقالوا : عرق ، إذ قاسوا هذا الحذف على نظائر جاءت في كلام العرب ، ومنها : أدلٍ وأجرٍ وأظبٍ[٤]. وذهب ابن هشام إلى أن الأصل في(عرقوة) هو : عرقو ، ولكن لما كان كلام العرب ليس فيه اسم آخره واو قبلها مضموم وإنما اختص بهذا الضرب من الافعال نحو : لهو وسرو ودهو وقياس ما كان من الاسماء التي انتهت بواو قبلها مضموم على هذه الأفعال مرفوض[٥]، مما انتاب هذا الاسم وأمثاله جملة من التغيرات الصرفية يمكن اجمالها على النحو الآتي :

١ . وزن (عرقوة) ومثيلاتها من نحو : ترقوة هو : فعلوة ولا خلاف بين الشراح[٦]في هذا الوزن .

٢ . إن الأصل في (عرقوة) : غرقو ، فاجتمعت الواو طرفاً وقبلها ضمة ، وهو من الأبنية التي لا توجد في كلام العرب .

٣ . أبدلت ضمة القاف في (عرقو) كسرة فصار البناء (عرقي) .

٤ . استثقلوا الضمة على الياء فحذفت الضمة .

٥ . ونتيجة لحذف الضمة على الياء التقى ساكنان وهما : سكون الياء وسكون التنوين فحذفت الياء ؛ لأن عليها دليلاً وهو الكسرة ، فبقي البناء على (عرق) ، ومن هنا فإن حذف الياء لم يتم إلا لتوفر الدليل على حذفه ، وهو التقاء الساكنين ، وهذه العلة أوجبت أن يكون ذلك الحذف حذفاً قياسياً والملاحظ من خلال ما تقدم أن ابن هشام قد أشار إلى حذفين في كلمة (عرقوة) أحدهما : عند ذكره إلى أصل (عرقوة) وهو (عرقو) وقد حذفت الهاء ، والآخر : حذف الياء عند الجمع[١] .

ويرى ابن جني أن حذف الهاء من الواحد عند الجمع إنما بابه لما كان معه من صنعة الباري عزّ وجل لا لما تولى صنعته المخلوقون ، نحو : نخلة نخل ، وشعيرة شعير ، وقصبة قصب ، وكل هذه مما تولى صنعته الله تعالى. وقد قالوا في جمع سفينة : سفين من دون هاء وهي من صنعة المخلوقين[٢]، ومنه قول طرفة[٣] :

عدولية أو من سفين ابن يامن يجور بها الملاح طوراً ويهتدي

---

[٤] ينظر : الموجز في النحو ١٠٣ ، وشرح الشافية ٣/ ١٧٦. وهذا الجمع من جموع القلة على (أفعل) والأصل أضبي بضم الباء ، ولكنه كسر من أجل الياء التي بعدها لئلا تصير واواً . ينظر : تصحيح الفصيح ٢٧٠ .

[٥] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٢٧ .

[٦] ينظر : تصحيح الفصيح ٢٧٦ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٠٤ .

[١] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٢٧ .

[٢] ينظر : المنصف ٢ / ١٢١ ، وشرح الشافية ٣ / ١٧٦ .

[٣] هذا البيت هو الرابع من معلقته . شرح الزوزني على المعلقات ٥٢ .

وزيدت الياء أيضاً ، لأجل التقاء الساكنين في قول ثعلب (المكارون)[٤] عند الجمع ووزنه مفاعلون والأصل فيه كما ذهب إليه الشراح هو : مكاريون ، وله نظائر في كلام العرب نحو : منادون ، ومجارون ، ومرامون . ويرى ابن درستويه أن علة حذف الياء كان سببها ثقل الضمة على الياء ، فاستثقلوا ذلك بان حذفوها ، ونتيجة لهذا الحذف اجتمعت الياء والواو وكلاهما ساكن فحذفوا الياء لذلك ثم ضمت الراء من أجل واو الجمع التي بعدها[٥] .

أما ابن هشام ، فأحسب أن ما ذهب إليه في تعليل حذف الياء يحتاج إلى تأمل ونظر ، فقد أشار إلى ذلك بقوله : ((المكارون اسم الفاعل من كريت ، كالمرامي من راميت ، ووزن قوله المكارون : المفاعلون ، واصله : المكاريون ، فنقلت حركة الياء إلى الراء ، فالتقى ساكنان : الياء والواو ، فحذفت الياء ، لالتقاء الساكنين))[٦]. والحقيقة في ذلك أن حركة الياء لم تنقل إلى الراء ؛ لأن الراء في الأصل هي متحركة ، ولم يكن هناك من سبب موجب للنقل ، ولكن ما حصل . كما قال ابن درستويه . هو حذف حركة الياء للثقل ؛ لأن اجتماع الواو مع الياء يشكل ثقلاً في النطق ، فحركة الياء حذفت ولم تنقلب إلى ما قبلها .

و أجاز ابن درستويه أن يكون اشتقاق (المكاري) من الياء أو الواو ((فأصل المكاري يحتمل أن يكون مأخوذاً من الياء ، من قولهم : كريت النهر ، وأكريت الشيء إذا أخرته ، وأن يكون الواو لقولهم : أعط الأجير كروته ، من قولهم : امرأة كرواء للطويلة الساق))[١] .

و ذكر الشراح بعض الأفعال والمصادر التي التزمت بالقياس الصرفي ، ولم تخرج عن القواعد الصرفية فيما تعلق منها بالحذف من ذلك ما أشار إليه ابن هشام الفعل (يوجل) ، قال : ((وإنما تثبت الواو في المستقبل إذا كانت النتيجة أصلية))[٢]، ولهذا لا يجوز حذف الواو؛لأنها خلاف القاعدة الصرفية ، وكذلك ما ذكره ابن درستويه من عدم جواز حذف الواو في المصادر نحو : النزوان والغثيان[٣]على الرغم من تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما ، وإن كان لم يعلل لذلك ، ولكنه يتفق مع ما أشار إليه سيبويه من تعليل ذلك ، قال سيبويه : ((وأما النزوان والغثيان

---

[٤] ينظر : التلويح ٧١ . (والمكاري هو الذي يكرو بيده عند مشيه ، وكذلك يسمى الحادي بالمكاري)، ينظر : لسان العرب ١٥ / ٢١٨ ، وتاج العروس ١٠ / ٣١٢ .

[٥] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٩٢ .

[٦] شرح الفصيح (ابن هشام) ١٨٧ .

[١] تصحيح الفصيح ٣٩٢ . وينظر : جمهرة اللغة ٢/٤١٤ . ٤١٥ .

[٢] شرح الفصيح (ابن هشام) ٥٦ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٢٧٨ .

فإنما دعاهم إلى التحريك أن بعدها ساكناً ، فحركوا كما حركوا (رميا) ، و(غزوا) وكرهوا الحذف مخافة الالتباس ، فيصير كأنه (فعال) من غير بنات الياء والواو ، ومثل الغثيان والنفيان : النزوان والكروان))[٤] .

٣ . حذف الهمزة :

وحذفت الهمزة قياساً . وإن كان العرب لا يعرفه على ما ذكر ذلك ابن درستويه . في الوصف الدال على المؤنث ، قال ثعلب : ((الحب ملان ، والجرّة ملأى))[٥]، إذ أجاز ابن درستويه حذف الهمزة بعد القاء حركتها وهي الفتحة على اللام ، قال : ((فأما (ملا) فله قياس من العربية . وإن كان العرب لاتعرفه . وهو أن يحذف همزة (ملأى) ، وتلقى فتحتها على اللام ، فهذا جائز في نعت الجرّة ، ولايكون في نعت الحب ؛ لأن الحب مذكر ، ولكن لو قلت في الحب على هذا : ملان بحذف الهمزة لجاز ، فأما الجرّة فلا يجوز فيها ملانه ؛ لأن النون في فعلان إنما هو للمذكر ، والأنثى على فعلى ، وريّان وريّا))[٦] .

ويظهر من خلال نص ابن درستويه أن حذف الهمزة جاء مطابقاً لما هو موضوع من القواعد الصرفية المتعلقة بحذف الهمزة ، ولعل هذا التخفيف ، هو ما يعرف عند الصرفيين (التخفيف بالحذف) ، ولما كانت الهمزة في (ملأى) متحركة وما قبلها من غير حروف المد واللين وهو حرف ساكن، فإذا كان كذلك فحكمها والحدّ فيها أن تلقى حركتها على ما قبلها وتحذف ، كقولنا في مسألة : مسلة ، وفي مرأة مرة ، وفي مرآة : مراة[١]، فكذلك من أبوك ومن أمك ومن إبلك[٢] .

وقد فرق الجاربردي بين التخفيف والحذف فيما تعلق بالهمزة المتحركة الساكن ما قبلها من الحروف الصحيحة ، فالحذف أبلغ من التخفيف إذ بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها التي نفلت إلى الساكن وهو دليل أو علامة عليه[٣] .

---

[٤] الكتاب ٤ / ٣٨٨ ، والمنصف ٢ / ١٣٥ .

[٥] التلويح ٩٢ .

[٦] تصحيح الفصيح ٤٩١ ، وينظر : شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٧٢ .

[١] النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩٧٣ .

[٢] عد سيبويه (مراة وكماة) بالألف الخالصة بعد أن نقلت الهمزة إلى الساكن قبلها فتحرك ، وبقيت الهمزة ساكنة ، ثم قلبوا الهمزة ألفاً ، وهذا من الشاذ عنده والقياس أن يقال : المرة والكمة ، ويرى الكسائي والفراء أنه مطرد . ينظر : الكتاب ١٦٥/٢ (بولاق) ، وشرح الجاربردي على الشافية ١/ ٢٥٣ . ٢٥٤ .

[٣] شرح الجار بردي على الشافية ٢٥٣/١ .

ب ـ الحذف غير القياسي

١ ـ حذف الهمزة :

حذفت الهمزة حذفاً غير قياسي من كلمة (ناس) ، فقد أشار ابن الجبان إلى مذهبين أرجع فيهما أصل كلمة (ناس) إلى اشتقاقها ، فذكر أنه اختلف الناس في أصل هذه الكلمة ، فالمذهب الأول عنده يذهب إلى أن أصله نوس الشيء ينوس إذا اضطرب وتحرك[٤]. والمذهب الآخر . ولعله مذهب سيبويه . وهو أن الأصل في (ناس) (أُناس) ، والهمزة هي فاء الفعل ، ووزنه (أُناس) (فُعال) ؛ لأنه مشتق من الإنس أو الأنس أوالإيناس ، وعلى هذا فإن تصغير الناس على المذهب الأول نويس ، كباب وبويب ، وعلى المذهب الآخر: أنيس ، كغراب وغريب وغلام وغليم[٥] .

و ذكر ابن خالويه أربعة آراء[٦] لأصل اشتقاق هذه الكلمة ، ويظهر من خلال هذه الآراء أن حذف الهمزة ذكر من خلال رأي سيبويه الذي ذكره ابن الجبان وإن لم يمل إليه أو إلى غيره ، وإنما عرض لهذين الرأيين . وأقرب هذه الآراء فيما أظن هو رأي سيبويه الذي أجاز حذف الهمزة على غير القياس ، ولأجل التخفيف ، ويمكن أن يكون ذلك دليلاً على ما جاء في الشعر من أن الناس والأناس بمعنى واحد ، قال الشاعر:

إن المنايا يغتدي ن على الأناس الآخرينا

وحذفت الهمزة حذفاً غير قياسي في كلمة (أم) على ما ذكر ذلك ابن درستويه[١]، فقد أجاز الخليل حذف الهمزة من أم إذ جعل ذلك مختصاً بضرورة الشعر ، فقد جاء في الشعر قول عدي ابن زيد[٢] :

---

[٤] ينظر ك شرح الفصيح (ابن الجبان) ٨٨ ، وجمهرة اللغة (ناس) ، واللسان ٦ / ٢٤٥ .

[٥] ينظر : الكتاب ٣٠٩/١ ـ ٣١٠ (بولاق) ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٨٨ ـ ٨٩ .

[٦] يرى الكسائي أن الألف في (ناس) أصلها ياء ، ومنه قراءة قوله تعالى : ((قل أعوذ بربّ النيس))[الناس : ١] بالإمالة ليدلل على أن الألف أصلها ياء ، وعليه لا وجود للهمزة في الكلمة . ويرى ابن الأنباري أن الأصل في كلمة (ناس) النوس من نوس ينوس ، وهذا الرأي ذكره ابن الجبان ، وأيضاً لا وجود للهمزة فيه ، ويرى غيرهما أن كلمة (ناس) من النسيان ، فقلبوا لام الفعل إلى موضع عينه ، وهو أيضاً لا وجود للهمزة في أصل الكلمة ، أما الرأي الرابع وهو رأي سيبويه ، فعنده أن الأصل في الناس : الأناس ، فتركوا الهمزة تخفيفاً وأدغموا اللام في النون وقد وافقه في ذلك ابن سيده . ينظر إعراب ثلاثين سورة ٢٣٨ ، والخصائص ٣ / ١٥١ ، ومشكل اعراب القرآن٥١١/٢ ـ ٥١٢ والمخصص١٤ / ١٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٩ ، ٥ / ١٢١ .

[١] تصحيح الفصيح ٢٠٣ ، ٢٠٧ .

[٢] ينظر : العين باب اللفيف٤٣٤/٨ .

أيها العائب عندمَّ زيد أنت تفدي من أراك تعيب

ويرى ابن درستويه أن الهمزة في (أم) ليست زائدة ولكنها حذفت في الكلام تخفيفاً لكثرة الاستعمال في الشعر ضرورة ، ولو كانت زائدة لوجب أن تكون فاء الفعل وعينه ميمان ، وهذا مما لا يجوز في كلام العرب ، إلا أن يفصل بين الحرفين فاصل ، كقولهم : كوكب ، وقبقب إلا في حكاية الأصوات ، نحو : رجل يلقب ب (بيّة) ، حكاية صوت اللهو واللعب ، نحو : (ألدد)[٣] .

وقد اعترض ابن درستويه على ما ذهب إليه الخليل بعد أن ذكر (الأم) في باب اللفيف من كتاب الميم في معجمه[٤] ، قال : ((وحقها أن تكون في كتاب الهاء في المعتل ؛ لأن المعتل عنده ما كان فيه حرفان صحيحان ، والثالث منه حف علّة ، واللفيف عنده ما كان حرف واحد صحيح ، وحرفان منه حرف على ، فبين أنه إنما وضع الأم في اللفيف ؛ لأن لفظها اللفيف ، إذ لم يكن فيها من الحروف الصحاح إلا الميم ، فأنما الهمزة فإنها عنده من حروف العلل))[٥]. وإذا كانت الهمزة من الحروف الصحاح ، أو حروف العلل ، فإن هذا لا يمنع من حذفها وإن كان الحذف لأجل التخفيف لا لعلة صرفية أوجبت ذلك ، وقد ورد من ذلك في التنزيل العزيز قال تعالى : ((لَكِنَّا هُوَاللَّهُرَبِّي))[الكهف : ٣٨] ، وكذلك في الشعر من قول الشاعر[٦] :

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكنا إياك لا أقلي

والأصل فيهما (لكن أنا) فحذفوا الهمزة اختصاراً ، وادغموا النون في النون ، وشبيه هذا ما ذكرته العرب من قولهم : أجل أنّك بأن حذفوا همزة أن ولام أجل ، وجعلوا الكلمتين كالكلمة الواحدة تخفيفاً وأماناً من اللبس ، فقالوا : أجنك ، يريدون : أجل أنك ، ففتحوا الجيم بفتحة الهمزة المحذوفة وهو بمنزلة الآية السابقة ، كما ذكر ذلك الخليل وابن درستويه وابن ناقيا[١] .

وأغلب الظن أن الحذف الحاصل في الهمزة إنما يكتسب عدم قياسيته ؛ لأنه لغات تكلمت بها العرب فمنهم من يحذف تخفيفاً لا لعلة ، ومنهم من لا يحذف كما أنشد سيبويه[٢]:

---

[٣] تصحيح الفصيح ٢٠٧ .

[٤] ينظر : العين باب اللفيف٣٤٣/٨ .

[٥] تصحيح الفصيح ٢٠٤ .

[٦] وهو من شواهد المغني التي لايعرف قائلها . ينظر : مغني اللبيب ١/ ١٠٦ ، و٥٢٣/٢ ، ٥٣٩.

[١] ينظر : العين ٦ / ١٧٨ ، وتصحيح الفصيح ٤٩٥ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٧٩ ، واعراب ثلاثين سورة ٥ .

[٢] البيت من شواهد سيبويه . ينظر الكتاب ٣١٠/١ ، والإنصاف٣٣٦/١ .

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

٢ . حذف الواو :

حذفت الواو من كلمتي (أب) ،و(أخ) ، فقد حمل ابن درستويه على العامة خطأهم عندما شددوا الباء والخاء فيهما ، إذ أرجع أصلهما : أبو ، وأخو ، وهما على (فعل) ، واستدل على ذلك من خلال التثنية والإضافة ، فيقال : أبوان وأخوان ، كما يقال : أبوك وأخوك ، فقد علل حذف الواو في المفرد وإثباتها في الثنية ؛((لأنها كانت في موضع تلحقه حركات الإعراب ، وهي في اسم مضمر بالإضافة فأسقطت فيهما الواو ، فحذفت فبقيا على حرفين خفيفين كما كانا في التثنية))[٣]. وكذلك ما استدل به الرضي في بيان المحذوف عند جمع أب وأخ على (فعول) فالواو المحذوفة هي لام الكلمة إذ جمعوهما على أبوّ وأخوّ وإن كان ذلك مما لا يقاس عليه خلافاً للفراء[٤] .

وأحسب أن ما ذهب إليه ابن يعيش في تعليله لحذف الواو من كلمتي أب وأخ أقوى واثبت من الناحية الصرفية ، وما لازم هاتين الكلمتين من تغيير في البنية الصرفية لهما ، أكثر مما قدر لهما ابن درستويه فوزن الكلمتين (فعل) ، وفي طرفيهما واو متحركة ، وكان الأجدر في القياس قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ليكونا أباً وأخاً ((فلما حذفت لامات هذه الكلم البتة ولم تجر على ما يقتضيه القياس ، كانت شاذه ، وإن كثرت عدّة واستعمالاً ، والباعث لهم على ذلك طلب الخفة ، وكثر فيما لامه واو ، لثقل الواو))[٥] .

وحذفت الواو أيضاً في (ابن) ، قال ابن الجبان : ((والبنوة مصدر لابن ، فأما جمعه فأبناء وبنون ... والواو في البنوة تدل على أن الابن من بنات الواو))[١] ، ووافقه ابن مالك[٢] فابن أصله(بنو) ، على (فعل) ، واستدل على كون لامه واواً لا ياءً ثلاثة أمور[٣] :

١ . إن الغالب على ما حذف لامه الواو لاالياء .

٢ . إنهم قالوا في مؤنثه (بنت) ، فأبدلوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من الواو ، أكثر من ابدال التاء من الياء .

٣ . قولهم في المصدر (البنوة) دليل على أن اللام هي الواو لاالياء .

---

[٣] تصحيح الفصيح ٣٩٥ .

[٤] ينظر : شرح الرضي على الشافية ٣ / ١٧١ .

[٥] شرح الملوكي ٣٩٤ .

[١] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧٤ .

[٢] ينظر : حاشية الصبان ٤ / ٢٩٠ .

[٣] المصدر نفسه٤/ ٢٩٠ .

أما ابن درستويه فلم يكن موافقاً لهذين الرأيين معتبراً أن مصدر البنوة والفتوة واحد ، وان كليهما من اليائي لا الواوي ، قال : ((وأما البنوة من الابن ، فاصلها الياء من بنيت ؛ لأن الابن مبني من الأبوين ، ولكن انقلبت الياء المحذوفة في المصدر واواً ، لما جاء على فعولة بضمتين بينهما واو كما يقال : الفتوة بالواو ، وأصلها الياء))[٤]، ثم يقول : ((وقياس الفعل من الابن أن يقال : ماكان ابنأ ولقد بنو فتقلب الياء واواً للضمة قبلها وأما قولهم : تبنيته إذا اتخذته ابناً، فهو تفعلته فلذلك جاء بالياء على القياس والأصل))[٥] . وهذا ما أشار إليه ابن الشجري من أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياءً واشتقه من بنى بامرأته يبني بها ولا دليل في البنوة ؛ لأنها كالفتوة ، وهي من الياء[٦] .

ويبقى الأمر جائزاً فيما كان المحذوف واواً على رأي ابن الجبان ، أو ياءاً على رأي ابن درستويه وكل ذلك متعلقٌ بالاشتقاق ، ولكن الأغلب والأكثر والذي أوردته المظان الصرفية ولوجود الأدلة المشار إليها فإنه يمكن التثبت من أن المحذوف من الابن هو الواو ، ويزاد على ذلك أن القياس على الأكثر لا الأقل فإذا كان مصدر الفتوة مقطوعاً به من أن الأصل هو الياء فإن أبا الحسن الأخفش كان يذهب إلى أن لام (فتى) يصلح أن تكون واواً أو ياءً ، ولكن الأعم في الاستعمال والأغلب هو الياء لا الواو في (فتى) .

٣ . حذف الياء :

وحذفت الياء من الكلمات : دم ويد ولثة ، فهذه الكلمات اعتلت لاماتها بالياء ، فعلى الرغم من كثرة اعتلال هذه الحروف سواء أكانت واواً كأب وأخ ، أم ياءً كدم ويد ولثة ، إلا أن هذه الكلمات يكون الحذف فيها حذفاً شاذاً من جهة القياس[١] .

وترد الياء المحذوفة في كلمة (دم) عند تصريف الفعل لها ، وكذلك عند التثنية والجمع والتصغير أيضا ولا ترد عند الاضافة كما فعل بـ أب وأخ ، فيقال : دمي يدمي ، دميان ودماء ودميّ ، فان ثني الدم ، فإن من العرب من يرد الياء المحذوفة ، ومنهم من لم يردها[٢]، وقد عرض ابن هشام رايين أحدهما لسيبويه والآخر للمبرد ، إذ زعم سيبويه أن الدم في الأصل ساكن

---

[٤] تصحيح الفصيح ٢١٣ .

[٥] المصدر نفسه ٢١٣ .

[٦] ينظر : الأمالي الشجرية٢/٦٨ . ٦٩ .

[١] ينظر : شرح الملوكي ٤١٨ .

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٩٥ ، والمخصص ٦ م ٩٢ ، ١٥ / ١٦٨ .

العين[٣]، ويرى المبرد خلافا لذلك ، فهو عنده من الخطأ أن تكون العين في (دم) ساكنة لأن فعله دمي يدمى ومصدر هذا الفعل لا يكون إلا على (فعل)[٤] . وكان ابن هشام قد ردّ على المبرد منتصراً لقول سيبويه ، قال : ((وهذا الذي احتج به أبو العباس لايلزم ؛ لأن الكلام في الدم المسفوح لا في مصدره ، وقد يكون الشيء على وزن فإذا صرف منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على غير لفظه ، من ذلك قولهم : جنب الرجل يجنب جنباً ، إذا اشتكى جنبه ، فالفعل مأخوذ من الجنب ، ومصدره : فعل والجنب فعل ، وكذلك : بطن الرجل يبطن بطناً ، إذا كان كثير الأكل ، فالفعل مصرّف من البطن وهو ساكن العين . فأما احتجاجه بقوله في البيت : جرى الدميان ... فلا حجة فيه أيضا ؛ لأنه حرك الميم إشعاراً بأنها في المفرد متحركة بحركة الإعراب))[٥] .

وأحسب ان ما ذهب إليه ابن هشام في الرد على المبرد في رأيه إنما بناه على ما قال به ابن جني من قبل ، فتحرك العين في (دم) هو تحرك لأجل الإعراب ، فالكلمة مؤسسة على حرفين بعد الحذف ، وظهور الحركة عليها إنما يعني أن لادليل على تحرك العين من (دم) لأنها لما جرى عليها الإعراب في قولهم : دم ودماً ودم ، ثم ردّ اللام في التثنية بقى الحركة في العين على ما كانت عليه قبل الرد فتحريكه الميم بعد ردّ الياء دلالة على صحة ما ذهب إليه سيبويه من تبقيه الحركة بعد الردّ[١]. ويجري ما ذكر أيضاً على كلمة (يد) فالمحذوف منها الياء فلا خلاف في أن الأصل فيها : يدي على وزن (فعل) ، والدليل أنهم جمعوها على : أيد ، و(أفعل) إنما هو جمع (فعل) ، في الأكثر على ما صرح بذلك ابن هشام[٢] .

وأما (لثة) ، فالمحذوف منها الياء أيضا ، قال ابن درستويه : ((وهي في الأصل على (فعلة) ، ولكن قد حذفت لام الفعل منها ، كما حذفت من (الحمة) ، فإذا صغرت أو نسب إليها ، ردّت فيها المحذوفة فقيل : لثية ولثوية ، ولاترد في الجمع ، قال الشاعر:

---

[٣] ينظر : الكتاب ٣ / ٥٩٧ .

[٤] ينظر : المقتضب ١ / ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

[٥] شرح الفصيح (ابن هشام) ١٩٠ .

[١] ينظر : المنصف ١ / ٦٣ ـ ٦٤ ، ٢ / ١٤٨ . ويرى ابن الأنباري أن بعضهم نقل أن دماً من ذوات الياء ، واحتج بقول الشاعر الذي لم يعرف به :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

ثم أشار بقوله : والأكثرون على أنه من ذوات الواو ، إلا أنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما ، فحذفوه طلباً للتخفيف وفراراً من الاستثقال . ينظر : الانصاف ٣٥٧/١، ولسان العرب ١٤ / ٢٦٨.

[٢] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٩٠ .

ومهاً يرفٌ كأنه برد حمش اللثات مفلج الثغر

والمحذوف من اللثة ياء ؛ لأنها مأخوذة من (اللثا) ، وهو ما يخرج من الشجر خائراً أبيض كالماء ، يسقط ويقطر ، يقال : قد ألثت الشجرة ما حولها))[٣] .

ويرى ابن الجبان أن هناك أصلين مختلفين لكلمة (لثة) ، الأول إما : لوثة على أنها مأخوذة من لاث الشيء بالشيء كلوث العمامة ، فهي في الأصل : لوثة ثم حذفت عين الكلمة فبقيت : لثة ، والثاني هو أنها مشتقة من اللثا وهو البلل ، فهي في الأصل كانت : لثية ، وكلا المعنيين لائق بالكلمة ؛ لأن اللثة مبتلة أبداً ومحيطة بالأسنان . ويرى الأزهري أن اللثة عند جميع النحويين أصلها (لثية) من لثي الشيء يلثى إذا ندي وابتل ، وليس من باب الهاء[٤] .

٤ . حذف الهاء :

عقد ثعلب باباً خاصاً سماه (باب ما الهاء فيه أصلية)[٥]، وذكر فيها الاسماء التي حذفت منها لاماتها وهي الهاء ، وتناول الشراح هذه الأسماء بعد أن ذكروا المحذوف منها ، ومن هذه الأسماء : شفة والأصل فيها : شفهة ، ووزنها : فعلة ، فأسقطت الهاء في الواحد تخفيفاً ، فإذا جمعت أو صغرت رجعت الهاء ، فيقال في التصغير : شفيهة ، وفي الجمع : شفاه[١]، وكون هذا الاسم من الأسماء الناقصة ، إذ حذفت منه لام الفعل وهي الهاء الدالة على التأنيث ، فإذا صرف الفعل ، قيل: شافهته مشافهة وشفاها ، ومنه قولهم : المال مشفهوة أي مطلوب بالشفاه وقيل في جمع القلة منه شفهات وشفوات ، كما يقال سنوات بالواو وهي من الهاء[٢] . وذهب الخليل أن الأقيس بالهاء والأعم بالواو ؛ لأنهم شبهوها بالسنوات ، ونقصانها حذف هائها[٣] وكذلك من الأسماء الأخرى (شاة) ، قال ابن درستويه : ((وجمع الشاة شياه ، فلأن الشاة أصلها: شوهة على وزن (فعلة)[٤]، ولكن حذفت منها الهاء الأصلية فصارت شاه ، فإذا صغرت أو جمعت عادت الهاء فيها ، فقيل : شويهة وشياه ، والألف التي في شياه مبدلة من الواو، لانكسار الشين ، وقد يقولون في الجميع : الشياء ممدوداً ، على مذهب تمرة وتمر ولكن

---

[٣] تصحيح الفصيح ٣٩٦ . ٣٩٧ . وينظر : في اشتقاق (اللثة) . العين ٢٤٠/٨، والصحاح٢٤٨٠/٦، وتاج العروس ٣٢٣/١٠.

[٤] ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٦٤ ن وتهذيب اللغة ٦ / ٢٧١ ، واللسان ١٥ / ٢٤١ .

[٥] ينظر : الفصيح ٣٠٩ .

[١] ينظر : شرح الفصيح (ابن ناقيا)٢/ ٤٠٤ ،وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٧٩ ،وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢١٠ .

[٢] ينظر :العين ٤٠٢/٣ ،وتصحيح الفصيح ٤٣٣ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٢٤ .

[٣] ينظر : العين ٣/ ٤٠٢ .

[٤] جعل ابن جني وزن شاة (فعلة) بتسكين العين . ينظر : المنصف ٢ / ١٤٦ .

الهمزة في الشاء بدل من الهاء ولو لم تبدل ، لقيل في الجمع : الشياه بالهاء على تقدير : شوهة وشوه مثل تمرة وتمر ومن العرب من يقول في الجمع : الشّوى على فعيل مثل معين وضئين، فتبدل من الهاء ياء في فعيل، كما أبدل منها همزة في (فعل) ، والشوى جمع مثل الشاء))[٥] .

واستدرك ابن فارس على ثعلب عدم ذكره المحذوف من فم وهو الهاء ، قال : ((وجمع الفم أفواه وذلك أن أصله فوه ولذلك يقال : رجل أفوه))[٦]

وإذا كانت (شاة) عند ابن جني وزنها (فعلة) ساكنة العين ، وهذا هو الصواب عنده[٧] فإن ابن هشام يذهب إلى أن (شاة) أصلها شوهة على وزن فعلة بتحريك العين ، وقد تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وحذفت الهاء تخفيفاً[٨]. وعلى ذلك فإن اختلاف الوزن لا يؤثر على الكلمة شيئاً ، ويبقى الحرف المحذوف وهو ما يمثل لام الكلمة وهي (الهاء) المتفق على حذفها لدى الشراح والصرفيين .

ومن الأسماء الأخرى (عضة) ، والأصل فيها : عضهة على وزن (فعلة) ، فحذفوا اللام تخفيفاً وهي الهاء فلما جمعوا على عضاه ردوا المحذوف ، ويظهر رد المحذوف أيضا من خلال التصغير ، فقالوا : عضيهة ، ومن خلال تصريف الفعل : عضه يعضه عضهاً[١]، وإن الشاعر لمّا اضطر لإقامة الوزن جاء بها على الأصل في قوله :

يحط من عماية الأرويّا يترك كل عضهة عصيا[٢]

وقد زعم بعض العرب أن عضة من ذوات الواو إذ ورد من ذلك في كلامهم بدليل الجمع على (عضوات) ، قال الشاعر :

---

[٥] تصحيح الفصيح ٤٣٣ . ٤٣٥ ، وجمع شاة على شاء من الجمع الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، فلما أريد جمع شاة على حدّ قولهم : بقرة وبقر وجب حذف هاء التأنيث ، فلزم أن يبقى الاسم على حرفين الشين والألف ولم يجزتركه على ذلك مخالفة أن يذهب التنوين الألف ، كما يذهبها من قولنا : هذه عصا ، فيبقى الاسم على حرف واحد ، فوجب أن يضم إلى الكلمة ما يؤمن معه حذف الألف فكان ردّ الهاء الأصلية التي هي لام الكلمة أولى فردّت فصار التقدير (شاة) ، ولما أبدلت الهاء في (شاة) همزة اجتمع في الكلمة قلبان:قلب العين ألفاً ، وقلب اللام همزة ، وهذا مكروه ، وعليه أكثر الأقاويل . ينظر : المنصف ٢ / ١٤٤ . ١٤٥ .

[٦] تمام فصيح الكلام ٣٢ .

[٧] المنصف ٢ / ١٤٦ .

[٨] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٢١١ .

[١] ينظر : تصحيح الفصيح ٤٣٤ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٢٥ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢١١ .

[٢] شرح الملوكي ٤٢٠ .

هذا طريق يأزم المآزما

وعضوات تقطع اللهازم

وقال جرير:

متخذاً من عضوات تولجا

أما الكوفيون فقد جمعوا ذلك على (فعول) فطلبوا الواو الذي في فعول فجاؤوا بها فقالوا : عضون ، وقد نقل الفراء عن بعض العرب قولهم : هذه عضيتك فيجعله بالياء في كل حال ويعرب النون كما في قولنا : مضت سنينك وهي لغة تميم وعامر وأسد[٣].

وحذفت الهاء أيضاً من الأست ، وهو اسم ناقص منه حرف وهو الهاء ، فقد ذهبت الهاء الأصلية واسكن أولها وادخل فيها ألف الوصل ، والأصل فيها : سته ، فإذا صغرت أو جمعت عادت الهاء المحذوفة فيها فقيل : ستيهة وأستاه على أصل الكلام ، ومنه قول الشاعر[٤] :

ولا غرو إلا ما يخبر سالم بأن بني أستاهها نذروا دمي

وهذا رأي الخليل ، وعليه قول الشراح أيضاً[٥] . وقد يحذف حرف الوصل وهو الهمزة ويعوض بدلاً منه بميم زائدة ، فقالوا : ستهم كما قالوا : زرقم[٦].

٣. الإعلال

ويختص هذا التغيير بحروف العلة من دون غيرها من الحروف قلباً وحذفاً وإسكاناً[١] ، وقد ورد من هذا التغيير في كتب الشروح ما يأتي:

أ . قلب الواو ياءً

قلبت الواوياءً في جمع حائط على حيطان ، والأصل في الفعل حاوط من حاط يحوط حوطاً وعلة هذا القلب هو انكسار ما قبل الواو[٢]، قال الرضي: ((اعلم أن الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة

---

[٣] ينظر : الكتاب ٨١/٢(بولاق) ، والمنصف ٥٩/١ ، و٣٨/٢ ، والممتع في التصريف٦٢٥/٢، وشمس العلوم٤٥٩٠/٧، وشرح المفصل ٣٨/٥ .

[٤] البيت في شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٢٥.

[٥] ينظر : العين ٤ / ٥ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٤٠٣ ، وتصحيح الفصيح ٤٣٤ . ٤٣٥ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٧٩ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢١١ .

[٦] ينظر : تصحيح الفصيح ٤٣٤ ، والمنصف ١ / ١٥٢ .

[١] ينظر: شرح الشافية ٣/ ٦٦ ، وينظر التكملة ٥٩٠ ، والمبدع في التصريف ١٦٧.(باب القلب والحذف والنقل).

[٢] ينظر: تصحيح الفصيح ٥٠٥ ، وشرح الفصيح(ابن الجبان) ٣١٩، ويرى ابن الجبان أن هذا الجمع غير قياسي ، والقياس فيه حوطان .

وقبلها كسرة فلابدّ من قلبها ياءً ، سواء كانت فاءً كميقات ، أو عيناً نحو :قيل))[٣] وأعلت الواو بالقلب أيضاً في (جية) والأصل : جوبة ، لسكون الواو ووقوع الكسر قبلها ، ثم أدغمت في الياء[٤] ، وكذلك أعلت بالقلب في عارية، والأصل فيها عورية، فأعلت بقلبها ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومايؤيد ذلك أن الوزن الصرفي لها هو(فعلية) ، والياء فيها للنسب ، ولايقال في العارية : يتعايرون بالياء ، إنما يقال: يتعاورون وهذا هو مذهب الخليل في الاشتقاق[٥] وأيد ابن الجبان ذلك بقوله: ((وزنها فعلية وهي قبل الاعتلال: عورية، وليست من العار في شيء؛لأن العار من بنات الياء، والعارية من بنات الواو ، والدليل على الأول قولهم: تعورنا العواري بيننا، وتقول: عيرته تعييراً))[٦].

واعتلت الواو بالقلب في المصدر ؛لاعتلال الفعل، فمصدر أحال: إحالة ، وأصله إحوال فاعتلت الواو بالقلب ، كما اعتلت في :أحال ، وفي يحيل ، ومحيل ، فاجتمع ساكنان فحذف الزائد منهما وعوض المصدر بعلامة التأنيث للدلالة على الألف المحذوفة ، ويجري هذا في جمع المصادر الثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية ، وهذا ما يراه ابن درستويه[٧]، ولعل هذا الإبدال الحاصل بين الفعل والمصدر إنما حصل لوجود التوافق بينهما من ناحية ثبوت الزيادة فيهما ، ((فالمصدر لا تعل عينه هذا الإعلال إلا أن يكون مصدراً مطرداً مساوياً لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل))[١].

واعتلت الواو بقلبها ياءً في طيال جمع طويل على وجه الشذوذ عند ابن هشام[٢] ، وإنما اختص هذا القلب فيما كانت عين مفرده ساكنة كحوض حياض ، وسوط سياط ، ولكن المفرد منه متحرك العين وهو طويل ، وقد جاء على الأصل وهو طوال من غير قلب ، وقريب من تعليل ابن هشام ما قال به ابن جني والرضي من أن الحركة في الواحد أقوى من السكون فتثبت في الجمع ، فقالوا : طوال ولم يقولوا: طيال، في حين الكلمة المفردة إن كانت عينها ساكنة فكأن السكون يجعلها ميتة ومن ثمّ تكون معلة[٣].

---

[٣] شرح الرضي ٣/ ٨٣ .

[٤] ينظر: تصحيح الفصيح ٤٠٧.

[٥] ينظر: العين ٣٩/٢ ، وتصحيح الفصيح ٣٨٦ .

[٦] شرح الفصيح (ابن الجبان)٢٥٩ .

[٧] ينظر: تصحيح الفصيح ٢٤١ .

[١] شرح الشافية ٣/ ١٢٥ .

[٢] ينظر: شرح الفصيح ١١٣ .

[٣] ينظر: المنصف ١/ ٣٤٢ ، وشرح الشافية ٣/ ١٣٨ .

واعلت الواو بقلبها ياءً للضمة قبلها، نحو: أضحية ، ووزنها (أفعولة) وهي من الضحوة والأصل فيها: أضحوية فقلبت الواو ياءً وأدغمت في التي بعدها، ويرى ابن هشام[٤] أن الواو والياء لما اجتمعتا والسابق ساكن قلبوا وأدغموا تسهيلاً للتخفيف وانتقالاً من الأصعب في النطق إلى الأخف ، وأعلت الواو بقلبها ياءً في جيه ، والأصل : جوية ، فالواو ساكنة والكسرة قبلها لزم قلبها ياءً وإدغامها تخفيفاً[٥].

ب . قلب الياء واواً :

وقلبت الياء واواً في جمع حايد على حورات ؛لانضمام الحاء (٠ومن جمعه على الحيران لم يقلب الياء إلى واو؛لأن قبلها كسرة ، وهي على فعلان))[٦].

ج . قلب الواو ألفاً:

يلزم قلب الواو ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها ، إذ ذكر ابن هشام[٧] أصلين لكلمة(عارية) التي أعلت واوها بقلبها ياءً ، الأصل الأول أن تكون على:عاروية على وزن(فاعولة)، فقلبوا الواو ياءً وأدغموا ، والأصل الآخر أن تكون على وزن(فعلية) ، وهو الأصح عنده ، والأصل: عورية ، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، واستدل على ثبوت هذا الأصل أن الفعل لما كانت عينه معتلة لقولنا : عرنا واستعرنا ، فإن الإعلال قد وقع في عين اسم الفاعل كذلك وعليه رأي ابن درستويه .

وقلبت الواو ألفاً في منوان مثنى منا ، مثل عصوان مثنى عصا؛((لأن أصله منو ، فأبدلت الواو ألفاً للفتحة التي قبلها وردت في التثنية))[١].

وقد اكتفى الشراح في إيراد مسائل الإعلال بشكل موجز ويسير في أثناء شرحهم مقتصرين على القاعدة العامة في الإعلال من دون الخوض في مسائل وتفريعات يصعب حلها وتناولها فجاءت آراؤهم سهلة جردت علم الصرف من كثير من القضايا التي لا حاجة لنا بها في وقت أفرط فيه المتأخرون من العلماء على تطبيق المنهج الفلسفي على قواعد اللغة ومنها ما تعلق بعلم الصرف على وجه التحديد، فإذا نظرنا إلى آراء ابن درستويه الصرفية . وهو من متقدمي الشراح . وجدناها آراء يسيرة في وقت بلغ المنهج الفلسفي ذروته على يد علماء معاصرين له أمثال الرماني وأبي

---

[٤] ينظر :شرح الفصيح(ابن هشام) ١٦٣ .

[٥] تصحيح الفصيح ٤٠٧ .

[٦] المصدر نفسه ٥٠٤ .

[٧] شرح الفصيح(ابن هشام)١٨٣ . ١٨٤ ، وتصحيح الفصيح ٣٨٦ .

[١] شرح الفصيح (ابن ناقيا)٢/ ٣٩٠ .٣٩١ .

علي الفارسي وابن جني ، وإذا كان الدرس الصرفي قد قسم الكلمات إلى صحيحة ومعتلة ، فإن كثيراً من القواعد جاءت معقدة مما جعلت موضوعات الإعلال هي الأخرى معقدة ، فحملوا المعتل على الصحيح ، والصحيح على المعتل في كثير من قواعدهما فتشابكت القواعد مما أفقدت متعة هذا الدرس وفائدته. صحيح إنّ ما تناوله الشراح من مسائل صرفية جاءت متفرقة ، وهي تعتمد على قدرة الشارح وعلميته على التوسع في مسألة من دون غيرها مع إيراد آراء مخالفة أو موافقة لما جاء به الصرفيون .

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن أجمل بعض الخطوات التي من شأنها أن تذلل بعض صعوبات الإعلال:

١. إن قواعد الإعلال جاءت مبنية ومأخوذة من قواعد اللغة الفصحى العالية ، وهي اللغة المشتركة لجميع لهجات العرب، وعليه يجب الفصل بين الألفاظ التي تمثل لهجات تشكل تطوراً تأريخياً أو ترد لضرورة الشعر ، وبين الألفاظ التي بنيت عليها قواعد عامة ممال يساعد على تجريد موضوعات الإعلال من الجدل والتأويل .

٢. الفصل بين الكلمات المعتلة والصحيحة من حيث القواعد سواء أ كانت هذه الكلمات أسماءً أم أفعالاً ، فقياس قواعد المعتل على الصحيح يجعل التشابك بين القواعد أمراً صعباً فصيغة (أفاعل) مختصة بالمعتل ، نحو: أوائل ، وصيغة (فواعل) مختصة بالصحيح نحو: كوامل وشواعر ، وهذا أمر يجعلنا نفرق بين أبنية المعتل والصحيح .

٣ـ التفريق في معرفة الأصلي والزائد من الحروف ولا يمكن هذا إلا من طريق الاشتقاق ، مما يسهل لنا دراسة الإعلال ، وأن يولى موضوع الاشتقاق للكلمات عناية خاصة إذ يمكن دراسته من الناحية الصرفية بمعزل عن المعجم .

٤. إن أهمية دراسة الحركة من حيث القوة ، وعلامة هذه الحركات بأحرف العلة يشكل أهمية كبيرة في دراسة الإعلال ، فكثير من القواعد ارتبطت بالحركة ، فجاء أكثرها معلاً لأجل التخفيف .

٥ . أهمية دراسة الإعلال في الأبنية المستعملة وتمييزها من غير المستعملة ، فقد أثبت الشراح[١] بعض الأبنية التي لم تستعمل في كلام العرب ، نحو: فعول ، وفعلل ، وفعلول ، وفعلين ، وفعيل ، وفعليل ، وفعللى بفتح الفاء ، وفعالة نحو: زعارة وحمارة وإن كانت قليلة الاستعمال على ما ذكر

---

[١] ينظر: تصحيح الفصيح ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣١١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٤٠٦ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٩ ، وشرح الفصيح(ابن هشام)١٢٧ ، ٢٣٧ .

ذلك الخليل[٢]، وفعل وفعوعل ، وفيعل ، وفعنل ، وتفعنل ،وبذلك نستطيع دراسة الإعلال في ضمن الأبنية المستعملة وإن إغفال غير المستعمل يخلصنا من كثير من المتاعب الصرفية .

٦. الابتعاد عن التعليل الفلسفي فأكثر ما نجد ذلك في باب النسب ، فقد ذكر الصرفيون أن الاسم الثلاثي المقصور نحو: عصا ورحى تقلب ألفه واواً في النسب ، فيقال : عصوي ورحوي بقطع النظر من أصل الألف ، ولكننا يمكن أن نعد هذا الاسم مكوناً من حرفين من حروف العلة وإن النسب إليه يكون بزيادة واو ثم ياء مشددة بعد الحرفين ، وهذا يحل لنا مشكلة النسب في الأسماء التي حذفت لاماتها نحو: يد وأخ ، وهذا ما يراه الدكتور عبدالله درويش[٣].

---

[٢] ينظر:العين ٣/٣٥٢ .

[٣] ينظر: نظرة في الإعلال الصرفي ، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، العدد٢٥ لسنة ١٩٦٩ : ص ١٥٥ .

توطئة:

جمعت في هذا الفصل خمس مسائل كانت الأولى جمع التكسير بنوعيه : القلّة والكثرة وأوزانها القياسية مع بعض الإشارة إلى المسموع مما جاء في كتب الشروح ، والثانية : اسم الجمع واختلافه عن الجمع وما يدخل من الأسماء ، والثالثة : اسم الجنس بنوعيه الجمعي والافرادي والرابعة : بعض مسائل التصريف التي توهم فيها ثعلب في نظر الشراح ، والخامسة: التناوب في صيغ المشتقات .

ولم يكن ماذكرته كتب الشروح من الجموع قليلاً ، فقد ذكر الشراح أوزاناً مختلفة لجمع التكسير بنوعيه ، فضلاً عن جمعي المذكر والمؤنث ، ولكن أكثر ما نجد هذه الأبنية والأوزان لجمع التكسير ، وربما يرجع ذلك إلى كثرة أبنيته ، ولم أجد خلافاً في النهج الذي سلكه الشراح في إيراد الجموع ، فإن منهجهم واحد مبنيّ على ذكر المفرد ثمّ القول على انه يجمع على كذا أو كذا مع بيان الأوزان القياسية والسماعية . ولاسيما فيما يخص جمع التكسير . وما استعمل منه في القياس أو ما لم يستعمل في السماع . ويمكن أن نتبين هذه الجموع على النحو الآتي :

(١) جمع التكسير

ويعرّف هذا الجمع على أنه الجمع الدال على أكثر من اثنين مع تغيير صورة المفرد لفظاً أو تقديراً وهو على نوعين : قلّة وكثرة ، ويشمل هذا التغيير ستّ نواحٍ تغييراً ظاهراً هي[١]:

١ . تغيير بالزيادة نحو : صنو صنوان .

٢ . تغيير بالنقصان نحو : تخمة تخم .

٣ . تغيير بالشكل نحو : أسد أُسد .

٤ . تغيير بالزيادة والشكل نحو : رجل ورجال .

٥ . تغيير بالنقص والشكل نحو : قضيب وقُضب .

٦ . تغيير بالنقص والزيادة والشكل نحو : غلام وغلمان .

أ . جمع القلّة :

وينحصر في أربعة أوزان أساسية ومطردة هي : (أفعلة وأفعل وفعلة وأفعال) ، وإن زاد بعض العلماء أو نقص من هذه الأوزان شيئاً[٢]. ولكن الأعم الأغلب دلالاتها على القلّة منحصرة من الثلاثة والعشرة وإن استعمل هذا الجمع مجازاً ، للدلالة على الكثرة وهذا مما لا يقاس عليه وأغلب الظن أن هذا الاختلاط والتداخل بين نوعي الجمع وإن كان قليلاً ، ولكنه وقع بسبب التداخل بين اللغات .

ويمكن عرض هذه الجموع على ما وردت في كتب الشروح وعلى النو الآتي :

١ . أَفْعُل :

ويقاس في الاسماء على وزن (فَعْل) صحيحة العين ، وكذلك في الأسماء الرباعية المؤنثة التي قبل آخرها مدّة وهي خالية من علامة التأنيث ، وهذان الشرطان يجعلان الاسم مجموعاً على وزن (أفْعَل)[٣]، ومما جاء على هذا الوزن فَصٌّ الخاتم وقد جمع على أفعل ، فقالوا : أَفَصٌّ، وزاد الشراح جمعين آخرين مستدلين بهذه الجموع على عدم جواز كسر الفاء في (فَصّ)؛ لأنّ الكسر يمتنع فيه مجيء الجمع على فصوص ، وكذلك أفصّ على أفعل ، وقد أجاز ابن درستويه أن

---

[١] ينظر : حاشية الصبان ٤ / ١٢٠ ، وفي علم الصرف ١٠٦ ، وجموع التصحيسح والتكسير ٢٧ .

[٢] ذهب الفراء إلى زيادة فُعل وفِعَل وفِعَلة ، وأخرج ابن السراج فِعْلة من جموع القلّة وجعلها اسم جمع لا جمع تكسير وعلّته إنّه لم يطرد ، ولكن الأصح في ذلك ان ما أشار إليه الفراء هو من جموع الكثرة لا القلّة . ينظر : حاشية الصبان ٤ / ١٢٢ .

[٣] ينظر : المصدر نفسه ٤ / ١٢٣ . ١٢٤ .

يكون مكسور الفاء ، فيكون الجمع على فِعَلَة (فِصَصَة) كما في قرد قردة وزاد ابن هشام جمعاً آخر لهذا الاسم ، فجاء على فصاص (فِعَال) ، وهو من جموع الكثرة . وذهب ابن الجبان إلى أن فصٌّ بالفتح أو الكسر يجوز جمعه على (فُصوص)[١].

ويظهر من خلال تعدد هذه الجموع للاسم الواحد أن الشراح خلطوا بين جمع القلة والكثرة وقد جعلوا للاسم الواحد أكثر من جمع من دون التمييز بينها يزاد على ذلك عدم التفريق في قواعد النوعين ، فأدى اختلاط ما كان مطرداً بما كان غير مطرد ، أي ما كان من الجموع قياساً بغير القياس ، فابن هشام يذكر من جموعه قصاص على فعال ، وإن قياس هذا الجمع ألا يكون الاسم مضعّفاً فلا يطرد فيه ، وان ما جاء من جمع فصّ على فصاص هو جمع غير قياس ؛ لأن فصّاً مضعفاً لايجوز جمعه على فِعال[٢] .

وقد جمعوا على هذا الوزن أيضاً عبد أعبد ، وجدي أجدٍ ، وظبي أظبٍ ن وجرو أجرٍ ودرع أدرع . ومن خلال هذه الأمثلة يتضح أن الشراح قد يذكرون للاسم الواحد أكثر من جمع ويخلطون بين الجمع القياسي المستعمل على وفق القواعد الصرفية ، والجمع الخارج عن نطاق القياس من دون تمييز بينها ، فقد ذكر ابن الحاجب وابن هشام أن درع له أكثر من جمع من جموع القلة ، فقالوا : أدراع وأدرع على أفعال وأفعل [٣] .

وإذا نظرنا إلى جمع القلة في أدرع وجدنا هذا الجمع مما يحفظ ولا يقاس عليه خلافاً للقاعدة ، فالاسم على وزن فعل ، وهو درع ، وهذا الوزن كسائر الأوزان التي ذكرها النحاة وهذه الأوزان هي[٤] :

١ . فَعَل نحو : جَبَل أَجْبُل .
٢ . فَعُل نحو : ضَبُع أضْبُع .
٣ . فُعْل نحو : قُفْل أقْفُل .
٤ . فُعُل نحو : قُرُط أقْرُط .
٥ . فِعَل نحو : ضِلَع أضْلُع .

---

[١] ينظر ك تصحيح الفصيح ٢٦٧ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٩٧ ن وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٢٢ .

[٢] ينظر : شذا العرف ١٠٣ .

[٣] ينظر ك شرح الفصيح (ابن الجبان) ٣٠٨ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٠٦ .

[٤] ينظر : حاشية الصبان ٤ / ١٢٤ .

٦ . فَعَلَة نحو : أكَمَة اكُم .

٧ . فِعْلة نحو : نِعمَة أنعُم .

٨ . فِعْل مطلقاً في الاسم والصفة نحو : ذِئب أَذئُب .

فجميع هذه الأوزان وما جاء منها من جموع يحفظ ولا يقاس عليه ؛ لأنه خلاف ما ذكر من قاعدة الجمع للاسماء التي على وزن (أفعل) . وهذا ما يؤكده قول ابن الجبان (وقياس الساكن في القلة أشمع وأشعر وأنهر) أي يجب أن يكون المفرد ساكن العين مفتوح الأول كشمع وشعر ، ونهر .

٢ . أفعال :

وقياس هذا الجمع مخالف لقياس جمع أفعل ، فإذا كان قياس أفعل في الاسم الثلاثي على وزن (فَعْل) صحيح العين ، فإن قياس أفعال ما خالف ذلك فاندرج في ذلك معتل العين ، أو ما خالف (فَعْل) . ويمكن تصنيف هذه الجموع[١]على وفق الأوزان القياسية الآتية :

١ . **فَعَلَ** ، نحو : صفد أصفاد ، وبطل أبطال ، وفلق أفلاق ، وفرق أفراق ، وشمع أشماع وشعر أشعار ، وحدث أحداث ، ورجل صنع اليد واللسان والجمع أصناع ، ورجل عزب أعزاب ، ومنى أمناء ، وقفا أقفاء ، وصفن أصفان ، وردج أرداج .

٢ . **فِعَل** ، نحو :طول أطوال ، وضلع أضلاع ، وقمع أقماع ، ونطح أنطاح .

٣ . **فَعْل المعتل** ، نحو : ضيف أضياف ، وفيء أفياء ، وثيل أثيال ، وقيل أقوال ، وشيخ أشياخ .

٤ . **فِعْل** ، نحو : كن أكنان ، ورخو أرخاء ، ورطل أرطال ، وسقي أسقاء ، وعذي أعذاء وعلو أعلاء ، وسفل أسفال ، وبكر أبكار، وخيط (وهو قطيع النعام) أخياط ، وسرب أسراب وجزع أجزاع ، ومسك أمساك ، وقرن أقران ، ووقر أوقار ، وفلّ أفلال ، وخرق أخراق وعدل أعدال ، وخلف أخلاف ، وغمر أغمار ، وحقد أحقاد ، وغيب أغياب ، وخلل أخلال ودرع أدراع ، وظلف أظلاف ، وعقي أعقاء .

٥ . **فَعِل** ، نحو : كبد أكباد ، وكرش اكراش ، وفحث أفحاث ، وحلف أحلاف .

٦ . **فُعُل** ، نحو : عنق أعناق ، وناقة سرح أسراح .

---

[١] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان)** ١٤٠ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٨٩، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦٩ ، ٢٨١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ .

٧ . **فُعْل** ، نحو : شفر أشفار، وعقب أعقاب ، وقفل أقفال ، ونجد أنجاد ، وصفر أصفار وعشر أعشار ، وسور أسوار ، وغمر أغمار ، وجرذ أجراذ ، وقرط أقراط ، وقنب أقناب .

وشذّ من هذه الجموع :

١ . فَعْل صحيح العين ، وذكر الشراح[١]من ذلك ثدي أثداء ،ونظيرها زند أزناد ، وفرج أفراج.

٢ . جمع فعول ، نحو : عدو أعداء ، وقال ثعلب : ((القوم أعداء ، وعدي ، بكسر العين فإذا أدخلت الهاء قلت : عداة بالضم))[٢] ، وهذا القول فيه خلط وعدم وضوح من حيث الجمع فقد ساوى ثعلب بين الجمعين أعداء ، وعدي ، ويمكن بيان ذلك فيما ما يأتي :

أ . وزن أعداء على أفعال ، وواحده ليس عدو على فعول ؛ لأن فعولاً ليس بابه ولا قياسه أن يجمع على أفعال وهذا تصريح ابن درستويه[٣] .

ب . لم يكن الاعداء وعدي جمعين كما زعم ثعلب ، إنما الاعداء جمع عدىً كالاعناب جمع عنب .

ج . ذهب ابن درستويه وابن هشام إلى أن عدى ليس بجمع وانما هو اسم جمع ، كأنه اسم واحد موضوع ؛للدلالة على الجمع ، كما وضع (قوم) ؛ للدلالة على جماعة الرجال ، و(إبل) جماعة الأباعر ، وهذا ما يؤكده قول سيبويه : ((ويكون فعلاً فيهما ، فالاسماء نحو : الضلع والعوض ، والصغر ، والعنب ، ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرفٍ من المعتل يوصف به الجماع ، وذلك قولهم : قوم عدى ، ولم يكسر على عدى واحد ، ولكنه بمنزلة السفر والركب))[٤] .

د . ذهب صاحب اللسان إلى أن عدىً واعداء بمعنى واحد ، وهو قول لا يقاس عليه ؛ لأن ذلك ربما يكون مقصوراً على الشعر ، أو في بعض كلام العرب نقلاً عن الأصمعي : يقال هؤلاء قوم عدىً مقصودة ، ويكون للاعداء والغرباء[٥] .

هـ . ذهب ابن السكيت إلى أنه ليس في الكلام فعول مما لام الفعل فيه واو فتأتي في آخره واو مشددة واصلها واوان إلا في بعض الاسماء نحو: عدو وفلو وحسو وعفو[٦]، وجمع هذين الاسمين على أعداء

---

(١) **ينظر : تصحيح الفصيح ٤٧١ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٣٠٠ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٤٨ . ٢٤٩.**

(٢) **الفصيح ٣١٧ .**

(٣) **تصحيح الفصيح ٤٧١ .**

(٤) **الكتاب ٤ / ٢٤٤ .**

(٥) **لسان العرب ١٥ / ٣٥ .**

(٦) **اصلاح المنطق ٣٣٥ .**

وافلاء وليس هذا بقياس[١] . إذ يتضح من خلال ذلك أن جمعي هذين الاسمين غير قياسيين ؛ لأن فعول لا يمكن جمعها على أفعال.

٣ . وجه الشذوذ في جمع حرٍّ على أحرار أنه وصف ، ولم يشر أحد من الشراح إلى أن الجمع على صيغة أفعال في حرٍّ بأنه شاذ كما أنهم لم يذكروا قياسية هذا الجمع في هذا الوصف[٢] .

٤ . جمع فُعْلَة ، نحو : جبنة أجبان [٣] .

٥ . جمع فعال ، نحو : جواد أجواد ، ويرى الشراح أن أساس جمع أسّ كقفل أقفال ، ومدّ أمداد ، وقد يتساوى الجمع والمفرد في اللفظ ، فالاس والاساس واحد ، وفي هذه الحالة فإن جمع أساس ووزنه فعال على أسس ، ويرى الفراء أن جمع أساس على آساس ووزنه أفعال قال: ((ويخيل إليّ أني قد سمعتها في القراءة))[٤]، وهو مثل : جواد وأجواد وجبان وأجبان وعندها لم تثبت قياسية هذا الجمع[٥]، وما رآه الفراء بنى عليه ثعلب رأيه ، قال : ((وتقول : هو اسّ الحائط وأساس الحائط تعني الواحد والجمع آساس وإساس وأسس))[٦] .

وخلاصة ذلك أن ما تقدم يعدّ من باب الشذوذ الذي لا يقاس عليه ، وإن كان كثير الاستعمال وإن هناك خلطاً بين المستعمل المقيس من الجموع ، و ما كثر استعماله أو قلّ وهو على غير قياس ، وأن كانت عند الشراح إشارات تدل على التمييز بينهما .

٣ . أفْعِلَة

ويطرد هذا الجمع في الأسماء الرباعية المذكرة التي قبل آخرها أحد حروف المد ، فهي أربعة شروط لقياسية هذا الجمع[٧]، وجاء هذا الجمع متصفاً بالشروط المذكورة ، دخان أدخنة وذليل أذلة ، وصداق أصدقة ، وقذال أقذلة ، وسقام أسقمة ، وثقال اثقلة[٨] .

---

[١] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٥٧ .

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٢١٧ ، شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧٤ ، شرح الفصيح (ابن ناقيا)١/١٣٤.١٣٥، وحاشيةالصبان ٤ / ١٢٦ .

[٣] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٣٩ .

[٤] معاني القرآن ١ / ٤٥٢ .

[٥] ينظر : شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٥٥ .

[٦] الفصيح ٣١٥ .

[٧] ينظر : شذا العرف ١٠٠ .

[٨] ينظر في هذا الجمع شرح الفصيح (ابن الجبان) ٧٩ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٢٢١ ، ٢٣٤ .

أما ما جاء شاذاً فلم يذكر من جموعه سوى ابن هشام ، فقال في جمع سرٍّ على أسرة وكان القياس يقتضي أن يكون الجمع على أسرار كقفل وجمعه أقفال[١] .

٤ . فِعْلَة

ويعدّ هذا البناء أقل الأبنية استعمالاً من حيث القياس ، فهو لم يطرد في أسماء قياسية معينة بل يحفظ في أغلب ما يرد ، فهو سماعي أكثر منه قياسي ، ولعدم اطراده قيل : انه اسم جمع لاجمع لسماعه في ألفاظ قليلة[٢] ، وقد جاء محفوظاً في الوزنين التاليين على ما ذكرته كتب الشروح :

أ . فَعيل ، نحو : عليٍّ عليّة[٣] .

ب . فُعال ، نحو : غُلام غِلمة[٤] .

وهذه الأوزان الدالة على جموع القلة وإن كانت محصورة في اربعة أوزان بينة إلا أنه يجب التركيز على ضوابط هذه الأوزان وللصيغ التي وردت مطردة على وفق القياس ، وأن تمييز بين القياسي والسماعي عن طريق هذه الضوابط ، فالسماء وإن كانت ثلاثية أو غير ثلاثية نجد أن لبعضها أكثر من جمع ، وهذه الجموع لا يمكن التمييز بينها من دون الرجوع إلى تلك الضوابط ، وبالتالي فإن محور الدراسة الصرفية فيما تعلق منه بدراسة الجموع لا يمكن الاستغناء عنه على وفق الضوابط الموضوعة .

ب . جمع الكثرة

لهذا الجمع صيغ متعددة إذ يصل عدد هذه الصيغ إلى ثلاث وعشرين صيغة[٥]، وإن معظم هذه الصيغ ذكرها الشراح :

١ . فُعُل

وقياس هذه الصيغة في نوعين من الاسماء[٦] .

---

[١] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٥٤ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٣٠٣ .**

[٢] **ينظر : شذا العرف ١٠١ .**

[٣] **شرح الفصيح (ابن هشام) ١٨٧ .**

[٤] **شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧٤ .**

[٥] **حاشية الصبان ٤ / ١٢١ .**

[٦] **ينظر : في علم الصرف ١١١ .**

أ . الاسم الرباعي صحيح اللام قبل آخره حرف مد كالواو أو الياء ، أما الألف فيشترط عدم مضاعفة اللام فيها .

ب . الاسم على (فعول) بمعنى فاعل .

ومما جاء من هذه الجموع[1]: أساس أسس ، وقذال قذل ، ورسول رسل ، ورذوم رذم وجزور جزر ، وبيوض بيض ، وسرير سرر ، وجديد جدد ، ومنه قوله تعالى : ((عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ))[الحجر : ٤٧]، وقوله تعالى : ((فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ))[الغاشية : ١٣] ، وقد أجاز المبرد مجيء الجمع في المضعف على صيغة أخرى وهي : (فُعَل) ، وعنده يجوز الجمع في سرير وجديد ونظائرهما على سرر وهو القياس وسرر ووجدد وجدد ، وإن كان ابن الجبان قد أيد ذلك ، ولكنه ألمح إلى أنهما لغتان ، ومذهب المبرد في ذلك يعود إلى أن الفتح أخف من الضم ، فاجتماع ضمتين على المضعف فيه نوع من الاستثقال ، ومن هنا فقد أجاز الفتح[2] .

وذهب ابن قتيبة إلى أنه لايجوز أن يكون (جدد) جمعاً لجديد في قوله تعالى : ((وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ))[فاطر : ٢٧] ، وقال : ((ولايقال : جدد . بفتح الدال . إنما الجدد : الطرائق))[3] ، وهذا ما بنى عليه ابن درستويه رأيه مؤيداً فيه ابن قتيبة بعد أن عدّ الفتح لغة العامة ، وهي من اللغات المحظورة ، قال : ((وثياب جدد فإنّ العامة تقولها بفتح الدال ، وهو خطأ ؛ لأن الجدد ههنا جمع جديد ، فلا يكون إلا مضموم الثاني ، مثل : رغيف رغف ، وعقير وعقر ، وأما فتح الثاني على جدد ، فهو على ذلك جمع جدّة ، وهي الطريقة من طرائق الجبل على غير لون سائرة ، وكالخطة السوداء على ظهر الحماء ، ومنه قوله تعالى : ((وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ . فاطر : ٢٧))[4] . ويمكن ان أخلص من خلال ذلك إلى ما يأتي :

---

[1] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٠٦ ، ٢١٠ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٥٥ .**

[2] **ينظر : المقتضب٢/٢١٢.**

[3] **أدب الكاتب ٣٩٤**

[4] **تصحيح الفصيح ٣٤١ .**

١ . إن ما ذهب إليه المبرد فيه وجه من التأويل ذلك أن الجمع جدد بالضم وجدد بالفتح هما لغتان لا جمعان مختلفان للاسم (جديد) ، فإذا سلمنا أن لغة الفتح هي اللغة المستعملة عند بعض بني تميم ، فهذا يقودنا إلى أن الجمع جمعاً غير قياسي تداخل مع الجمع القياسي ، وهو المستعمل في لغة الضم ، وإن ما حصل في جديد على جدد بالفتح ما هو إلا لغة مستعملة غير خاضعة لمقياس الجمع المطرد وهو من عمل ، بعض المتكلمين من بعض بني تميم أو بعض بني كلب ، وهذا مما لا يعتد إشراكه مع الجمع القياسي ، وإنما هي لغة مستعملة لا علاقة لها بالبنية الصرفية المتعلقة بالجمع ،وهي عبارة عن نقل حركة إلى أخرى استخفافاً وابتعاداً عن الثقل .

٢ . إن رأي ابن درستويه قائم على التحليل الدقيق ذلك أن جمع جدّة على جدد بالفتح ، وإن جدّة على (فعلة) ، وهذا هو الجمع المطرد لكل اسم على هذا الوزن كغرفة وغرف ، ولهذا فإن ابن درستويه ميّز بين الجمعين ما كان لغة وهو جمع غير مطرد ، وما كان جمعاً قياسياً.

ومن الجمع على (فُعُل) آتان أُتن ، وثفال ثفل ، وإكاف أكف ، وصداق صدق ، وذلول ذلل[١] وشذّ عن ذلك فيما سمع وذكرته كتب الشروح[٢] نوعان :

الأول : ما كان على وزن (فَعْلٌ) ، ومن أمثلته شنف ، وهو ما يعلق في الأذن أعلى من القرط والجمع شنف والمراد من الجمع شنوف ، كما قيل في حلق حلق والمراد حلوق ، وربما اختصّ ذلك فيما ورد من الشعر وأنشد ابن جني للأخطل :

كلمع أيدي مثاكيل مسلبةٍ ينددبنَ فتيان ضرس الدهر والخطب

والمراد الخطوب[٣] .

الثاني :ما كان وصفاً على صيغة (فَعَال) أو (فِعال) ، نحو : صناع، وضناك ، فالاثنان صفتان لا اسمان ، قال : ((رجل صنع اليد واللسان وأمرأة صناع اليد))[٤]، وقال : ((كذلك امرأة خود وضناك وناقة سرح))[٥] وواضح أن صناع وضناك صفتان جمعهما الشراح على صنع وضنك وهذا الجمع إن حصل فهو جمع غير قياسي وإن سمع ذلك ، وقد أخطأ ابن الجبان حين عدّ ضنك على القياس ؛ لأن الجمع على (فُعُل) مما يشترط فيه أن لاتكون الكلمة صفة بل اسماً فجعل

---

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ١٧٦ ، ١٧٩ ، ٢٢٢ ، ٢٣٤ .**

[٢] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٩٧ .**

[٣] **ينظر : المنصف ١/ ٣٤٨ .**

[٤] **الفصيح ٣٢٠ .**

[٥] **التلويح ٧٤ .**

الجمع في ضناك على ضنك ، كـ (كتاب) كتب ، و(حصان) حصن فساوى بين الصفة والاسم ، لأن كتاب وحصان اسمان لا صفتان فجاز جمعهما على فُعُل[١] وهذا ما أيده سيبويه بعد ، منع تكسير صنع ، واستغنوا بالواو والنون عن جمع التكسير وهو بذلك صفة لا اسم[٢] ولم يجز ابن ناقيا الجمع على (فُعُل) وإنما جمع صناع على صناعات وأجاز صنع على أصناع[٣] .

٢ . فُعَل :

ويطرد هذا الجمع في نوعين من الاسماء ، الأول : ما كان على وزن (فُعلة) ، والآخر : (فُعْلى) ، مؤنث (أفعل)[٤]، وقد جاء منه[٥]جنة جنن ، وقلفة قلف ، ضغطة ضغط ، وأربه أرب ورفقه رفق ، وحجزه حجز ، وأكلة أكل ، ولجة لجج ، وحبوة حبا ، وغرفة غرف ، وسودة سود ، وسره سرر ، وأهبة أهب ، وكذلك عروة عرىً ، وعدوة عدىً ، ومنه قول الله عزّ وجل: ((إِذْ أَنتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى))[الأنفال : ٤٢] ، وقد ترد العدوة جمعاً لعدىً وهذا ليس قياس جمع التكسير ؛ لأن فعولاً لا يجمع على فعل .

وجمع (فُعَل) من جموع التكسير التي لها دلالة ، وتلك الدلالة قائمة على وصف المبالغة ولم نجد في كثير من المظان التي تناولت الجموع الإشارة إلى دلالات صيغ الجموع ، وقد صرح ابن درستويه عن ذلك بقوله : ((وإنما يجيء فعل في نعت الواحد للمبالغة ، نحو الحطم والزفر))[٦]وهي التفاتة لم نجدها في تلك المظان على أننا نكتفي بالتعرّف على صيغ الجموع وما يطرد منها وما لم يطرد ، وبالنظر إلى الأمثلة في أعلاه نجد في صيغة (فُعل) دلالة الوصف في المبالغة ، وكأننا نلمح هذه الدلالة في مضمون كل مثال .

٣ . فِعَل :

---

[١] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٧٢ .**

[٢] **ينظر : الكتاب ٣/ ٦٢٩ . ٦٣٠ .**

[٣] **ينظر : شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٨٣ .**

[٤] **ينظر : حاشية الصبان ٤ / ١٣٢ .**

[٥] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان)٢٠٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ .**

[٦] **تصحيح الفصيح ٤٧١ .**

ويقيد هذا الجمع في الأسماء[٧]على وزن (فِعلة) ، نحو : معدة معد ، وعشوة عشى وغسلة غسل ، ولحية لحىً ، وفدية فدىً ، وجزية جزىً وإمة إمم ، وخطبة خطب ، ورحلة رحل ، ورجلة رجل ، وصبوة صبا ، وقطعة قطع ، وكسرة كسر ، وكفّة كفف ونعمة نعم .

وزاد ابن درستويه في جمع لحية لحىً بالضم وهي عنده لغة خارجة عن قياس الجمع كما قيل في جمع قرية : قرىً ؛ لأن الكسر والضم أخوان في الثقل والاعتلال ، وجعل ابن مالك ذلك في باب إنابة صيغة عن أخرى ، فهي عنده إنابة (فَعُل) عن (فَعِل) ، وعلى هذا لا تكون لغة كما ذكرها ابن درستويه[١]. ويرى ابن مالك أن ما كان من الأسماء محذوف اللام يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو : لثة وجمعها على لثىً[٢]، فالمحذوف من لثة مخففة هو الياء ، والأصل فيها لثية على فعلة ، وأظن أن ما دعا ابن مالك إلى عدم قياسية هذا الجمع راجع في أغلب الظن إلى أن هذا الجمع قد أصاب مفردة إعلالاً بالحذف ونتيجة لهذا الحذف حصل تغيير بالبنية الصرفية لهذه المفردة تمثل هذا التغيير بنقصان عدد الحروف الأصلية ، وعليه فإن ما يحصل من صيغ نتيجة الجمع هو بناء هذه الصيغ الجمعية على أصول ثابتة ومعلومة لا تتغير بالزيادة أو النقصان وأحسب أن ذلك رأياً صائباً لأمرين :

الأول : أن الشرّاح[٣]عندما تناولوا شرح قول ثعلب: (اللثة) لم يتعرضوا إلى تكسير هذا الاسم ولم يذكروا أن لثة تجمع على لثىً ، وربما استبعدوا هذا الجمع ؛ لأنه جمع غير قياسي .

الثاني : ذكر الشراح أن جمع لثة على لثات ، فجمعوا الاسم جمع سلامة ولم يكسروه ، ومثلما جمعوا: شفة وأمة على شفاه وإماه جمع تكسير ولم يجمعوهما جمع سلامة على الرغم من كونهما مختومين بالتاء .

وسمع على هذا الجمع بضعة بضع ، وبدرة بدر ، وحلقة حلق ، فقد جاء الجمع على (فِعَل) ، والاسم المفرد على (فَعْلَة) والقياس يقتضي (فِعْلَة)[٤] .

٤ . فُعَلَة :

---

[٧] **ينظر : تصحيح الفصيح ٢٩٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٧ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣١ .**

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ٣٢٧ ، وحاشية الصبان ٤ / ١٣٤ .**

[٢] **ينظر : حاشية الصبان ٤ / ١٣٣ .**

[٣] **ينظر : تصحيح الفصيح ٣٩٦ . ٣٩٧ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٦٣ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٠٧ .**

[٤] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٣٤ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٥٨ .**

ويطرد هذا الجمع في الوصف المذكر معتل اللام إذا كان عاملاً وهو على زنة فاعل نحو: عادٍ عداة ، وقاض قضاة ، ورام رماة ، وماش مشاة ، وقد يرد (فعلة) جمعاً لـ (فعول) كما جاء عداة جمعاً لعدو ومرد ذلك وإن كان جمعاً غير قياسي أن العدو بمعنى العادي فهو بمنزلة الفاعل ، وقال ابن درستويه : ((فأما العداة بالهاء فجمع عاد ، لاجمع عدو ، ومثل غاز وغزاة ، وقاض قضاة ، ولكن العدو في معنى الفاعل ، إلا أنه قد بني على مثال المبالغة ، فكأنه جمع عداة على المعنى))[١] ، وهذا أيضاً لدلالة الجمع ، فالأسماء إذا جمعت فجمعها لا يخلو من دلالة تتضمنها ، ودلالة (فعلة) في الجمع هو دلالة مبالغة أي تكثير في الصيغة وبيان لعددها وربما كان ضم أول الصيغ هو إيحاء لهذه الدلالة لما يحتويه الضم من معنى التكثير[٢] .

٥ . فَعَلَة :

وقيد هذا الجمع في الأسماء الدالة على المذكر العامل مما كان صحيح اللام على زنة فاعل ، نحو : بار بررة وآكل أكلة ، وفاسق فسقة ، وظالم ظلمة ، وكافر كفرة ، وحاقد حقدة وكامل كملة ، وحالق حلقة ، وكاتب كتبة[٣] .

٦ . فُعَّل :

وتكون دلالة هذا الجمع للمبالغة ، وهو يطرد ويكثر في الصفات على وزن فاعل أو فاعلة مما كان صحيح اللام[٤] ، وقد جاء منه في كتب الشروح : بازل بزّل ، وقارح قرّح ، وضارب ضرّب ، وراكع ركّع[٥]، وقد وردت بعض الصفات التي ظاهرها يشعر أنها تدل على المذكر ولكن في حقيقتها أن معناها دال على المؤنث ، فأغلب ما يرد هذا الجمع هو في صفة المذكر فقد وردت بعض الصفات المؤنثة وجمعت هذا الجمع ، فجمعت على اللفظ لا على المعنى منها: حائض حيّض ، وطالق طلق ، وطاهر طهر ، وشائل شول ، وقد ميّز ابن درستويه بين صيغتين الأصل في تصريف الفعل منهما واحد ، وإنما اختلف الجمع فيهما للتفريق بين المعنيين إذ يحصل أن يكون الاسمان أو الصفتان المراد جمعهما متفقتين في اللفظ مختلفتين في الجمع فجمع ناقة

---

[١] تصحيح الفصيح ٤٧١ .

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٨ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٤٥٢ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٩١ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٦٣ وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٣٣ .

[٤] ينظر : في علم الصرف ١١٣ .

[٥] ينظر هذه الجموع شرح الفصيح (ابن الجبان) ٣٢٠ . ٣٢١ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٧٤ .

شائلة : شول ، وجمع شائل : شُوّل ؛ لأن معنى الأول : المرتفعة اللبن ، ومعنى الثاني : إذا شالت بذنبها مع أن تصريف الفعل واحد وهو شالت تشول أي رفعت ترفع ، ولكن فعل الشول للبن غير متعدٍّ ، وفعل الشول لأذنابها متعدٍّ بحرف الجر[١]، وقد وافق ابن ناقيا على ما أشار إليه الخليل حين عدّ الشول والشوّل جمعان يصحان إلى شائل وشائلة ، كصائم وصوّم وقائم وقوّم[٢] .

أما ابن درستويه فقد فرّق بين الجمعين وبين الشول بفتح الشين وهو عنده بمنزلة صاحب صحب ، وراكب ركب ، قال : ((وكلا الجمعين جائز في الوجهين جميعاً ، غير أنه قد فرّق بين الجمعين للفرق بين المعنيين ، فاستعمل في جمع الرافعة لذنبها : (فُعَّلاً) ، وفي المرتفعة الألبان: (فَعْلاً) ، وهو أخفها ؛ لكثرة الاستعمال والحاجة إليه ، وزال اللبس به كما فرّقوا في الواحد منهما بإثبات علامة التأنيث في التي ارتفع لبنها ، وحذفها من الرافعة لذنبها ، والقياس واحد ؛ لاشتراكهما في اللفظ والبناء والمعنى وإرادة الفعل والنسب فيهما، وهما جميعاً أنثيان لا ذكر فيهما ، وربما تركوا استعمال القياس للاستغناء عنه))[٣] . ومن خلال ما تقدم يمكن أن أخلص إلى ما يأتي :

قياسية الصيغ تقوم على التفريق بين المعاني ، مع مراعاة استعمال الصيغة وكثرة الحاجة إليها ، فجاءت صيغة الجمع مفتوحة الأول في حين نجد الضم مع التشديد علامة للمبالغة والتكثير وهو ما نلحظه في الصيغة الأخرى ، وهذا يقودنا إلى أن قياسية الجمع في بعض الصيغ لاينحصر على ما وضعه النحاة والصرفيون من قواعد مطردة وثابتة فقد نجد أحياناً أن اختلاف الصيغ يقوم على اختلاف الدلالة والمعاني التي تحملها هذه الصيغ ، فمثلاً صيغة (فاعل) أو (فاعلة) ، وهي الأساس الذي بنيت عليه صيغة الجمع (فُعَّل) ، ولكن لا يجري هذا في جميع الأحوال ، فقد نعطي صيغة (فاعل) معنىً مخالفاً لصيغة (فاعلة) مع إن الاثنين متفقان لفظاً وبناءً ، وميّز بينهما بالتاء الدالة على التأنيث ، وهو ما وجدناه في التفريق في الجمع بين شائل وشائلة ، ويرى سيبويه وابن هشام أن شائل إنما جاءت بغير تاء ؛ لأنها على معنى النسب أي ذات شولان ، وهي تشبه قولنا : آمرأة طالق وحائض وعاشق وجمع كل هذه الصفات على (فُعّل) ، وهي في حقيقتها صفات دالة في ظاهرها على المذكر ، ولكن في معناها هي مؤنثة فجمعت على اللفظ لا على المعنى[٤] .

---

[١] **ينظر : تصحيح الفصيح ٥٠٦ ـ ٥٠٧ .**

[٢] **ينظر : العين ٦ / ٢٨٥ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٨٨ ، ٣٩٠ .**

[٣] **تصحيح الفصيح ٥٠٧ .**

[٤] **ينظر : الكتاب ٣ / ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٨٥ .**

ونظر ابن درستويه من جهة التفريق بين معنييّ شائل وشائلة ، ونتيجة لذلك اختلف الجمع بينهما ، فاختلاف الجمع أساسه اختلاف المعنى ، وإن كان جمع شائلة على شول هو جمع غير قياسي ، ولو جاء على القياس لقيل : شوائل ؛ لأن فاعله تجمع على فواعل ، ويحتمل أن يكون شول هو جمع شائلة على حذف الهاء ، فيكون بمنزلة راكب وركب ، وتاجر وتجر ، وصاحب وصحب[١] .

٧ . فُعُول :

ويتقيد هذا الجمع بأربعة أوزان للأسماء[٢] دون الصفات وهي :

أ . فَعِل ، نحو : كرش كروش .

ب . فَعْل ، نحو : خصم خصوم ، وشنف شنوف ، وأنف أنوف ، وشمع شموع ، ونهر نهور وشعر شعور ، وسرب سروب ، ومسك مسوك ، وقرن قرون ، ومنه قول الله عز وجل : ((وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي))[الاحقاف : ١٧] ، وخرق خروق ، وعدل عدول وفيء فيوء ، وخيط خيوط ، وصقر صقور ، وضرع ضروع ، وسير سيور ، ودف دفوف .

ج . فِعْل ، نحو : مسك مسوك ، قال ابن الجبان : ((ولم نسمع له بجمع والقياس أمساك ومسوك)) وخرق خروق ، وجلد جلود ، وقلف قلوف ، ودرع دروع .

د . فُعْل ، نحو : جند جنود ، وهذا البناء مما جاوز فيه العرب أدنى العدد ، فيكون تكسيره على (فعول) ، وهو الأكثر شيوعاً على حدّ سيبويه ، وقد يشترك هذا البناء أي بناء (فُعل) فيكون دالاً على الجمع ، وبهذا وجدنا من جموعه خضر وحمر وسود وبيض وهو الأصل في الجمع وإن قالوا في الجمع : خضراوات وحمراوات وسوداوات وبيضاوات وهذا ما دعا الحريري (ت٥١٦هـ) إلى بيان علة ذلك بقوله : ((إنه لما كان هذا النوع من المؤنث على غير لفظه المذكر ومبنياً على صيغة أخرى قلّ تمكنه وامتنع من الجمع بالألف والتاء كما امتنع مذكره بالواو والنون))[٣]

---

[١] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٨٤ .**

[٢] **ينظر : تصحيح الفصيح ٣٢٤ ، ٣٣٨ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٩١ ، ١٩٧ ، ٢٠٢ ، ٢١١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ، ٣٤٨ .**

[٣] **درة الغواص ١٢٥ ، وينظر : الكتاب ١٨٠/٢ (بولاق) .**

وإذا كانت هذه الأوزان قياسية في هذا الجمع ، فإن بعض الجموع جاءت مخالفة لقياس الجمع على (فعول) ، ويمكن إدراج هذه الجموع المخالفة للقياس على ما ذكره الشراح[١] :

أ . فَعْل معتل العين بالياء صفة لا اسم نحو : ضيف ضيوف ، وشيخ سيوخ ، وقص قصوص.

ب . فِعْل مضعف اللام ، نحو : فص فصوص .

ج . فَعْل مضعف اللام ، نحو : فل فلول ، وهو صفة ، وان جاز جمعه ، ولكنه جمع غير قياسي .

وقد نجد أن بعض الأسماء ما لايجوز فيها الجمع ؛ لأنها في الأصل صفات غلبت عليها الاسمية فاشتبه اختلاط الاسم بالصفة ، وقد مرّ بنا أن ضيف مما لايجوز جمعه على فعول وإن سمعنا قد ورد على ضيوف ، وإن هذا الامتناع امتناع القاعدة المطردة في عدم صحة جواز التثنية والجمع للصفات ، وقد نجد ثمة خلافاً بين ماأورده ثعلب ، وما قال به ابن درستويه وابن ناقيا ، قال ثعلب: ((والضيف لايثنى ولا يجمع لأنه فِعْلٌ))[٢]، وربما كان استعمال مصطلح (فِعل) هو ما عنى به ثعلب المصدر أو الصفة إذ ان كثيراً من المصطلحات التي استقل بها الكوفيون ((نسي الكثير منها مع مرور الزمن وتسرب بعضها الآخر إلى شروح المتأخرين ولكن نقاد النحاة كانوا ينحون على الكوفيين باللوم لعدم تدقيقهم في المصطلح بصورة عامة))[٣].

ويرى ابن درستويه أنه لا يصح القول إن هذه الأشياء لا تثنى ولا تجمع على ما يراه ثعلب ((وإنما يجوز ذلك فيها ويمتنع على الشروط التي قدمنا من كثرة الاستعمال وقلته وإدخاله في باب الأسماء وتركه ألا ترى أنهم يقولون : رجلان عدلان ، وقوم عدول))[٤]، ولهذا وجدنا أن (ضيف) يجمع في بعض المواضع التي ذكر منهما ابن درستويه وهي : كثيرة الاستعمال فكثر استعمال الوصف به ، وغلب عليه شبه الاسم ، حتى استغني معه عن ذكر الموصوف فجاز فيه ما جاز في الأسماء من التثنية والجمع والتأنيث ، وتوحيده في كل ذلك هو الأصل وقد جاء منه في التنزيل ، قوله تعالى : ((قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ)) [الحجر: ٦٨] فأفرد ولم يجمع مع إن الموصوف جمع[٥] .

---

[١] ينظر : تصحيح الفصيح ٢١٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ، ٣٢٨ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧٤ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٣٢ .

[٢] الفصيح ٢٨٩ .

[٣] الأصول دراسة للفكر اللغوي عند العرب ٣٩ .

[٤] تصحيح الفصيح ٢٥٧ .

[٥] المصدر نفسه ٢٥٨ .

أما ابن ناقيا فقد أشار إلى أن استعمال المصدر في الوصف أدى إلى أنهم أجروه مجرى الأسماء فقالوا : أضياف وضيوف وضيفان ، والأفصح أن لا يثنى ولا يجمع وبذلك ورد منه في التنزيل موحداً[١] .

ويبدو ان ما ذكره ثعلب هو الأقرب إلى الرأي الصائب ، وذلك لأن ما قال به هو بيان لاطراد القاعدة وأن المصدر أو الصفة استبعدت من الجمع أو التثنية بناءً على ما موضوع من قواعد مطردة .

أما ما تعلق بكثرة الاستعمال أو قلته فهو أمر يتعلق بكثرة نطق هذا الاسم أو قلته على ألسنة الناس فلا دخل للقواعد القياسية بكثرة الاستعمال فهناك من القواعد ما ورد استعمالها قليلاً وهناك العكس ،وإنما المأخوذ به هو قياسية القواعد على الرغم من أهمية القلة والكثرة في الاستعمال.

٨ . فِعْلان :

وهو مقيس على ألفاظ منها :

أ . فُعَال بضم الفاء وفتح العين ، نحو : غلام غلمان[٢]، وحوار وحيران[٣]بقلب الواو ياء لتجانس الكسرة ، وصؤاب صئبان[٤] .

ب . فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، وهي معتلة بالواو ، نحو : سور سيران[٥]، كحوت حيتان.

ج . فُعَل بضم الفاء وفتح العين ، نحو : غمر غمران كجرذ جرذان[٦] .

ولم يذكر الشراح من قياسية هذا الجمع (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين ((والأغلب أن تكون عينه في الأصل معتلة نحو : تاج تيجان ، ونار نيران ، وقاع قيعان ، وخال خيلان ، والأصل توج ، ونور ، وقيع ، وخيل ، وتحرك حرف العلة في المفرد وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفاً))[٧] . وقد ذكر ابن الجبان بعض الجموع التي وردت مخالفة لقياس هذا الجمع المطرد منها :

١ . فَعْل معتل العين بالياء ، نحو : ضيف ضيفان ؛ لأنه وصف كشيخ شيخان ، ووغد وغدان[٨].

٢ . فِعْل معتل العين بالياء ، نحو : خيط خيطان[١] .

---

[١] شرح الفصيح (ابن ناقيا) باب ما جاء وصفاً من المصادر ١٦٧/١ . ١٦٨ .

[٢] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧٤ ، وجمع التصحيح والتكسير ٥٣ .

[٣] ، [٤] المصدران أنفسهما ٢٥٠ ، ٢٦٧ .

[٥] تصحيح الفصيح ٤٠٩ .

[٦] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٨٢ .

[٧] جمع التصحيح والتكسير ٥٣ .

[٨] شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٩٣ ، والفيصل في ألوان الجموع ٦٩ .

٣ . فاعل ، نحو : حائط حيطان ، وكان القياس يقتضي أن يكون الجمع على (فعلان) كراكب ركبان ؛ لأن الكلمة من بنات الواو[٢] .

٩ . فِعْلان :

ويتقيد هذا البناء في الأبنية الآتية[٣] :

أ . الاسم الصحيح العين على وزن (فَعْل) كبطن بطنان .

ب . الاسم الصحيح العين على وزن (فَعَل) كبلد بلدان .

ج . الاسم على وزن (فعيل) كقضيب قضبان .

ولم يذكر الشراح ويمثلوا لقياسية هذا البناء ، وإنما ذكروا ما يحفظ فيه ، وقد جاء مسموعاً في :

أ . فُعال ، نحو : حوار وحوران وهو ولد الناقة[٤] .

ب . فُعل ، نحو : جرذ جرذان .

ج . فاعل ، نحو : حائر حوران ، وراكب ركبان ، ولم يحدد ابن ناقيا قياسية الجمع في (حائر) بل جعل الجمعين جائزين على حيران وحوران ، وعنده أن ما يحدد هذا الجمع في (حائر) على فِعلان أو فُعلان هو الحركة التي يتبع الحرفان لها ، قال : ((جمع الحائر : حيران وحوران الواو والياء تابعتان لما قبلهما من الحركة))[٥]، فقد جمع بين الجمعين القياسي وغير القياسي ، وإن كان الأصل الذي عليه قول الفصحاء هو الحوار بالضم ، وإن الكسر هي اللغة التي قال بها الخليل وحكاها[٦] .

ويرى ابن عصفور أن فعلان يجيء شاذاً إذا كانت عينه واواً على فُعال ، قال : ((وقد يجيء شاذاً على فعلان ، نحو : حوران وزقان))[٧] .

١٠ . فُعّال :

---

(١) **شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٢٨ .**

(٢) **المصدر نفسه ٣١٨ .**

(٣) **ينظر : الفيصل في ألوان الجموع ٦٩ ، ٧٠ .**

(٤) **حكى الخليل لغة ثانية وهي لغة الكسر على (حِوار) ، وعنده هو القصيل أول ما ينتج وجمعه على (حيران) كغلام غلمان ، وغراب غربان . العين ٣ / ٢٨٧ ، وتصحيح الفصيح ٣٧٠ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٥٠ ، ٢٨٢ ، ٣١٨ .**

(٥) **شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٨٤ .**

(٦) **ينظر : العين ٣ / ٢٨٧ .**

(٧) **المقرب ٢ / ١١٨ .**

ويطرد هذا الجمع فيما كان صفة على وزن (فاعل) لا (فاعلة) ، وقد جاء منه : حالم حلاّم ، ولم يجعل ابن الجبان قياسية هذا الجمع في خرق على خرّاق قال : ((وقد جاء خراق على غير القياس))[١]، وكذلك خطّأ العامة في جمعهم لـ (عزب) على عزّاب ، قال ((وقولهم في الجمع عزّاب خطأ ؛ لأن عزّاب جمع عازب كعابد عُبّاد))[٢] .

ويشترك هذا الجمع مع بناء (فُعّل) في الوصف المذكر إلا أنّ (فُعّل) يرد جمعين لفاعل وفاعلة ، و(فعّال) يرد جمعاً لفاعل لاغير ، ومن هنا أجازوا[٣]في حارس : حرّس وحرّاس وراذم رُذّم ورذّام ، وعن الجمعين يقول ابن مالك[٤] :

وفعّل لفاعل وفاعلة وصفين نحو عاذل وعاذلة

ومثله الفعّال فيما ذكرا وذان في المعل لاماً ندرا

وقد استدرك ابن درستويه وابن هشام على الجموع الثلاثة والعشرين من جموع الكثرة بوزن على بناء (فَعَلَ) بفتحتين وجعلوه مطرداً في الوصف على قياس فاعل ممثلين له بخادم وخدم وحارس وحرس ويابس يبس[٥] .

١١ . فِعَال :

وجاء مقيساً في الأوزان الآتية :

أ . فُعْل بضم فسكون على أن يكون اسماً غير واوي العين ، ولا يأتي اللام ، نحو : أُسٌّ إساس وقرط قراط ، ومهر مهار[٦] .

ب . فَعْل بفتح فسكون ، نحو : وفز وفاز ، وجدي جداء ، وظبي ظباء ، وجزو جزاء ، وبهم بعام ، ولحي لحاء[٧] .

ج . فَعْلَة بفتح فسكون على أن تكون اسماً صحيح اللام ، غير مضعّف ، نحو ربطة رباط وهو الثوب البالي ، وجرّة جرار ، وهو إناء من الخزف ، وبضعة بضاع ، وصحبة صحاب ، وفلكة

---

[١] **شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٣٥ .**

[٢] **المصدر نفسه ٣١٩ .**

[٣] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٩٥ .**

[٤] **ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / .**

[٥] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٨٤ ، ٢٤٤ ، والفيصل في ألوان الجموع ٦٢ .**

[٦] **ينظر : المصدران أنفسهما .**

[٧] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٤٣ .**

فلاك ، وجفنة جفان[1]، ومنه قول الله عزّ وجل : ((يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ))[سبأ : ١٣] ، وقد ورد على غير قياس في قول حسان :

لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحا وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

وجوّز ابن درستويه الجمعين ولم يشر إلى قياسية الأول وعدم قياسية الثاني[2] .

د . فِعْلَ ، نحو فل فلال وهي الأرض التي لا نبات فيها ، وأشار صاحب تاج العروس إلى أن فل مما يكون جمعاً وواحداً ، وقد تكسّر على أفلال[3] .

هـ . فَعيل ، نحو : طويل طوال ، وقد جاء طيال وهو جمع لا يوجبه القياس ؛ لأن الواو في المفرد لما كانت صحيحة فقد صحت في الجمع فقد ((التزموا فعيل وفعيلة إذا كان كل منهما واوي العين صحيح اللام ، ألا يجمع إلا على (فِعَال) كطويل وطويلة ، تقول في الجمع طوال فقط بالنسبة لصيغ التكسير ، ولكنهما يجمعان أيضاًجمعاً سالماً ، فقال : هؤلاء طويلون والنسوة طويلات بخلاف غيرهما فانه يجمع تكسيراً على فِعال وعلى غيره كعظيم وعظيمة وكبير وكبيرة تقول في الجمع : عظام وعظماء ، وكبار وكبراء))[4]

وقد حفظت بعض الأسماء والأوصاف ، فلم يعد القياس قائماً إليها ، فمن الأسماء (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين نحو : خلل خلال إذا صحّ إطلاقه على الواحد ، قال ابن هشام ((وجمع الخلل كواحده ، وقيل : الخلال))[5]، وقد ذهب ابن درستويه[6]إلى أن الخلال جمع خلل بفتحتين ومنه قول الله عزّ وجل : ((فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ))[الروم : ٤٨] ، وإذا كان الجمع جمعاً لخلل ، فإن الظاهر من هذا البناء أن يكون الجمع فيه جمعاً قياسياً ، ولكنه حفظ لاختلال شروط قياسيته ، لأن (فِعَال) يطرد في (فَعَلَ) إذا كان اسماً صحيحاً غير مضعّف وإن خلل مضعف اللام.

---

(١) ينظر : في هذه الأسماء : تصحيح الفصيح ٥٠٦ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٠٤ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٤٨ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٥٢ ، ٢٦٧ .

(٢) ينظر : تصحيح الفصيح ٢٧٨ .

(٣) ينظر : تاج العروس ٨ / ٦٥ . ٦٦ .

(٤) الفيصل في ألوان الجموع ٦٢ .

(٥) شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٥٦ .

(٦) ينظر : تصحيح الفصيح ٤٨ .

وقد جاء من هذه الأوصاف[١]:

أ . فاعل ، نحو : راوٍ رواء ، وعاطش عطاش ، وراع رعاع .

ب . فعلاء ، نحو : نفساء نفاس .

ج . فَعْلان ، نحو ملآن ملاء ، وعطشان عطاش .

د . فَعْلى ، نحو : حرمى حرام ، وسكرى سكار ، وعطشى عطاش .

١٢ . فُعْلى :

وجاء من هذا الجمع سكرى جمعاً لسكران ، وعطشى جمعاً لعطشان ، وملآن ملأى والجمع منهما يكون المفرد على (فعلان)[٢]، وبناء المفرد هذا يحدد قياسية هذا الجمع ، فإن كان آفة أو عاهة جمع على فَعْلَى[٣] .

١٣ . فعائل :

وورد من هذا الجمع وصيفة وصائف ووليدة ولائد ، وأكيلة أكائل ، ووزن هذه الكلمات المفردة على فعيلة ، وثالث كل واحدة منها حرف مد ، وجزيرة جزائر ، وذهب ابن الجبان إلى أنه يجوز جمع الجزور وهي على (فعول) على جزائر قياساً ، ومعلوم أن فعول تجمع على فعائل على غير قياس أو ما ندر ، وربما أن الجزور واقع على الأنثى فقد جاز عند ابن الجبان جمعه على فعائل ، أما ((إذا كان وقوعه على الذكر ، فيعد من باب النادر ، قال ابن الجبان : ((الجزور : الناقة المعدّة للنحر والجزر ، كما أن القعود المعدّ للركوب في الحوائج والراحلة للارتحال))[٤]، ويظهر من خلال قوله قياسية الجمع ؛ لأن الصفة من باب الأنثى ، فيقال : جزائر ، وقعائد ، ورحائل[٥] .

وقد جاء أيضاً على هذا الجمع قياساً ما كان على (فِعَالة) بكسر الفاء وفتح العين ، نحو : جناز وجنائز ، ورسالة ورسائل ، وعلاقة وعلائق ، وحمالة وحمائل[٦] .

وورد من جموع التكسير الدالة على الكثرة في غير الأبنية التي ذكرتها ما قال به الشراح واشاروا إليه إشارات يسيرة من دون الخوض في تفاصيل القياس أو السماع لهذه الجموع ، من ذلك

---

[١] ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٢٨ ، ٣١٢ ، ٣٣٠ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١١٧ ، وجموع التصحيح والتكسير ٥٠ . ٥١ ، وفي علم الصرف ١١٥ .

[٢] ينظر : شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٧٢ .

[٣] ينظر : المقرب ٢ / ١٢٢ . ١٢٣ .

[٤] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٠٩ . ٢١٠ ، ولسان العرب ٤ / ١٣٣ .

[٥] ينظر : الفيصل في ألوان الجموع ٨١ .

[٦] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢١٩ ، ٢٣٣ .

: دفآى وسكارى على وزن فعالى وإن كان الضم هو الأرجح لقوله تعالى : ((لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ))[النساء:٤٣] ونشاوى وترقوة وعرقوة على تراقي وعراقي ، وهما على فعالي ، وكذلك أثفية أثافي على فعالي ، وعصافير وثآليل ، وبهاليل ، ودنانير على فعاليل وأحاديث وأراجيح وأناشيط على أفاعيل ، وأحرباء وأولياء على أفعلاء ، وقمناء وظرفاء على فعلاء ، وأنامل على أفاعل ، وقراقس وزآبر على فعالل ، وجمع إنفحة على أنافيح إذا جاءت مخففة ، أما إذا شددت فجمعها على أنافيح ، وقد ترد على منافح وهي أردأ اللغات ، وعلاوى وأداوة ، وهراوة على فعالى جمعاً لـ علاوة وإداوة وهراوة وفوائه جمع فوهة ، وهو أصح المذاهب في الجمع لأن الأصل فواوه كما قالوا في جمع أول : أواول ، ولكنهم كرهوا اجتماع واوين مكتنفتين ألفاً في جمع احدى الواوين بجنب المتطرف ، ومناقير ، ومناصير على مفاعيل ومفاعل[١] .

وكان للشراح بعض الآراء التي ذكروا فيها مخالفتهم لثعلب أو الكوفيين في شأن بعض الأسماء التي يصح وقوعها للواحد والجمع منها :

١ . السُماني يقع على الواحد والجنس والجمع ، وليست الواحدة سُماناة كما ذكر ثعلب ؛ لأن علم التأنيث لا يدخل على العلم ، وهذا رأي ابن الجبان وابن ناقيا[٢] .

٢ . باقلّى والواحدة باقلاءة وباقلاة عند الكوفيين وذلك غلط عندنا[٣] .

٣ . مآخر جمع مؤخر ، كالمطافل ، فأما المآخير فجمع مئخار وعلى مذهب البصريين ، أما الكوفيون وعندهم أن مآخر ومآخير سواء فيجوز لأحدهما حيث يجوز للآخر[٤] .

وهناك من الجموع التي ذكرت ولم يسمع لها بجمع منها : صداق ، وصعود ، وهبوط وأخرة وأخرة ، وسرب ، ومسك ، وناقة سروح[٥] .

وقد ذكرت بعض الأسماء التي تناولها الشراح ، ولم يكن لها جمع معروف لأسباب منها ؛ لأنها اسم جنس ، نحو جص ونفط[١]، أو كان لها جمع ولكنه اختلط بجمع آخر لاختلاف التذكير

---

[١] ينظر : في هذه الجموع شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٦٠ ، ١٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٣٢٩ .

[٢] ينظر : الفصيح ٣٠٦ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٦٣ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) باب المخفف .

[٣] ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٥٨ ، ولسان العرب ١١ / ٦٢ .

[٤] ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٣١٢ .

[٥] المصدر نفسه ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

[١] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢١٨ .

والتأنيث فيهما من ذلك : ذراع ، ولسان ، فإن الفراء يرى أن أذرعات جمع أذرعة ، وأذرعة جمع ذراع[٢]، وقد وافق ابن الجبان الجمع الثاني مما قال به الفراء وخالفه في الجمع الأول ؛ لأن ((أفعلة لاتأتي في جمع فِعال إلا وهو مذكر كلسان وألسنة ، ومن أنث اللسان قال في الجمع : ألسن))[٣]، وهو بقوله هذا يوافق ما قال به سيبويه والمبرد ، على أن الذراع عند سيبويه لا ترد إلا مؤنثة وبالتالي فان جمعها لا يكون إلا كجمع لسان إذا كان مؤنثاً ، وهي على أذرع كما نقول : ألسن[٤].

أو كان لها جمع على لفظ آخر ، نحو : امرئ وآمرأة ، فان أمرأ يجمع على : رجال أو قوم ، وآمرأة تجمع على نسوة ، وهذا يقودنا في أن هذين الاسمين (آمرؤ وآمرأة) إلى أن العرب قد تركت القياس في جمعهما واستغنت عن جمعهما بجمع آخر ، ((لأن آمرأ وآمرأة اسمان بمنزلة ابن وابنة واسم ، وأن أولها مسكن ، وألف الوصل داخل عليهما ، وهي مع ذلك تجمع على لفظهما فيقال : أبناء وبنون وأسماء))[٥]، أو يكون الاسم المجموع تارة يأتي جمعاً وتارة يأتي اسم جمع ، فقد جمعوا صاحب على أصحاب ، وصحاب ، وهما جمعان قياسيان كما جمعوا صاحب على صحب ، كتاجر تجر ، وراكب ركب ، وهو اسم جمع لا جمع ، كما هو الحال عند سيبويه ، وعند ابن درستويه أن الصحب جمع للصاحب لا اسم جمع ، فهو لم يشر إلى كونه اسم جمع[٦]، ومعلوم أن اسم الجمع ((ماكان موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة الواحد على جملة أجزاء مسماة سواء أكان له واحد من لفظه مستعمل كركب جمعاً لراكب وصحب جمعاً لصاحب ، ووفد جمعاً لوافد ، أو لم يكن له واحد من لفظه ولكن يقدر له واحد من معناه كقوم ، فإن واحده رجل ، ورهط واحده إنسان ، وخيل واحده فرس ، وأبل واحده بعير))[٧].

وقد يبنى الجمع والمفرد بصورة واحدة من حيث الحركات والسكنات ، وكذلك من حيث البناء الصرفي لهذه الصيغة أو تلك ، فيشترك الاثنان في صيغة واحدة ، وعندها يكون التفريق بينهما قائماً على التغيير في الاعتقاد والتوهم في حالة المفرد إلى حالة الجمع كما صرح بذلك سيبويه نحو : الخلل يصلح للواحد والجمع وهو على بناء (فَعِل) ، وفلك ، يصلح للواحد والجمع وهو بناء

---

[٢] **ينظر : لسان العرب ٨ / ٩٧ . ٩٨ .**

[٣] **شرح الفصيح (ابن الجبان) ٣٠٨ .**

[٤] **ينظر : الكتاب ٣ / ٦٠٦ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٤ .**

[٥] **تصحيح الفصيح ٤٦٠ .**

[٦] **ينظر : الكتاب ٣ / ٦٢٤ . ٦٢٥ .**

[٧] **الفيصل في ألوان الجموع ١١١ .**

على (فُعْل)، فلما جاء فُعل وهو للواحد على فُعل وهو للجمع ، إنما جاء مبنياً على التغيير في الاعتقاد في الصفة ، فزعمت أن ضمة فاء الفلك في الواحدة كضمة دال دُرج وباء بُرج وضمتها في الجمع كضمة همزة أسد وأثن جمع أسد ووثن ، إلا أن صورة فلك في الواحد هي صورته في الجمع لم تنقص لها رسماً ، إنما استحدث لها اعتقاداً وتوهماً ، وعليه يكون تكسير (فُعل) قليل ، كما أن فِعَلة في باب فَعْل قليل[1] .

ويمكن أن أخلص من خلال الجموع التي أوردتها منقولة عن الشراح أكثرها قياسية لها سمات وخصائص ثابتة توافرت فيها فكان الحكم عليها بدون تردد بقياسيتها ، وان لم يصرح الشراح باستخدام مصطلحي القياس أو السماع إلا في نطاق محدود من الجموع وما ورد عن ابن الجبان في بعض المواضع ، وقليلاً ما أورده الشراح الآخرين فإذا ما وضعنا نوعين من المظان اللغوية استطعنا التمييز بين نوعي الجمع القياسي والسماعي وهذان النوعان هما : كتب النحو والصرف وما تناوله العلماء بالشرح والتوضيح ، والأخرى كتب اللغة التي لا مناص منها في معرفة التمييز بين النوعين ، فقد يأتي المفرد قياسي جمعه على أكثر من بناء ، فيستعمل بعضه ويهمل بعضه الآخر وهذا حدا بمجمع اللغة العربية إلى اصدار قراره في التمييز بين النوعين من الجموع ، وان قياسية جمع التكسير تبطل من يرى ان كل جموع التكسير هي سماعية فجاء قراره ((يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين ، وهي القياس والأصل والمطرد والغالب والأكثر والكثير والباب والقاعدة ، ألفاظ متساوية في الأدلة على ما ينقاس وإن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع وإن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب))[2] .

(٢) اسم الجمع

يطلق اسم الجمع على ((ما لا واحد له من لفظه ، وليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها))[1]، ومعنى هذا أن اسم الجمع يختلف عن جمع التكسير في كونه ليس له مفرد من

---

[1] **ينظر : الكتاب ٣ / ٥٧١ ، والخصائص ٣ / ٦٦ ـ ٦٧ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٥٦ .**

[2] **ينظر : قرار المجمع المنشور في العدد الرابع ، لسنة ١٩٣٧ ، ص ١٧٤ ، بحث الأستاذ أحمد علي الاسكندري (جموع التكسير القياسية) .**

[1] **شذا العرف ١١١ .**

لفظه ولا معناه ، وكذلك ليس له صيغة معروفة من صيغ الجموع المعروفة ، وعلى ذلك يدخل في اسم الجمع الأسماء الآتية :

أ . ماله مفرد من معناه فقط ، فقد جاءت من هذه الأسماء التي ذكرها الشراح : إبل ، وقوم وجماعة ، ونسوة ، وإن مفرد هذه الأسماء في المعنى هو : جمل أو ناقة ، ورجل وأمرأة . وإذا كان جمع امرأة أو آمرئ على نسوة أو قوم ؛ لأنهما لا يجمعان على لفظهما ، فإن ابن درستويه أجاز جمعهما على لفظهما ، فقد روي عن الحسن البصري قوله في بعض كلامه : (أيّها المرءون) فجمع المرء على لفظه ، وقالوا في المرأة : مرءات، ولكنه حذف ألف الوصل وفتح الميم على الأصل[٢] .

ب . ماله مفرد من لفظه ومعناه ، ولكنه ليس على وزن من أوزان جموع التكسير المعروفة نحو راكب ركب ، وصاحب صحب ، ((فقد قيل : إن صيغة (فَعْل) ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاة . أمّا عند غيرهم فيعدها من صيغ التكسير))[٣]، ولم يشر ابن درستويه وابن هشام وابن الجبان وابن ناقيا إلى أن (فَعْل) من غير صيغ الجموع ، وإن صحب اسم جمع وهم بذلك يخالفون سيبويه الذي عدّ (فَعل) من غير صيغ الجموع ، وإن صحب اسم جمع لا جمع كقوم ورهط[٤] . ويوافقون الأخفش الذي ذكر بأن الصحب على فَعْل هو جمع[٥]، وجعل ابن دريد أن صحب يجمع على أصحاب ، قال : ((والصحب والصحاب والأصحاب والصحابة واحد ، فإذا قالوا : صحابة فهم الأصحاب ، وإذا قالوا : صحابة فهم القوم الذين يصحبونه ، وربما كان الصحابة مصدراً ، ويقولون : فلان حسن الصحابة أي الصحبة))[٦] .

ويرى بعض المحدثين أن ركب وصحب اسمان للجمع ، وليست من جموع التكسير ؛ لأن ((كل صفة تدل على معنى الجمع مع جواز أن تتساوى هي والواحد في الخبر ، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت ليست جمعاً ، وإنما هي اسم جمع ، كركب وصحب ، إذ يقول : الركب مسافر ، ومثل : الصحب قادم ،كما تقول الصاحب قادم ، وهذا صاحب قادم))[١] .

---

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٤٦٠ ، واللسان (مرأ) ١ / ١٥٦ .

[٣] جموع التصحيح والتكسير ٨٢ ، وينظر : المهذب في علم التصريف ٢٠٦ .

[٤] ينظر : الكتاب ٣ / ٦٢٤ ـ ٦٢٥ ، وتصحيح الفصيح ٤٥٥ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٩٢ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢/ ٣٤٨ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٣٥ .

[٥] ينظر : تاج العروس ١ / ٣٣١ .

[٦] جمهرة اللغة (صحب) ١ / ٢٤٤ .

[١] جموع التصحيح والتكسير ٨٣ .

ج . ماله مفرد من لفظه ، ولكن إذا عطف على هذا المفرد مماثلان أو أكثر ، كان معنى المعطوفات مغايراً ومخالفاً لمعنى اللفظ الدال على جمع تكسير للكثرة ، نحو : تهامة ، فإن مفرده تهامي ، فإذا قيل : تهامي تهامي تهامي على معنى تعدد الاسم على أساس العطف كان معنى المعطوفات جماعة منسوبة إلى قبيلة تهامة ، وهو معنى مخالف لمعنى قبيلة تهامة ، فليس مدلول قبيلة تهامة مساوياً لمدلول جماعة منسوبة إلى تهامة[٢] .

(٣) اسم الجنس

وهو على نوعين : اسم جنس جمعي ، واسم جنس افرادي ، فالأول : مادل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء ، والثاني : ما يصدق على الكثير والقليل للفظ واحد[٣]. فمن الأول : بقرة بقر وروومي روم وتمرة تمر ، ومن الآخر : زيت ونفط وماء ، وإن كان ابن الجبان قد أجاز جمع نفط على نفوط ، وهو جمع غير قياسي لا يعتد به ، قال : ((ولا يجمع الجص والنفط لأنهما جنسان ، وقياسهما أجصاص وأنفاط ، ولفعول في ذلك وما أشبهه مدخل أي جصوص ونفوط))[٤] .

وقد يشترك الجمع واسم الجنس الجمعي معاً ، إذ إن كثيراً من صيغ الجمع يرد واحده بالتاء على أن التفريق بينهما يقوم على معرفة القرائن المتصلة بهذا الجمع ، فالجمع لابد من أن يقوم على صيغة من الصيغ المعروفة وهو مالم يكن في اسم الجنس الجمعي ، وكذلك أن الاستعمال العربي جرى على أن يرجع الضمير وما أشبهه إلى اسم الجنس الجمعي مذكراً كقوله تعالى : ((إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا))[البقرة : ٧٠] ، في حين نجد أن الاستعمال العربي جرى أن يعود الضمير إلى الجمع مؤنثاً ، كقوله تعالى : ((لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ))[الزمر:٢٠] فقرينة الضمير تحدد التفريق بين الجمع واسم الجنس الجمعي[٥] .

(٤) توهّم ثعلب في بعض مسائل التصريف

---

[٢] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٧٢ ، والمهذب في علم التصريف ٢٠٦ .

[٣] ينظر : هامش شرح ابن عقيل ١ / ١٥ .

[٤] شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢١٨ .

[٥] ينظر : هامش شرح ابن عقيل ١/١٥ . ١٦ .

لم يكن كتاب الفصيح لثعلب كتاباً متكاملاً خالياً من الهفوات والعيوب التي أصابت منهجه أو بعض موضوعاته على الرغم من صغر حجمه أو لمعالجته لمسائل لغوية كانت الأساس في التمييز بين فصيح الكلام وغيره مما شاع على ألسنة العامة ، فقد رصد الشراح بعض الأوهام والأغلاط التي وقعت في أثناء الكتاب ، فمنها ما جاء صحيحاً ومنها ما يحتاج إلى تأمل ونظر إذ حاولت جمع آراء الشراح على ما توهم أو غلط فيه ثعلب بعد أن عرضتها على المظان اللغوية ؛ لأوازن بينهما .

١ . الباب الثالث (باب فعلت بغير ألف) .

توهم ثعلب في هذا الباب من جانبين :

الأول : ما تعلق بالمنهج في رسم هذا الباب ، فقد أفرد هذا الباب وجعله باباً مستقلاً وهو امتداد في أصله إلى البابين السابقين ، وهما : (باب فعلت بفتح العين) ، وباب (فعلت بكسر العين) فهما جميعاً ((صنف لأنهما جميعاً بغير ألف ، ولم يجب أن يفرده ويكثر به الأبواب ، وكأنه قصد إلى كلمات تزيد العامة في أوائلها الألف ، فلذلك جعل له باباً على حدته ؛ لأن العامة تغلط بإدخال الألف في ماضي هذا الباب ، تغلط في الحروف والحركات في ماضي البابين الأولين ومستقبلهما))[١] ، ولا أحسب أن في هذا الباب خلطاً وتوهماً على ما قال به ابن درستويه إذا ما عرفنا أن غاية كتاب الفصيح التمييز بين الكلام الفصيح وغيره ، وإن عامة الناس يخلطون بين أفعال على بناء فَعَلَ بفتح العين وفَعِلَ بكسرها وبين أفعل بزيادة الألف وهي في الأصل بغير ألف ، وإن ثعلباً كان مصيباً حين عقد هذا البناء ، وكأن العامة يخلطون بين الأفعال التي ترد بألف وبغير ألف ، فأراد التمييز بينهما .

والثاني : ما تعلق بقولهم : هرقت الماء في باب فعلت بغير ألف .

غلط ثعلب بعد أن وضع هرقت في هذا الباب ؛ لأن هرقت عند ثعلب على بناء (فعلت) وعند ابن درستويه على بناء (أفعلت) ، ((فتوهم ثعلب أن هاء هرقت ، وهاء هرق في الأمر من نفس الكلمة ، فأدخل هرقت في باب فعلت بغير ألف وهو خطأ))[٢] ، والذي دعا ثعلباً إلى اشراك هرقت في باب فعلت أنه جعل الهاء من أصل الكلمة ، وهي ليست كذلك ولكنها مبدلة من همزة ويمكن أن نتبين هذا على النحو الآتي :

---

[١] **تصحيح الفصيح ٦٩ .**

[٢] **المصدر نفسه ٧٠ .**

١ـ الأصل في هرقت هو أرقت ، وإن الهاء بدل من الهمزة ، وعلى أنها متحركة ، لأنها ليست بأصل ومن قال : أهرقت فهو خطأ في القياسي ، وهذا قول الليث ، وتابعه في ذلك كراع[١] .

٢ . الأصل في أرقت هو أروقت ، وإنها أعلت بالحذف بعد أن نقلت حركة الواو إلى الراء .

٣ . إذا كان الماضي الثلاثي قد حصل فيه إعلال بالحذف ، فإن ذلك يحصل في الرباعي أيضاً لأنه لما أعلت الواو في راق يروق وجب أن يعتل في الرباعي فصارت ألفاً ، بعد أن انتقلت فتحتها إلى الراء فصارت أراق[٢] .

٤ . ونتيجة لكثرة الاستعمال ، وكون الهاء ألين من الهمزة ، وإن الهمزة ثقيلة أبدلت منها الهاء كما أبدلوا من الهمزة في كلمات منها : هياك في أياك ، ولهنك في لأنك .

٥ . وأجازوا زيادة الهاء بعد الهمزة في مضارع أراق ، فقالوا : أهريق ، فزادوا هذه الهاء بين حرف المضارعة والراء الساكنة ، ويرى سيبويه أن هذه الهاء هي عوض من ذهاب حركة العين ويرى ابن درستويه أنها عوض من الهمزة التي تسقط ؛ لأن الهاء ليست تستثقل مع الهمزة[٣] .

ومهما يكن فانه يجب التفريق بين وجود الحروف في مواضعها من كونها زائدة أو غير زائدة ، فالزائد من الحروف هو في حكم الحرف الذي لا وجود له ، فإذا قلنا : أرقت وأهرقت فكلاهما واحد على الرغم من زيادة الهاء بعد الهمزة .

أما ما كان من الحروف التي ترد مبدلة من حروف أصلية فإنها تعامل معاملة الحرف الأصلي ، فإذا قلنا في وزن أرقت : أفعلت ، فإن قياسه يبقى في هرقت على أفعلت ؛ لأن القياس على الأصل ، وإن الهمزة هي الأصل لا الهاء المبدلة عنها ، وبالتالي فإن ما وضعه ثعلب من هرقت في باب فعلت بغير ألف فيه توهم ؛ لأن الهاء ليست أصل من بناء الكلمة ولكنها مبدلة من الهمزة ، فإذا سلمنا بأن الهاء في الماضي من أهراق ساكنة ؛ لأنها ليست ببدل من الهمزة ، وإن الهاء في هراق أو الأمر هرق متحركة ؛ لأنها بدلاً من الهمزة يكون ما ذهب إليه ابن درستويه هو الأجدر بالأخذ والقبول ، وإذا كانت الهاء متحركة عند بعض النحويين . ولعل ثعلباً واحدٌ منهم . فقالوا : هراق يهريق؛ لأن الأصل في أراق يريق يؤريق ، لأن أفعل يفعل كان في الأصل يؤفعل ، فقلبوا الهمزة التي في يؤريق هاء ، فقيل : يهريق ، ولذلك حركت الهاء ، ومنه قول الشاعر[١] :

---

[١] ينظر : تهذيب اللغة ٥ / ٣٩٦ ،والمنجد في اللغة ٣٥٥ ، والممتع في التصريف ١ / ١٧١ .

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٦٩ .

[٣] ينظر : الكتاب ٤ / ٣٨ ، وتصحيح الفصيح ٦٩ ، والممتع في التصريف ١ / ١٧١ .

[١] ينظر : تهذيب اللغة ١٩٧/٥ ، والانصاف في مسائل الخلاف ١١/١ .

فإنه أهل لأن يؤكرما

ولم يكن لثعلب من مخرج يذكره ، إلا ما نقل بعض الشراح الجواب عنه وإن لم يشر أحد من شراح الدراسة لجوابه في ذلك ، وما يؤيد ذلك صاحب التاج بقوله : ((وأما الهاء فإما هي بدل عن ألف التعدية التي لحقت راق ، فقالوا : أراق ثم أبدلوا فقالوا : أهراق كما في المصباح وغيره وأما غيرها من اللغات التي الهاء فيها بدل عن ألف التتعدية ، فلا وجه لذكره هنا بوجه من الوجوه ، فقد وقع الغلط فيه لآقوام من أئمة اللغة ، منهم ثعلب في الفصيح ، فانه ذكره في باب فعل الثلاثي بغير ألفاً ، وإن تكلف بعض شراحه الجواب عنه بأنه صار في صورة الثلاثي أو غير ذلك مما لا ينهض))[٢] .

٢ . الباب السادس (باب فعلت وأفعلت باختلاف المعنى) .

توهم ثعلب في إدراج (أثرت التراب) في هذا الباب ، وهو ليس منه ، لأن الفعل (أثرت) يختلف في المعنى بين (أثرت التراب) ، و(أثرت الحديث) ، وإن كان الأثنان متفقين في اللفظ وهذا ما استبعده ابن درستويه بقوله : ((أثرت الحديث فعل صحيح الحروف والهمزة فيه أصلية وهو على فعلت بغير ألف ، وأما أثرت التراب ، فهو فعل معتل والهمزة منه زائدة لنقل الفعل فهو على أفعلت من ثار يثور ، وإنما أشبه لفظه لفظ فعلت لسقوط حرف العلة منه ، وأصله أثورت ، لا يخفى ذلك على من تعلق بالقليل من علم العربية ، وقد كان يجب ألا يذكره في هذا الباب ، أو يضم إليه ثار التراب يثور ، حتى يصير من هذا الباب ؛ لأنه قد ترجم الباب بفعلت وأفعلت باختلاف المعنى وأتى بفعلت من الأثر مع أفعلت من الثوران ، وإنما حقه أن يؤتى بفعلت وأفعلت من أصل واحد))[٣].

وقد أكد ابن هشام اختلاف الأصلين في ذلك بعد أن رأى أن أثرت التراب وهو بمعنى رفعته إنما يكون الأصل فيه آثرت بعد أن نقلت حركة العين وهي الواو إلى ما قبلها وهي الثاء وحذفت الواو ، لسكونها وسكون الراء بعدها ، وهذا ما يؤكد أن الهمزة ليست أصلاً من بناء الفعل[٤] .

٣ . باب المشدد

توهم ثعلب في أن (تفاعل) لا يكون إلا من اثنين فصاعداً ، أي إنه دال على معنى التشارك وإنه لا يكون متعدياً إلى مفعول ، ولهذا فإنه استعمل (تعهد) على تفعل ، وإنه أنكر قول العامة تفاعل على تعاهد[١] .

---

[٢] **تاج العروس ٧ / ٩٥ ، وينظر : المصباح المنير ٢٦٦ .**

[٣] **تصحيح الفصيح ١٢٥ .**

[٤] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ٨٩ ، وتاج العروس ٣ / ٤ ، و٧٩ .**

إن ما ذهب إليه ثعلب قالت به أكثر المظان الصرفية ، على أن تفاعل لا يكون إلا من اثنين فصاعداً ، نحو : تفاعل وتماسك ، وتعامل ، ولكن لم تكن هذه قاعدة عامة ، فقد أنكر ابن درستويه ذلك وغلط ثعلباً بدليل ما ورد عن ذلك في قول العرب ، قال : ((وهذا غلط لأنه قد يكون تفاعل أيضاً من واحد ، ويكون متعدياً كقول امرئ القيس :

تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً عليّ حراصاً لو يسّرون مقتلي))[٢]

وما يؤيد ذلك ما ذهب إليه الخليل من أن التعاهد والتعهد الاحتفاظ بالشيء واحداث العهد به واحد ، وعلى هذا يقال : يتعاهد إخوانه ويتعهد ، ويتعاهد القرآن والمسجد ، ويتعهد بالتشديد[٣] . ولعل أبرز المظان التي أشارت إلى ما قال به ثعلب هو قول سيبويه : ((وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً ، ولا يجوز أن يكون معملاً في مفعول ولا يتعد الفعل إلى منصوب ففي تفاعلنا يلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلته ، وذلك قولك : تضاربنا وترامينا وتقاتلنا))[٤] .

وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول : إن أبنية الأفعال المزيدة ، وإن وضعت لها أحكاماً وقواعد خاصة بها ، إلا أن ما تعنيه من دلالات لم تكن ثابتة كثبات القواعد والأصول ، فإذا قلنا: إن تفاعل دالة على معنى التشارك أو التشريك كما يسميها أبو حيان[٥] ، فإن هناك من الأبنية الأخرى ما قد تشترك مع هذا البناء وبالتالي لا يمكن القول : إن دلالة التشريك محصورة في تفاعل من دون غيره وإنها يجب أن تكون بفعل اثنين فصاعداً ، وهو ما تقيد به ثعلب وأوقعه في هذا الوهم ؛ لأن الاستقراء الدقيق لكلام العرب يجعلنا نقف على دلالات جديدة لما تعنيه الزيادة في الأفعال وربما تشترك الأفعال بعضها مع بعض في دلالات واحدة ، كما هو الحال في تفاعل وتفعل .

٤ . الباب الرابع (باب فُعِل بضم الفاء)

وهذا الباب من الأبواب التي أشار إليها النحويون والصرفيون على حدّ سواء ، وهو بناء الأفعال للمجهول ، فالنحويون درسوه في سياق الجملة ، والصرفيون درسوه في ضمن تقسيمات

---

[١] **ينظر : الفصيح ٣٠٥ .**

[٢] **تصحيح الفصيح ٣٨٩ ، وينظر : الديوان ١٣ .**

[٣] **ينظر : العين ١ / ١٠٣ ، وتصحيح الفصيح ٣٨٩ .**

[٤] **الكتاب ٤ / ٦٩ ، وينظر : المفصل في النحو ١٢٨ ، وتسهيل الفوائد ١٩٩ .**

[٥] **ينظر : المبدع في التصريف ١٠٩ .**

الفعل ، فالفعل عندهم يقسم على : معتل وصحيح ، أو مجرد ومزيد ، أو جامد ومتصرف ، أو متعد ولازم ، أو مبني للمعلوم أو للمجهول ، أو مؤكد وغير مؤكد .

وقد أجمع الصرفيون على أن الفعل الذي لا يسمى فاعله ، لا يكون إلا مضموم الأول في الماضي والمستقبل سواء أكان ثلاثياً أم رباعياً[١] .

وكان ثعلب قد أفرد باباً سمّاه (باب فُعِل بضم الفاء) ، وكأن الباب مختص بالفعل الثلاثي مضموم الأول من دون غيره من الأفعال ، وهو بقوله (باب فُعِل) قد حدد مجيء الأفعال التي لم يسمّ فاعلها بالأفعال الثلاثية ، ولكنه قد أتى بغير فعل ، وكان عليه أن يترجم هذا الباب بـ(باب ما كان بمعنى فُعل) كي يستوعب جميع هذا الباب ولاسيما أنه جاء مع هذا الباب غير (فُعل) ، وإن ما كان مضموم الأول لا يقتصر على الماضي فحسب ، وإنما يأتي ما هو على بناء (فُعّل) مشدداً ، ومنه على (أفتعل) بالألف ، ومنه على (أفعل) ، و(فوعل) ، و(تفوعل) و(واستفعل) ، و(فعلل) ، ونحو ذلك[٢] ، وعلى هذا يكون ثعلب قد وقع في وهم حينما جمع جميع هذه الأبواب تحت عنوان (باب فُعل) ولم يفصل بين الثلاثي وغيره ، فقد ذكرأهلّ وأولع وأهدر ، وأدير ، وامتقع ، وانقطع ، وكلها هي ليست على بناء (فُعِل) [٣] .

٥ . الباب الرابع عشر (باب المفتوح أوّله من الأسماء)

وقد انتقد ابن درستويه منهج ثعلب في كتابه ، ولم يقتصر هذا الانتقاء على هذا الباب فحسب بل شمل معظم أبواب الفصيح ، ففي هذا الباب ، فإن ثعلباً ((قد خلط فيه أبواباً مختلفة كان حقها أن يصنفها على مراتبها ، فلم يفعل ذلك وجمعها في باب ما يفتح أوله))[٤] .

وكان ثعلب قد ذكر من الأسماء : الشَّعْر والشّعَر ، والشّمْع والشّمَع ، والنّهْر والنّهَر[٥]من سكون الثاني وفتحه ، وهو غلط عند ابن درستويه ؛ لأن الباب مترجم بباب ما انفتح أوّله لا ثانيه والملاحظ على هذه الأسماء أن الحرف الثاني منها هو حرف حلقي ، ولعل ثعلباً انقاد مع غيره من اللغويين في معاملة هذه الأسماء معاملة الأفعال التي يكون ثانيها أو ثالثها من حروف الحلق بعد أن أجاز اللغويون كما مرّ في فصل سابق الكسر والفتح أو الضم والفتح في مستقبل هذه

---

[١] **ينظر : شذا العرف ٥١ ـ ٥٢ .**

[٢] **ينظر : تصحيح الفصيح ٩١ .**

[٣] **ينظر : التلويح ١٤ .**

[٤] **تصحيح الفصيح ٢٦٢ .**

[٥] **ينظر : التلويح ١٤ .**

الأفعال ، لوجود حرف الحلق ، وهذا مما لا ينطبق على الأسماء ؛((لأن الحرف الذي يحرك بالفتح في الفعل من أجل حروف الحلق أصله التحرك بغير الفتح ، فليس ينقل عن الحركة إلى سكون ولا عن سكون إلى حركة ، وإنما تجعل حركته من جنس حرف الحلق للمقارنة بين الحرف والحركة ، وهذه الأسماء إن كانت من الأصل ساكنة الأوسط لم يجز تثقيلها بالفتح ، لأن الساكن أخف من المتحرك ، وإن كانت في الأصل مفتوحة فليس يجب أن تسكن ؛ لأن الفتحة لا تستثقل ، وإنما يسكن المضموم والمكسور خاصة لثقل الضم والكسر في مثل كتف وعضد))[1].

ولهذا فإنه يمكن عد تنوع هذه الأسماء بين التسكين إنما هو من باب تنوع اللغات واختلافها ، وربما يكون مجيؤها في أسماء قليلة على غير اطراد وإن كانت مسموعة عن العرب .

إن ما ذكر من بعض المسائل التي عرض لها الشراح ، وما وقع فيها ثعلب من توهم أو غلط تكشف لنا أن كتب الشروح من المصادر التي يمكن عدّها أساساً لدراسة أوجه الخلاف المختلفة اللغوية والنحوية والصرفية والدلالية ، وهذا ما يؤشر عمق التفكير اللغوي بمستوياته كافة عند الشراح ، وإن عناية الشراح بذلك لم تكن في الرد على هذه المسائل فحسب بل شملت منهج الكتاب وما احتواه من أبواب مختلفة ، ولابدّ من أن يحصل هذا ، لأن ثعلباً كوفي المذهب والشراح جميعاً بصريو المذهب ، ومن الطبيعي أن يرصد الشراح ما وقع فيه ثعلب من أوهام لا تنسجم مع القواعد والأصول البصرية ، وكان لزاماً عليّ أن أشير وأتقيد بذكر المسائل الصرفية من دون غيرها لما لها صلة مباشرة في البحث ، وأن أترك ما سواها .

٥ . تناوب الصيغ في المشتقات

١ . اسم الآلة :

---

[1] تصحيح الفصيح ٢٦٣ .

يعرف الصرفيون هذا الاسم على أنه ما يعالج به الفاعل والمفعول لوصول الأثر إليه ولا يشتق من الأفعال اللازمة إذ لا مفعول لها، فهو اسم مشتقوشامل لغيره من المشتقات كسرت ميمه للفرق بينه وبين الموضع[١]، وحدد الصرفيون أوزان هذا الاسم ، فجاءت على ثلاثة أوزان رئيسة هي : مِفْعَل بفتح الميم وسكون الفاء ، ومفعال ، ومفْعِلة ، وقد جعلوا هذه الأوزان الثلاثة هي الأوزان الغالبة أو القياسية ، في حين عدّوا (مفعلة) بضم الميم ، وفعال على غير قياس[٢] .

وذكر الشراح هذه الأوزان ويمكن بيانها على النحو الآتي :

أ . الأوزان القياسية :

١ . مِفْعَل :

وجاءت على هذا الوزن أسماء منها : مِطرق ، ومِروح ، ومِئزر ، ومِحلب ، ومِقطع ، ومِخبط ، ومِرفق ، ومِكتل ، قال ثعلب : ((وكلّ اسم في أوله ميم مما ينقل أو يعمل به فهو مكسور الأول نحو قولك : مِلحفة ومِلحف ومِطرفة ومِطرق))[٣]، وفرق الشراح بين ما كان على (مِفعل) مكسور الميم وهو اسم للآلة ، وما دلّ على المكان وهو (مَفعل) ، ((فإن جعلت شيئاً من هذا مكاناً فتحت الميم ، فالمقطع : الموضع الذي يقطع فيه ، والمِقطع : الذي يقطع به والمَقص : الموضع الذي يقص فيه ، والمِقص : المِقراض الذي يقص به))[٤] .

ودلت الميم في اسم الآلة على أنها علامة تشير إلى أن هذا الاسم في معنى المفعول به أي مما يعمل به ، قال ابن درستويه : ((فإنّه . أي ثعلب . إنما يريد الأدوات ، وليس الميم في أولها من أجل أنها أداة تنقل ، ولكن لمّا كان الاسم في معنى المفعول به ، ومما يعمل به على كل حال جعل في أوله الحرف الذي يجعل في أوائل الأسماء المفعولة من الثلاثي والرباعي وفي الزمان والمكان ، كقولهم : هو مفعول ، ومُفعَل ، ومُفعَّل ومستفعل ، ومَفعَل ؛ إلا أنه فرق بين ما ينقل ويستعمل منها ، وتلك الأشياء بالكسر في الميم والفتح والضم ؛ لأن تلك لا تكون إلا مضمومة أو مفتوحة وهذه مكسورة))[١]، وواضح من كلامه أنه ساوى بين ما يدل على اسم المفعول المصوغ من الثلاثي أو الرباعي أو المكان وبين اسم الآلة من حيث الصيغة لا من حيث الدلالة فكل هذه

---

[١] ينظر : شرح المراح في التصريف ١٣٥ .

[٢] ينظر : شرح الرضي ١ / ١٨٦ . ١٨٨ .

[٣] الفصيح ٥٣ .

[٤] شرح الفصيح (ابن هشام) ١٤٢ .

[١] تصحيح الفصيح ٣٠٦ .

الأسماء تشترك مع اسم الآلة بوجود الميم وتشابهها في الصيغة ، ولكنها تختلف معها في أن لكل اسم دلالته الخاصة ، وهذا الاختلاف إنما مرده إلى الحركات .

٢ . مِفْعَلَة :

وجاء منها : ملحفة ، ومطرقة ، ومروحة ، ومسورة ، ومرفقة ، ومخدة ، ومرآة[٢]، وقد جعل سيبويه قياسية هذا الوزن سواء أكان بالتاء أم بغير التاء دالاً على ما يعالج به[٣] .

٣ . مِفعال :

وجاء منه : مكحال ، ومفتاح ، وميزان ، ومثقال ، ومسمار ، ومجيء الألف الزائدة في هذه الأسماء إنما هو للمبالغة ، ولا يجوز أن تكون الميم في غير الكسر ، قال ابن درستويه : ((وقد يكون هذا في الكثير الفعل للمبالغة في الفعل به ، وذلك مثل قولهم : رجل مِرجم ومِقول ، ومِذكار ومِئناث ومِحرب ونحو ذلك))[٤] .

ب . الأوزان السماعية :

١ . مُفْعُل :

ذكر الشراح أن ما جاء دالاً على بناء الآلة على وزن (مُفعُل) بضم الميم والعين ، فهو من باب السماع تروى رواية ولا يقاس عليها[٥]، وكان ثعلب قد ذكر خمسة أسماء جاءت على هذا البناء إلا أنه لم يشر إلى أنها أسماء سماعية ، ولكنه عدّها من الأسماء النادرة ، وهي : مدهن : لما يجعل فيه الدهن ، ومنخل : لما ينخل به الدقيق ، ومسعط : لما يجعل فيه السعوط ، وهو دواء أو دهن يسعط به العليل أو الصبي في أنفه أي يجعل فيه ، ومدق : لما يدف الشيء ومكحلة : للتي يجعل فيها الكحل[٦]، وزاد ابن السكيت منصل وهو السيف ، وزاد الزمخشري المحرضة : وعاء الحرض : أي الأشنان[١]، وهذه الأسماء لم تكن أبنية دالة على الآلة ؛ لأنهم لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، وهي على حدّ تعبير سيبويه جعلت أسماء لهذه الأوعية[٢].

---

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٢٤ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٤٢ .

[٣] ينظر : الكتاب ٤ / ٩٤ .

[٤] تصحيح الفصيح ٣٠٦ .

[٥] المصدر نفسه ٣٠٩ ، وينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٤٣ .

[٦] ينظر : الفصيح ٥٣ .

[١] ينظر : اصلاح المنطق ١٠٣ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٤٣ ، وشرح الشافية ١ / ١٨٧ .

[٢] ينظر : الكتاب ٢٤٨/٢،والنادر اللغوي في الأبنية الصرفية ١٧٣ .

وعلل ابن درستويه مجيء هذه الأسماء مضمومة الميمات إذ أرجع ذلك إلى كثرة الاستعمال مما أدى إلى إخراجها من بابها الذي وضعت له وهو كسر الميم وإلحاقها ببناء الرباعي الذي على وزن (فعلل) ، فضمت عين الفعل منها إتباعاً لضمها في الفعل المضارع ثم تبعت حركة العين الميم ؛ لكثرة الاستعمال استثقالاً للتحول من الكسر إلى الضم ، فجعلوا اللفظ من وجهٍ واحدٍ ، وهي مسموعة تروى رواية ، ولا يقاس عليها ؛ لشذوذها عن بابها ، ولكن تحكى عن العرب حكاية . وأجاز رد هذه الأسماء إلى القياس بكسر الميم مثل نظيراتها ، فيقال: مدهن ، ومنخل ، ومغزل ، ومسعط ، ومدق ، ومكحل[٣] .

٢ . فِعال :

وجاء مسموعاً نحو : الخياط ، وهو اسم الإبرة التي يخاط بها الثوب[٤]، والثقال جلد أو كساء يوضع تحت الرحى ، يقع عليه الدفيق ، وهو مثال ما كان أداة تستعمل نحو : الإزار والرداء والبساط ، والفراش[٥] .

٣ . فِعالة :

وجاء مسموعاً وانفرد به ثعلب ، ولم يذكره سيبويه أو الرضي قولهم : حمالة السيف وهو السير الذي يعلق به ، ويسمى المحمل كما قال أبو كبير الهذلي :

ما إن يمسُّ الأرض إلا منكبُ منه وحرفُ السّاق طيّ المحملِ[٦]

وهو ما كان آلة تستعمل ، وكذلك قولهم : العلاقة أي علاقة السوط ، وهو ما يعلق به الشيء فجعل الكسر في أول ما كان آلة تستعمل مثل الغلامة والعمامة ، والقلادة على وزن (فِعالة) وهي خيط أو سير يكون في طرف السوط[٧] .

وإن كانت كتب الشروح قد ذكرت هذه الصيغ الدالة على الآلة القياسية منها والسماعية ، ولكن كلام العرب لم يقتصر على ذلك ، ولو نظرنا إلى معجم لسان العرب لاستطعنا أن نتعرف على صيغ وأبنية متعددة لما ينقل أو يستعمل من الأدوات التي كان العرب يستعملونها في حياتهم ، إلا أن كثرة الاستعمال أو قلته هو الذي يحدد الصيغة واستعمالها من حيث القياس والسماع .

---

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ٣٠٩ .

[٤] تصحيح الفصيح ٣١٧ ، وينظر : لسان العرب ٢٩٨/٧ .

[٥] تصحيح الفصيح ٣٣٤ .

[٦] البيت من شواهد الكتاب ١٨٠/١ (بولاق) ، والانصاف ٢٣٠/١ .

[٧] ينظر : الفصيح ٥٨ ، وتصحيح الفصيح ٣٣١ ـ ٣٣٢ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٣٣ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ١٥١ ، والقاموس المحيط ٢٦٧/٣، ولسان العرب ١٠ / ٢٦٢ ، وتاج العروس ٢١/٧ .

٢ . اسم الفاعل :

اتفق الصرفيون على دلالة اسم الفاعل على الحدوث ، أي أنه يعني دلالته على ذات مبهمة قام بها حدث معين على وجه الحدوث ، ويفهم من ذلك أن هذه الذات اتصفت بصفة معينة[١]. ولابد من أن يكون مشتقاً من الفعل الثلاثي أو غير الثلاثي ، والقياس في اشتقاقه من الأفعال الثلاثية المجردة هو أن يكون الفعل الثلاثي مصوغاً على (فاعل) من أحد الأبواب الآتية :

فَعَلَ يَفْعِل (متعدياً) ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضارب

فَعَلَ يَفْعُلُ (متعدياً) ، نحو : قَتَلَ يَقْتُلُ قاتل

فَعَلَ يَفْعَلُ (متعدياً) ، نحو : ذَهَبَ يَذْهَبُ ذاهب

فَعِلَ يَفْعَلَ (متعدياً) ، نحو : شَرِبَ يَشْرَبُ شارب

أما (فَعِلَ يَفْعَلُ) ، و(فَعُلَ يَفْعُلُ) اللازمان ، فان مجيء اسم الفاعل منهما يكون قليلاً ، نحو : سَلِمَ يَسْلَمُ ، وَفَرُه يَفْرُهُ[٢] .

ويكون اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي بلفظ المضارع ((بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر مطلقاً ، سواء أكان مكسوراً في المضارع كـ (منطلق) و(مستخرج) أو مفتوحاً كـ (متعلم) و (متدحرج)))[٣] . وقد تناول الشراح أسماء الفاعلين ، فمنهم من وقف أمامها مفصلاً القول فيها ، ومبيناً بعض الأحكام والقواعد القياسية وغير القياسية فيها ، مثل ابن درستويه وابن هشام ، ومنهم من ذكرها من دون الإشارة إلى تفصيلات ومنهم : ابن الجبان وابن ناقيا ، ويمكن أن أتبين مجيء هذه الأسماء في كتب الشروح على النحو الآتي :

أ . أسماء الفاعلين القياسية المصوغة من الثلاثي .

وجاء منها :

فَعَلَ يَفْعَلُ ، نحو : برأ من المرض يبرأ باريء ، وقَنَعَ يَقْنَعُ قانع ، ومنه قول الله عزّ وجل : ((فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ))[الحج : ٣٦]، وشحم أصحابه يشحمهم ، ولحمهم يلحمهم إذا أطعمهم ، وهو شاحم ولاحم .

---

[١] **ينظر : رسالتان في علم الصرف ٢٠١ .**

[٢] **ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٦٦ .**

[٣] **المصدر نفسه ٢ / ٢٦٧ .**

فَعَلَ يَفْعُلُ ، نحو : شحب يشحب ، وسهم يسهم ، واسم الفاعل منهما شاحب وساهم ، وفسد يفسد فاسد ، وعشر يعشر عاشر ، ونفر ينفر نافر ، ونعس ينعس ناعس ، وخمدت النار تخمد خامدة ، وحاش يحوش حائش ، ونشد ينشد ناشد ، وكنف يكنف كانف .

فَعَلَ يَفْعِلُ ، نحو : غوى يغوي واسم الفاعل غاوي ، وفعله من الأفعال المعتلة اللام ، وكل فعل اعتلت لامه توجب قلبها ياء في اسم الفاعل ، ونبذ ينبذ ، ونفى ينفي نافي ، وزوى يزوي زاوي وضاق صدره يضيق ضائق ، ودقّ يدقّ داق ، ونقم ينقم ناقم .وخصى الفحل يخصي وفاعله خاصي ، وصاد يصيد صائد ، وهال يهيل هائل ، وغاظ يغيظ غائظ .

فَعَلَ يَفْعَلُ ، نحو : عجل يعجل واسم الفاعل عاجل ، ومصصت السيء أمص واسم الفاعل الماص ، وهزئ يهزأ هازئ . ولم يكن مجيء الأفعال على (فَعِلَ يفعَلُ) اللازمة منها يشكل كمّاً واسعاً وكثيراً في كلام العرب ، قال ابن هشام الأنصاري : ((ويقل في القاصر كسلم))[1]. وقد جاء عجل يعجل متعدياً وهو في الأصل لازم ، وهو من باب تعدية ما لايتعدى إذ جاء منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ((وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى))[طه : ٨٤] ، وهو لم يعد مباشرة وإنما بحرف الجر ، إذ أجاز ابن درستويه مجيء اسم الفاعل منه على عاجل وعجل[2] .

ب . أسماء الفاعلين السماعية المصوغة من الثلاثي :

هناك من الأسماء التي جاءت على غير قياس وهي أسماء الفاعلين على غير وزن (فاعل) فقد ذكر الشراح هذه الأسماء من دون الإشارة إلى خروجها عن القياس بشكل صريح ومنهم من ذكر مجيئها على أوزان غير صريحة ، ويمكن أن نتبينها على النحو الآتي :

أ . جاءت بعض الأفعال على أوزان معينة إذ لم يسمع مجيؤها على الأصل أي على وزن (فاعل) وإنما جاءت على وزن الصفة المشبهة باسم الفاعل من ذلك :

فَعِلَ يَفْعَلُ ، نحو : قنع يقنع إذا رضي بحظه وصبر على ضره واسم فاعله قنع بكسر النون وأمر القوم يأمرون إذا كثروا ، واسم الفاعل أمر ، وترب يترب إذا افتقر أي بدلالة لزق بالتراب لفقره ، واسم الفاعل منه ترب على فعل ، ومنه قول ذي الرمة :

مرّاً شمألٌ ومرّاً بارحٌ ترب[1]

---

[1] **أوضح المسالك ٢ / ٢٦٦ .**

[2] **تصحيح الفصيح ١٥٥ .**

[1] **تصحيح الفصيح ١٥٣، والبيت في ديوانه ٢، وصدره: لابل هو الشوق من دار تخوّنها .**

وكان القياس يقتضي أن يقال في أسماء الفاعلين لهذه الافعال ، قانع ، وآمر ، وتارب إلا أن العرب لم تستعمل هذه الصيغة واستغنت عنها بالصفة المشبهة باسم الفاعل لأسباب منها :

١ . التفريق بين الصيغ للتفريق بين المعاني فاسم الفاعل للفعل قنع يقنع ومعناه سأل هو قانع على فاعل وهو القياس ، أما اسم الفاعل للفعل قنع يقنع ومعناه رضي فهو على صفة الصفة المشبهة باسم الفاعل وهي (فعل) أي قنع ، وبذلك يقال في التفريق بين أمر القوم إذا كثروا واسم الفاعل أمر ، وبين أمر علينا فلان أي ولي ويعني صار أميراً ، واسم الفاعل منه أمر على فاعل ، وإذا أريد المبالغة في ذلك قيل : أمير وأهل اللغة يجعلون أمير وآمر بمعنى واحد[٢] وذهب ابن الجبان إلى أن اسم الفاعل من أمر القوم هو أمر وآمر فساوى بين فعل وفاعل كما ساوى بين واهم ووهم وهما عنده مثل حاذر وحذر ، وهو بذلك لم يفرق بين أسماء الفاعلين[٣]. في حين نجد ابن درستويه لا يستعمل لفظ أو اسم إلا وعلل مجيئه ضمن قواعد وأقيسة ، وربما يقيس فعلاً على فعل في المعنى ، ليصل إلى التفريق بين أسماء الفاعلين ، وهذا جزء من ولعه بالقياس ، فهو يفرق بين برأ من المرض ، وفاعله باريء ، وبين برء من الذنب وفاعله بريء لأن قياس بريء الذي على معنى نقي ، وفاعله نقي لا ناقي[٤] .

٢ . تحديد بعض أبواب الأفعال للتفريق بين ما بني على أسماء الفاعلين ، وما يبنى على الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، مع مراعاة دلالة هذه الأبواب على معانٍ مخصوصة ، فقد اتفق الصرفيون على أن من الصفات المشبهة باسم الفاعل ما تبنى على فعل من الفعل الثلاثي (فَعِلَ يَفعَلُ) و(فَعُلَ يَفعُلُ) إذا دلّ على الأداء الباطنة وما يناسبها من العسر واللحز ، ونحوهما من الهيجان والخفة والإمتلاء والأشر والجذل والفرح والقلق[١] .

٣ . تحديد معنى المبالغة في باب مخصوص هو باب (فَعُلَ يَفعُلُ) ، فكل ما جاء من هذا الباب يكون قياس فاعله على الصفة المشبهة لا على الفاعل ، وقد جاءت في كتب الشروح أفعال كانت أسماء أفعالها على بناء الصفة المشبهة لا على الفاعل ؛ لأنها تحمل في دلالتها معنى المبالغة

---

[٢] **تاج العروس ٣/ ١٨ . ١٨ .**

[٣] **ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٣٢ ، ١٨٥ .**

[٤] **ينظر : تصحيح الفصيح ٦٦ .**

[١] **ينظر : شرح الشافية ١ / ١٤٣ . ١٤٤ ، والنادر اللغوي في الأبنية الصرفية ١٦٧ .**

في المدح أو الذم أو في غير ذلك ، منها قولهم : فصح يفصح فصيح لا فاصح ، وعرض يعرض عريض ، وشحم يشحم شحيم ، ولحم يلحم لحيم ، وقرب يقرب قريب[٢] .

فَعَلَ يَفعِلُ ، وجاء منه عتق يعتق واسم الفاعل عتيق ، فهو فعيل بمعنى فاعل ، وكان القياس يقتضي أن يكون على (فاعل)[٣]، ((وحرص يحرص واسم الفاعل منها : حريص على فعيل والقياس حارص إلا أنه جاء على معنى المبالغة ، كما جاء عليم ورحيم ، واستغني بحريص عن حارص))[٤] .

فَعُلَ يفعُلُ ، وجاء منه حمص يحمص واسم الفاعل حامص ، وعقر يعقر واسم الفاعل عاقر ، وكان القياس يقتضي أن يكون اسم الفاعل للفعلين حميص وعقير ؛ لأن ما كان فعله من باب (فَعُلَ يفعُلُ) دالاً على المبالغة ، فإن اسم الفاعل منه على فعيل لا فاعل ، وإن جاء مسموعاً ومحكياً عن فصحاء العرب ، وقد علل ابن درستويه خروج الفعل عن قياس اسم الفاعل بقوله : ((فإنما جاء منه فاعل على جهة النسب ، كما جاء رامح ونابل وناشب ، لا على الفعل وما لم يسمع فيه فاعل من العرب الفصحاء فهو من خطأ العامة ، وقد قالت العرب : مكث بمكث بضم العين من الماضي والمستقبل ، وقالوا في فاعله : مكث على القياس ، فإذا فتحوا الماضي فقالوا : مكث ، قالوا في فاعله : ماكث ، كما يقال : عالم وعليم ؛ أحدهما على الفعل المعتاد ، والآخر على المبالغة))[٥] ، وهذا هو احتجاج البصريين[٦].

وجاءت بعض الأسماء الدالة على الفاعل منقولة من صيغة أخرى ، مما يجعل هذا النقل لتلك الأسماء تأخذ حكم التأنيث أو عدمه ، ويمكن بيانها على حسب ما وردت في كتب الشروح وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالنيابة بين الصيغ التي من خلالها نستطيع أن نقف على أهمية الصيغة الصرفية في توظيف الدلالة .

١ . فعول في تأويل فاعل :

---

[٢] ينظر : تصحيح الفصيح ١٤٠ ، ١٩٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٤١ ، ١٨٢ .

[٣] تصحيح الفصيح ١٦٢ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٤٩ .

[٤] تصحيح الفصيح ٤٧ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٥٢ .

[٥] المصدران أنفسهما ٩٤ ، ١٠٦ .

[٦] ينظر : الانصاف ٢/ ٧٥٩ .

قال ثعلب : ((وكذلك آمرأة صبور وشكور))[1] ، إذ جاء الاسم على فعول ، وهو في حقيقته لم يكن المراد منه هذا الوزن أو هذه الدلالة ، وإنما جاء منقولاً إلى بناء آخر ، وهو في تأويل اسم الفاعل ، ومن هنا يخضع هذا البناء قبل النقل إلى إلتزامه بحكم التذكير من دون إلحاق الهاء به ،على الرغم من أن الموصوف مؤنث ، قال ابن هشام : ((متى كان فعول في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء ، تقول : أمرأة صبور بمعنى صابرة ، وشكور بمعنى شاكرة وغفور بمعنى غافرة ، قال الله تعالى: ((وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا))[مريم : ٢٨] ، وهو على وزن فعول في الأصل ، ولام الفعل من بغى يبغي ، فاجتمعت الواو والياء ، وقد سبقت إحداهما بالسكون ، فوجب البدل والإدغام ، وبغياً هنا بمعنى باغية ، كما تقول : صبور بمعنى صابرة ولذلك حذفت الهاء))[2]، ويرى الشراح أن هذا البناء . أي فعول . هو من أبنية المبالغة وهو وصف للفاعل صار بمنزلة النسب والإضافة لا بمعنى الفعل ، فلذلك اشترك فيه المذكر والمؤنث على لفظ واحد بغير تأنيث[3]. وبناءً علىذلك فهم جميعاً يتفقون مع ما ذهب إليه سيبويه بأن هذا البناء إنما وضع للمبالغة ، ولكنه في حقيقته منقول إلى بناء آخر هو فاعل . ويرى الفراء أن المؤنث إذا كان قد وصف بفعل لا يشركه فيه المذكر فاجعله بطرح الهاء ، كما رأيتهم قالوا : امرأة حائض وامرأة سلفع ، وهي الخبيثة اللسان ، وضامر وهي المهزولة ، أما المبرد فيرى أن ما كان من المذكر نعتاً لمؤنث فهو قولك : امرأة طالق وبكير ضامر وإنما جاء بغير هاء ؛ لأنه ليس على فعل فمجازه مجاز النسب وهذا يتفق مع قول الخليل في قوله تعالى: ((السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ))[المزمل : ١٨]إنما قيل : منفطر ولم يقل : منفطرة ؛ لأنه أريد به النسب وإذا جاءت على الفعل لم يجز إلا منفطرة ، ومنه قول الله عز وجل : ((تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ))[الحج : ٢] كما ذكر الفعل جرى الاسم عليه[1] .ويرى القدماء والمحدثون أن هذا التحول والنقل والتأويل من صيغة فعول إلى اسم الفاعل وربما صاحبه تحول من فعول إلى مفعول ، إنما هو أحد الأسباب التي أدت إلى نشوء ظاهرة الأضداد ، وهو ما جعل محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) يستعمل الجديد بمعنى

---

[1] الفصيح ٣٠٨ .

[2] شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٠٢ .

[3] ينظر : تصحيح الفصيح ٤١٨ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٧١ ، وشرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣١٤ .

[1] المذكر والمؤنث (الفراء)٤٠ ، المذكر والمؤنث (المبرد) ١٠١ . ١٠٢ ، والمزهر ٢ / ٢٣٤ .

المجدود فصرف عن مفعول إلى فعيل كما قالوا: مطبوخ وطبيخ ومقدور[٢]، وإن كان ابن درستويه قد أنكره ولم يأخذ به[٣] .

٢ . فيعل في تأويل فاعل :

هناك من الصيغ ما يستغنى بعضه عن بعض ، فنجد صيغتين متساويتين في المعنى فتحل واحدة محل الأخرى إما للفرق بين المشتبهين ، أو لكثرة الاستعمال ، أو للايجاز والتخفيف فتنوب كلمة عن أخرى[٤]، من ذلك قولهم : صيق على فيعل ، وضائق على فاعل ((وليس بين النحويين خلاف في أن فاعلاً وفعيلاً بمعنى واحد ؛ لأن الياء أقرب الحروف شبهاً من الألف ، فهم يقولون : ميّت ومائت وسيّد وسائد ، ولكن استعملوا الفاعل في أحد الوجهين والفعيل في الوجه الآخر للفرق بين المعنيين المشتبهين ، فقيل : ضاق الشيء ضيقاً ، فهو ضيق وضاق قلبه وصدره فهو ضائق على فاعل ، وهما من الضيق ، كما قال الله عز وجل : ((**وضائق به صدرك**))[هود :١٢] ...))[٥] .

ولم تكن صيغة (فعيل) في معناها لتدل على (فاعل) ، فقد ذكر ابن هشام خمسة معانٍ ترد صيغة (فعيل) عليها منها بمعنى (مُفعِل) ، نحو : أليم بمعنى مؤلم ، و(مِفعَل) ، نحو : عقيد بمعنى معقد و(مُفاعِل) ، نحو : جليس بمعنى مجالس ، و(مُفَعِّل) وهو قليل ، نحو : لبيب بمعنى ملبب وصميم مصمم ، و(مُفَعَّل) نحو : غليظ بمعنى مغلظ ، ورقيق مرقق .

ويمكن أن أخلص إلى أن هذه الصيغ التي تحل محل الصيغ الأخرى ، وتؤول تأويلها يمكن من خلالها معرفة المعاني الدلالية سواء أتفقت هذه الصيغ أم اختلفت ، ومن هنا فإن ما يمكن نقله وتحويله من صيغة إلى أخرى هو في طبيعته أقرب إلى البحث الدلالي منه إلى البحث الصرفي ؛ لأن أسباب هذه الانابة كما ذكرها ابن درستويه لاتشكل في مضمونها دراسةً لما يحصل من تغيير في البنية الصرفية لهذه الصيغة أو تلك ،وإنما بقدر ما هو إظهار للفروق المعنوية أو ؛ لأن الأمر

---

[٢] ينظر : الأضداد ٣٥٢، وعلم الدلالة ٢١٣ .

[٣] ينظر : تصحيح الفصيح ١٨٨ .

[٤] ينظر : المصدر نفسه١٣٢ .

[٥] تصحيح الفصيح ١٣٥ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٤٢ . ٢٤٣ ، وصيغة فعيل واستعمالاتها ١٣.وهناك ثلاثة آراء في وزن ضيق ، وميت وأمثالها ، فالبصريون يرون أن وزنه (فيعل)بكسر العين ، وذهب الكوفيون إلى أن وزنه (فعيل)في الأصل ، وذهب قوم آخر إلى أن وزنه (فيعل) بفتح العين . ينظر : الانصاف ٢/٧٩٥ . ٧٩٦ .

قد درج على لسان العربي في إحلال صفة محل أخرى فجاء استعماله لها كثيراً أو موجزاً ، وإن كان لهذه الصيغ الصرفية أثر مهم في إظهار البعد الدلالي لأي من هذه الصيغ .

٣ . الصفة في تأويل فاعل :

قد ترد الصفات فتوضع موضع الفاعل ، لأجل الاختصار ، فهناك من الأسماء والمصادر ما وضع موضع الصفات ، فجاءت هذه الصفات في تأويل فاعل ، ومما ورد من ذلك في كتب الشروح :

رجل عدل يريدون عادل

رجل رضىً يريدون مرضيّ[١]

قال ابن درستويه معلقاً على ذلك : ((وكان تأويل الفاعل والمفعول وسائر الصفات تأويل ذي الفعل ، فإذا قلت : عادل فمعناه ذو عدلٍ ، ومرضيّ معناه ذو رضىً ، فوضع اسم واحد موضع اسمين اختصاراً))[٢] .

٤ . اسم الفاعل في تأويل المصدر :

قد يقع المصدر في تأويل اسم الفاعل ، من ذلك قولهم : قام قائماً أي قياماً وكذلك خرج خارجاً هو في موضع خروج ، ومنه قال الفرزدق :

على حَلفةٍ لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارج من فيّ زورُ كلامِ

فوضع اسم الفاعل موضع المصدر أي : ولا تخرج خروجاً[٣] .

ج . أسماء الفاعلين المصوغة من غير الثلاثي :

لا خلاف بين الصرفيين على أن صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثي هو الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر[١]، نحو : أكرم مكرم ، وآذنته بالصلاة فهو مؤذن ، وأحسست فأنا محسٌّ ، وأحال فهو محيل ، وقد قالت العرب : محول على الأصل كقول الشاعر :

---

[١] **ينظر : التلويح ٤١ .**

[٢] **تصحيح الفصيح ٢٥٣ .**

[٣] **ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١١٦ .**

[١] **ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٦٧ ، وشذا العرف ٧٤ .**

ماذا وقوفي على رسمٍ عفا مخلولق محولٍ مستعجم[٢]

٣ ـ اسم المفعول :

هذا هو القسم الثالث من المشتقات ((وهو الدال على ذات مبهمة وقع عليها حدث معين))[٣]، وتتم صياغته القياسية من الثلاثي المعتل والصحيح الدال على المبني للمجهول على وزن (مفعول) ، ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر وقد ورد في كتب الشروح كثير من أسماء المفعولين إلا أن أهم ما يميز مجيء هذه الأسماء هو ورودها بدلالات أخرى ،وصيغ غير صيغة اسم المفعول نفسه ،إذ أوضح الشراح دلالة هذه الأسماء من خلال صيغ أخرى نابت مناب صيغة اسم المفعول من ذلك :

أ ـ فعيل بمعنى مفعول :

قولهم كنف يكنف ، والمفعول مكنوف ، والكنيف اسم ما يجعل حول الغنم وغيرها كالمغتسل والمتوضأ ، وهو فعيل بمعنى مفعول أي مكنوف[٤] .

وحصرت الرجل أحصره أي حبسته، ومنه قول الله عز وجل : ((وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا))[الإسراء : ٨] ومعناه محصور ، وقالوا أيضاً : كف خضب ، وأمرأة قتيل ، ولحية دهين وهي فعيل بمعنى مفعول، قال ابن هشام: ((كل ما كان على فعيل نعتاً للمؤنث،وهو في تأويل مفعول،فهو بغير هاء،نحو:أمرأة قتيل،بمعنى مقتولة،وكف خضيب بمعنى مخضوبة ، وعنز رميّ بمعنى مرمية ، وأصلها : مرموية ثم وقع الإدغام ، وعين كحيل بمعنى مكحولة ، ولحية دهين بمعنى مدهونة ، وملحفة جديد ، بمعنى مجددة ، أي : مقطوعة حين قطعها الحائل ، قال الشاعر :

أبى حبي لسلمى أن يبيدا وأمسى حبلها خلقاً جديدا

أي مقطوعاً))[١] .

---

[٢] تصحيح الفصيح ٢٤١ ـ ٢٤٢ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ١٨٤ .

[٣] رسالتان في علم الصرف ٢٠٤ .

[٤] ينظر : لسان العرب ٣١٠/٩ .

[١] شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٠١ .

وقد بنى ابن هشام رأيه في وقوع الإدغام في اسم المفعول (مرمية) على قاعدة صرفية صحيحة ؛ لأن الواو في مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة ، أمّا إذا كانت عين الفعل هي واو مفعول فلا يجوز قلبها ، ولهذا قالوا : مشيب ولم يقولوا : مشوب[٢].

وصيغة فعيل من الصيغ التي وردت بكثرة في كلام العرب ، وغالباً ما ترد صفةً ، فإن جرت مجرى الأسماء اتصلت فيها علامة التأنيث ، وهذا ما جعل ابن ناقيا يفرق بين هذه الصيغة التي جاءت بتأويل مفعول متصلة بالتاء وغير متصلة ، قال ((أكيله السبع بمعنى مأكولة وعلامة التأنيث فيها ، لأنها تجري مجرى الأسماء ، وإنما يستوي المذكر والمؤنث في فعيل إذا كان صفة ، نحو : امرأة قتيل وكف خضيب))[٣]، وهذا ما يؤيده قول البطليوسي ، فلا يقال: آمرأةظعينة ، بل يجب أن يقال: ظعيني بغير هاء ؛ لأنها في تأويل مظعون بها ، وفعيل إذا كان صفة ، وهذه الصفة لمؤنث وهي في تأويل مفعول توجب أن تكون بغير هاء ، إلا أنها جرت مجرى الاسماء حتى صارت غير جارية على موصوف كالذبيحة والنطيحة[٤].

وذهب ابن هشام إلى تعليل مجيء الاسم على فعيل مقترناً بالهاء أو عدمه معتمداً على القياس محاولاً تفسير ذلك بشيء من التوسع ، قال : ((كان القياس في أكيلة أن تكون هاء لأن كل ما كان على فعيل نعتاً للمؤنث وهو في تأويل مفعول فهو بغير هاء ، وإنما جاءت أكيلة بالهاء ؛ لأنه ذهب مذهب الأسماء ، نحو : النطيحة والذبيحة ، وأكولة الراعي التي يسمنها إنما ثبتت الهاء في أكولة ، لأنه فعولة في تأويل مفعول ، وحكم هذا النوع أن تثبت الهاء فيه نحو : الحلوبة ، والركوبة ، فالحلوبة بمعنى : المحلوبة ، والركوبة بمعنى المركوبة ، وكذلك الأكولة بمعنى المأكولة))[٥]، وزاد ابن درستويه شاهدين يعززان ما ذهب إليه ابن هشام هما قوله تعالى: ((وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا))[الأنعام : ١٤٢] ، وقوله تعالى: ((فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ))[يس:٧٢] ، فالحمولة والركوبة ، مما تقتنى ليحمل ويركب عليها ، ولا توصف

---

[٢] ينظر : المنصف ١ / ٢٨٨ ، والمبدع في التصريف ١٧٥ ـ ١٧٦ .

[٣] شرح الفصيح (ابن ناقيا) ٢ / ٣٩٠ .

[٤] ينظر : الاقتضاب ٣٩٣ .

[٥] شرح الفصيح (ابن هشام) ٢٨٥ .

بشيء من ذلك ، فلا يقال : ناقة حمولة ، ولا شاة حلوب فإذا أريد النعت من ذلك جاءت بغير تأنيث[١] .

ب . المصدر في تأويل اسم المفعول :

قد يقع المصدر في تأويل اسم المفعول ، من ذلك قولهم : رجل رضىً أي مرضي ، ورجل ليس له عقل أي معقول ، وخذ يسره ودع عسره أي خذ ميسوره ودع معسوره[٢] .

ولم تكن هذه الإنابة بين الصيغ الصرفية دليلاً على توظيف الصيغ ؛ لإظهار الدلالة فحسب ، ولكن يمكن من خلالها أن نضع تقسيماً للأسماء على أساس ذلك ، فالأسماء يمكن تقسيمها من حيث التذكير والتأنيث على نوعين : اسم مذكر وآخر مؤنث ، وما يحدد هذا التقسيم وجود العلامة التي تفرق بينهما ، وهي عند ثعلب (الهاء) ، وعند ابن درستويه (التاء) وليست الهاء كما زعم ثعلب ؛ ((لأن المؤنث لا يقال : فعله بالهاء أصلاً ، وإنما يقال بالتاء ، نحو قامت وقعدت ، وأما اسمه فعلامة التأنيث فيه التاء التي لا تظهر في الإدراج والإضافة ، مثل قولك : رحمتك ورأفتك ، وجارية فلان ، ونعمة الملوك ، وإنما الهاء بدل من هذه التاء في حال الوقف خاصة ليفصلوا بذلك بين التاء الأصلية ، وبين التي للتأنيث ، ومما يدل على ذلك أن علامة التأنيث في الفعل التاء وحدها ، ولا يبدل منها في الفعل الهاء ؛ لانفصال الفعل من الاسم بالبناء وغيره))[٣].

وقد حدد الشراح بعض القيود التي أجازوا فيها ، أو أوجبوا دخول الهاء[٤]أو عدم دخولها على الأسماء ؛ ليأخذ حكم الاسم تأنيثه أو تذكيره ، ويمكن أن نتبين هذه القيود على النحو الآتي :

١ . هناك من الصفات المشتركة التي يشترك فيها المؤنث والمذكر ، وهناك من الصفات ما هو خاص بالمؤنث من دون غيره ، ففي قولنا : امرأة طالق ، وحائض ، وطامث صفات خاصة بالنساء على حد تعبير ثعلب ، إذ قرر عدم دخول هذه الهاء ؛ لأن هذه الصفات . وهو رأي الكوفيين . هي صفات خاصة بالمؤنث وهو بقوله هذا يوافق ما ذهب إليه الصرفيون من أن الهاء

---

[١] ينظر : تصحيح الفصيح ٥٠٧ .

[٢] ينظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١١٦ .

[٣] تصحيح الفصيح ٤١١ ، وشذا العرف ٨٥ .

[٤] مذهب الكوفيين أن الهاء أصل والتاء فرع ، وهو مخالف لرأي البصريين ، فالعكس عندهم هو الصحيح ، وهذا ما رجحه الشراح لأن الوصل هو الأصل والوقف عارض ، وقد جاء ثابتاً أن التاء إنما تكون في الوصل من دون لوقف ، والهاء في الوقف من دون الوصل ، والأبواب الرابع والعشرون ، والخامس والعشرون ، والسابع والعشرون يعكس رأي ثعلب في أن الهاء أصل . التلويح ٧٤ ، والمخصص ١٦ / ١٢٠ . والمقدمة المحسبة ١ / ٢٧٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٩ . ١٧٠ .

لا تدخل في الوصف المختص بالنساء كحائض وحائل وفارك وثيّب ومرضع وعانس[1] وقد خالف ابن درستويه ما ذهب إليه ثعلب إذ أوجب أن اتصال علامة التأنيث الدالة على ذلك في الصفة إذ أريد بوصف المؤنث الجاري على فعلها ، ما يراد بالفعل المضارع أو غيره من معنى الحال والاستقبال والمضي ، كما تلحق العلامة بفعلها ، كقولنا : مررت بضاربة الرجل ، أي التي ضربت الرجل ، وهي حائضة غداً ، وطالقة الليلة أي تحيض وتطلق ، وكل هذه جارية على معنى الفعل .

أما إذا أريد بهذه الصفات معنى النسب إي هي ذات طلاق ، وذات حيض ، وذات طهر وذات طمث ولم يجز إلحاق هذه التاء في بناء الصفة ، وإنما تعني في مدلولها : الملك والاستحقاق الثابت لها ، كما يثبت للمذكر ، فهذا يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث على السواء كما استوت فيها ثبات الملك والنسب ، فقالوا : هي حائض ، وهي طالق على معنى : أن بها حيضاً ومن هنا أوجب الأعشى في قوله :

يا جارتي بيني فإنك طالقة كذاك أمور الناس غاد وطارقة[2]

إلحاق علامة التأنيث في الاسم ؛ لأنه أراد معنى الفعل ، وهو تطليق ، وإن لم يكن قد أوقع الطلاق بعد ، ولو كانت على معنى النسب لم يجز الالحاق . وبناءً على ذلك فإن ما ذهب إليه ابن درستويه من أن هذه الصفات التي ذكرها ثعلب هي صفات لم تكن خاصة بالنساء ، فطاهر وطامث صفتان يشترك فيهما المذكر والمؤنث ، قال تعالى: ((لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ))[الرحمن : ٥٦ ، ٧٤] فجعل الطمث للرجال ، وهو الافتضاض ، وقد قالت العرب في وصفها للبعير الفتى الذي لم يحمل عليه بعد : ما طمثه حبل قط ، وهذا دليل على أن الصفتين مما لا يخص المؤنث وقد جاء بغير هاء وهذا ما يفسد قول ثعلب ويبطله[3] .

أما ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى: ((يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ))[الحج:٢] ، وقوله تعالى: ((وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً))[الأنبياء : ٨١] ، وفي موضعٍ آخر :

---

[1] **ينظر : التلويح ٧٤ ، وشذا العرف ٨٥ .**

[2] **البيت في ديوانه ٢٤ .**

[3] **ينظر : تصحيح الفصيح ٤١٣ . ٤١٤ ، وشمس العلوم ٧ / ٤١٤٥ ، ولسان العرب ١٠ / ٢٢٥ . ٢٢٦ .**

((جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ))[يونس:٢٢] بغير تاء ، فإن ما كان بالتاء متصلاً باسم الفاعل ، فهو جارٍ على الفعل ، فإذا أريد به النسب استوى فيه لفظ المذكر والمؤنث ، وجاء بغير تاء وليس ترك التأنيث فيهما من أجل أنه لا يوصف به المذكر على حد زعم الكوفيين فقد جاءت اسماء على زنة اسم الفاعل اشترك فيها النوعان منه : ناقة ضامر ، ورجل ضامر وامرأة حاسر ورجل حاسر ، وامرأة عاشق ورجل عاشق ، وناقة بازل وجمل بازل[١] .

ويمكن أن أخلص من ذلك إلى أن تحول الصيغ إنما يحمل في محتواه دلالات لا يمكن أن تكون وتظهر لولا هذا التحول من صيغة إلى أخرى ، فالفاعل يكون في الأصل مفعول ، إلا أن صيغة المفعول لا يمكن أن تظهر ما يراد من دلالة ، وبالتالي فإن أثر الصيغة الصرفية التي تعمل على ذلك هو أثر محدد في بيان تلك الدلالة المراد إظهارها ، وهذا ما يفسر لنا مجيء صيغ من دون غيرها في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب أيضاً ، وهذا ما يؤيده قول الفراء عند تفسيره قوله تعالى: ((فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ))[الحاقة:٢١] ، قال : ((والعرب تقول : هذا ليل نائم ، وسر كاتم ، وماء دافق ، فيجعلونه فاعلاً وهو مفعول في الأصل ، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم ، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل ، ولو كان فعلاً مصرحاً به لم يقل ذلك فيه ؛ لأنه لا يجوز أن تقول للضارب مضروب ، ولا للمضروب ضارب ، لأنه لا مدح فيه ولا ذم))[٢]. وهذا تصريح واضح أن ما جاء من اسماء الفاعلين إذا أريد بهذه الأسماء اسم المفعول نحو : راضية بمعنى مرضية ، أو لم يرد نحو : مرضعة ، فإنها تدل جميعها على معنى النسب لا الفعل ، ومعنى النسب إنما يحمل في محتواه معنى المبالغة في المدح كانت أم في الذم وهذا ما يجعلنا نميز بين الألفاظ الدالة على الفاعل بغير تاء ، نحو : طامث ، وحائض وطاهر وغيرها ، وهي في دلالاتها تعني المبالغة ، وهو ما لم نجده في الألفاظ عينها التي تكون متصلة بالتاء ، ومن هنا حصل التمييز بينها .

ولم يكن ذلك النقل والتحول مقصوراً على اسم الفاعل ، فقد جاءت صفات على فعيل وأريد بها مفعول ، ومن ذلك قول ثعلب : ((امرأة قتيل ، وكف خضيب ، وعين كحيل ، ولحية

---

[١] **ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٤ ، وتصحيح الفصيح ٤١٩ . ٤٢٠ ، ومجمع البيان ٧ / ٦٩ ، وشرح تصحيح الفصيح (ابن هشام) ٢٠٠ . ٢٠١ ، والبحر المحيط ٧ / ٤٨١ .**

[٢] **معاني القرآن ٣ / ١٨٢ .**

دهين))[1]، وكل هذه الصفات جاءت على فعيل بغير هاء ، وفعيل من الصيغ الدالة على المبالغة وقد صرح بذلك الأقدمون والمحدثون ، ولعل ما ذكره المحدثون يضفي بظلاله على شيء من التفريق بين صيغة (فعيل) وصيغة (مفعول) ، وهذا ما يجعلنا نقف أمام سر اختيار القرآن الكريم ، وكذلك سر اختيار الصيغ الدالة على فعيل في كتب الشروح ، إذ يرى الدكتور محمود ياقوت أن صيغة فعيل أبلغ من صيغة مفعول يقول : ((ولقد رأينا أن صيغة (فعيل) تأتي بمعنى (مفعول) ، وبين الصيغتين فرق من حيث المعنى وهو أن فعيلاً أبلغ ... فإنه يقال لمن جرح في أنمله : (مجروح) ولا يقال : (جريح) ، فعلى هذا (كحيل) أبلغ من (مكحول)))[2] .

وأغلب الظن أن ماجاءت به صيغة (فعيل) ، وإن كانت للمبالغة في معناها إلا أنها تحمل في أثناء تركيبها إيحاءات متعددة ، تكون صفة ومصدراً ، وصيغة المبالغة ، وإن مجموع هذه الانعكاسات في المعنى تفرزه عندما تكون قد دلّت على معنى المفعولية ، فيراد منها المبالغة ، أو تكون في معنى آخر يراد منها دلالتها على الصفة أو المصدر ، وهو ما أسماه المحدثون (بالتراكب السياقي)[3]، أو ربما يكون أكثر وضوحاً عندما يطلق عليه (بالنيابة في الصيغ الصرفية) .

ومما يؤيد مرونة هذه الصيغة وملازمتها لإيحاءات مختلفة ، وموازنتها بما تدل عليه من اشتقاق فقد أشار ابن درستويه إلى قول ثعلب : (ملحفة جديدة وخلق)[4]، قال: ((فهما مما يوصف به المذكر والمؤنث ، وهما من بابين مختلفين ؛ لأن الجديد منقول من مفعول إلى فعيل لأن الجديد إنما هو بمعنى المجدد أي المقطوع من قولهم: جددته إذا قطعته ، ومنه قيل: جددت النخل ، إذا صرمتها ، وهذا وقت الجداد وقال أبو ذؤيب :

وماهي إلا صفحةٌ بارقية جديد حديث نحتها وصقالها[5]

و جاء تناوب الصيغ في كتب شروح الفصيح لإظهار جانبين مهمين من جوانب الدراسة الصرفية :

---

[1] **التلويح ٧٤ .**

[2] **ظاهرة التحويل ٧٨ ـ ٧٩ .**

[3] **ينظر : الاعجاز الصرفي في القرآن الكريم ١٠٦ .**

[4] **التلويح ٧٤ .**

[5] **تصحيح الفصيح ٤٢٢ ، ولسان العرب ١٠ / ١٨ .**

الأول : تمثل بالجانب الدلالي ، وهو مجيء صيغة ما لتدل على معنى آخر غير معناها الذي وضعت له ، لكونها صارت توحي إلى هذا المعنى .

والثاني : تمثل في إظهار بالفروق بين تأنيث وتذكير هذه الصيغ عن طريق قبولها التاء الدالة على التأنيث من عدمه ، ويمكن إجمال ذلك فيما يأتي :

١ . تجرد الصفات من التاء الدالة على التأنيث إذا أريد به معنى النسب ، فيقال : امرأة طالق على معنى ذات طلاق أما إذا أريد به معنى الفعل فوجب إلحاق الهاء .

٢ . تجرد الصفات من التاء الدالة على التأنيث إذا أريد بها فعيل بمعنى مفعول ، فيقال : امرأة قتيل ولا يقال : مقتولة ، فإن جاء فعيل بمعنى فاعل جاز إدخال التاء ، نحو : امرأة رحيمة .

٣ . تجرد الصفات من التاء الدالة على التأنيث إذا أريد بها فعول بمعنى فاعل ، نحو : امرأة صبور ولا يجوز صبورة ؛ لأنها بمعنى النسب لا على معنى الفعل .

٤ . تجرد الصفات من التاء الدالة على التأنيث إذا أريد معنى المبالغة فيه على وزن (مفعال) نحو : معطار ومئناث ومذكار ؛ لأنه بناء غير جارٍ على معنى الفعل ، فلما كان كذلك شورك به المذكر والمؤنث من غير تاء .

٥ . جواز أن يستوي المذكر والمؤنث إذا أريد به معنى النسب وكان على صيغة (فاعل) فقالوا : امرأة مرضع ومرضعة ، ومطفل ومطفلة .

٦ . هناك من الصفات الموضوعة أصلاً ؛ للدلالة على التأنيث فلا يوصف بها المذكر ، منها: (فَعْل ، وفِعَال، وفُعُل) فيقال : امرأة خوّد ، وضناك ، وسُرح[١] .

٧ . دلالة الهاء في صيغ اختصت بها المبالغة : كصيغة (فعّالة) نحو : (علامة ونسابة و(مفعالة)، نحو: مجذامة ومطرابة ، ولم يقل بهما الخليل ولكن ثعلباً انفرد بهما ، وإنما ما قاله الخليل هو معزابة[٢] .

العدول في الصيغ :

وقد يكون تناوب الصيغ عن طريق العدول ، وهذا ما أشار إليه الشراح عند تعرضهم لقول ثعلب : ((وتقول للأمة إذا شتمتها : بالكاع ياغدار وياخباث ويافجار ، بفتح أوله وكسر آخره

---

[١] ينظر تصحيح الفصيح ٤٢١ .الخوذ : الفتاة الحسنة الخلق ، ضناك : المرأة المكثرة المرح ، سرح : المسرعة في المشي، ينظر : لسان العرب ٤٧٩/٢ ، ١٦٥/٣ ، ١٠ / ٤٦٢ .

[٢] ينظر : العين ١ / ٣٦١ .

وتقول للرجل : ياغدر ، بالكع ، يافسق ياخبث))[1] إذ وردت صيغتان عدل بهما من صيغتين ، الأولى : (فعال) ، والعرب استعملت هذه الصيغة على ثمانية أقسام[2] .

١ . اسم ، نحو : قَذَال

٢ . صفة ، نحو : جبان

٣ . مصدر ، نحو : ذهاب

٤ . جمع ، نحو : سحاب

٥ . اسم فعل ، نحو : تراك

٦ . صفة غالبة بباب النداء ، نحو : لكاع وغدار

٧ . ويكون معدولاً عن المصدر كجماد وفجار

٨ . وتكون اسماً علماً للمؤنث أو مما سمي به ، نحو : حذام وفطام

وينحصر العدول في هذه الصيغة بـ :

١ . المعدول عن فعل الأمر وهو اسم الفعل ، فتراك معدول عن اترك

٢ . المعدول عن المصدر ، نحو فجار وإنما عدل عن ذلك ، لأجل المبالغة

٣ . المعدول من بناء صفة إلى بناء صفة أخرى ، لأجل المبالغة ، نحو الصفة في باب النداء كلكاع ، والأصل فيه بالكيعة .

أما الصيغة الثانية ، وهي صيغة (فعل) ، كذلك استعملته العرب على ثمانية أقسام :

١ . اسم جنس ، نحو : صرد

٢ . صفة ، نحو : حطم

٣ . مصدر ، نحو : هدى

٤ . جمع ، نحو : غرف

٥ . المعدول عن فاعل ، نحو : عمر والأصل عامر

٦ . المعدول عن فعلاء ، نحو : كتع ، وربما كان معدولاً عن فعل ، نحو : حمر

٧ . المعدول عن الألف واللام ، نحو : أخر

٨ ت المعدول في باب النداء ، لأجل المبالغة

---

[1] **التلويح ٩٥ .**

[2] **ينظر : الكتاب ٢ / ١٩٨ ، و٣ / ٢٧٨ ، وشرح الفصيح (ابن هشام) ٢٧٨ .**

ولعل هذا التناوب في الصيغ عن طريق العدول من صيغة إلى أخرى يشكل عند الصرفيين ، كما هو الحال عند الشراح ومنهم ابن هشام نمطاً من أنماط الكشف عن المعاني والدلالات والإيحاءات التي تلازم صيغة دون غيرها ، وهو اختيار من مستوى صرفي معين ذي دلالة معروفة إلى مستوى فني مبني على دلالات معينة .

ولم يكن الصرفيون بمعزل عن تناولهم للتناوب بين الصيغ ، فقد كان للبلاغيين أثرهم أيضاً في ذلك إذا كان الأمر متعلقاً بدراسة الجانب الاسلوبي في ضمن السياق الأدبي ، وإن كان منهم من أشار إلى ذلك العدول أو الاختيار والانتقاء للفظ من دون آخر في ضمن اللفظ الواحد بعيداً عن السياق ، فقد أشار أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) ملتفتاً إلى هذه الظاهرة ، إلى أن (رحيم) مبالغة ؛لعدوله وإن (الرحمن) أشد مبالغة ؛ لأنه أشد عدولاً[١] . وذهب الباقلاني (ت٤٠٣هـ) إلى المذهب نفسه حين عدّ (الرحمن) عدل عن (راحم) للمبالغة[٢] .

وعلى هذا فإنه يمكن القول إن ما جاء به الشراح عند تناولهم الصيغ الصرفية التي جاءت بمعانٍ ودلالات لصيغ أخرى عن طريق الإنابة أو العدول ، يضع أمامنا أهمية اختيار صيغة عن أخرى كأساس مهم من أسس التوظيف الصرفي لبنية الكلمة المرتبط بإظهار الدلالات كالمبالغة ، أو تعيين التفريق بين تأنيث اللفظ أو عدمه ، مع مراعاة إدخال تاء التأنيث أو عدم إدخالها ؛ لئلا يلتبس المذكر والمؤنث ، فقالوا : امرأة قتيل ولم يقولوا : قتيلة ، فكل هذه الأشياء جاء التناوب في الصيغ والانتقال من صيغة إلى أخرى ليبينها.

---

[١] **الفروق في اللغة ١٩٠ .**

[٢] **إعجاز القرآن ٢٧٣ . ٢٧٤ .**

الخاتمة

يمكن أن أخلص إلى النتائج التي أستطيع تثبيتها من خلال دراسة المجال الصرفي في كتب شروح الفصيح وهذه النتائج يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

١ . إن ما تعلق بالفصل الأول يمكن حصره في مجال دراسة الأفعال على مستوى الأبواب أو اللغات فقد جاءت كتب شروح الفصيح التي انحصرت الدراسة فيها مادة جيدة لدراسة الأفعال ومعرفة لغاتها وأوزانها وأبوابها مما يعكس اهتمام اللغويين والصرفيين بهذا النوع من الدراسة وأعني دراسة الفعل من الناحية الصرفية ، كما يسجل اهتمام الشراح لأوزان الأفعال القياسية اعتماداً على كثرة الاستعمال من خلال ضبط الأبواب بالحركات وهو ما جعلنا نميز أو نفرق بين لهجات مختلفة .

٢ . كتب الشروح من المصادر المهمة لدراسة أوجه الخلاف الصرفي اللغوي ، فالأساس الذي قامت عليه الدراسة هو أساس قائم على آراء كوفية ، وإن ما قامت من دراسات حول ذلك يقوم على آراء بصرية ولابد من أن ينشأ عن ذلك اختلاف في وجهات نظر مختلفة وآراء متباينة ربما تشكل أساساً لآراء يمكن أن ترفد الصرفي أو اللغوي بسائل مختلفة .

٣ . يعد الاهتمام بلغات ولهجات العرب رافداً مهماً من روافد دراسة الأفعال من ناحية الأبواب والأوزان مما يعكس اتساع اللغة وتنوعها واستيعابها لمسائل اللغة وبيان قيمة وفصاحة اللفظ من خلال مستويات متباينة من الفصاحة والتمييز بين لغات الفعل الواحد وإن ما حصل في مجال دراسة الأفعال من تمييز بين المطرد والشاذ والنادر وخروج النادر أو الشاذ عن الأبنية والقواعد هو في حقيقته تطور للغة .

٤ . أما الفصل الثاني فكانت من نتائجه أن الشراح تناولوا المصدر بشكل واحد وذكروا مصادر كثيرة إلا أنهم لم يفرقوا تفريقاً بين القياسي والسماعي منه بل جعلوا للفعل أكثر من مصدر وإن أكثر الشراح الذين تناولوا المصدر بالشرح والتحليل هو ابن درستويه ، فهو الأكثر علماً وسعة في التحليل وإيراد الآراء المتعلقة بذلك فهو لم يتقيد بذكر المصادر القياسية وحدها بل توسع محاولاً الربط بين المصادر القياسية والاسماء الموضوعة موضع المصادر معتمداً على أن المصدر ما استغني فعله عن قياس العربية واسم المصدر ما استغني عنه بغيره ؛ لأنه ليس فعل جار عليه .

٥ . اعتمد الشراح في معالجة المصادر على الأوزان القياسية على الاهتمام بالمعاني والدلالات فقد تتضمن بعض المصادر دلالات تجعلها تلتزم بوزن قياسي من دون غيره كدلالات الصوت أو الامتناع أو السير أو الحركة وغير ذلك .

٦ . جاءت آراء الشراح الصرفية في بعض المواضع تحمل في دلالاتها ردوداً مما يقيس النزعة البصرية التي اعتمدت عليها آراءهم واهتماماتهم بالقياس أكثر من السماع مدعوماً بالأمثلة والشواهد وهو ما يؤكد تمسكهم بالقواعد والأبنية الموضوعة للأبنية الصرفية ودور هذه الأبنية في توظيف الدلالة .

٧ . أمّا ماتعلق بالفصل الثالث ، فقد عني الشراح بمسائل الابدال الصرفي واللغوي وتوسعوا فيه وربطوا بينه وبين الاشتقاق ، وماله صلة قوية ببنية اللفظ وتركيبته ، وكذلك معرفة أسباب الابدال وبيانها ومنها الاتباع واختلاف لغات القبائل والاشتقاق والرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه ، فهم لم يخالفوا الصرفيين فيما نقلوه من مسائل متعلقة بالابدال .

٨ . لم يفرق الشراح بين الابدال الشائع وغير الشائع ، فقد جاءت مسائل الابدال مختلفة وإن هناك خلطاً في استعمال حروف الابدال الشائع وغير الشائع على الرغم من وجود مقياس يميز بين النوعين كما وضعته المظان الصرفية وإن دراسة موضوع الابدال يمكن حصره في اتجاهين الأول : عدم التمسك بما جاءت به كتب النحو والصرف مقتصرة في ذلك على الدراسة الصرفية الخالصة إلا أنه يمكن اشراك الجانب اللغوي في التعرض لدراسة هذا الموضوع ؛ لأن المستوى الصرفي هو جزء من المستوى اللغوي . والثاني : هو عدم اغفال دراسة اللهجات وتعدد اللغات وعدم التمسك بلغة واحدة ، وإن حصول الابدال في لهجات متعددة لايمنع من إثراء الدراسة الصرفية .

٩ . تعرض الشراح لدراسة مايحصل من تغيرات في البنية الصرفية من زيادة وحذف واعلال وقلب وقد ربطوا بين هذه التغيرات وبين الاشتقاق ، على ان التغيرات تظهر بالاشتقاق وانها يمكن عدها من أسباب التطور الحاصلة في بنية اللفظ .

١٠ . جاءت قواعد الاعلال التي ذكرها الشراح سهلة يسيرة ، فهم لم يخوضوا في مسائل وتفريعات صعبة فجاءت آراؤهم سهلة جردت علم الصرف من كثير من القضايا التي لاحاجة لنا بها وهي القواعد التي تم بناؤها على اللغة الفصحى العالية وهي اللغة المشتركة للهجات العرب وعليه فانه يجب الفصل بين الألفاظ التي تمثل لهجات تشكل تطوراً تأريخياً أو ترد لضرورة شعرية وبين الألفاظ التي بنيت عليها القواعد العامة كما ويجب الفصل بين الكلمات المعتلة والصحيحة عند دراسة الاعلال ، فقياس قواعد المعتل على الصحيح يجعل التشاكل بين القواعد أمراً صعباً .

١١ . أثبت الشراح بعض الأبنية التي تستعمل في كلام العرب ، نحو : فُعول ، وفعلل وفعلول وفعلين وفعيّل ، وفعليل ، وفعللّى ، وفعّالة ، وفعلّ ، وفعوعل ، و وفيعل ، وفعنل ، ووتفعنل وبذلك يمكن دراسة الاعلال وغيره في الأبنية المستعملة ، وإن اغفال غير المستعمل يخلصنا من كثير من المتاعب الصرفية .

١٢ . لم يفرق الشراح عند إيرادهم الجموع بين القياسية الدالة على القلة أو الكثرة وانما خلطوا هذه الأوزان إذ جعلوا للاسم الواحد أكثر من جمع من دون التمييز بينها يزاد على ذلك عدم التفريق في قواعد النوعين مما أدى إلى اختلاط ما كان مطرداً بما كان غير مطرد ، وعلى ذلك فإنه يجب التركيز على ضوابط أوزان الجموع وتمييز القياسي عن السماعي ، وأبرز هذه الضوابط : التفريق بين المعاني ، ومراعاة استعمال الصيغ وكثرة الحاجة إليها ، وإن دراسة الجموع تقوم على أساس من مراعاة المعنى ، وأكثر ما نجد تعرض الشراح لهذا الجانب هو ابن درستويه ، فاختلاف الجمع في بعض الصيغ يقوم على اختلاف المعاني والدلالات .

١٣ لم يكن كتاب الفصيح لثعلب كتاباً خالياً من الأوهام ، فقد ذكر الشراح بعض الأوهام التي وقع فيها ثعلب ولاسيما ما تعلق منها بالجانب الصرفي بعد أن رصد الشراح هذه الأوهام والهفوات وردوا عليها إذ ظهرت في ردودهم النزعة البصرية الواضحة ، وهذا يعكس لنا أن كتب الشروح من المصادر التي يمكن عدّها أساساً لدراسة أوجه الخلاف المختلفة اللغوية والنحوية والصرفية والدلالية وهو مايؤشر عمق التفكير اللغوي بمستويات كافة عند الشراح .

١٤ . تعرض الشراح إلى إنابة الصيغ بعضها محل البعض الآخر ، ولهذا فإن دراسة الصيغ وتحولها هو في طبيعته أقرب الى البحث الدلالي منه الى البحث الصرفي ، ولكنه لايمكن اغفال الدراسة الصرفية ؛لأن تغيير الصيغ مرتبط بتغيير المعنى وإن كان الأمر متعلقاً باظهار الفروق المعنوية بين الصيغ ، ومن هنا فانّه ثمة صلة وثيقة بين البحث الصرفي والبحث الدلالي لايمكن تجاهلها ، ولهذا وجدنا الانابة في الصيغ الصرفية تكون دليلاً من خلالها يمكن تقسيم الأسماء من حيث التذكير والتأنيث والتفريق بينهما بوجود التاء أو عدمه ، وهو ما يضع أمامنا أهمية اختيار صيغة عن أخرى كأساس مهم من أسس التوظيف الصرفي لبنية الكلمة المرتبط بإظهار الدلالات كالمبالغة وغيرها .

المصادر والمراجع

١ . **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** ، د. خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة ط١ بغداد ١٩٦٥م .

٢ . **اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، أحمد بن محمد البنا ، تحقيق: د.سفيان محمد اسماعيل ، عالم الكتب ،ط١،١٩٨٧م .

٣ . **أثر التضعيف في تطور العربية والابدال الذي أغفل عنه علماء اللغة** ، د. مصطفى جواد مستل من مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء التاسع عشر لسنة ١٩٦٥م .

٤ . **أدب الكاتب** ، ابن قتيبة ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٨٥م .

٥ . **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** ، ياقوت الحموي ، اعتنى بتصحيحة مارجليوث ،ط٢ مصر ١٩٢٤م .

٦ . **الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات** ، لأبي بكر الزبيدي ، اعتنى به اغناطيوس كويدي ، مكتبة المثنى ، بغداد ، د.ت .

٧ . **اسم المصدر في المعجم** ، الشيخ محمد الخضر حسين ، مستل من مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، العدد الثامن لسنة ١٩٥٥م .

٨ . **اسناد الفعل** ، رسمية محمد المياح ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، ط١ ، ١٩٦٥م .

٩ . **الأشباه والنظائر** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: طه عبد الرؤوق سعد ، مطبعة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م .

١٠ . **الاشتقاق** ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مصر ١٩٥٨م .

١١ . **اشتقاق الأسماء** ، عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، مكتبة الخانجي ١٩٨٠م .

١٢ . **إصلاح المنطق لابن السكيت** ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ووعبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٥٦م .

١٣ . **الأصول دراسة للفكر اللغوي عند العرب** ، د. تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨م .

١٤ ـ **الأصول في النحو** ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٨٧م .
١٥ ـ **الأضداد** ، محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ، الكويت ١٩٦٠م .
١٦ ـ **الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم** ، د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، المكتبة العصرية ، ط١ ، بيروت ٢٠٠١م .
١٧ ـ **إعجاز القرآن** ، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ١٩٧٨م .
١٨ ـ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** ، لأبي عبدالله الحسين بن خالويه ، دار الكتب المصرية ١٩٤١م .
١٩ ـ **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر محمد بن اسماعيل النحاس ، تحقيق: د. زهير غازي زاهد مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٧م .
٢٠ ـ **الأفعال** ، لأبي القاسم علي بن جعفر المعروف بابن القطاع ، دائرة المعارف العثمانية ط١ ، حيدر آباد الدكن ١٣٦٠هـ .
٢١ ـ **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** ، لابن السيد البطليوسي ، اعتنى بتصحيحه عبدالله البستاني ، المطبعة الأدبية ، بيروت ١٩٠١م . واستفدت من طبعة دار الجيل ، بيروت ١٩٧٣م.
٢٢ ـ **الألفاظ الكتابية** ، عبدالرحمن بن عيسى الهمذاني ، الدار العربية للكتاب ١٩٨٠م .
٢٣ ـ **الأمالي** ، لأبي علي اسماعيل القالي البغدادي ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٥م .
٢٤ ـ **الأمالي الشجرية** ، لأبي السعادات هبة الله بن الشجري ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت.
٢٥ ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، جمال الدين بن يوسف القفطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨١م ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠م .
٢٦ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دمشق ١٩٨٩م .
٢٧ ـ **أوزان الفعل ومعانيها** ، د. هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٩٧١م.
٢٨ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، محمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط٦ ، بيروت ١٩٨٠م .
٢٩ ـ **البحر المحيط** ، محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٢م .
٣٠ ـ **بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال** ، لأبي جعفر اللبلي ، تحقيق: جعفر ماجد الدار التونسية للنشر ، د.ت .

٣١ . **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ت .
٣٢ . **تأريخ الأدب العربي** ، كارل بروكلمان ، ترجمة د. عبدالحليم النجار ، دار المعارف مصر ١٩٦٨م .
٣٣ . **تأريخ الإسلام** للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، ط٣ ، ١٩٩٨م .
٣٤ . **تأريخ بغداد** للخطيب البغدادي ، مطبعة السعادة ، مصر ١٩٣١م .
٣٥ . **تاج العروس من جواهر القاموس** ، محمد مرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٠٦هـ .
٣٦ . **تاج اللغة وصحاح العربية** ، لأبي نصر اسماعيل الجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر .
٣٧ . **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، يوسف بن سليمان الشنتمري بهامش كتاب سيبويه ، بولاق ، ط١ ، ١٣١٦هـ .
٣٨ . **تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح** ، محمد الطاهر بن عاشور ، مستل من مجلة المجمع العلمي العربي ، العدد التاسع والثلاثون لسنة ١٩٦٤م .
٣٩ . **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، ابن مالك ، تحقيق: د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٧م .
٤٠ . **تصحيح الفصيح** ، ابن درستويه ، تحقيق: د. محمد بدوي المختون ، مراجعة د. رمضان عبدالتواب ، القاهرة ١٩٩٨م .
٤١ . **التطور اللغوي مظاهره وعلله** ، د. رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي والرفاعي القاهرة ١٩٨٨م .
٤٢ . **تقويم اللسان** ، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي ، تحقيق: د. عبدالعزيز مطر ، دار المعرفة ، ط١ ، ١٩٦٦م .
٤٣ . **التكملة** لأبي علي الفارسي ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، مطبوعات جامعة الموصل ١٩٨١م .
٤٤ . **التلويح في شرح الفصيح** للهروي ، نشر محمد عبدالمنعم خفاجي ، القاهرة ١٩٤٨م .
٤٥ . **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مراجعة محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر .

٤٦ . **تمام فصيح الكلام** : أحمد بن فارس ، تحقيق : ابراهيم السامرائي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، مستل من المجلد الحادي والعشرين من مجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٧١ .
٤٧ . **الجامع لأحكام القرآن** ، لأبي عبدالله القرطبي ، تحقيق: سالم مصطفى البدري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .
٤٨ . **جمهرة اللغة** ، لأبي بكر بن دريد ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ط١ ١٣٥١هـ .
٤٩ . **جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية** ، عبدالمنعم عبدالعال ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٧٧م .
٥٠ . **جموع التكسير القياسية** ، أحمد علي الاسكندري ، مستل من مجلة المجمع العلمي القاهرة ، العدد الرابع لسنة ١٩٣٧م .
٥١ . **جوامع إصلاح المنطق** ، لأبي الخير زيد بن مسعود البغدادي ، دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن ، ط١ ، ١٣٥٤هـ .
٥٢ . **حاشية الصبان على شرح الاشموني** ، مطبعة الحلبي ، القاهرة .
٥٣ . **حول نسخة شرح أبي جعفر اللبلي** ، عبد العزيز الميمني ، مستل من مجلة المجمع العلمي العربي ، العدد التاسع والثلاثون لسنة ١٩٦٤م .
٥٤ . **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبدالقادر البغدادي ، شرح وتحقيق : عبد السلام هارون ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٣م ، واستفدت من طبعة بولاق .
٥٥ . **الخصائص** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٠م .
٥٦ . **دراسات في فقه اللغة** ، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، ط٦ ، بيروت ١٩٧٦م.
٥٧ . **درّة الغواص في أوهام الخواص** ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، طبعة بالأوفسيت ، مكتبة المثنى ، بغداد د.ت .
٥٨ . **الدرس النحوي في بغداد** ، د. مهدي المخزومي ، سلسلة الكتب الحديثة ، بغداد ١٩٧٤م.
٥٩ . **ابن درستويه** ، د. عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، ط١ ، بغداد ١٩٧٤م .
٦٠ . **دروس في التصريف** ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط٣ ١٩٥٨م .
٦١ . **ديوان ابن مقبل** ، تحقيق : عزة حسن ، مطبوعات احياء التراث القديم ، دمشق ١٩٦٢م.

٦٢ . **ديوان الأعشى** ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب المطبعة النموذجية ، القاهرة ١٩٥٠م .
٦٣ . **ديوان امريء القيس** ، دار الفكر ، بيروت ١٩٦٨م .
٦٤ . **ديوان الخنساء** ، تحقيق: كرم اليستاني ، دار المسيرة ، ط٢ ، بيروت ١٩٨٢م .
٦٥ . **ديوان ذي الرمة** ، بعناية كارل هنري هيس ، مطبعة كمبرج ١٩١٩م .
٦٦ . **ديوان رؤبة** ، اعتنى بتصحيحه : وليم بن الورد البروسي ، لايبسك ١٩٠٣م .
٦٧ . **ديوان العجاج** ، تحقيق : عزة حسن ، مكتبة دار الشروق ، بيروت ، د.ت .
٦٨ . **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، شرحه وقدم له : عبد علي مهنا ، دار الكتب العلمية ، ط١ بيروت ١٩٨٦م .
٦٩ . **ديوان الفرزدق** ، جمعه : عبدالله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، د.ت .
٧٠ . **رسالتان في علم الصرف** ، للسنباطي والمرصفي ، تحقيق: د. أحمد ماهر البقري مصر ١٩٨٨م .
٧١ . **سر صناعة الاعراب** ، ابن جني ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة الحلبي مصر ١٩٥٤م .
٧٢ . **سنن ابن ماجه** ، محمد بن يزيد عبدالله القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
٧٣ . **سير اعلام النبلاء** ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقوسي ، مؤسسة الرسالة ، ط١١ ، بيروت ٢٠٠١م .
٧٤ . **شذا العرف في فن الصرف** ، أحمد الحملاوي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ،د.ت.
٧٥ . **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .
٧٦ . **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط٢ مصر .
٧٧ . **شرح أبيات سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز ، دمشق ١٩٧٧م .
٧٨ . **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، بيروت ١٩٥٥م .

٧٩ ـ **شرح الجاربردي على الشافية ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط** ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
٨٠ ـ **شرح الرضي على الكافية** ، الرضي الاستراباذي ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم عالم الكتب ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٨١ ـ **شرح شافية ابن الحاجب** ، للرضي الاسترابادي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين المكتبة التجارية ، ط١ ، مصر ١٩٣٩م .
٨٢ ـ **شرح صحيح مسلم للإمام النووي** ، راجعه خليل الميس ، دار العلم ، ط١ ، بيروت ١٩٨٧م .
٨٣ ـ **شرح المراح في التصريف** ، بدر الدين العيني ، تحقيق : عبدالستار جواد ، د.ت .
٨٤ ـ **شرح المعلقات السبع** لأبي عبدالله الحسين الزوزني ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ١٩٦١م .
٨٥ ـ **شرح الفصيح** ، لابن الجبان ، تحقيق : د. عبدالجبار جعفر القزاز ، دار السؤون الثقافية بغداد ١٩٩١م .
٨٦ ـ **شرح الفصيح** ،لابن ناقيا البغدادي رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو ، تحقيق : عبدالوهاب العدواني ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٣م .
٨٧ ـ **شرح الفصيح** ، لابن هشام اللخمي ،تحقيق : د. مهدي عبيد جاسم ، منشورات وزارة الاعلام ، بغداد ١٩٨٨م .
٨٨ ـ **شرح المفصل** ، ابن يعيش ، صححه وعلق عليه مشيخة الأزهر ، المطبعة المنيرية .
٨٩ ـ **شرح الملوكي في التصريف** ، ابن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، ط١ ، دمشق ١٩٧٣م .
٩٠ ـ **شرح نقره كار على الشافية ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط** ، جمال الدين الحسيني المعروف بنقرة كار ، عالم الكتب ، بيروت ، د. ت .
٩١ ـ **الشعر والشعراء** ، ابن قتيبة الدنيوري ، ط١ ، مصر ١٣٣٢هـ .
٩٢ ـ **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** ، شهاب الدين الخفاجي ، تصحيح : محمد عبد المنعم خفاجي ، ط١ ، المطبعة المنيرية ١٩٥٢م .
٩٣ ـ **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** ، نشوان بن سعيد الحميري ، تحقيق : حسين بن عبدالله العمري وآخرين ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٩٩م .

٩٤ . **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** ، أحمد بن فارس علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ١٩٩٧م .
٩٥ . **صحيح البخاري** ، تحقيق : د. مصطفى ديب ، دار ابن الأثير ، اليمامة ، بيروت ١٩٨٧م .
٩٦ . **صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم** ، دراسة تفصيلية ، د. علي أحمد طلب مطبعة الأمانة ، مصر ١٩٨٧م .
٩٧ . **ضرائر الشعر** ، ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : السييد ابراهيم محمد ، دار الأندلس ط١ ، ١٩٨٠م .
٩٨ . **طبقات الحنابلة** ، لأبي الحسين محمد بن يعلى الحنبلي ، خرج أحاديثه أبو الحزم أسامة بن حسن وأبو الزهراء حازم علي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ١٩٩٧م .
٩٩ . **طبقات النحويين واللغويين** ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ط٢ دار المعارف ، د.ت .
١٠٠ . **ظاهرة التحويل** ، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية د.ت .
١٠١ . **فائت الفصيح** : أبو عمر الزاهد ، تحقيق ودراسة : د.محمد عبد القادر أحمد ، ط٢ ، ١٩٨٦م .
١٠٢ . **علم الدلالة** ، د. أحمد مختار عمر ، مكتبة دار العروبة ، ط١ ، الكويت ١٩٨٢م.
١٠٣ . **أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو** ، د. زهير غازي زاهد ، منشورات جامعة البصرة ١٩٨٧م .
١٠٤ . **العين** ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي بغداد ١٩٨٠ م .
١٠٥ . **الفروق في اللغة** ، لأبي هلال العسكري ، مطبعة الآفاق الجديدة ، بيروت ، د.ت .
١٠٦ . **الفصيح** ، أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق : د. عاطف مدكور ، دار المعارف ، مصر ١٩٨٤م .
١٠٧ . **فصيح ثعلب والشروح التي عليه** ، نشره الاستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، القاهرة ١٩٤٩م .
١٠٨ . **فعلت وأفعلت** ، أبو حاتم السجستاني ، تحقيق: د. خليل العطية ، البصرة ١٩٧٩م .
١٠٩ . **الفعل زمانه وأبنيته** ، د. ابراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٦م .
١١٠ . **فقه اللغة** ، الثعالبي ، مطبعة السعادة ، ط١ ، ١٩٢٣م .

١١١ . **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية** ، جرجي زيدان ، مراجعة وتعليق : د. مراد كامل دار الهلال ، د.ت .
١١٢ . **الفهرست** ، ابن النديم ، مطبعة الاستقامة ، مصر د.ت .
١١٣ . **في أصول النحو** ، سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، ط٢ ، ١٩٧٥م .
١١٤ . **في البحث الصوتي عند العرب** ، د. خليل ابراهيم العطية ، منشورات الموسوعة الصغيرة ، بغداد ١٩٨٣م .
١١٥ . **الفيصل في ألوان الجموع** ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر د.ت .
١١٦ . **في علم الصرف** ، أمين علي السيد ، دار المعارف ، ط٣ ، مصر ١٩٧٦م .
١١٧ . **القاموس المحيط** ، الفيروز آبادي ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٣م .
١١٨ . **القلب والإبدال** ، ابن السكيت ، نشر ضمن الكنز اللغوي نشره أوغست هنفر ، بيروت ١٩٠٣م .
١١٩ . **الكافية في النحو** ، ابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .
١٢٠ . **الكتاب** ، سيبويه ، طبعة بولاق ١٣١٦هـ ، وطبعة الاستاذ عبدالسلام هارون ، ط٣ عالم الكتب ١٩٨٣م .
١٢١ . **الكشاف** ، الزمخشري ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م .
١٢٢ . **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، حاجي خليفة ، منشورات مكتبة المثنى د.ت .
١٢٣ . **الكليات** ، أبو البقاء الكفوي ، إعداد عدنان دروس ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ط٢ ، ١٩٩٨م .
١٢٤ . **لسان العرب** ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
١٢٥ . **اللمع في العربية** ، ابن جني ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط١ ، ١٩٨٨م .
١٢٦ . **اللهجات العربية في التراث** ، أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ١٩٧٨م.
١٢٧ . **المباحث اللغوية في العراق** ، د. مصطفى جواد ، مطبعة العاني ، ط٢ ، ١٩٦٥م .
١٢٨ . **المبدع في التصريف** ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د. عبدالحميد سيد طلب ، دار العروبة ، ط١ ، الكويت ١٩٨٢م .
١٢٩ . **المبرد حياته وآثاره** ، أحمد حسنين القرني وعبدالحفيظ الفرغلي ، الهيئة المصرية للنشر ١٩٧١م .
١٣٠ . **مجالس ثعلب** ، أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٤٨م .

١٣١ . **مجمع البيان في تفسير القرآن** ، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت .
١٣٢ . **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ،ابن عطية ، تحقيق : عبدالله ابراهيم الأنصاري وعبدالعال السيد ابراهيم ومحمد الشافعي ، ط١ ، ١٩٨٢م .
١٣٣ . **المخصص** ، ابن سيده ، المكتبة التجارية ، بيروت .
١٣٤ . **المذكر والمؤنث** ، الفراء ، نشر مصطفى الزرقا ، بيروت ١٣٤٥هـ .
١٣٥ . **المذكر والمؤنث** ، المبرد ، تحقيق : د. رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي مطبعة دار الكتاب ١٩٧٠م .
١٣٦ . **مرآة الجنان وعبرة اليقظان** ، لأبي محمد عبدالله سليمان اليافعي ، مطبعة المعارف ط١ ، بيروت ١٣٣٨هـ .
١٣٧ . **المزهر في علوم اللغة** ، أبو بكر السيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين مطبعة الحلبي ، مصر .
١٣٨ . **مشكل إعراب القرآن** ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السواس ط٢ ، ايران ، د.ت .
١٣٩ . **المصادر في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية** ، زينب كامل كريم ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ٢٠٠١م .
١٤٠ . **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ، أحمد بن محمد الفيومي ، صححه وعلق عليه : مصطفى السقا ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ،د.ت .
١٤١ . **مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة** ، د. نعمة رحيم العزاوي ، سلسلة الموسوعة الصغيرة ، بغداد ١٩٩٠م .
١٤٢ . **معاني القرآن** ، أبو زكريا الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥م ، واستفدت من طبعة عالم الكتب ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
١٤٣ . **معاني القرآن** ، سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق : د. فائز فارس ، دار البشير ، ط٣ ١٩٨١م .
١٤٤ . **معجم القراءات** ، عبداللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ، ط١ ، القاهرة ٢٠٠٢م .
١٤٥ . **معجم مقاييس اللغة** ، أحمد بن فارس ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر بيروت ١٩٧٩م .

١٤٦ . **مغني اللبيب** ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله مؤسسة الصادق ، د.ت .
١٤٧ . **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** ، أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ١٩٨٥م .
١٤٨ . **المفردات في غريب القرآن** ، الراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت د.ت .
١٤٩ . **المفصل في النحو** ، جار الله الزمخشري ، اعتناء المستشرق بروخ . كريتستينا .
١٥٠ . **المقتضب** ، المبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت د.ت .
١٤٩ . **المقدمة المحسبة** ، الطاهر أحمد بابشاذ ، تحقيق : خالد عبدالكريم ، ط١ ، الكويت ١٩٧٦م .
١٥١ . **المقرب** ، ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د. أحمد عبدالستار الجواري ود. عبدالله أحمد الجبوري ، مطبعة العاني ، ط١ ، ١٩٧٢م .
١٥٢ . **الممتع في التصريف** ، ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، الدار العربية للكتاب د.ت .
١٥٣ . **من أسرار اللغة** ، د. ابراهيم أنيس ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٥٨م .
١٥٤ . **مناهج البحث في اللغة** ، د. تمام حسان ، القاهرة ١٩٥٥م .
١٥٥ . **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** ، لأبي الفرج عبدالرحمن الجوزي ، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ، ومصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت د.ت .
١٥٦ . **المنجد في اللغة** ، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر وضاحي عبدالباقي ، عالم الكتب ١٩٧٦م .
١٥٧ . **المنصف في شرح كتاب التصريف** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، دار احياء التراث القديم ، ط١ ، ١٩٥٤م .
١٥٨ . **المهذب في علم التصريف** ، هاشم طه شلاش وآخرين ، منشورات جامعة بغداد ، د.ت .
١٥٩ . **الموجز في النحو** ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، وبن سالم الدامرجي ، مؤسسة بدران د.ت .
١٦٠ . **الموسوعة النحوية الصرفية** ، د. يوسف أحمد المطوع ، منشورات جامعة الكويت ط١ ، ١٩٨٤م .

١٦١ . **النادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف** ، د. نهاد فليح حسن ، بحث مستل من مجلة آداب المستنصرية ، العدد السابع عشر لسنة ١٩٨٩م .
١٦٢ . **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق : ابراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط٣ ، ١٩٨٥م .
١٦٣ . **نظرة في الإعلال الصرفي** ، د. عبدالله درويش ، بحث مستل من مجلة المجمع العلمي العربي ، القاهرة ، العدد الخامس والعشرون لسنة ١٩٦٩م .
١٦٤ . **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، يوسف بن سليمان الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات ، ط١ ، الكويت ١٩٨٧م .
١٦٥ . **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد ومحمود محمد الناحي ، المكتبة العالمية ، بيروت د.ت .
١٦٦ . **النوادر في اللغة** ، لأبي زيد الأنصاري ، تعليق سعيد الخوري الشرتوني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٨٩٤ .
١٦٧ . **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ، اسماعيل باشا البغدادي مصورة عن طبعة المعارف ، استانبول ١٩٥١م .
١٦٨ . **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية** ، لأبي بكر السيوطي ، عني بتصحيحه : محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة ، بيروت .
١٦٩ . **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان ، تحقيق : د. احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٩٧٨م .

. Abstract .

Ideducr to the effects the Ican prove during my studying in field of express one seif in pure language according to:

1-The first class includes the study of categories and languages in the same thime, thos two things divide to study the verb from Morphologicat aspect. Also, dissects conclude counter poise and regular verbs depend on Multi usages and phonetic accordance with different dialects or languages.

2- the anatomizers, or disscts, books are very important resources to study the diffrences between Morphology cal and linguist aspects . Basically, My study depends on kuffain and Basrahian Views. Also there are some diffrences Views between them.

3- the study of Arabic longuage (classisal) and dialects is to importart to study the verbs according to classes and countrer poise aspects andthat belong to widespread the Arab language .depending on regular and irregular Verbs Reality, grammar cenciders a developed language.

4- In second class, the dissects of language mentioned many resaurces but they do not distinguish between regular and usage Verbs . However, the dissects concontrate on regular resources like nouns and regular resources .

5- Basically, anatomizers or dissects depend on regular counter perpoise in processing condition and this condition coneem with regular meanings and indications.

6- some of dissects, views replied its indications to Basrah dissects that dependon regular more than usage or unwritten Views supparted by examples and eyewitnessos –So, dissects believed in grammarian and morphological subjects .

7 – In third class , the dissects concentrate with morphological and linguist apposition . so, they expanded and developed despite of different languages of tribes .

8 – the anatomizers did not between common and un common appositions lutrealize they mixed between common and un common and uncommon appositive prepositions . so, the study of appositive subjects is restricted by those two things:

firstly, it is not concerned by grammarian and morphological resources but it concerned as part of linguistic level .
secondly, does not neglect or omit some languages and dialects .
so, noun in apposition replaced different dialects in many languages .

9 – the dissect incure to change in morphological structure to access, Omision , Vowels or invention and dissects connect these changes with derivations causes to develop of phonetic structurs .

10 – the linguists distinguish between consonant and vowel sounds and dissects separate the morphologn to loases that constructed classical .Majority of Arab world speak it. So, there are many dialects in Arab world owing to distances, habits, ravgrons and nationali ties .

11- In pluality subject, the dissects have not distinguish regular plurality that refers to little or a lot of things, there fore, they mix these equilibrates and make a noun more than pluralities in order not to distinguish between them . So, one of linguists is callet "Ibn drestoo'' during his study verified the differences between meanings and indications .

12 – the dissects mentioned that "Aproper book" for "Tha aleb" in cluded some insignificant or baseless that Tha aleb had mistaken in morphological aspect . so, the clissects realized the best resourcos as concerning to count for study the differed argument for grammar, morphological or indication aspects .

13 – the dissects incure to study of appositive models . this kind of study is close to an indicative research than morphological research . the changeability in models connect with the changeability in meaning . so, the relationship between the morphological research and indicative research are very important . linguists can be divided nouns into mosculin and femenin and every one can distinguich between them by the arabic letterl / ت / = / t / , this letter markes evry one to use in structure of every word in language and connect with indications and exaggeration .

Abstract

(Unifying & Separating in the Holy Quran / A Linguistic Study) is a doctorate thesis which discus the sounds of Unifying & Separation in Holy Quran and their attachments. The thesis consists of Introduction, Preface, Five Chapters and a conclusion.

In the preface I studied every thing related to the Unifying & Separating sounds, how they have been used and what they have signifying in the linguistic , literary & religious traditions, also their role in the Holy Quran and Hadith . I discussed Unifying & Separating in the language showing the differences between them found by the linguists and speakers. I, also, showed their effect on the Arab Poetry presenting poetic examples to prove my argument.

The First Chapter is concerned with a linguistic study of these sounds through three sections: The First studied the formation of the sounds. The second studied the vocal functions of the sounds such as : elongation, bending, similarity, integration, replacement , nutriment and stopping . The third discussed the cases of vocal coordination such as the Quranic asterisk, vocal equilibrium and Rhyme.

The second chapter is concerned with the vocal study of the Unifying & Separating sounds. It has two sections : the first studies the abstract and compound verbs and the varying functions.

The second studies the nominal cases such as: sources, derivatives & plurals with their functions.

The third chapter is concerned with the linguistic study of these sounds including their constant & changing forms, how they can be put in twos, or in plural forms , whether they are considered known or unknown, whether they are added to other words or vice versa, what is being omitted or moved, and what is the function of the sentence, there is, also, a sentence study such as: what is put first , put last, mentioned or deleted.

The fourth chapter discussed the text study of the unifying sounds in Holy Quran. It has two sections : This world’s sounds and the other (after death) world sounds . The first contains

sounds of Nature , Man, Spirits, Money and work, while the second contains sounds of nature and Man only .

The Fifth chapter discussed the text study of separating sounds in the Holy Quran . It has four sections: Sounds of Nature & Man . Sounds of Work & Money , Sounds of Creeds, and Sounds of the Day of Judgment.

After the five chapters , the Conclusion shows the most important results that have been reached by this thesis.

SOUNDS IN THE HOLY QURAN

A Linguistic Study

Morphological researches in classical dissects

A Thesis
Presented by

Jassim mola muhasar Al - Mtary

Faculty to the Council of Al-Mustansyria University
A part requirement for getting Ph.D degree
In Arabic Language & Literature

Supervised by
Ass. Professor Dr. Lattifa Abdul Rasul Abdul Dhaifi

1426 A.H **2005 A.D**